۷۴۴۲

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی

جمهوری اسلامی ایران

شمارهٔ ثبت کتاب

۱۳۰۲۷

کتاب الفوائد الضیائیه

مؤلف عبدالرحمن جامی

مترجم

شمارهٔ قفسه ف۱۵

۲۲۹

شرح جامی

من نمیقات تاج مناهج الصادقین مولانا فتح الله بن عکرامه صاحب منهج الصادقین
قد انتقل الی بالبیع الصحیح الشرعی فی یوم الاثنین ثانی عشر شهر رجب المرجب سنه ۱۲۳۳
کتبه وانا العبد المحول ابن عبد الرزاق محمد رسول

۱۳۰۲۷

۵۴

۳
ج ۲۹
۴۲۱

من ممالک الروم
جلال الدین محمد
عفر دوم

قد انتقل الی بالبیع
الصحیح الشرعی وانا
العبد المذنب ابن
صاحبه محمد تقی میثم
عفی عنهما

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
شمارهٔ قفسه ۱۵/۴
۲۴۴۲

شرح جامي

من نميقات ناجم مناهج الصادقين مولانا فتح الله بن عكرايه صاحب منهج الصادقين
قد انتقل الي بالبيع الصحيح الشرعي في يوم الاثنين ثاني عشر شهر رجب المرجب من شهور
سنه ١٣٣٣ هاما العبد المحول الى عبد الرزق محمد رسول

١٣٠٢٧

٥٤

من ممالك الملك
جلال الدين محمد
عمر دولة

٣
ج ٢٥
٤٢١

٢٢٩
٥٤
٧٤٤٢
٣
ج ٢٥
٤٢١

شرح جامي

من نميقات تاجر صناجي الصادقين مولانا فاضل الله بن عبد الله صاحب منهج الصادقين
قد انتقل الي بالتبع الصحيح الشريف في يوم الاثنين ثاني عشر شهر رجب المرجب بن شهور
سنة ١٣٣٣ انا العبد المجهول الاسم عبد العزيز محمد رسول

١٣٠٢٧/

٢٢٩

٢٢٩
١٣٠٢٧
الفوائد الضيائية
في
علم العربية
لعبد الرحمن بن
الحاج عمر بن
محمد سنة ٩٤٧
اوراق
٢٣٧

۹۶۷
سنه

الفوائد الضيائية

بخط مولانا العالم الفاضل فتح الله بن شكر الله
ابن لطف الله الكاشاني صاحب التفسير
اعلى الله مقامه

۱۳۲
۲۲۹
کتابخانه
مجلس سنا
داخل کتابخانه مجدالدین شد
نمره ۵۳۴۰ شهر ۱۳

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وآله واصحابه المتأدبين بآدابه اما بعد فهذه
فوايد وافية بحل مشكلات الكافية المسلمة المشتهرة في المشارق والمغارب للشيخ
ابو الحاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير
سمط التحرير للولد العزيز رضيا الدين يوسف حفظه الله ورعى بعين التلطف
والتاسف وسميتها بالفوايد الضيائية والله اسئل بهذا الجمع والتاليف كالعلة
العاينة نفعه الله مع بها وسائر المبتدين من اصحابه المخصوصين بها ونعم الوكيل
بالله وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ رحمه الله لم يصدر رسالته هذه
بحمد الله سبحانه بل جعل جزأ مستقلا منفصلا لغرض تحصيل الاشتهار هذا من حيث
انه كتاب ليس كالكتب السلفية رحمهم الله حتى يصدر بها سنتها ولا بأس به وذلك
عدم الابتداء مطلقا حتى يكون بتركه قطع لجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله
جزء لكتابه وبما تعريف الكلمة والكلام لانه بحث في هذا الكتاب على انحاء

يصدق عليه انه وضع لمعنى فلنا المعنى ما يتعلق به القصد وسواء من ان يكون لفظا
او غيره فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ
الخبر فكيف يكون موضوعا للمفرد قلنا هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى
معانيها تركيبية لكنها بالقياس الى الالفاظ الموضوعة بازائها مفردة وقد اجيب عن
الاشكال بانه ليس هنا لفظ وضع بازائه لفظ اخر مفرد كان او مركبا بل بازاء
كل افراده الفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف والخبر والجملة وغيرها ولا
يخفى عليك ان هذا الحكم سيعرض باشتمال الضمير الراجع الى الفاظ مخصوصة مفردة
او مركبة فان الوضع فيها وان كان عاما لكل الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم
كلي هو الموضوع له في الحقيقة مفرد وهو اما مجرور على انه صفة لمعنى ومساو بالا
بد اجر اللفظ على جزئيه وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد و
ليس الامر كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع
ان يركب فيه تجوز كما ذكر في شرح القلايد او مرفوع على انه صفة اللفظ ومعناه
ح ما لا يدل جزؤه على جزء معناه ولا يخفى ما في بيان نكتة في ايراد احد القسمين جملة
فعلية والاخر مفردا وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد حيث
اتى به بصيغة الماضي بخلاف الافراد واما نصبه وان لم يساعده رسم الخط فلعل

انه حال من المستكن في وضع او من المعنى فانه منصول بواسطة اللام وهو
صحيح ان الوضع وان كان متقدما على الاخراج بحسب الذات لكنه متاخر له
بحسب الزمان وهذا القدر كاف في صحة الحالية وقيد الافراد لاخراج المركبات مطلقا
سواء كانت كلامية او غير كلامية فيخرج عن حد الكلمة نحو الرجل وغلام
بصري واما لهما يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى لكنه مقيد لشدة الامتزاج
لفظة واحدة واعرب باعراب واحد وبقي مثل عبد الله علما دخلا يرد مع انه
معرب باعرابين ولا يخفى على لفظ القطن المعارف بالعرض من علم النحو انه
لو كان الامر بالعكس لكان انسب وما اورده صاحب التفصيل في تعريف الكلمة
حيث قال هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله خرج عنه فانه
لا يقال له لفظة واحدة وبقي مثل غلام زيد وبصري مما يعد لشدة الامتزاج لفظة
واحدة داخلا فيه فاخرجه بقيد الافراد ولو لم يخرجه بتركه لكان انسب كما
عرفته واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم
منه شيء آخر فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى
ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة لا تستلزم الوضع لامكان
ان يكون بالعقل كدلالة لفظ الدير المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ

فتى لم يصر فاكد بجمع عن احوالهما وقد يعبر عن الكلمة لكون افرادها جزءا من افراد
الكلام ومعنى مهاجرا من معنوية فقال الكلمة وبالجملة والكلام مشتقان من الكلم
بتكسير اللام وهو الجرح لتاثير معانيهما في النفوس كالجرح وقد غير بعض الشعراء
عروض ما يزيانهما الجرح حيث قال جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح
اللسان والكلم بكسر اللام جمع كلمة وتمرة بدليل قولهم تمر اليد بصعد الكلم الطيب
وقد جمع حيث لا يجمع الا على الثلاثة فصاعدا والكلم الطيب او بعض الكلم و
اللام فيها للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس بالواحد
والواحد بالجنسية بتاويل هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس ويكون التاء على
العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة لفظ اللفظ في اللغة
الرمي يقال لفظت النواة اي رميتها نقل في عرف النحاة ابتداء
او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة
وحكما مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا واللفظ الحقيقي كزيد وضرب
والحكمي كالموي في زيد ضرب اذا ليس من مقولة الحروف والصوت اصلا ولم
يوضع لفظ والمعتبر اعتبار باشتمال لفظ المنصوب من نحو موولت واجر واعلم
اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به الا

في بعض الاجيان وكلمات الاوضاع داخلة فيه اذ هي بالنظر الانسان وعلى هذا
اليسار كلمات الملائكة والجن والدوائر الاربع وهي الخطوط والنقوط والاشارات
والنصب غير داخلة في اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها واما قال لفظ ولم يقل
لفظة لانه لم تقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم الاستقراء مع كون
اللفظ اخصر ووضع الوضع تخصيص شيء بشيء بحيث متى اطلق او احس الشيء
الاول فهم منه الشيء الثاني قيل يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم معناه
اطلق او اراد اطلق مع ضم ضميمة واجيب بل المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا
اطلاقا صحيحا بلا ضميمة غير صحيح ولا يسعد ان يقال المراد باطلاق الالفاظ ان
يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار
قيد زايد لمعنى المعنى ما يقصد بنفسه فهو اما ان يكون اسما او مسمى او
مصدرا ميميا بمعنى المسمول او مخففا بمعنى اسم مفعول كمرمى ولما كان المعنى
ماخوذا في الوضع ذكر المعنى بعده مبنيا على تجريد عنه فخرج به المهملات و
الالفاظ الغير الدالة بالطبع او لم تتعلق بها وضع وتخصيص اصلا وبقيت حروف
الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى وخرجت بقولي المنوط
لغرض التركيب لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء غير التركيب
فيه لغة اخرى من غموض
نفسر المعنى

وان يكون بالطبع كدلالة اح اح على وجع الصدر فيعد ذكر الدلالة لا بد من
ذكر الوضع كما في المفصل وهي اي الكلمة اسم وفعل وحرف اي
منقسمة الى هذه الاقسام الثلاثة منحصرة فيها لانها اي الكلمة لما كانت موضوعة
لمعنى والوضع يستلزم الدلالة يعني اما ان صفتها ان تدل على معنى كما
في نفسها اي عين الكلمة والمراد بكون المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها من
غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلالها بالمفهومية او من صفتها
ان لا يدل على معنى في نفسها بل على معنى يحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى
اليها لعدم استقلالها بالمفهومية وسيجيء تحقيق ذلك في بيان حد الاسم اذا الله
القسم الثاني وهو ما لا يدل على معنى في نفسها الحرف كمن والى فانهما
محتاجان في الدلالة على معنييهما اعني الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة
والكوفة في قولك سرت من البصرة الى الكوفة واما سمي هذا القسم حرفا لان
الحرف في اللغة الطرف وهو في طرف اي جانب مقابل للاسم والفعل حيث يقال
عدل في الكلام وهو لا يقع كما ستعرف والقسم الاول وهو ما يدل على
معنى في نفسها اما من صفتها ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في
الفهم عنها باحد الازمنة الثلاثة الماضي والحال والاستقبال اي

حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة الثلثة ايضا مقارنا له او من صيغها
او لا يقترن ذلك المعنى في الفهم عنها مع احد الازمنة القسم الثاني وهو
ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الأزمنة الثلثة الاسم ماخوذ من
السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث يتركب منه ومن الكلام دون
اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه والقسم الاول
هو ما يدل على معنى مقترن باحد الازمنة الثلثة الفعل سمي به لتضمنه العمل اللغوي
وهو المصدر وقد علم بذلك اي بوجه حصر الكلم في الاقسام الثلثة حد
كل واحد منها اي من تلك الاقسام وذلك لانه قد علم بما ذكر وجه الحصر ان
الحرف كلم لا تدل على معنى في نفسها لم تحتاج الى انضمام كلمة اخرى والفعل كلمة
تدل على معنى في نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة الثلثة والاسم كلمة تدل على
معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام الثلثة
والحرف ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف
بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل
بعدم الاقتران فصار الكلم منها متروجامع لافراده مانع عن دخول غيرها فيه ليس
المراد بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع وقد ذكر الشارح احد حدودها

وضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك ثم صرح بها في قاعدة بنا
على تقارب عبارات الطباع الكلام في اللغة ما تكلم به قل كلام او كثر او في
اصطلاح النحاة ما تضمن كلمتين اي لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما اي كو
كل واحد منهما في ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول الكلام
من الكلمتين فلا يازم اتحادهما بالاسناد اي تضمنا حاصلا بسبب اسناد
احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما
الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فايدة تامة فقوله لفظ جنس اول المهملات
والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية ويفيد تضمن الكلمتين خرجت
المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية مثل
علم زيد وجاء فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضرب
زيد وضربت وزيد قايم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد منها
تضمن كلمة احدهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب
فايدة تامة وحيث كانت الكلمتان داعم ان تكون كلمتين حقيقة او حكما دخل في
المعرف مثل زيد ابوه قام ابوه اوه او قام ابوه فان الاجزاء منها مع انها
مركبات في حكم الكلمة المفردة اعني قام الاب ودخل فيها ايضا مثل حضر رجل

ويزيد مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما مهملا ليس كلمة فانه وضع هذا
اللفظ اعلم ان كلام المصنف ظاهر في ان نحو ضربت زيدا قائما مجموعة كلام
بخلاف كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام المركب من كلمتين اسندت
احديهما الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو ضربت والمتعلقات خارجة
عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب اللباب فهما الحيثيتان في الكلام
الجملة وكلام المصنف بالنظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر
الاسناد مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعل الحصر من الجملة
قيد بها نص بصدق الجملة على الجملة الخبرية الواقعة اخبارا او اوصافا بخلاف
الكلام وفي بعض الحواشي ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته ح
يكون الكلام عند المصنف ايضا اخص من الجملة ولا يأتي اي لا يحصل
ذلك اي الكلام الا في ضمن اسمين احدهما مسند والاخر مسند اليه
او في ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند وفي بعض النسخ او في فعل
واسم فان التركيب الثنائي العقلي بين الاقسام الثلاثة يقع في الكلمة
ثلثة منها من جنس واحد اسم واسم وفعل وفعل وحرف وحرف وثلثة منها من
جنسين اسم وفعل واسم وحرف وفعل وحرف ومن البين ان الكلام لا

والاسناد م

يحصل بدون الاسناد لانه لا بد من مسند اليه ومسند وجملا يتحققان الا
في اسمين او اسم وفعل واما الاقسام الاربعة الباقية ففي الحرف والحرف
كلاهما مفقودان وفي الفعل والفعل والحرف والفعل المسند اليه مفقود
وفي الاسم والحرف احدهما مفقود فان الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه
مفقود وان كان مسندا اليه فالمسند مفقود ويخو يا زيد بتقدير ادعو زيدا
فلم يكن من تركيب الحرف والاسم او من تركيب الفعل والاسم الذي هو المنوي في
ادعو الا اسم ما دل اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه اي تستر ما دل بهذه
الكلمة فتذكير الضمير باعتبار لفظ الموصول قال المصنف في الايضاح لشرح المفصل
الضمير عائد على معنى في نفسه يرجع الى المعنى اي ما دل على معنى باعتبار في نفسه
وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج كقولك الدار في نفسها حكما كذا اي
لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى في غيره اي حاصل
في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتبار في نفسه انتهى كلامه ومحصوله ما ذكره
بعض المحققين حيث قال كما ان في الخارج موجودا لنفسه كالجوهر وموجودا لا في نفسه
كذلك في الذهن معقول مستقل بالمفهومية قصدا كالمعاني الملحوظة في انفسها لان يحكم عليها
ومعقول مستقل بالمفهومية تبعا وآلة لملاحظة غيره كالمعاني الملحوظة لا لتصير هي بنفسها
الا ترى ان الحكم على الابتداء في قولنا زيد قائم انما هو بملاحظة

العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا فى ذاته ولزم
تعقل مستقلة اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره وبهذا الاعتبار يدل اللفظ
الابتدائى لا حاجة فى الدلالة على الضم كلمة اخرى الدالة على مستقلة
هذا هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل معنى كليا فى نفس الكلمة الدالة عليه
واذا لاحظ العقل من حيث موصوليته بين السير والبصرة مثلا وجعله آلة
لتعرف احوالها كان معنى غير مستقل بالمفهومية لا يمكن ان يتعقل الا بذكر
مستقلة مخصوصة ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة الى مستقلة واما صل
ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلى ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته
المخصوصة المستقلة من حيث انها حالان لمستقلها تبا والان لتعرف احوالها
وذلك المعنى الكلى يمكن ان يتعقل قصدا ويلاحظ فى ذاته فيستقل بالمفهومية
وان يكون محكوما عليه وبه واما لك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية
لا يصح ان يكون محكوما عليها وبها اذ لا بد فى كل منهما ان يكون ملحوظا
قصدا ليمكن ان يميز المنسبة جهة وبين غيره بل الك الجزئيات لا تتعقل
الا بذكر مستقلاتها لتكون الات لملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم
ان الحرف يدل على معنى فى غيرها واذا عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة

يصح ٣

المعنى فى نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونة المعنى فى نفس الكلمة لا التفاته
من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية فرجع كينونة المعنى
فى نفسه وكينونته فى نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهو
فى هذا الكلام الصغير المحرر وفى نفسه يحتمل ان يرجع الى الامور الموصولة التى هى
عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق فى وجه الحصر من
كينونة المعنى فى نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى تنبيها على ان كلا من المعنى
ولكن عبارة المصباح قاصرة فى المعنى الاخير وارجاع الضمير الى المعنى احد
مسبوق بما يدل على اعتبار كينونة المعنى فى نفس الكلمة ولهذا احرم المصن
برجوعه الى المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا يختل احد الامور حصرا ولا
الحرف سمعا بالامور اللازمة الاضافة مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف
لا غير ذلك لان معانيها مفهوما مما كلمة مستقلة بالمفهومية ملحوظة قصدا
انها لم تعقل مستقلاتها اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكرها لكن لما
حرت العادة باستعمالها فى مفهوما مضافة الى مستقلات مخصوصة لانه
من وضعها لزم ذكرها لتفهم هذه الخصوصيات لا يخل تفهم اصل المعنى فهى دالة على
معانيها مبهمة فى هذا تشبهها لا فى غيرها فهى داخلة فى احد الامور لا الحرف وكان

الفعل الدال على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني اعني الحدث وكالدال
الذي مقترنا مع احد الازمنة الثلثة المفهم عن لفظ الفعل الخارجة بقوله غير مقترن
بأحد الأزمنة الثلثة اي غير مقترن مع احد الأزمنة الثلثة المفهم عن لفظ
الدال عليه فهو متعلق بمحذوف صفة للمعنى فالصفة الاولى اخرج الحرف عن حد الاسم
والثانية الفعل والمراد بحد الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاولي فيدخل
اسماء الافعال لان دلالتها اسمية لقولهم اسماء المصادر الاصلية سواء كان الفعل
فيه صريحا نحو ويد فانه قد يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات
فانه وان لم يستعمل مصدرا الا انه ورد قولهم هيهات مصدر قولهم اي بعد
التركيبات في الاصل اصواتا نحو صه وايه وغير الظروف والجار والمجرور نحو سار
زيدا وعلى زيد فليس لشيء منها الدلالة على احد الازمنة الثلثة بحسب الوضع الاول
وخرج عنه الافعال المسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقترانهما
به بحسب اصل الوضع وخرج عنه المضارع ايضا فانه على تقدير استلزامه
الحال والاستقبال يدل على زمان معين من الازمنة الثلثة فقد دل على
واحد معين ايضا في ضمنها اذ لا يقدح في الدلالة على معين الدلالة على
ما سواه مما يقدح في ارادة المعين ارادة ما سواه وان الدلالة من الارادة

ولما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة فقال
وخواصه شبها بصيغة جمع الكثرة على كثيرتها ومن التنصيص على
ان ما ذكره بعض منها وهي جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد
في غيره وهي اما شاملة لجميع افراده ما هي خاصة له كالكتابة بالقوة للانسان
او غير شاملة كالكتابة بالفعل له فمن خواص الاسم دخول اللام اي لام
التعريف ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم في نحو قوله عليه السلام
ليس من امبر امصيام في امسفر لكنه لم يتعرض للمد وشهرته وفي اختياره
اللام اشارة الى ان المختار عند مذاهب البصريين ان اداة التعريف
هي اللام وحدها زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن واما
الخليل فقد ذهب الى انها الكل والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وحدها زيدت
اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف
بالاسم لانه لتعيين معنى مستقل بالمفهومية دال على اللفظ مطابقة والحرف
لا يدل على المعنى المستقل والسابق على تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة
ليست شاملة لجميع افراد الاسم فان حروف التعريف لا يدخل على الضمائر واسماء
الاشارة وغيرها كالموصولات وكذلك سائر الخواص المذكورة بعضها وبعضها

دخول الجر وانما اختص دخول الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر والجر والمجرور
لفظا وفي المجرور به تقديرا كما في الاضافة المعنوية ودخول حرف الجر لفظا
او تقديرا يختص بالاسم لانه لاقتضاء معنى الفعل لا الاسم فينبغي ان يدخل
الاسم لينفي معنى الفعل اليه واما الاضافة اللفظية فهي فرع المعنوية فتفني
ان لا يخالف الاصل بان يختص بما يخالف ما يختص به الاصل اعني الفعل
او يزيد عليه بان صير الاسم والفعل ومنها دخول التنوين باقسامه الا
تنوين التزم ويجيء في آخر الكتاب ان شاء الله تعريفه وبيان اقسامه على ما
يظهر وجه اختصاص ما عدا التزم به وجهة عدم اختصاص تنوين التزم تنوين م
ومنها الاسناد اليه هو بالرفع عطف على الدخول لا على مدخوله لان
المتبادر من الدخول الذكر في الاول والمحوج الى الاخر وكلاهما منتفيان في الاسناد
وكذا في الاضافة والمراد به كون الشيء مسندا اليه واما اختص هذا المعنى بالاسم
لان المسند وضع لان يكون الها مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه لزم
خلاف وضعه ومنها الاضافة اي كون الشيء مضافا فتقدير حرف الجر
لابد منه لفظا ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف
والتخصيص والتخصيص بر انما فرضنا الاضافة بكون الشيء مضافا لان المسند

الجملة تقييم مضافا اليه كما في يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد يقال هذا تاويل الصادقين م
المصدر اي يوم نفع فالاضافة معه بر حرف الجر مطلقا يختص الاسم
وانما قدرنا ابقاء لتقدير حرف الجر لان المتبادر من قولنا مررت بزيد فان مرر
مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا وهو اي الاسم ضربان معرب ومبني مثل م
لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره او لا والاول اما ان يشبه مبنى الاصل او لا
وهذا اعني المركب الذي لم يشبه مبنى الاصل هو المعرب وما عداه اعني غير
المركب والمركب الذي يشبه مبنى الاصل مبني فالمعرب الذي يتوسم من
الاسم المركب اي الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا يحقق معه عامل ما يدخل
فيه زيد قايم ومولاه في قولك زيد قايم وقام هو لا يخلو ما بالبين مركب اصلا
من الاسماء المعدودة نحو الف باتا زيد عمرو بكر بخلاف ما هو مركب مع غيره
لكن لا تركيبا يتحقق معه عامل كغلام في غلام زيد فان جميع ذلك من قبيل
المبنيات عند المص الذي لم يشبه اي لم يناسب ما ناسب بوجه ما
من الاعراب مبنى الاصل اي المبني الذي هو الاصل في البناء اي م
بانيته وهو السكون والكسر واللام وغير اللام والحركة وبهذا القيد خرج نحو غلام زيد مثل م
قام هو لا لكونه مشابها لمبنى الاصل كما يجيء بيانه انتهى والله اعلم انتهى صاحب

الكتاب وحمل الاسماء المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة معربة
ليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك اعربت فان ذلك
لا يحصل الا باجراء الاعراب على اخر الكلمة بعد التركيب بل في المعرب
اصطلاحا فاعتبر السلامة بحسب الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب
وهو الظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المصنف الصلاحية حصول
الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب في تعريفه واما وجود الاعراب
بالفعل فلكون الاسم معربا لعلم مبتدأ واحدا ولذا لم يقال لم يعرب الكلمة هي
معربة واما عدل المصنف عما هو مشهور عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف اخره
باختلاف العوامل لان المرتضى من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال الاواخر
الكلم في التراكيب من ليتتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها بالتمام
فان العارض بها احكاما كذلك مستغن عن النحو ولا فايدة له مفيدة بها
معرفة اصطلاحاتهم فالمقصد من معرفة المعرب شيئان ان يعرف انه مما يختلف
اخره في كلامهم ليحمل اخر مختلف فيه على كلامهم فمعرفته مستفادة من
معرفة انه مما يختلف آخره فلو كان معرفة المقتدر حاصلة بمعرفته هذا
الاختلاف في تعريفه به وجاز ان يعرف اولا بانه مما يختلف آخره ليعرف

انه مما يختلف اخره فيلزم تقدم الشيء على نفسه فتنبه ان يعرف ولا يعتبر ما عرفت في تعريف المجهود بحمله اياه اعرفوه
بين رجلا احكاما كاصله المصنف رحمه الله وحكمه اي من جملة احكام المعرب المقارة
المترتبة عليه من حيث هو معرب ان يختلف اخره اي الحرف الذي هو آخر
المعرب ذاتا بان يتبدل حرف بحرف اخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحرف او
صفة بان يتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركة او
العوامل اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة على العمل بان يعمل بعضها
منها خلاف ما يعمل البعض الاخر واما خصصنا اختلافها بكونه في العمل
للاحتراز عن مثل قولنا اذ زيد مضروب رأى ضربت زيدا واذ صار زيد
فان العامل في زيد في هذه الصور يختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع
ان آخر المعرب لم يختلف باختلافه لفظا او تقديرا نصب على التمييز
اي يختلف لفظا اخره او تقديره او على المصدرية اي يختلف اختلاف
لفظ او تقدير والاختلاف لفظا كما في قولك جاءني زيد ورايت زيدا ومررت
بزيد وتقديرا كما في قولك جاءني فتى ورايت فتى ومررت بفتى فان اصله فتي
وفتا وبفتي انقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والاختلاف اللفظي
والتقديري اعم من ان يكون حسيا او حكميا كما اشرنا اليه لئلا ينتقض مثل قولنا

رايت احمد ومررت باحمد وقولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين شتى ومجموعا
فانه مما اختلف العامل فيه ولا اختلاف في آخر احمد حتى يحكم فانه
فتحة احمد بعد الناصب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال
في التثنية والجمع فآخر المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف العوامل حكما
لا حقيقة فان قلت لا نحقق الاختلاف الا في آخر المعرب ولا في العامل
اذا ركب بعض الاسما المعدودة البيت الشاهد لمسمى الاصل مع عامله ابتدا
ويترتب عليه الاعراب بالهنا لحدوث الاعراب بدخول العامل قلت
هذا حكم آخر من احكام المعرب والاختلاف حكم آخر فلو اعيد على احد
الحكمين في الآخر لافاد فيه فان للمعرب احكاما كثيرة لم يذكرها هنا فليكن
هذا الحكم ايضا من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من نحو
الشاملة **الاعراب ما** اي حركة او حرف **اختلف آخره** اي آخر
المعرب من حيث هو معرب دالا او صفة **به** اي بذلك الحركة او الحرف وحين
اريد بما الموصولة الحركة او الحرف لابد العامل والمقتضي ولو اقتصر على
عموم ما خرجا بالسببية المفهومة من قوله به فان المتبادر من السبب القريب
العامل والمقتضي من الاسباب البعيدة وبقيد الحيثية خرج حركة نحو غلامي

لانه معرب على ما اختاره المص لكن اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب ليس من حيث
انه معرب بل من حيث انه ساقط يا المتكلم وبهذا القدر تم حد الاعراب جمعا ومنعا
لكن المص رحمه الله اراد ان يتنبه على فايدة اختلاف وضع الاعراب بضم الى قوله
ليدل على المعاني وكانه اراد هذا المعنى حيث قال ليس هذا من تمام الحد لان
انه خارج عن الحد واللام في ليدل تتعلق بما خارج عن الحد يعني ووضع الاعراب
المفهوم من مجموع الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية البعد واللام فيه متعلق بقوله
اختلف آخره يعني اختلف آخره ليدل للاختلاف او بمنابة الاختلاف على
المعاني يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة **المعتورة** على صيغة اسم الفاعل
عليه اي على المعرب على تضمين شئ معنى الورود او الاستيلا بيانا للاعتوار
الشيء وتعاوروه اذا تداولوه اي اخذه جماعة واحد بعد واحد على
سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعاني المقتضية
للاعراب المعرب متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لتضادها ينبغي ان يكون
علاماتها ايضا كذلك فوقع بسببها اختلاف في آخر المعرب فوضع الاعراب
للدلالة على تلك المعاني ووضع بحيث يختلف به آخر المعرب لاختلاف تلك
المعاني وانما جعل الاعراب في آخر الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل على المسمى

الاعراب على صفته ولاشتمال الصفة متاخرة عن الموصوف ما لا يليق ان
يكون الدال عليها ايضا متاخرا عن الدال عليه وهو متاخر عن اعرابه اذا اوضح
فان الاعراب يوضح المعاني المقتضية او من عربت معدته اذا فسدت على
ان يكون الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة الفساد ومنه يقال اعرب اذا افشد
الناس بعض المعاني بعض وانواعه اي انواع الاعراب الاسم ثلاثة رفع
ونصب وجر هذه الاسماء الثلاثة مختصة بالحركات والحروف الاعراب
ولا تطلق على الحركات البنائية اصلا بخلاف الضم والفتح والكسر فانها
مستعملة في الحركات البنائية غالبا وفي الحركات الاعرابية على ظاهر فالرفع
حركة كان او حرفا علم الفاعلية اي علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما
ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدا والخبر وغيرهما والنصب حركة كان
او حرفا علم المفعولية اي علامة كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما ليشمل
به والجر حركة كان او حرفا علم الاضافة اي علامة كون الشيء مضافا اليه
واذا كانت الاضافة بنفسها مصدر اريد بجر المضاف اليها المصدرية اليها كما
في الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع
ثقيل والفاعل طيل لانه واحد فاعطي الثقيل القليل والنصب خفيف والمفعول

كثيرة لانها خمسة فاعطي الخفيف للكثير والثقيل للقليل وانما يعرف الاعراب بالعلامة غير الجر
جعل علامة له العامل لفظيا كان او معنويا ما يقوم به اي يحصل المعنى
المقتضي اي معنى من المعاني المقررة على المرور المقتضية للاعراب فجعل
جاءني زيد عاملا اذ به حصل معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة لها وفي رأيت
زيدا رأيت عاملا اذ به حصل معنى المفعولية في زيد فجعل النصب علامة لها وفي
مررت بزيد الباء عاملا اذ به حصل معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامة لها
فالمفرد المنصرف فالمفرد المنصرف اي الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى
ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل وكذا الجمع المكسر المنصرف اي
الذي لم يكن الواحد فيه سالما ولم يكن غير منصرف كرجال وطلبة فالاعراب
في هذين القسمين من الاسم على الاصل من وجهين احدهما ان الاصل في الاعراب
ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة فالاصل
ان يكون بالحركات الثلث في الاحوال الثلث والاعراب فيهما بالحركات الثلث
في احوال الثلث بالضمة رفعا اي حالة الرفع والفتحة نصبا اي حالة
النصب والكسرة جرا اي حالة الجر مقتضى قوله رضا ونصارجرا الظاهرية
بتقدير المضاف ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية فالقسم الاول

جاءني رجل ورأيت رجلا ومررت برجل والقسم الثاني سل جاءني طلبة و
رأيت طلبة ومررت بطلبة جمع المؤنث السالم وهو ما يكون بالالف
والتاء احترز به عن المكسر فانه قد علم بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا
فان النصب فيه تابع للجر اجراء للفرع على وتيرة الاصل الذي هو جمع المذكر
السالم فان النصب فيه تابع للجر كما يجيء ذكره مثل جاءني مسلمات ورأيت
مسلمات ومررت بمسلمات غير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة
نصبا وجرا فالجر فيه تابع للنصب كما سنذكر نحو جاءني احمد ورأيت
ومررت باحمد ابول واحول وحمول بكسر الكاف لان الحمم
قريب المرة من جانب رد وجهها فلا تضاف الا اليها وهتول والهتر
الشيء المنكر الذي يستحي ذكره كالعورة والصفات الذميمة والاعمال
القبيحة وهذه الاسماء الاربعة منقوصات واويه وقول وهو الجبان
واوي لانه اذا اصل قوع ودوسايل وهو لغيف مقرون بالواو اذ
اصله ذوو وانما اضيف ذوا الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف
الا الى اسماء الاجناس فاعرابه من هذه الاسماء الستة بالواو رفعا والالف
نصبا والياء جرا ولكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغرها

كون كلا وكلتا مضافا الى مضمر واما قيد بذلك لان كلا باعتبار لفظ مفرد
وباعتبار معناه مثنى فلفظه مقتضى الاعراب بالحركات ومعناه مقتضى الاعراب
بالحروف فروعي صدر كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل
روعي جانب اللفظ الذي هو الاصل واعرب بالحركات التي هي الاصل الكثير
حركات تقديرية لان اخره الف انسحط بالتقا الساكنين نحو جاني كلا الرجلين
ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذي
هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع واعرب بالحروف التي هي الفرع
نحو جاني كلاهما ورايت كليهما ومررت كليهما فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف
كونه مضافا الى مضمر واثنان وكذا اثنتا وثنتان فانهن الالفاظ
وان كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت
بها بالالف رضا والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا كما يسمى جمع المذكر
السالم والمراد به اسمي اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون وقد يدخل
فيه نحو سنون وارضون مما لم يكن واحد مذكر الجمع بالواو والنون وما الحق
به وهو الو جمع ذو لا عن لفظه وعشرون واخواتها اي نظايرها السبع
هي ثلثون الى تسعين وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة والا لصح

الحادي عشر الى تسعة عشر لانه ثلاثة مقادير العشرة والحادي عشر على
التسعة لانها ثلثة مقادير الثلاثة وعلى هذا القياس الباقي واصابهن الالف
تدل على معان معينة والاثنتين في الجموع بالواو رضا والياء نصبا وجرا
واما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف لانهما فرع
للواحد وفي اخرهما حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فينبغي
ان يجعل ذلك الحرف اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا لاعرابه كما انهما فرع له لان
الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركات ولما جعلوا اعرابهما بالحروف وكان
حروف الاعراب ثلثة واعرابهما ستة ثلاثة للمثنى وثلثة للجموع فلو جعل اعراب
كل واحد منهما بتلك الحروف الثلاثة لوقع الالتباس ولو خص المثنى بما بقي
للجموع بلا اعراب ولو خص الجموع بما بقي للمثنى بلا اعراب فروعي عليهما
فجعلوا الالف علامة الرفع في المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية في الفعل
نحو ضربا ان ضربا والواو علامة الرفع في المجموع لانه الضمير المرفوع للجمع في
الفعل نحو ضربوا ان ضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء حالا الجر على الاصل
فرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الالف في التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروا
في الجموع لثقل الكسرة وقلة الجموع وجعلوا النصب على الجر لاشتراكهما في

النصب الجر لتنوع كلا منهما فصلة في الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب
الى الحركة والحرف وبيان مواضعها المختلفة شرع في بيان مواضع الاعراب
اللفظي والتقديري اللذين اشير الى تقسيمهما فيما سبق ولما كان التقديري
اقل اشارة اليه اولا لتبين ان اللفظي ما عداه فقال التقدير اي تقدير
الاعراب فيما اي في الاسم المعرب الذي تقدر الاعراب فيه اي امتنع
ظهوره في لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا
للحركة الاعرابية كما في الاسم المعرب بالحركة الذي في اخره الف مقصورة
سواء كانت موجودة في اللفظ كما في مصطفى المعربين او محذوفة بالتقا
الساكنين كعصا بالتنوين فان الالف المتصورة في الصورتين غير
قابلة للحركة وكما في الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي
فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة المناسبة قبل دخول العامل
امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها او مخالفة فما
ذهب اليه بعض من ان اعراب هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير مرضي مطلقا
اي في الاحوال الثلاث يعني كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين
من الاسم المعرب انما هو في جميع الاحوال غير مختص ببعضها او استثقل

عطف على تقدر اي تقدير الاعراب فيما تقدر واو الاسم الذي استثقل
ظهور الاعراب في لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية
ولكن كون ظهوره في اللفظ ثقيلا على اللسان كما في الاسم الذي ياء في
آخره ما قبلها ساكن سواء كانت محذوفة لالتقا الساكنين كالقاضي
او غير محذوفة كالقاضي يعني رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر لا في
حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة وكجمع مسلمين
عطف على مولد كقاض يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في
الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف نحو مسلمي بخلاف تقدير
الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة رفعا يعني تقدير الاعراب
في نحو مسلمى انما هو في حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءني مسلمو
فانه اصله مسلمي بسكون الواو بالاضافة فاجتمع الواو والياء والساكن
ساكن فاعللت الواو ياء وادغمت الياء في الياء المكسور ما قبل الياء فلم
يبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ فصار الاعراب حالة الرفع تقديريا
بخلاف حالتي النصب والجر فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فان
الياء المدغمة ايضا ياء وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال

الثلاث نحو جاني ابوا النوم ورايت ابا النوم ومررت بابي النوم فانه
لما اسقط حروف الاعراب عمل اللفظ بالبقا الساكنين ليمتنع الابتدا
عن اللفظ بالبقا الساكنين لتظاهر صار تقديريا **واللفظ** اي الاعراب
الملتفظ به **فيما عدا** اي فيما عدا ما ذكر مما تقدر فيه الاعراب او استثقل
وما ذكر في تفصيل المعرب المتصرف وغير المتصرف وكان غير المتصرف
اقل من المتصرف وبصرفه يصرف المتصرف على قياس الاعراب التقديري
واللفظي عرف غير المتصرف واكتفى بتعريفه فقال **غير المتصرف ما**
اي اسم معرب **فيه علتان** تؤثران اجتماعهما او استجماع شرايطهما
فيه اثرا كما يسمى ذكره **من تسع او علة واحدة منهما** اي من تلك
التسع **تقوم** هذه العلة الواحدة **مقامهما** اي مقام هاتين العلتين
بان توثر وحدها تاثيرهما **وهي** اي العلل التسع مجموع ما في هذين
البيتين من الامور التسعة لا كل واحد حتى يقال لا يصح الحكم على
العلل التسع بكل واحد من هذه الامور والمراد بالمجموع **عدل ووصف**
وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والمراد في عطف
هاتين العلتين من الواو الى ثم المجرد المحافظة على الوزن **والنون**

زائدتان من بعدها الف ووزن فعل وهذا القول تقريب فقوله
زائدتان منصوب على انه حال اذ المعنى وضع النون الصرف حال كونهما زايدتين وقوله
الف فاعل الظرف اعني من بعدها او مبتدا خبره الظرف المتقدم ولا يخفى
انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا زايدة ولهذا عبر عنها
بالالف والنون الزائدتين ولو جعل الالف فاعلا للقول لزايدة والظرف
مشتملا للزيادة وارتكب زيادة الالف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة
وتقدم الالف عليها في هذا الوصف فهم زيادتهما جميعا وهذا كما اذا
علمت بمجيء زيد راكبا من قبل اخوه فانه يدل على اشتراكهما في وصف الركوب
وتقدم اخيه عليه في هذا الوصف وقوله وهذا القول تقريب صحيح اذ ذكر
العلل بصورة النظم تقرب لها الى الحفظ اسهل والقول بان كل واحد
من الامور التسعة علة قول تقريبي لا يحتمل ان العلة في الحقيقة اشياء
منها لا واحدة والقول بانها تسع تقريب لها الى الصواب لان في
عددها اختلافا فقال بعضهم انها اثنان وقال بعضهم انها تسعة وقال
بعضهم انها احد عشر لكن القول بانها تسعة تقريب لها الى ما هو الصواب
من المذاهب الثلثة ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها

البيتين فقال مثل عمر مثال للعدل واحمر مثال للوصف
طلحة مثال للتانيث وزينب مثال للمعرفة وفي ابراهيم زينب مثال الاكرم
بعد طلحة اشارة الى قسمي التانيث اللفظي والمعنوي وابرهيم مثال للعجمة
وساجد مثال للجمع ومعدي كرب مثال للتركب وعمران مثال
الالف والنون واحمد مثال الوزن الفعل وحكمه اي حكم غير المنصرف
والاثر المترتب عليه من وجب اشتماله على علتين او واحدة تقوم مقامهما
ان لا كسرة فيه ولا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع في
الاسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين
بالنسبة الى الاسم احداهما افتقاره والعامل احداهما اشتقاقه من
المصدر فمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة
التمكن واما فقد الكل علة فرعية لان المبدا فرع المعدا عنه والوصف فرع
الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم تقول قائمة والتعريف فرع
التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ
الاصل في كل كلام ان لا يخالط لسان اخر والجمع فرع الواحد والتركيب
فرع الافراد والالف والنون فرع ما زيد عليه ووزن الفعل فرع وزن

الزائدتان ج

الاسم لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المخصص بنوع آخر فاذا وجد فيه
هذا الوزن كان فرعا لوزنه الاصلي ويجوز اي لا يمتنع سواء كان ضرورة
او غير ضروري صرفها اي جعلها في حكم المنصرف بادخال الكسرة والتنوين
فيه لا جعله منصرفا حقيقة فان غير المنصرف عند المصراعية علتان او
واحدة تقوم مقامهما وادخال الكسرة والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما
قبل المراد بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي والضمير مصروفا يرجع
الى كلمة للضرورة اي لضرورة وزن الشعر او عاية قافية فانها اداة وقع
غير المنصرف في الشعر وكثيرا ما يقع من منع صرفه اكثر مما يجر عن الوزن
او القافية بجر جهر عن السلامة اما الاول فكقوله صبت على مصائب لو انها
صبت على الايام صرن لياليا واما الثاني فكقوله اعدد كرما ان اكثر
هو المسك ما كررته تتضوع فانه لو فتح نون غمان من غير تنوين ليستقيم
الوزن ولكن يقع فيه ريب وخلاف يجر جهر عن السلامة كما يحكم بسلامة الطبع
فان علت فالاحتراز عن الريب ليس ضروريا فيكف يشمل قوله للاضرورة
قلت الاحتراز عن بعض الريبات اذا امكن الاهتمام بامر ضروري عند الشعراء
واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله سلام على خير الانام وسيد

جبيب الله العالمين محمد بشير ذيرها شمي مكرم عطوف رؤوف راجيد
فانه لو قال اجدا لاختل الوزن ولكنه يخل القافية فان حروف الروي في
سائر الابيات المكسورة او المناسب اي ويجوز صرفه غير
المنصرف ليحصل التناسب بينه وبين منصرف لان رعاية التناسب بين
الكلمات امر مهم عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة مثل سلاسلا
واغلالا حيث صرف سلاسلا لتناسب المنصرف الذي يليه اعني
اغلالا فانه سلاسل واغلال لان الجموع غير المنصرف الذي يصرف
والمنصرف الذي يصرف غير المنصرف لتناسبه وما يقوم مقامها اي
العلة الواحدة التي تقوم مقام علتين من العلل التسع على ما ذكرناه
فانت كل واحدة منهما قام مقام علتين لتكرارهما احدهما الجمع البالغ
لان صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة كما كالبساتين
واما عليم احكما كالجموع المؤنثة لها في عدد الحروف والحركات والسكنات
كمساجد ومصابيح وثانيهما التانيث لكن لا مطلقا بل بعض اقسام
وهو الف التانيث المقصورة والممدودة اي كل واحد منهما كحبلى
حمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعا لا لفظا فانهما اصلا لفظا في نحو حبلى

ولا في حمراء حتى فيصل لزومهما للكلمة بمنزلة تاء تانيث آخر وصار التانيث مكررا
بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وصف فارق
بين المذكر والمونث على عرض اللزوم لعارض كالعلمية بدلالة توقفه
اللزوم الوضعي فالعدل مصدر بمعنى المفعول اي كون الاسم معدولا
عن حروجه اي خروج الاسم اي كونه مخرجا عن صيغة الاصلية اي عن
صورة التي يقتضي الاهمال والقاعدة ان يكون حال الاسم عليها ولا يخفى ان
صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات فاضافة الصيغة الى ضمير الاسم
خرجت المشتقات كلها وان المبادر من خروجه عن صيغة الاصلية ان
تكون المادة باقية والمتغير انما وقع في الصورة فقط فلا يعتبر ما حذف
عنه بعض الحروف كالاسم المحذوف في الايجاز مثل يد ودم فانها ليست
باقية فيها وان خروجه عن صيغة الاصلية يستلزم دخوله في صيغة اخر
اي مغايرة للاولى ولا بعد ان يعتبر مغايرتها الناشية من كونها غير داخلة
تحت اصل قاعدة فاكانت الاولى داخلة تحته فخرجت عنه المتغيرات
القياسية واما المغيرات الشاذة فلازم انها مخرجة عن الصيغ الاصلية لان
الكلام انما هو في المشتق والجموع الشاذة ليست مخرجة عما هو القياس

فيهما اعني اقواسا وانيابا بالماجم القوس والناب ابتداء على اقوس
انيب على خلاف القياس من غير ان يعتبر جمعهما اولا على اقواس وانياب
واخراج اقوس وانيب عنهما فان بعض النحاة جوز هضيم تيم
التي بمعنى عمر منه اذا كان المقصود تمييزه عن بعض ما عداه ثم يمكن
ان يقال المقصود ههنا تمييز العدل عن سائر العلل لا عن كل ما عدا
فحيث حصل تمييزه هذا التمييز لا باس بكونه اعم منه فلا حاجة
تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات واعلم انا قطعا
انهم لما وجدوا ثلث وثلث واخر وجمع وعمر غير منصرف ولم يجدوا
فيها سببا ظاهرا غير الوصفية والعلمية احتاجوا الى اعتبار سبب اخر
ولم يصلح للاعتبار الا العدل اعتبروه فيها لانهم تنبهوا للعدل فيما
عدا عمر من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل وسبب اخر ولكن لابد
في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود اصل للامر المعدول وثانيهما
اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك
الاخراج ففي بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف على وجود اصل
المعدول عنه فوجوده محقق بلا شك وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف

فيتدرس الاصل ليتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل وانقسام العدل الى
التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا
اما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل ليتحقق العدل فلا دليل عليه الا
منع الصرف فعلى هذا قوله تحقيقا معناه خروجا كائنا عن اصل محقق
دل عليه دليل غير منع الصرف كثلاث ومثلث والدليل على اصلها
ان في معناها تكرارا لا يدون لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى مكررا كون
اللفظ ايضا مكررا كما في جاءني القوم ثلة ثلة فعلم ان اصلها لفظ مكرر
وهو ثلة ثلة وكذا الحال في أحاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومرباع بلا
خلاف وفيما وراءها الى عشار ومعشر خلاف والصواب بحثهما والسبب في
منع صرف ثلاث ومثلث واخواتهما العدل والوصف لان الوصفية الغير
التي كانت في ثلاثة ثلاثة صارت اصلية في ثلاث ومثلث لاعتبارها في
ما وضعا له واخر جمع اخرى مؤنث آخر وآخر اسم التفضيل لان معناه
في الاصل تاخر تاخرا نقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل ان يستعمل
باللام او الاضافة وكلمن من حيث لم يستعمل بواحد منهما علم انه معدول
من احدهما فقال بعضهم معدول عما فيه اللام اي عن الآخر وقال بعضهم

هو معدول عما ذكر معه من اي عن اخرين وانما لم يذهب الى تقدير الاضافة
لانها توجب التنوين او البناء او اضافة اخرى مثلها نحو جئتك وقبلك
يا تيم تيم عدي وليس في اخر شيء من ذلك فتعين ان يكون معدولا عن
احد الاخرين **وجُمَع** جمع جمعاء مؤنث اجمع وكذلك كتع وبتع وضبع
قياس مفعلا افعل ان كانت صفة ان يجمع على فعل كحمراء على حمر وان
كانت اسما ان يجمع على فعالى او فعلان او فعلات كصحراء على صحارى او صحراوات
فاصلها اما جمع او جماعي او جمارات فاذا اعتبر احزاجها عن واحد منها
تحقق العدل واحد السببين منها العدل التحقيقي والآخر الصفة لان
وان صارت بالغلبة في باب التأكيد اسما وفي اجمع واخواته احد السببين
وزن الفعل والآخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرنا لا يرد الجوع الشاة
كاثب واقوس فانه لم يعتبر احزاجها عما هو القياس فيها كالاياب
الاقواس كيف ولو اعتبر جمعها او لا على اثب واقوس فلا يرد
في هذه الجمعة ولا فاعن للاثم المخرج ليلزم من نحالفتها الشذوذ بين
ان يحكم فيها بالشذوذ وبين هذا بتين الفرق بين الشاذ والمعدول
او تقديرا اي اخذوها كاثبا عن اصل مقدر وعوض يكون الداعي

الى التقدير وفرضه منع الصرف لاجير **كعمر** وكذلك زفر فانها لما وقفا
عن مصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما العدل لما وقف
اعتبار العدل على وجود اصله ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف
قدر فيهما ان اصلهما عامر وزافر عدل عنهما الى عمر وزفر **ومثل قطام**
المعدولة عن قاطمة واراد بها كل ما هو على فعال علما للاعيان المؤنثة
من عمر ذوات الراء لغة بني **تميم** فانهم اعتبروا العدل في هذا الباب
حملا له على ذوات الراء في الاعلام المؤنثة مثل حضار وطمار فانها مبنية ليس
فيها الا سببان العلمية والتانيث والسببان لا يوجبان البناء فاعتبر فيها
العدل لتحصيل سبب البناء لما اعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء اعتبر
فيما عداها مما حملوه عمرا غير مصروف اضافا حملا على نظائره مع عدم
الاحتياج اليه لتحقق سببين لمنع الصرف العلمية والتانيث فاعتبار العدل
انما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا قال ذكريا
قطام ههنا ليس في محله لان الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف
واما قال في تيم لان الحجازيين يبنونه فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تيم
اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرفة

فلا حاجة الى اعتبار العدل فيهما ليحصل سبب البناء وحمل ما عداهما عليهما

الوصف وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ما اخوذة مع بعض صفاتها

سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل الحمراء فانه موضوع لذات ما اخذة

مع بعض صفاتها التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة

اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع

بل قد تعرضه الوصفية كما في المثال المذكور فانه لما اجرى فيه على النسوة

التي هي من قبيل المعدودات لا الاضداد علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة

بالاربعية وهذا معنى وصفي عرض له في الاستعمال لا اصلي بحسب الوضع

والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الاصلي الاصالة لا العرضي

لعرضية فلذلك قال المصنف **شرطها** اي شرط الوصف في سببية منع الصرف

ان يكون وصفا في الأصل الذي هو الوضع بان يكون وضعا على الوصفية

لا ان يعرضه الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء بقي على الوصفية

الاصلية او زالت عنه **فلا تضر** بان تخرجه عن سببية منع الصرف **الغلبة**

اي غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض افراده بحيث

لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود كان موصوفا لكل ما فيه سواد

ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم عند الاقتران **بالحية**

المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة **صرف** لعدم اصالة

الوصفية اربع في قولهم **مررت بنسوة اربع واثنتين** من الصرف لعدم مضرة

الغلبة **اسود وارقم** حيث صارا اسمين **للحية** الاولى للحية السوداء

والثانية للحية التي فيها سواد وبياض **وادهم** حيث صار اسما **للقيد**

من الحديد لما فيه من الدهمة اعني السواد فان هذه الاسماء وان خرجت عن

الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف لم يخرجها

في معانيها الاصلية ايضا بالكلية والمانع من الصرف في هذه الاسماء الصفة

الاصلية ووزن الفعل اما عند استعمالها في معانيها الاصلية فلا اشكال

في منع صرفها لوزن الفعل والوصف في الاصل والحال **وضعف منع**

افعى اسما للحية على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من النعوة التي هي

الحنث **وكذا منع احمد اسما للصقر** على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه

من الجدل بمعنى القوة **واجدل اسما للطير** اي الطاير ذي جلادة على زعم

وصفيته لتوهم اشتقاقه من الجدل ووجه ضعف منع الصرف في هذه الاسماء

عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها لم يقصد بها المعاني الوصفية

مطلقا لا في الاصل ولا في الحال مع انا لا نسلم في الاسماء الصرف التاء
الحاصل بالتاء لانا لا نسلم فانه لا شرط له شرط في نسبية منع الصرف
العلمية اي علمية الاسم المؤنث ليصير التانيث لازما لان الاعلام محفوظة
عن التصرف بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثان وكل حروف وضعت الكلمة
عليه لا يفلت عن الكلمة و التانيث المعنوي كذلك اي كالتانيث
اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية فيه الا ان بينهما فرقا فانهما في التانيث
اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفي المعنوي شرط لجواز الا بد
وجوبه من شرط آخر كما اشار بقوله و شرط تحتم تاثيره اي شرط وجوب
تاثير التانيث المعنوي في منع الصرف احد الامور الثلثة زيادة على
الثلاثة اي زيادة حروف الكلمة على الثلاثة مثل زينب او تحرك الحرف
الاوسط من حروفها الثلثة مثل سقر او العجمة مثل ماه وجودا ما
اشترط في وجوب تاثير التانيث المعنوي احد الامور الثلثة ليخرج
الكلمة بثقل احد الامور الثلثة عن الخفة التي من شانها ان تعارض ثقل
احد السببين فتراجحه تاثيره وثقل الاول ظاهر وكذا العجمة لان لسان
العجم ثقيل على العرب فهند يجوز صرفه نظرا الى اشتراط تحتم

الى هنا

تاثير التانيث المعنوي اعني احد الامور الثلثة وبجواز عدم صرفه نظرا الى
وجود سبب فيه وزينب وسقر علما لطفنة من طبقات النار وماه
وجوذ علمين لبلدتين ممتنع صرفها اما زينب فللعلمية والتانيث المعنوي
مع شرط تحتم تاثيره وهو الزيادة على الثلثة واما سقر فللعلمية والتانيث
المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط واما ماه وجوذ فللعلمية
والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة فان سمي به اي بالمؤنث
المعنوي مذكر فشرط في نسبية منع الصرف الزيادة على الثلثة لان
الحرف الرابع في حكم التانيث قايم مقامها فهند وهو مؤنث معنوي سمي
باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل مصروف لان التانيث الاصلي زال
بعلمية المذكر مع بقاء التانيث بقوة شبهي معناه والعلمية وحدها لا يمنع الصرف
وعقرب وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي
رجل ممتنع صرفها لانه وان زال التانيث العلمية للمذكر فالحرف الرابع قايم
مقامه بدليل انه اذا صغر قدر وظهر التا المقدر كما ينقضي تاء التصغير
فيقال قديمر بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب من غير ظهور التا
لان الحرف الرابع قايم مقامه فعقرب اذا سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية

والثانية الحكمي المعرفة اى التعريف لان سبب منع الصرف هو
وصف التعريف لان المعرفة شرطها اى شرط تاثيرها في منع الصرف
ان تكون علمية اى يكون هذا النوع من جنس التعريف على ان يكون الباء
مصدرية او منسوبة الى العلم بان يكون حاصلة او ضمنه على ان يكون الياء
للنسبة وانما جعلت شرطا بالعلمية لان تعريف المضمرات و
المبهمات لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات و
التعريف باللام او الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا كما سيجئ فلا
يتصور كونه سببا لمنع الصرف ما لم يبق الا التعريف العلمي وانما جعل
المعرفة سببا والعلمية شرطها ولو جعلا العلمية سببا كما جعل البعض
لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية له العجمة وهي
كون اللفظ مما وضعه غير العرب والتاثير هاهنا في منع الصرف شرطها
الاول ان تكون علمية اى منسوبة الى العلم في اللغة العجمية
بان تكون محققة في نفس العلم في العجم حقيقة كابرهيم او حكما بان ينقله
العرب من لغة العجم الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كما لو وافق
وزنه ما كان في العجم اسم جنس سمي به احد رواة القرآن بجودة قراءته قبل ان يتصرف

فيه العرب فكانه كان علما في العجمة وانما جعل شرطا للتاثير فيها
مثل نضرة فانهم وان ضعفوا في كلامهم فلا يصلح سببا لمنع الصرف على
هذا الوجه بمثل الجاموس لا يتسع صرفه لعدم علميته في العجمة وشرطها الثاني
احد الامرين فتحة الحرف الاوسط او زيادة على الثلثة اى ثلثة احرف
ليندفع ما يتخيل ان الخفة احد السببين فنوح منصرف هذا تقديم للنقض على
الشرط الثاني فانه ان صرف نوح انما هو لانتفاء الشرط الثاني وهذا اختيار
المصنف لان العجمة سبب ضعيف لانها امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون
الاوسط واما الثالث فان له علامة مقدرة في بعض التصرفات على نوع
قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الاوسط وان لا فهو فان قلت قد عتبر
العجمة في ماه ويوجد مع سكون الاوسط فيما سبق فلم لم تعتبر ههنا قلنا
اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سببين اجزن للانتفاء وسكون
الاوسط احدهما ولا يلزم من اعتبارها للتقوية سبب اخر اعتبارها
بالاستقلال وشتر وهو اسم حصن بديار بكر وابرهيم ممنوع
صرفهما لوجود الشرط الثاني فيهما فان في شتر تحرك الاوسط وفي
ابرهيم الزيادة على الثلثة وانما خص المقدم بالشرط الثاني لان عروضه

التنبيه على ما هو الحق عند من انصرف نحو نوح ولهذا قدم انصرافه
مع انه متفرع على انتفاء الشرط الثاني والاولى تقديم ما هو متفرع على
وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام منها عن انصرف
الاستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما
وقيل ان هودا كنوح لان سبويه قدر معد ويوتن ما يقال من ان الكاف
من ولد اسمعيل ومن كان قبله فليس بعربي وهود قبل اسمعيل فيما ذكر

فكان كنوح **الجمع** وهو سبب قايم مقام سببين **شرطه** اي شرط قايم
مقام سببين **صيغة منتهى الجموع** وهي الصيغة التي كان اولها مفتوحا
وثانيها الفا وبعد الالف حرفان او ثلاثة اوسطها ساكن وهي التي
لا يجمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها
في بعض الصور مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها المغير للصيغة فلما جمع
السلامة فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان يجمع جمع السلامة كما يجمع ايا
جمع ايم على ايامنين وصواحب جمع صاحبة على صواحبات وانما
اشترط ليكون صيغة منتهى الجموع عرضة لقبول التغيير فيما تر **بغيرها** منقلبة
عن تاء التانيث حالة الوقف او المراد بها ما التانيث باعتبار ما تؤل اليه

حالة الوقف فلا يرد نحو قواريرا وجمع فانهما اشترط كونها بغيرها لانها او
كانت مع ها كانت على زنة المفردات كفزارنة فانها على زنة كراهية وطواغية
معنى الكراهة والطاغية فيرد على قوله جمعية فتور ولاحاجة الى اخراج نحو
سرداق فانه مفرد محض ليس جمعا لا في الحال ولا في المال واما الجمع مذكر
وهو لفظ اخر بخلاف فزارنة فانها جمع فزرين او فزران بكسر الفا فعلم
مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون بغيرها وثانيا
ما لا يكون بها فاما ما كان بغيرها فيمتنع صرفه لوجود شرط تاثيرها **كمساجد**
مثال لما بعد الف تاليه حرفان **ومصابيح** مثال لما بعد الفه ثلاثة احرف اوسطها
ساكن **واما** نحو **قراديد** واما الرمانيا على صيغة منتهى الجموع مع الهاء
فمصروف لفوات شرط تاثير الجمعية وهو كونها بلا هاء **وحضاجر علما**
للضبع هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان حضاجر علم جنس للضبع فيطلق
على الواحد والكثير كما ان اسامة علم جنس للاسد فلا جمعية فيه وصيغة منتهى
الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل هي شرط للجمعية فينبغي ان يكون مصروفا
لكنه **غير مصروف** وتقرير الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضبع غير
مصروف لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية **لانه منقول عن الجمع** فانه

كان في الاصل جمع حفجر بمعنى عظيم البطن سمي به الضبع بالغة في عظم
بطنها كان كل فرد منها جامعا من هذا الجنس والمعتبر في منع صرف هو الجمعية
الاصلية فان قلت لا حاجة في منع الصرف الى اعتبار الجمعية الاصلية بان
فيه العلمية والمانيث لان الضبع هي انثى الضبعان قلنا علمية غير مؤثرة
والا لكان معدد التذكير منصرفا والمانيث غير مسلم لانه علم لجنس الضبع
مذكرا كان او مؤنثا وانما اكتفى المص في التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية
بهذا القول ولم يقل الجمع شرطان يكون في الاصل كما قال الاخوين
للايتوهم ان الجمعية كالوصف قد تكون اصلية معتبرة وقد يكون
عارضية غير معتبرة وليس الامر كذلك افلا يتصور العروض في الجمعية
وسراويل جواب عن سؤال مقدر تقريره ان يقال قد تقصيت عن الاشكال
الوارد على قاعدة الجمع بحصر ناظر بجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في
الاصل فما تقول في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير
لا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب بانه قد اختلف في صرفه
منعه منه فهو اذا لم يصرف وهو الاكثر في سواد الاستعمال فيرد به
الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت وقد قيل في التنصيص عنه انه اسم اعجمي

ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل حمل في منع الصرف على موازنه اي
على ما يوازنه من الجموع العربية كاناعيم ومصابيح فانه في حكمها من حيث الوزن
وهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية على هذا التقدير
اعم من ان تكون حقيقية او حكمية فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية لكن
زياده سبب اخر على الاسباب التسعة وهو الحمل على الموازن وقيل هو
اسم عربي ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير
لكنه جمع سروالة تقديرا وعوضا فانه لما وجد غير منصرف ومن
قاعدتهم ان هذا الوزن يدوز الجمعية لم يمنع الصرف قد حفظا لهذه
القاعدة لان جمع سروالة فكانه يسمى كل قطعة من السراويل سروالة ثم
جمعت سروالة على سراويل واذا انصرف اي سراويل المعدة تحقيقا
تحقيقا والاصل في الاسماء الصرف فلا اشكال بالنقض على قاعدة الجمع
ليحتاج الى التنصيص عنه وبخوجوار اي كجمع منتوص على فواعل يائيا
او واويا كالجواري والدواعي رفعا وجرا اي في حالتي الرفع و
الجر كقاض اي حكمه حكم قاض بحسب الصورة في حذف الياء عند
التنوين عليه قول حاتمي جوار ومررت بجوار كما تقول حاتمي قاض ومررت بقاض

وزن م

واما في حالة النصب فالياء تحرك بفتحة نحو رأيت جواري فلا اشكال
في حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف
حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف
والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على
منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جواري قولك
جاءني جواري بالضم والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف
فبني الاعلال على ما هو الاصل ثم استثقل الضمة والياء الساكنين
فصار جواري على وزن سلامي وكلامي ولم يبق على صيغة منتهى الجموع بعد
الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك
وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة
منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا يجري الاعراب على
الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما استثقل تنوين الصرف عوض عن
الياء المحذوفة اوغر حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر
بلا تفاوت وفي بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب
تقول مررت بجواري كما تقول رأيت جواري وتأتي هذه اللغة على تقديم

الصرف على الاعلال فانه تكون الياء متوحة في حالة الجر والتنحية
تاء وقع فيه اعلال وليس في حالة الرفع فاصل جواري بالضم بلا تنوين حذفت
الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار
جوار وعلى هذه اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة
فان فيه الاعلال في حالتين كما عرفت **التركيب** وهو صيرورة كلمتين
او اكثر كلمة واحدة من غير حرف فيه جزء فلا يرد النجم ونصبوا على **شرطه**
العلمية ليأمن من الزوال فيحصل له قوة موثرة في منع الصرف **وان**
لا يكون بالاضافة لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف او الحكم
يوثر في المضاف اليه ما يضاده اعني منع الصرف **ولا الاسناد** لان
الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل الجمل نحو تأبط شرا فانها
باقية على حالة العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية فان التسمية بها
انما هي لدلالتها على قصة غريبة فلو طرق اليها التغيير يكاد ان يفوت
تلك الدلالة واذا كانت من قبيل المبنيات فكيف تصور فيها منع
الصرف الذي هو من احكام المعربات فان قلت كان على المصنف ان يزيد
ان لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتا لانضمام الحرف المطلق ليخرج مثل

وتطويه وشل خمسة عشر وستة عشر على ما كانه اكتفى في ذلك
بما ذكره فيما بعد لها من قبيل البينات واما الاعلام المشتملة على الاسناد
فلم يذكر بناءها اصلا لان الحاجة الى اخراجها متواصلات فانه علم
البلدة مركب من بعل هو ضم وبك هو اسم صاحب هذه البلدة جعلا
اسما واحدا من غير ان يقصد بهما اضافة اسنادية او غيرها
الالف والنون المزيدتان من اسباب منع الصرف فيما
مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد وهما ان مضارعتين ايضا لمضارعتهما
لالف التانيث في منع دخول تا التانيث عليهما وللنحاة خلاف في ان
سببيتهما لمنع الصرف اتاكنهما مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه او اتما
مشابهتهما لالف التانيث والراجح هو القول الثاني انهما **ان كانا**
في اسم يعني بما تيا الصفة فان الاسم المقابل للصفة اما
اسما لا يدل على ذات بالوضع منها صفة من الصفات كجعل وقرس
او يدل كحجر وضارب ومضروب فالاول يسمى اسما والثاني صفة فالمراد
بالاسم المذكور ههنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة **فشرطه**
اي شرط الالف والنون في منعهما من الصرف واجراء الضمير باعتبار انهما

سبب واحدا وشرط ذلك الاسم في اشتماله من الصرف العلمية تحقيقا
للزوم زيادتهما او ليمتنع التاء فيتحقق شبههما بالف التانيث **كعمران**
او ان كانا **في صفة فانتفاء فعلانة** اي ان كان الالف والنون في
صفة فشرطه انتفاء فعلانة بمعنى اشتماع دخول تا التانيث عليه ليتحقق شبههما
بالف التانيث على ما لها ولهذا انصرف عريان مع انه صفة لان مؤنثه
عريانة **وقيل شرطه وجود فعلى** لان متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلان
فيبقى شبههما بالف التانيث على حالها **ومن ثم** اي ومن اجل الخلاف
في الشرط **اختلفوا في رحمن** في انه منصرف او غير منصرف فانه ليس له
مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لان صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره
لا على مذكر ولا على مؤنث فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة هو منصرف
وعلى مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف **دون سكران** فانه لا
خلاف في منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين فان مؤنثه سكرى
لا سكرانة **ودون ندمان** فانه لا خلاف في صرفه لانتفاء الشرط
على المذهبين لان مؤنثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان بمعنى
النديم اما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لان مؤنثه ندمى

لانه ثانية **وزن الفعل** وهو كون الاسم على وزن مختص او وزان الفعل
وهما القيد لا كفى في سببية منع الصرف بل شرط فيها احد امرين اما
ان يختص في اللغة العربية **بالفعل** يعني انه لا يوجد في الاسم العربي الا
مزال الفعل **كشمر** على صيغة الفعل الماضي المعلوم من التشمير فانه نقل من
هذه الصيغة وجعل علما للفرس وكذا تبذل لما آء وعثر لموضع وخضم لرجل
افعال نقلت الى الاسمية وما يحوي تقيم اسم لصنم معروف وهو الصنم وشلم
علما لموضع بالشام فهو من الاسماء التي نقلت الى العربية فلا تتجه في
ذلك الاختصاص **ومثل ضرب** على البناء للمفعول اذا جعل علما للشخص فانه
ايضا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وانما قيد بالبناء للمفعول لانه
على البناء للفاعل غير مختص بالفعل وقد ذهب الى منع صرفه الاخفش
النحاة **او يكون** غير مختص لكن **يكون في اوله** اي اول وزن الفعل او
اول ما كان على وزن الفعل **زيادة** اي زيادة حرف او حروف زيدت
حروف اين **كزيادة** تيء يدخل زيادة حرف او حروف زيدت في اول الفعل
غير قابلة اي حال كون وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل غير قابل للتاء
لانه يخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل او ما

غير قابل للتاء قياسا وبالاعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه ما
اذا سمي برمان بحوت التاء للتذكير فلا يكون قياسا ولا اسودان بجمع
التاء في اسودة للحية الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلي الذي لاجله
يمتنع من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضة **ومن ثم** اي من اجل
عدم قبول التاء **امتنع احمر** عن الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع
عدم قبول التاء **وانصرف يعمل** لقبول التاء التي بمعنى للتاء التي تدل على
العمل والسير **وكل ما فيه علمية مؤثرة** اي كل اسم غير منصرف يكون فيه علة
مؤثرة في منع الصرف بالسببية المحضة او مع شرطية لسبب اخر واحترز بذلك
عما يجامع الفي الثالث او صيغة منتهى الجموع فان كلا واحد منهما كاف في منع
الصرف لا اثر فيه للعلمية **اذا نكر** بان يزول العلم بواحد من الجهات التي بها
يحو هذا زيد ورايت زيدا الخ فانه اريد به المسمى بزيد ويحمل عائد
عن الوصف المشتهر صاحبه بحو قولهم لكل فرعون موسى اي لكل طاغ
محق **صرف لما بين** اي ظهر حين بين اسباب منع الصرف وشرائطها
بما سبق **من انها** اي العلمية **لا تجامع مؤثرة الا مع ما** اي السبب الذي
هي اي العلمية **شرط فيه** وذلك في الثالث بالنظر او معنى والعجمة

التركيب والالف والنون المزيدتين فان كلواحد من هذه الاسباب الاربعة
مشروطة بالعلمية الا العدل ووزن الفعل استثناء مما بقي من الاستثناء
الاول اى لايجامع غير ما بقي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية
تجامعهما موثرة كما في عمر واحمد وليست شرطا فيهما كما في ثلث واخر وهما
اى العدل ووزن الفعل متضادان لان الاسم المعدولة بالاستقراء على
اوزان مخصوصة ليس شئ منها من اوزان الفعل المختصة في صنع الصرف
فلا يكون اى لا يوجد شئ من الامر الدايرين بمجموع هذين الشيئين
وبين احدهما فقط الا احدهما فقط لا بمجموعهما فاذا انكر العلم المنصرف
الذي احد اسبابه العلمية بقي بلا سبب اى لم يتوفيه سببان حيث
هو سبب فما هي شرط في الاسباب الاربعة المذكورة لانه قد استثنى احد
السببين الذي هو العلمية بقيامها والسبب الاخر المشروط بالعلمية
حيث وصف سببيته فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب او على سبب
واحد مما هي ليست بشرط فيه من العدل ووزن الفعل هذا وقد قيل
على قوله وهما متضادان ان اصمت بكسرتين علما لمقارنة من اوزان
الفعل مع وجود العدل فيه فانه امر من صمت يصمت وقياسه ان يجيء

لجواز ورود اصمت بكسرتين
وان لم يشتهر بالاوزان
التي يعرف بها الفعل
تخمينا
م

بضمتين فلما جاء بكسرتين علم انه معدول عنه والجواب ان هذا امر تخميني
كان او تقديري لا يجامع وزن الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدم ان المجرد
وجود اصل يحقق لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضاء منع
الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الاصل وههنا لا اقتضاء
لوجود سببين في اصمت وراء العدل وهما العلمية والتانيث ثم انه راجع
الى الاستثناء شكل الحر على ما ذكره عن هذا القائل على قول سيبويه
وخالف سيبويه الاخفش الاخفش المشهور وهو ابو الحسن تلميذ
سيبويه ولما كان قول التلميذ ظهر مع موافقة الماذكره من القاعدة
حمله اصلا واسند المخالفة الى الاستاد وان كان غير مستحسن تنبيها
على ذلك في الضارب نحن اجرى علما والمراد بجرى احمر ما كان بمعنى الوصف
فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفي فيدخل فيه سكران وامثاله ويخرج عنه
اصل التاكيد بحمراء فانه مصروف عند التنكير لانتفاء نصف معنى
الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك اصل التفضيل المجرد
عن التفضيلية فانه بعد التسكير مصروف بالاتفاق لنصف معنى الوصف
فيه حتى صار اصل تفضيل اعمار وان كان بمعنى فلا يصرف في الاصح لظهور

اى اصمت بمعنى ما اصمت

معنى الوصفية فيه صيب من التفصلية اذا نكر اعتبار الوصفية
الاصلية اى انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتبار الوصفية
الاصلية بعد التنكير فى المدارات العلمية بالتنكير لم يوجد مانع من
اعتبار الوصفية فاعتبرها وجعله غير منصرف للوصفية الاصلية و
سبب آخر كزيد اسمل والف والنون المزيدتين فان قلت كما انه لا
مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا مانع على اعتبارها ايضا فلم
اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف الاصل اعنى منع الصرف قيل الباعث
على اعتبارها امتناع اسود وارقم مع زوال الوصفية عنهما وقد بحث
لان الوصفية لم تزل عنها بالكلية بل بقى فيهما شائبة من الوصفية لان
اسود اسم للحية السوداء والارقم للحية التى فيها سواد وبياض و
شئ من الوصفية ملازم من اعتبار الوصفية فيها اعتبارها فاما احمر
بعد التنكير لانها قد زالت بالكلية واما الاخفش فقد ذهب الى ان صرف
فان الوصفية قد زالت بالعلمية والتنكير والزيادة اعتبر من
غير ضرورة فلم يبق فى الاسبب واحد وهو زيد النون والالف والنون
وهذا القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلى بعد التنكير

بقوله م

ان كان زيادة لزم ان يعتبره فى حال العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف
للوصف الاصلى والعلمية فاجاب عنه المصنف ولا يلزمه اى سيبويه من
اعتبار الوصفية الاصلية بعد التنكير فى مثل احمر علما باب حاتم اى
كل علم كان فى الاصل وصفا مع بقاء العلمية باق اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية
وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية لما يلزم فى باب حاتم على تقدير
منعه من الصرف من اعتبار المتضادين يعنى الوصفية والعلمية فان العلم
المخصوص والوصف العام فى حكم واحد وهو منع صرف لفظ واحد بمثلاث
ما اذا لم يكن اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما فى اسود وارقم فان
قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحضة والعلمية لا بين الوصفية الاصلية
الزائلة والعلمية فلم اعتبر الوصفية الاصلية والعلمية فى منع صرف نحو حاتم
لا لزم اجتماع متضادين قلنا تقدير احد الضدين بعد زوال الضد الآخر
فى حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع متضادين لكنه شبيه به فاعتبر بما
معا غير منحط ومجيء الباء اى باب غير المنصرف باللام اى بدخول
لام التعريف عليه او الاضافة اى اضافته الى غيره بجر اى بصير
مجرورا بالكسر اى بصورة الكسر لفظا او تقديرا وانما لم يكتف بقوله بجر

لان الاجر اذ تكون بالفتح ولا بان ينوب بكسر لان الكسر طارئ على
الحركات البنائية ايضا والفتحة خلاف في انها هذا الاسم هل هو من الحالة
منصرف او غير منصرف فهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا الان عدم انصرافه
انما كان للمشابهة السببية وما صفت عن المشابهة بدخول ما هو من خواص
الاسم اعني اللام او الاضافة فوت جهة الاسمية فرجع الى اصله الذي هو الصرف
فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام والاضافة ومنهم من
ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالأصالة
هو التنوين وسقوط الكسر انما هو تبعية التنوين وحيث ضعفت
مشابهة الفعل لم يؤثر الا سقوط التنوين دون نائبه الذي هو الكسر
فعاد الكسر الى حاله وسقوط التنوين لامتناعه من الصرف ومنهم من ذهب
الى ان العلميتين كانتا باقيتين مع اللام والاضافة كان الاسم غير
منصرف وان التناسا او زالت احديهما كان منصرفا وبيان ذلك ان
العلمية تزول باللام او الاضافة فان كانت العلمية شرطا للسبب الآخر
وان التناسا كما في ابرهيم وان لم تكن شرطا كما في احمر وان التناسا احديهما وان
لم تكن هناك علة كما في احمر بقيت العلتان على حالهما وهذا القول اب

المرفوعات

ما عرفه المصنف **المرفوعات** جمع المرفوع وهو
المرفوعة لانه موصوف الاسم وهو مذكر لا يستقيم جمع هذا الجمع مطردا صحيحا اي
المذكر الذي لا يعقل كالصفات المذكورة من الجمل بجملا استحالات اي
صفحات وكالايام الخاليات **هو** اي المرفوع الدال على المرفوعية الا
التعريف اما كون اللام للعهد لا للافراد **ما اشتمل** اي اسم اشتمل **على علم**
الفاعلية اي على علة كون الاسم مرفوعا فيها لفظا او تقديرا او محلا
ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي اذ معنى الرفع المحلي انه في محل
لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا وكيف يخصص الرفع بما
عدا الرفع المحلي وهو يحث شملا عن احوال الفاعل اذا كان مصدرا مضافا
كما يجيء **فمنه** اي من المرفوع او ما اشتمل على علم الفاعلية **الفاعل** و
انما قدمه لان اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة المنسوبة الى
هي اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدأ وقد اصل المرفوعات
المبتدأ لانه بان على عليها وهو الاصل في المسند اليه وهو المتقدم بخلاف
الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق وكان اقوى بخلاف الفاعل
فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق **وهو** اي الفاعل **ما** اي اسم جنسه او حكما

لا المصدر الذي يدل على الفعل اي جزى رتب الجزاء واذا انتفى الامران الدالان
على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع لفظا فيهما اي في الفاعل
المتقدم ذكره صريحا او في ضمن الاشتمال والمشمول المتقدم ذكره في ضمن
الاشتمال والقرينة اي الامر الدال عليها لا بالوضع اذ لا يعتبر ان يكون على
ما وضع بازائه اي انه قرينة عليه فلا يرد ان ذكر الاعراب يستغني عند القرينة
شامل له وهي اما لفظية نحو ضربت موسى حلى او معنوي نحو اكل الكمثري
موسى اركان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا كضربت زيدا او مستكنا
كزيد ضرب غلامه بشرط ان يكون المفعول متاخرا عن الفعل لا منتظر
مثل زيدا ضربت او مع مفعوله اي مفعول الفاعل بعد الا شرطا او
بينهما في صورتي التقديم والتاخير نحو ما ضرب زيد الا عمرا او بعدها
نحو ما ضرب زيد عمرا او وجب تقديمه اي تقديم الفاعل على المفعول في
جميع هذه الصور اما في صورة انتفاء الاعراب بينهما والقرينة فلئلا يخرج عن
الالتباس واما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمناه الاتصال
الانفصال واما في صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها
بينهما في صورتي التقديم والتاخير فلما يبطل الحصر المطلوب قال المصنف

من قوله ما ضرب زيد الا عمرا واحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز ان يكون
عمرو مضروبا لشخص آخر والمفهوم من قوله ما ضرب عمرو الا زيد احصار مضروبية
عمرو في زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص آخر فلو انعكس احدهما الا
ابطل الحصر المطلوب واما فقد شرط توسطها بينهما في صورتي التقديم
والتاخير لانها لو تقدمت المفعول على الفاعل مع الاهمال ما ضرب الا عمرا زيد
فالظاهر ان معناه احصار ضاربية زيد في عمرو اذ الحصر انما هو فيما يلي
الا فلا يبطل الحصر المطلوب ولا يجب تقديم الفاعل لكن لم يتنبه المصنف
لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها واما على الظاهر منه فكذا الاحتمال
يكون معناه ما ضرب احد الا عمرا وزيد فيفيد الحصار صفة كل منهما في
الاخر وهو ايضا خلاف المقصود واما وجوب تقديمه عليه في صورة وقوع
المفعول بعد معنى الا لان الحصر هيهنا في الجزء الاخير فلو اخر الفاعل انقلب
المعنى قطعا واذا اتصل به اي بالفاعل ضمير مفعوله نحو ضرب زيدا غلامه
او مع اي الفاعل بعد الا المتوسط بينهما في صورتي التقديم والتاخير
نحو ما ضرب عمرو الا زيد وما بعد هذا القيد مثل ما عرف آنفا او وقع
الفاعل بعد معناها اي معنى الا نحو ما ضرب عمرا وزيدا الا فضل مفعوله

بان يكون المفعول غير متصلا بالفعل ومع اى الفاعل غير ضمير متصل به
نحو ضرب زيدا وجب تاخيره اى تاخير الفاعل عن المفعول فى جميع هذه الصور
اما فى صوره اتصال ضمير المفعول به للزوم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة
واما فى صوره وقوعه بعد الا او مسماها للزوم قبل الحصر المطلوب واما فى
صوره كون المفعول ضميرا منفصلا والفاعل غير متصل لمنافاة الاتصال الوسط
الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا
ضميرا متصلا فانه يجوز فيه تقديم الفاعل نحو ضربك زيد وقد يحذف الفعل
الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيين المحذوف جوازا اى حذفا
جائزا فى مثل فى مثل زيد اى فيما كان جوابا للسؤال المحقق لمن قال كيف
قائدة سائل عمن يتوقع منه القيام فيجوز ان يقول زيد بحذف قام اى قام
زيد ويجوز ان يقول قام زيد بذكره والفائدة فى الفعل دون الخبر لانه
تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل حذف جزء الفعل والحذف
الحذف اولى لكن الحذف الفعل جوازا فى ما كان جوابا للسؤال المقدر
نحو قول الشاعر فى مرثية يزيد بن مسهل ليبك على الباكى المعز يزيد
مرفوع على انه مفعول لما لم يسم فاعله ضارع اى عاجز ذليل وهو فاعل

الفعل المحذوف اى يبكيه ضارع بقرينة السؤال المقدر وهو من يبكيه و
اما على رواية ليبك يزيد على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس من الحن فيه
لخصومة تسابق بضارع اى يبكيه من يذل ويضرع عن مقاومة الخصماء
لانه كان ظهيرا للعشيرة والاذلاء واحزاليتيم ومختبط عما تطيح الطوارح
المختبط السائل من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوارح جمع طارحة على
غير القياس كواقع جمع ملقحة وما يتعلق بمختبط وما مصدرية اى وبكيه
ايضا من ينال غيره وسيلة من اجل اهلال المهلكات ماله ويتوسل الى
تحصيل المال لانه كان معطى السائلين بغير وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع
للفاعل لقرينة دالة على تعيينه وجوبا اى حذفا واجبا فى مثل وان احد
من المشركين استجارك اى فى كل موضع حذف الفعل ثم فسر رفع الاسم الذى
من الحذف فانه لو ذكر المفسر لعاد ضمير المفسر عند ابى اسحاق وحشو بلا خلاف
المفسر الذى هو اسم بدون حذفه فانه يجوز الجمع عنده وبين معنى كذلك عند
رجل اى زيد فقدير الاخبر وان استجارك احد من المشركين فاجرها
فاعل لفعل محذوف وجوبا وهو استجارك الاول المفسر باستجارك الثانى
واما وجب حذفه لان غيره قام مقامه ومعنى عنه ولا يجوز ان يكون احدهما على

بالابتداء الاستباع دخول حروف الشرط على الاسم لا بد له من الفعل وقد
يحذف ان اى الفعل والفاعل معا دون الفاعل وحده مثل نعم جوابا
لمن قال اقام زيد اى نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر المسند
مقامه وهذا الحذف جائز بشرط السؤال لا واجب لعدم وفاء ما يودى
فى مقامه كالمفسر فيلزم فى الكلام استدراك الذى وانما قدر الجملة الفعلية لا
الاسمية بان يقال اى مسؤول قام ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى كونه
جملة فعلية واذا تنازع الفعلان اى العاملان اذا التنازع يجرى فى غير
الفعل ايضا نحو زيد معطى وسكرم عمرو او بكر كريم وشريف ابوه واقتصر
على الفعل لانه الاصالة وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع فى اكثر من فعلين
اقتصارا على اعلى مراتب التنازع وهو الاثنان ظاهرا اى اسمان ظاهران
واقعا بعد هما اى بعد الفعلين اذ المتقدم عليها والمتوسط بينهما معمول
للفعل الاول لا مستحقة قبل الثانى فلا تكون فيه محل تنازع ومعنى تنازعهما
انهما يحبان المعمول ويدعيان اليه ويصح ان يكون هو مع وقوعه فى ذلك الموضع
معمولا لكل واحد منهما على البدل ثم لا يتصور تنازعهما فى الضمير المتصل لان الضمير
الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثانى وهو مع كونه متصلا بالفعل الثانى

لا يجوز ان يكون معمولا للاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما
نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع لكن لا يكون قطعة تاما موطريق القطع عندهم
وهو اضمار الفاعل فى الاول عند البصريين وفى الثانى عند الكوفيين لانه
لا يكون اضمار مع الا لانه حرف لا يصلح اضماره ولا بد من اضمار المسند لان
يفيد نفى الفعل عن الفاعل والمقصد اثباته لا وراد المعمول بالتنازع ههنا ما
يكون طرفى قطعة اضمار الفاعل فلهذا خصه بالاسم الظاهر واما التنازع
الواقع فى الضمير المتصل فعلى مذهب الكسائى يقطع بالحذف وعلى مذهب
الفراء بعمل ما بعد واما على مذهب غيرهما فلا يكون قطعة لان طرفى القطع
عندهم الاضمار وهو ممتنع لما عرفت فقد يكون اى تنازع الفعلين
فى الفاعلية بان يقتضى كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونا
متفقين فى اقتضاء الفاعلية مثل ضربنى واكرمنى زيد وقد يكون
تنازعهما فى المفعولية بان يقتضى كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا
له فيكونا متفقين فى اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا او
قد يكون تنازعهما فى الفاعلية والمفعولية وذلك يكون على وجهين
احدهما ان يقتضى كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر فيكونا

اى رفع التنازع بالعمل الاول
او الثانى

قوله لانه حرف هذا التعليل انما يجرى فى
الضمير المنفصل المقترن بالتاء كالامثال
المذكورة اما اذا كان ضميرا منفصلا بدون
التاء نحو زيد عمرو ضاربه وبكر مه هو وقائم
او قائمة هند ضيفا جارفيه فالدليل خاص
والمدعى عام والمحق جواز التنازع فى
مثل هذا ش ش ش ش

تنتفي في ذلك الاقتضاء نحو ضرب واهان زيد عمرو اولا يمنع هذا اقتضاء
ثالثا من الشارع لهما اجتماع القسمين الاولين وبأيهما ابتدئ يقتضي احد
الفعلين فاعلية اسم ظاهر والاخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بينه
ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا القسم
الثالث المقابل للاولين وقوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالاداء
يعني قد يكون سابق الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية مالكون الفعلين
مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتأخر
فيه واحدا وانما لم يورد مثالا للقسم الثالث لانه اذا اخذ مثالا من المثال
الاول ومثالا من المثال الثاني حصل مثال القسم الثالث وذلك يتصور على
وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا وضربني و
اكرمت زيدا واكرمني وضربت زيدا وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر فيه مرفوعا
فيختار النحاة البصريون اعمال الفعل الثاني لقربه مع تجويزهم اعمال الاول
ويختار النحاة الكوفيون الأول اي اعمال الفعل الاول مع تجويزهم اعمال
الثاني لسبقه وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فاذا اعملت الفعل الثاني
كما هو مذهب البصريين وهو الحق لانه المذهب المختار للاكثر استعمالا اضمرت

هوم

الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل بجواز الاضمار قبل الذكر في العمومة
بشرط التفسير واللزوم والتكرار والذكر واستماع الحذف على وفق الآتي
الظاهر الواقع بعد الفعلين اي على موافقتهما افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا
وتأنيثا لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع في هذه الامور
دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا اسند الى مسند خاص
للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا عن الاضمار قبل الذكر وظهر
اثر الخلاف في نحو ضربني واكرمني الزيدان عند البصريين وضربني و
اكرمني الزيدان عند الكسائي وجاز اي اعمال الفعل الثاني اقتضاء
الفعل الاول الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند
اقتضاء الاول الفاعل لانه يلزم عليه تقديم اعمال ما قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور
او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي لم يجز عنده اعمال الفعل الاول فان
اقتضى الثاني الفاعل اضمره والا اقتضى المفعول اضمره فتقول ضربني
واكرمت الزيدان ولا يلزم محذور وقد روي عنه شاذا ضربا الزيدان
او اضمار سد الظاهر كما هو في صورة تأخير الفاعل تقول ضربني واكرمني
زيد هو وضربني واكرمت زيدا هو ورواية المتن غير مشهورة عنه وقيد

المفعول تحرزا عن التكرار او ذكر وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة او
اضمر ان استغنى عنه والا اي وان لم يستغن عنه اظهرت اي
المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف
احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز اضماره لما يلزم الاضمار قبل الذكر
في الفضلة وان اهملت الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين اظهرت
الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيد اذا جعلت
زيدا فاعلا لضربني واضمرت في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة فلا
يحذف ويضمر لاحذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل
لفظا فقط وهو جائز او اضمرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه
على المذهب المختار ولم يحذفه وان جاز حذفه لما يتوهم ان مفعول
الثاني ضمير للمذكور ويكون الضمير راجعا الى لفظ متقدم رتبة كما
تقول ضربني واكرمت زيدا الا ان يمنع المانع من الاضمار كما هو القول
المختار ومن الحذف كما هو القول الغير المختار فتظهر المفعول فانه
اذا امتنع الاضمار والحذف لاسبيل الا الى الاظهار نحو حسبني
حسبتهما الزيدان منطلقا حيث اعمل حسبني فحمل الزيدان فاعلا له

حينئذ

منطلقين م

منطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاول في حسبتهما واظهر المفعول الثاني
وهو منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر مع اعمال المفعول الاول لو اضمر
مثنى مخالفا للمرجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور التنازع في هذه
الصورة الا اذا لاحظت المفعول الثاني اسما للاعلى اتصاف ذات ما
بالانطلاق من غير ملاحظة تثنيته وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع
الفعلين في المفعول الثاني لان الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا
مثنى ولا يجتمعان على امر واحد ولا تنازع ولما استدل الكوفيون على
اولوية اعمال الفعل الاول بقبول امر القيس ولو اما اسعى لادنى معيشة
كفاني ولم اطلب قليل من المال حيث قالوا قد ذهب الفعلان اعني كفاني
ولم اطلب الى الاسم واحد وهو قليل من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية
الثاني نصبه بالمفعولية وامر القيس الذي هو افصح شعراء العرب اعمال الاول
فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره اذ لا قائل بتساوي الاعمالين فاجاب
المصنف عن طرف البصريين فقال وقوله من القيس كفاني ولم اطلب قليل
من المال ليس مما اي من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير
توجيه كلا من كفاني ولم اطلب القليل من المال لاستلزامه عدم السعي لادنى معيشة

وانشدا كفاية قليل من المال ويبقوت طالب المعالي ان كلا منهما وذلك لان لو
يحصل بدخول المشبه شرطا كان او جزا او معطوفا على احدهما شيئا والمعنى
من ذلك مشبها فضل هذا بحيث ان يكون مفعول لو ظل يحفر وفاعل ابى الطلب
المجد والمجد كما يدل عليه البيت المتأخر اعني قوله ولكنها اسمى لمجد مؤثل
وقد يدرك المجد المؤثل امثالي وح يستقيم المعنى يعني انا الا اسمى لاد ني
معيشة ولا يكفيني قليل من المال ولكني اطلب المجد الاصيل الثابت واسمو له

مفعولا ما لم يسم فاعله اي مفعول فضل او شبه صل اريد كما فاعله وانما لم
نفصله عن الفاعل ولم نقل ومنه كما فصل المبتدا حيث قال ومنه المبتدا
لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا **كل مفعول احدث**
فاعله اي فاعل فان المفعول فانما اضيف له المفعول لما لا يكون فاعلا
لفعل متعلق به **واقيم** اي المفعول **مقامه** اي مقام الفاعل في اسناد
الفعل اليه وشرطه اي شرط مفعول لم يسم فاعله في حذف فاعله
واقامة مقامه الفاعل اذا كان عاملا فعلا **ان تغير صيغة الفعل الى فعل**
اي الى الماضي المجهول **ويفعل** اي الى المضارع المجهول فتقول مثل
اقتدر واستعمل ويقتدر ويستعمل وغيرهما من الافعال المجردة المزيدة

ولا يقع موقع الفاعل **المفعول الثاني من مفعولي باب علمت**
لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما والمسند اليه لا يكون اسنادا
الا اذا لزم كونه مسندا اليه مع امر مع كون كل من الاسنادين تاما بخلاف
المجموع فانه يفيد لان احد الاسنادين وهو اسناد المصدر تام لا المفعول
الثالث من مفاعيل باب اعلمت اذ حكمه حكم المفعول الثاني من باب
علمت في كونه مسندا والمفعول له بلا لام لان النصب فيه بشعور العلية
فلو اسند اليه فات النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو
ضرب للتاديب والمفعول معه اي كل من المفعول له والمفعول معه
كذلك اي كالمفعول الثاني والثالث من باب علمت في انهما لا يقعان
موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول معه فلانه لا يجوز اقامته
مقام الفاعل مع الواو التي اصلها العطف وهي دليل الانفصال والفاعل
كالجزء والاداة الواو فانه لم يعرف صحة كونه مفعولا معه **واداة المفعول له**
في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل **تستبين** اي
المفعول له اي لو وقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل في توقف
الفعل عليه فانه الضرب مثلا لا يكون تعقل بلا ضارب كذلك لا يكون معقولا

بالمضروب بخلاف سائر الفاعيل فانها ليست بهذه الصفة تقول
ضرب زيد بانقاف المفعول به مقام الفاعل بوجه الحجة ظرف زمان لما
امام الامير ظرف مكان ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة
فانه وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل
الا قيد مخصص او لانه بين فيه لدلالة الفعل عليه في داره جار ومجرور نائب
بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل لما لها وان لم يكن اى وان لم يوجد في
الكلام المفعول به والجميع اى جميع ما سوى المفعول به سواء في جواز
وقوعها موقع الفاعل او المفعول الاول او الثاني باب اعطيت اى الفعل
المتعدى الى المفعولين بانهما غير الاول او الثاني باب يقام مقام الفاعل
من المفعول الثاني لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثاني لانه حاصل
اى اخذ نحو اعطى زيد درهما مع جواز اعطى درهم زيدا وذلك عند الامن
من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطى زيد عمرو
ومنها المبتدأ والخبر في بعض النسخ ومنه بصيغة مرجل
الموقوفات او من جملة الموضوع المبتدا والخبر جمعهما في فصل واحد للتلازم الواقع
بينهما لما هو الاصل فيهما واشتراكهما في العامل المعنوي فالمبتدأ هو

الاسم لفظا او تقديرا ليشمل المحذوف نحو واخبر لكم المجرد عن العوامل
اللفظية اى الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا او احتراز عن الاسم الذي
فيه عامل كاسم كان وكاد وكان وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المتن
للاخرج عنه مثل بحسبك درهم مبتدأ اليه واحترز بقوله لفظي
ثانيا فيما يبتدأ الخارج عن هذا القسم فانها لا يكونان الا مسندين او
الشبه سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن او جامدة مجراها
كغزيّة الزائدة بعد حروف النفي كما ولا ولات الاستفهام وكهل
وما ومن وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفي مع قبح
الاخفش يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر فخير نحن عند الناس منكم
فخير مبتدأ ونحن فاعله ولو جعل خير خبرا عن نحن لفصل بين المتبدل
ومعموله الذي هو من بما جرى مجرى ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء
الظاهر او ما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه نحو وانتم
اذا عجلتم عن الفتح واحترز به عن نحو اقائما زيد لان قائما وان رافع
لضمير عائد الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته مثل
زيد قائم مثال للقسم الاول من المبتدا وما قائم الزيدان مثال للقسم

الواقعة بعد حروف النفي وقائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف
الاستفهام فان ها هنا الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام اسما
مفردا مذكورا بعدها نحو ما قائم زيد وأقائم زيد واحترز بمعمولا ذا طابقت
نحو ما يقومان الزيدان او يحو ما نحو ما يقومون الزيدون فانها حينئذ
جارية مجرى الاخبار في كون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها يسد مسد الخبر و
كون ما بعدها مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه فيهما على ما ستصور احد
امايمان الزيدان وتتضح ان تكون الزيدان مبتدأ وقايمان خبرا مقدما
عليه وقايمها اقائم الزيدان وتتضح ان يكون الزيدان فاعلا للصفة قائما
مقام الخبر وقائمها أقايم زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت والخبر هو
المجرد اي هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام مرفوع الاسم
ولا يصدق على ضرب زيد انه المجرد المسند اليه المغاير للصفة المذكورة لانه ليس
باسم المسند اي ما يوتى به الاسناد واحترز به عن القسم الاول من
المبتدا لانه مسند اليه لا مسند به المغاير للصفة المذكورة وتعرف المسند
واحترز به عن القسم الثاني من المبتدا والمراد بالمسند هنا
المبتدا او تحمل اليا بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتدا وعلى التقديرين

في ضرب

يخرج به القسم الثاني من المبتدا او تحمل اليا بمعنى الى والضمير المجرور
راجعا الى المبتدا على التقديرين يخرج به القسم الثالث من المبتدا ويكون قوله
المغاير للصفة المذكورة تاكيدا واعلم ان العامل في المبتدا والخبر هو الابتداء
اي تجرد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شيء او يسند اليه شيء فمعنى الا
عامل في المبتدا والخبر رافع لهما عند البصريين واما عند عرهم فمقتضي
الابتداء عامل في المبتدا والمبتدا في الخبر فقال اخرون كل واحد من المبتدا
والخبر عامل في الاخر وعلى هذا لا يكون مجردا عن العامل اللفظي واصل
المبتدا اي ما ينبغي ان يكون المبتدا عليه اذا لم يمنع مانع التقديم على
الخبر لفظا لان المبتدا ذات والخبر حال عن احوالها والذات متقدمة
على احوالها ورتبة اي ومن اجل ان الاصل في المبتدا التقديم لفظا جاز
قولهم في دار زيد مع كون الضمير عايدا الى زيد المتاخر لفظا المتقدم
رتبة لاصالة التقديم وامتنع قولهم صاحبها في الدار لعود الضمير الى
الدار وهو في حيز الخبر الذي اصله التاخير فيلزم عود الضمير الى المتاخر
لفظا ورتبة وهو غير جايز وقد يكون المبتدا نكرة وان كان الاصل
فيه ان يكون معرفة لان للمعرفة معنى متيقنا والمطلوب الكثير المهم الوقوع

في الكلام انما هو الحكم على الامور المتيقنة لا يتم نكرة على الاطلاق بل
تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص اذ التخصيص يتنزل
اشتراكها فتقرب من المعرفة مثل قولهم فلان عبد مملوك خير من حر لئيم
فان العبد شارك الحر في الكمال وحيث وصف بالمولى تخصص الصفة فجعل
مبتدأ وخبره وقولك رجل في الدار امام امرأة فان المتكلم بهذا
الكلام يعلم ان احدهما في الدار بنسبة المخاطب عن تعيينه فكان قال اي
من الامرين المعلوم كون احدهما في الدار كان منهما فكل واحد منهما بخصوصه
هذه الصفة فجعل مسندا ومرفوعا في الدار خبره وقولك ما احد خير منك
فان النكرة نفيها وقعت في حيز النفي فافادت عموم الافراد وشمولها
تخصصت فانه لا شك في جميع الافراد بل هو امر واحد وكذا كل نكرة في
الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة وقولهم شر اهر
ذا ناب لتخصيصه بما يختص به الفاعل الشبيه به اذ يستعمل في موضع
ما اهرة ذا ناب الا شرير ما يختص به الفاعل قبل ذكره موصوفا محكوما
عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت فاعلم منه ان يأتيك رجل امر صحيح
ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل موصوف بصحيح الحكم عليه

بالقيام واعلم ان المهر للكلب بالتباع المعتاد قد يكون خيرا كما اذا كان
جيدا مثلا فقد يكون شرا كما اذا كان مجحفا عند دفعه والمهر للبغي غير معتاد فقد
لا يكون شرا الا خيرا فعلى الاول يصح القصر بالبناء للمفعول فضلا عن شر لا خير
واما بالبناء للفاعل فلا يصح فيقدر وصف حتى يصح القصر فيكون المعنى شر
عظيم لا خير اهر واما باب فهذا مثل ضرب لرجل قوي ادركه العجز في حادثة
وقولك في الدار رجل لتخصصه بتقديم الجار لانه اذا قيل في
الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف بصحيح استقراره في الدار وهو في قوة
التخصيص بالصفة وقولك سلام عليك لتخصصه بنسبته الى المتكلم
اذ اصله سلمت سلاما فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار
فكانه قال سلامي اي سلام من قبلي عليك هذا هو المشهور بين النحاة
قال بعض المحققين منهم مدار سحر الاخبار عن النكرة على الفائدة لا على ما
ذكروه من التخصيصات التي يحتاج في توجيهها الى هذه الكلمات الركيكة
الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز
ان يقال رجل قائم لعدم وجود هذا القول القريب الى الصواب ولما كان الجار المقدم
مما يستحق ان يخصصا بالمقدم لكونه قسما من الاسم فلم يكن الجملة اخلق فيه اراد ان

يشير الى ان جزء المبتدا قد يقع جملة ايضا مثل الخبر فيكون الجملة اسمية
مثل زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيد قام ابوه والمرجع الظرفية
لانها احتمال الفعلية اذا كان الخبر جملة فالجملة مستقلة بنفسها لا تقتضي
الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة الواقعة خبرا عن المبتدا من عائد
يربطها به وذلك العائد اما ضمير كما في المثالين المذكورين او غيره كالام
في قام الرجل وضع المظهر موضع المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة وكون الخبر نفسا
للمبتدا نحو زيد هو الفاضل وقد يحذف العائد اذا كان ضمير المبتدا
فيه نحو البر الكر بتسعين والتمر منوان بدرهم اي الكر منه بتسعين ان
يابس البر والتمر لا يتسعر غيرهما وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع
ظرف زمان او مكان او جار او مجرور فالاكثر من النحاة وهم البصريون على
انه اي الخبر الواقع ظرفا مقدر اي مأول بجملة تقدير الفعل فيه لانه
اذا اقدر في الفعل يصير جملة لان ما اقدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب
وهم الكوفيون فانه يصير حينئذ مفردا ووجه الاكثرين ان الظرف لا بد ان يتعلق
عامل فيه والاصل في العامل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى وجه
الاقل ان خبر الاصل في الخبر الافراد ثم ان الاصل في المبتدا التقديم و

ومنوان منه ج

جاز تاخيره لكنه قد يجب لمانع كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتدا مستحق
على الصدر الكلام اي على معنى وجب لصدر الكلام كالاستفهام فانه
يجب تقدير حفظا لصدارته مثل من ابوك فان من مبتدا مستحق
على الصدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه اهذا ابوك ام فلان وابوك
خبره وهما مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدا لكونه
معرفة ومن خبره والراجح تقدير على المبتدا لتضمنه معنى الاستفهام او
كانا اي المبتدا والخبر معرفتين متساويين في التعريف او متساويين
ولا قرينة على كون احدهما مبتدا والاخر خبرا نحو زيد المنطلق او كانا
متساويين في اصل التخصص لا فيه حتى لو قيل علام رجل صالح خبر
مبتدا لم يجز تقديم ايضا مثل افضل مني افضل منك ومثالا
او طارئ نحو معلمك زيد اي المبتدا احترازا عما لا يكون معلما كما في مثال زيد
قام ابوه فانه لا يجب فيه تقدم المبتدا لجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس
مثل زيد قام وجب تقديمه اي تقدم المبتدا على الخبر في هذه الصورة
اما في الصور الاول فلما ذكرنا واما في الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدا
بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا اصل قام زيد التبس

المبتدا بالفاعل او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل
في مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا اما الزيدان وقاموا الزيدون
يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون مبتدا لا عن الفاعل والتبس المبتدا بما
بالفاعل على هذا التقدير اصلا على قول من يجوز كون الالف والواو حرفا
والاعلى تثنية الفاعل وجمعه كالتا ضربت هند واذا انحصر الخبر المفرد
اي الذي ليس بجملة صورة سواء كان بحسب الحقيقة جملة او غير جملة مثل
ما زيد الا قائم اي في معنى وجملة صدر الكلام كالاستفهام مثل ايزيد قائم
مبتدا وايّ اسم متضمن للاستفهام جزء وهو ظرف فان قدر بمثل كان
الخبر جملة حقيقية مفردا صورة وان قدر باسم الفاعل كان الخبر حقيقيا صورة
وعلى التقديرين ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو زيد ابن ابوه اذ لا يبطل
تاخير صداره الا صدر الكلام لتصدره في جملته او كان الخبر تقديرا
مستحقا له اي للمبتدا من حيث انه مبتدا فتقديره يصح وقوعه مبتدا مثل في
الدار رجل فان في الدار جرا يخصص المبتدا بتقديمه كما عرفت فلو اخر
بقي المبتدا نكرة غير مخصوصة او كان متعلقه بكلام ابي كان المتعلق
الخبر التابع له نحيث يمتنع معها تقديمه على الخبر فلا يرد نحو على الله عبد
[illegible]

ضمير كائن في جانب المبتدا راجع الى ذلك المتعلق اذ لو اجرى الكلام على ظاهره
الذكر لبطل وصح مثل على التمرة مثلها زبدا بمنزلة مثلها اي مثل التمرة
مبتدا وخبر لمثل الخبر جواب التمرة لان الخبر هو قوله على التمرة والتمرة متعلق
بمثل لمثل الخبر بالحمل او كان الخبر جارا عن ان المنتزعة الوافعة
مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد مبتدا اذ في تاخيره خوف ليس اذ المنتزعة
بالمكسورة في التلفظ لامكان الذهول عن الفتحة بخفائها او في الكتابة
مثل عندي ان قائم وجه تقديمه اي تقديم الخبر على المبتدا في
جميع هذه الصور لما ذكرنا وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون
اشتراكا معنويا اذ المتعدد اما يجب اللفظ والمعنى جميعا ويشتمل ذلك
على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف مثل زيد عالم قائل
واما يجب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما في الحقيقة خبران
اي مؤولة هذه الصورة بترك العطف اولى وقد يجب المعنى فقط
التعدد وجود العطف ولا يبعد ان يقال مراد المصنف بتعدد الخبر ما يكون
غير عاطف لان التعدد بالعاطف لا خفاء به لان الخبر والا المبتدا لا
وغيرها وايضا المتعدد بالعطف ليس بجزء هو من تواعد وهذا الورد في

المثال الخبر المسند بينه عاطف ولو جمل المسند اعم فالاقتصار عليه لذلك

وقد يقتضي المبتدأ معنى الشرط وهو سببية الاول للثاني او للحكم

فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله فمنشأ المبتدأ الشرط له سببية للخبر

كسببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء على خبره ما لعارض عن دخوله عليه لان صحة

لا لمجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط وانما اذا قصد الدلالة على قائل المعنى

اللفظ فيجب دخول الفاء فيه وانما اذا لم يقصد فلم يجب دخولها فيه لم يجز عنه

وذلك المبتدأ المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل او وصفه

اي الذي جملت صلته جملة فعلية او ظرفية ما وليها بجملة فعلية هنا الاتفاق

واما اشتراط ان تكون صلته فعلا او ظرفا فلما ذكر لان الفعل اشبه مشابهته

الشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا والاسم الموصول المذكور الا اسم الموصوف

به او النكرة الموصوفة بها اي باحدهما وفي حكمها الاسم المضاف اليها

مثل الذي يأتيني هذا مثال للاسم الموصول بفعل او الذي في الدار

هذا مثال للاسم الموصول بظرف فله درهم وامثال الاسم الموصوف

بالاسم الموصول المذكور فقولهم فلان المرء الذي نعرفه منه فما رأيكم

ومثل كل رجل يأتيني هذا مثال للاسم الموصوف بفعل وكل رجل

في الدار هذا مثال للاسم الموصوف بظرف فله درهم وامثال الاسم

المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما قولك كل غلام رجل يأتيني او في الدار

فله درهم وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على

المبتدأ الذي يصح دخول الفاء على خبره ما لعارض عن دخوله عليه لان صحة

دخوله عليها كانت لمشابهة المبتدأ والخبر الشرط والجزاء وليت ولعل

يزيلان تلك المشابهة لانهما يخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية

الشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع اما هو بالاتفاق من النحاة

فلا تقول ليت او لعل الذي يأتيني او في الدار له درهم فان قيل اذا كان

باب علمت ايضا سلبا بالاتفاق فما وجه تخصيصه ليت ولعل قيل

تخصيصهما ببيان الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة لا مطلقا

ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها والحق

بعضهم بهما هو سيبويه ان المكسورة بهما اي ليت ولعل في المنع

عن دخول الفاء على الخبر والاصح انها لا تمنع عنه لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية

الى الانشائية ويؤيده قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن

يقبل فان قيل قد الحق بعضهم ان المنفية ولكن ليست ولعل فلعله

تخصيص ان المكسورة بالاحاق قيل بعضهم الذى الحق بها هو سيبويه
فاعتد بقوله وذكره ولم يعتد بقول من سواه علم ذكره مع ان كلا الفريقين
لا يساعدها القران وكلام الفصحاء مما يدل على عدم منع ان المكسورة عن
دخول الفاء على الخبر مما سبق ومما يدل على منع عدم ان المفتوحة ولكن لم
دخول الفاء قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وقول الشاعر
فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقتضي فسوف يكون وقد يحذف
المبتدا لقيام قرينة لفظية او عقلية جوازا اى حذفا جائزا لا راجحا
فقد حذف اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اى هو اهل الحمد
واما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة قطع لقصد المدح او الذم
او غيرهما فلو ظهر المبتدا لم تتبين ذلك ويجب حذفه ايضا عند من
فهم الرجل زيدان تقديره هو زيد كقول المستهل اى المبتدا المحذوف جوازا
مثل المبتدا المحذوف في مقول المستهل المبصر للهلال الرافع صوته
عند ابصاره الهلال والله اى هذا الهلال والله بالقرينة الحالية ليسر
من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود المستهل تعيين
بالاشارة والحكم عليه بالهلالية ليترجم اليه الناظرون ويرده كما يراه

اما اذا قصد التعريض على عادة المستهلين غالبا ولئلا يتوهم نصب الهلال عند
الوقف وقد يحذف الخبر جوازا اى حذفا جائزا اذا قام قرينة على
شيء مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا خرجت فاذا السبع فان تقديره على
المذهب الصحيح كما نقل عليه صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف على
ان يكون اذا للظرف زمان الخبر المحذوف وغيرها مسندة اى فخرجت فوقت حضور
السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا اى حذفا واجبا فيهما
التزم اى في تركب التزم في موضعه اى في موضع الخبر غيره اى غير
الخبر وذلك في اربعة ابواب على ما ذكره المصنف لها المبتدا سد لولا مثل
لولا زيد لكان كذا اى لولا زيد موجود لان لولا لامتناع الشيء لوجود غيره
فيدل على الوجود وقد التزم في موضع الخبر جواب لولا فيحذف لما مر
فرتبه والتزام مقامه هنا اذا كان الخبر ملفوظا واما اذا كان خاصا فيجب
حذفه كما في قوله ولولا الشمس العلة يزري لكنت اليوم اشمس لبيد
هذا على مذهب البصريين وقال الكسائي الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر اى
لولا وجد زيد وقال الاخفش الواو لولا هي الواو التي بعدها وثانيها كلمة
مبتدا كان مصدرا صون ابوتا وليه منسوبا الى الفاعل او المفعول

في مثل قولك ه

وبعده محالا وكان اسم تفضيل مضاف الى دال المصدر وذلك مثل اذهابك
راجلا وضرب زيد قائما اذا كان زيد مفعولا به مثل ضربي زيدا قائما
او قائمين وان ضربت زيدا قائما واكثر ترى في السوق لتوانا واخطبنا
لكون الاخير قائما فذهب البصريون الى ان تقدير ضربي زيدا قائما اذا
كان قائما فحذف حاصل كما يحذف الظرف نحو زيد عندك فيقع اذا كان قائما
ثم حذف اذا مع شرط العامل في الحال مقام الظرف لان في الحال معنى
الظرفية فالحال قام مقام الظرف العام مقام الخبر ويكون الحال قائما
مقام الخبر الذي هذا ما قبله وفيه تكلفات كثيرة وهو حذف اذا
مع الجملة المضاف اليها وابقاء الحال في غير هذا المكان ومن العدول عن
ظاهر معنى كان الناصبة الى معنى الناصبة والذي يظهر لي ان تقدير نحو
ضربي زيدا يلابسه قائما اذا اردت الحال عن المفعول وضربي زيدا
يلابسني قائما اذا كان عن الفاعل اولى ثم نزل حذف المفعول لكذا
هو في الحال فيقع ضربي زيدا يلابسه قائما ويجوز حذف ذي الحال اذا
قام القرينة كما تقول الذي ضربت قائما زيد اي ضربته هو حذف يلابس
الذي هو خبر المبتدا والعامل في الحال وذا الحال مقامه كما تقول

متعلقات م
وابهام الحال

راشدا مهديا اي سدد الله مهديا فعل هذا يكونون مشيرين من ذلك
الكلمات البعيدة وقال الكوفيون تقديره ضربي زيدا قائما حاصل
بجعل قائما من متعلقات المبتدا ويلزمهم حذف الخبر من غير ما سد منه
وتقييد المبتدا المنصوص عمومه بدليل الاستعمال وذهب الاخفش الى ان
الخبر الذي سدت الحال بجملة مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي
زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم الى ان هذا المبتدا لا خبر له لكونه بمعنى الفعل
اذ المعنى ما اضرب زيدا الا اذا قائما وثالثها كل مبتدا اشتمل خبره على ما
المقارنة معطوف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع نحو كل رجل وضيعته
اي كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب حذفه لان الواو دليل على
الخبر الذي هو مقرون واقيم المعطوف في موضعه و رابعها كل مبتدا يكون
مقسما به وخبره المقسم وذلك نحو لعمرك لافعلن كذا اي لعمرك
يمينا ولقسمي اي ما اقسم به فلا شك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف
وجواب القسم قام مقامه فحيث حذفه والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل
مع اللام الا المفتوح لان المقسم موضع التخفيف لكثرة استعماله خبران و
اخواتها اي من المرفوعات خبران واخواتها اي اشباهها من الحروف الجمس

الباقية وهي ان تكان وليت ولعل وهو نوع من الحروف لا
بالابتداء على المذهب الاصح لانها لما شابهت الفعل المتعدي كما يجيء
رفعا ونصبا شبه هو اي خبر ان واخواتها المسند الى الاسم المعين
دخول احد هذه الحروف عليها فتدخل المسند تاما على الجزء كان وخبر
المبتدا وخبر لا النافية للجنس بغير ها وقوله بعد دخول هذه الحروف خرج
جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف عليها ورودها عليها لا ارث
اثر فيها النظار معنى فلا ينقض التعريف بمثل يقوم في مثل قولنا ان زيدا
يقوم ابوه فان يقوم ههنا من حيث اسناده الى ابوه ليس بما يدخل عليه ان
بهذا القيد لانا نقول على جعله يقوم ابوه فلا يخرج الا ان يجاب عنه بان
المراد بالمسند المسند الى اسم هذه الحروف ويلزم منه اسناد الفعل له
بعد دخول هذه الحروف ولا الى ان يجاب بان المراد بالمسند الاسم المسند
فيصح الحمل باعتبار حيث يكون خبرها جملة مثل ان زيدا يقوم
مثل قائم في ان زيدا قائم فانه المسند بعد دخول هذه الحروف و
امره كامر خبر المبتدا اي حكمه كحكم خبر المبتدا في اقسامه من كونه مفردا
وجملة ونكرة ومعرفة وفي احكامه من كونه واحدا ومتعددا وشيئا و

محذوفا وفي شرائطه من انه اذا كان جملة فلا بد من عايد ولا يحذف الا اذا
علم المراد ان امره كامره بعد ان يصح كونه خبر الوجود شرائطه وانتفاء
موانعه ولا يلزم من ذلك ان كل ما يصح ان يكون خبرا للمبتدا يصح ان يسمع خبرا
لها بان حتى يرد ان يجوز ان يقال ان زيدا ومن اولى ولا يجوز ان يقال
ان زيدا وان من المال الآن فتقديره اي ليس امره كامر خبر المبتدا في
تقديره فانه لا يجوز تقديره على الاسم وتقديم الخبر على المبتدا و
ذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل في العمل واريد ان يكون عملها فرعيا
ايضا والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصل ان
يتقدم المرفوع على المنصوب فلما اعمل العمل الفرعي لم تصرف في
معمولها بتقديم تابعها على الاول كما يتصرف في معمول الفعل المتصل
عند رجحان الفعل الا اذا كان الخبر ظرفا اي ليس امره كامر خبر المبتدا
في تقديره الا اذا كان ظرفا فان حكمه جواز التقديم اذا كان
الاسم ضميرا نحو قولهم ان الينا ايابهم ثم ان علينا حسابهم وفي رجوعه اذا
كان الاسم نكرة نحو ان في الدار لصاحبها وان من الشعر لحكمة ودليل التوسع في
الظروف ما لا يتوسع في غيرها خبر لا الكائنة لنفي الجنس اي

لنفي جنسه اذ لا رجل قائم مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه
هو المسند الى شيء آخر هذا شامل لخبر المبتدء وخبر ان وكاد وغيرها
لمبتدء وخولها اي دخول لا تخرج به سائر الاخبار والمراد بدخولها ما
عرفت في خبر ان فلا يرد نحو زيد في الدار يقوم ابوه نحو لا غلام رجل
ظريف انما عدل عن المثال المشهور وهو لا رجل في الدار لاحتمال
حذف الخبر وجعل في الدار صفته بخلاف ما ذكره لان غلام رجل معرب
منصوب لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو الظاهر فيها اي في الدار
بعد خبر لا ظرف ظريف ولا حال لان الظرفية لا يتقيد بالظرف ونحوه
وانما في مثل المرء الكذب بشرط انه كل غلام رجل وليكون شاملا للشروع
خبرها الظرف وغيره ويحذف خبر لا هذه حذفا كثيرا اذا كان الخبر
عاما كالموجود والحاصل لدلالة النفي عليه نحو لا اله الا الله اي لا اله موجود
الا الله وبنو تميم لا يقيمونه اي لا يظهرون الخبر في اللفظ لان الحذف
عندهم واجب اذ المراد انهم لا يقيمونه اصلا لا لانتظار ولا لتقدير افيقولون
معنى قولهم لا اهل ولا مال لنا فخبر الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير خبره
على التقديرين بخلاف ما يرى خبرا في مثل لا رجل قائم على الصفة دون الخبر

اسم ما ولا المشبهتين بليس في نفي الدخول على المبتدء و
الخبر ولهذا تعمل عملها هو المسند اليه هذا شامل للمبتدء ولكل اسند اليه
بعد دخولها خرج بخبر اسم ما ولا وما اعرف من منع الدخول لا يرد
ابو في ما زيد ابو قائم مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل منك وانما
اتى بالنكرة بعد لا لان لا لا تعمل الا في النكرة بخلاف ما فانها تعمل في المعرفة
والنكرة هذا هو الفصيح وبنو تميم فلا يشترط لهما العمل ويقولون
الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل دخولهما وعلى لغة
اهل الحجاز ورد القرآن بخبرها هذا بشرا وهو اي عمل ليس في لا دون ما شذ
قليل استضعان مشابهة لا بليس لان ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك فانها لنفي
مطلقا بخلاف ما فانها ايضا لنفي الحال فينتصر عمل لا على مورد السماع نحو
قوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح لا يرى لي ولا يجوز ان يكون لنفي
الجنس لانه اذا كان لنفي الجنس لا يكون بينها بعدها الرفع ما لم يكرر ولا
تكرار في البيت اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه في هذه التعريفات
ما يكون مسندا او مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية فيدخل ذكر التوابع فيما
فلا يشتمل التوابع وما ذكر من المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها على

المجرور ان كررتها والخفض النصب فعال **المنصوبات** هو ما اشتمل على علامة المفعولية قد تبين شرحه بما ذكر والمراد هاهنا المفعول علامته كون الاسم منصوبا حسنا او حكما وهي اربع الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رايت زيدا ومسلمات وبالك وبمسلمين ومسلمين فتنه اي من المنصوب او ما اشتمل على علم المفعولية **المفعول المطلق** سمي بهذا الاسم لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييد بالاضافة او مع اللام بخلاف المفاعيل الاربعة الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد اضافتها الى واحد منها فيقال المفعول به او فيه او معه او له **وهو** اي المفعول المطلق **اسم ما فعل فاعل فعل** والمراد بفعل الفاعل اياه فيدخل فيه نحو ما ليس بفعل اصلا كالجماد والحيوان الذي لا اختيار له كالشجر والحجر ونحو ما ليس بفعل حقيقة كالمتحرك بالطبع كالنار والماء فانه يوجد اياه ملازم لها مثل ما ثبت موتا وجهم حياتا وشرف شرفا واما زيد لفظ الاسم لان ما فعل الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ يدخل فيه المصادر كلها **مذكور** صفة للفعل هو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا في صفة نحو ضربا من ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو ضرب الرقاب اي اضربوا ضرب الرقاب اسما في معنى الفعل نحو ضربا وخرج به المصادر التي لم يذكر معها ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد بعناء صفة ثانية للفعل والمراد بها ان الفعل كان من شانه ان يسمى ذلك الاسم لا ان معنى الاسم جزء معناه بل المراد ان مسمى الفعل اشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج به مثل ادبا في قولك ضربته تاديبا فانه وان كان مما فعله فاعل مذكور لكنه ليس مما اشتمل عليه معنى الفعل وكذلك خرج به مثل كراهية في نحو كرهت كراهية فان الكراهة اعتباران احدهما كونها مجبوبا فانها بهذا الاعتبار لا تشتمل عليها كراهة المذكور والمفعل واشتقا منها فعل اسند اليه ولا الثاني ان يسمى الفعل بها فانها بهذا الاعتبار تشتمل عليها كراهة فاذا ذكرت بعد الفعل باعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده الفعل باعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس في ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار فهو رافع عليه ونوعها الفعل على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على المحدود تماما ونقصانا **ونحو يكون المفعول المطلق للتاكيد** ان لم يكن فيه مزيد فائدة على ما يفهم من الفعل **والنوع** ان دل على بعض انواعه **والعدد** ان دل على عدده **سلام لبست جلوسا للتاكيد وجلسة** بكسر الجيم للنوع **وجلسة** بفتحها للمرة **فالاول** ان الذي

التأكيد لا تعي ولا تجمع لانه دال على الماهية المراة غير الدال على التعدد
والتثنية والجمع تقول ان التعدد هنا انما قال جلست جلوسين او جلوسات الا
اذا قصد به النوع او العدد بخلاف نحو جلسة اللذين هما للنوع والعدد نحو
جلسة جلستين وجلسات كسر الجيم او ضمها وقد يكون المفعول المطلق
بغير لفظه اي مرادفا للفظ فعله اما بحسب المادة نحو قعدت جلوسا او
بحسب الباب نحو اعتشب الله نباتا احسن وسيبويه يقدر له عاملا من لفظه اي
تعشبت وجلس جلوسا واعتشب الله فنبت نباتا وقد يحذف الفعل الناصب
للمفعول المطلق لقيام قرينة نحو ازيدا تقول لمن قدم من سفره
خير مقدم اي قدمت قدوما خيرا مقدم فخير اسم تفضيل ومصدريته
باعتبار الموصوف او المضاف المحذوف اسم الفاعل اسم للفعل لدلالته
وانجوا اي خذ فاجرا سماعا اي سمع سماعا موقوفا على السماع لانه
قاعدة لا يعرف بها نحو سقيا اي سقاك الله سقيا ورعيا اي رعاك
الله رعيا وحيهلا اي هات حيهلا من حاب الرجل اذا اسرع او ائت حيهلا
وهدعا اي جدع هدعا والجدع قطع الانف والاذن والهدع قطع اليد
وحمدا اي حمدت حمدا وشكرا اي شكرت الله شكرا وعجبا اي عجبت
عجبا فانه لم يرد في كلامهم استعمال الا هذا المادة في هذه المصادر
وهذا معنى وجوب الحذف سماعا فاقبل عليه مقبلا واحمدت الله حمدا
شكرا وعجبت عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحا
وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل للانشاء نحو حمدا لله وشكرا
لله عجبا لك وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق جوازا كما تقول
اي حذفا قياسيا سماعيا لم ضابط كلي يحذف معه الفعل ترد ما في مواضع
سنذكرها منها ايجز هذه المواضع موضع ما وقع اي مفعول مطلق
وقع سنتا اريد اثنانة لانتيفا فانه لو اريد تنبيه نحو ما زيد سيرا الا تجد
بعد داخل على الاسم الكون المفعول المطلق خبرا عنه اي عرة بالك للاسم وانما قال
على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا وانما سرت سيرا لا يكون
منه وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا
عنه نحو ما سيري الا سير شديد لكان مرفوعا على الخبرية او وقع المفعول
المطلق مكررا اي في موضع الخبر عن اسم لا يصلح وقوعه خبرا عنه فلا يرد
نحو ركضا لا رجز ركاكا وانما جمع بين الضابطين لاشتراكهما في الوقوع
بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اي تسير سيرا وما انت الا
او بعد منفي عن اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه

سيرا

سير البريد اي ضرب سير البريد هذان شاذان لما وقع شيئا بعد شيء
اما اورد سيبويه عليهما على ان الاسم الواقع موقع المصدر يفيد ما يفيده
المصدر اولا اما هو فعل المبتدأ وما يتبعه بفعله او الى معرفة ومضافا
وزيد سير سيرا اي سير سيرا شاذا لما وقع مكررا ومنها اي من المواضع
التي يجب حذف الفعل الناصب للمصدر المطلق فيها ما وقع اي المصدر
مصدرا مطلقا وقع تفصيلا لأمر متضمن جملة مستقدمة والمراد بمضمون
الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول وبأمر غرضه المطلوب منه
وتفصيل الامر بيان انواعه المحصلة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما
منا بعد اي بعد شد الوثاق واما فداء فتولوا شد الوثاق جملة مضمونها
شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن او الفداء فحصل الله
سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء اي اما تمنون منا
بعد الشد واما تفدون فداء ومنها اي من تلك المواضع ما وقع
اي موضع مصدر مطلق وقع للتشبيه اي لان يشبه امرا آخر وحذف
عن نحو لزيد صوت صوت حمار لانه لم يقع للتشبيه علما اي حال
كونه دالا على علم من افعال الجوارح واحترز به عن نحو لزيد زهير زهد الصالحين

لان الزهد ليس من افعال الجوارح بعد جملة واحترز به عن نحو صوت زيد
حمار مشتملة تلك الجملة على اسم كان بمعناه اي بمعنى المصدر المطلق
واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا له صوت حمار وعلى صاحبها اي على
صاحبة ذلك الاسم اي الذي قام به معناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا
فيه صوت صوت حمار نحو مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار اي صوت
صوت حمار من صفات التي هي اصوات يعني صوت تصويتا وصوت حمار مصدر
وقع للتشبيه علما بعد جملة هي قوله له صوت وهي مشتملة على اسم بمعنى
المصدر المطلق وهو صوت ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو ضمير
المجرور في له ونحو مررت به فاذا له صراخ صرخ الثكلى اي يصرخ
الثكلى وهي امرأة مات ولدها ومنها اي من تلك المواضع ما وقع
اي موضع مصدر مطلق وقع مضمون جملة لا تحتمل لها اي لمضمون الجملة
غيره اي غير المصدر المطلق نحو له علي الف درهم اعترافا اي اعترف
اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهي له علي الف درهم لان مضمون
الاعتراف ولا تحتمل لسواه ويسمى هذا النوع من المصدر المطلق المؤكد
لنفسه اي نفس المصدر المطلق لانه انما يؤكد نفسه وذاته لا امرا اجنبيا

والرابع الاخبار وتنبها ما وقع مضمون جملة لها اي لهذه الجملة محتمل غيره
اي غير المضمون المطلق نحو زيد قائم حقا اي حق حقا من حق يحق اذا ثبت
ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة زيد قائم ولها احتمل غيره لانها
تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى هذا النوع من المفعول
المطلق توكيدا لغيره لانه من حيث هو مضمون على لفظ المصدر يؤكد
من حيث هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار وصف الاجمال
فيه بخلاف المؤكد اسم فاعل من حيث انه مضمون على لفظ المصدر ويحتمل ان يكون
المراد انه تأكيد لاجل غير التيقن وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بالتأكيد
نفس التأكيد لا اجل نفسه لينكرر وتتقرر حتى يحسن التمثيل ومنها
ما وقع مثنى اي على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية الا التكرير
التكثير ولا بد من تتميم هذا التعريف من قيد الاضافة اي مثنى صفا
الى الفاعل او المفعول المطلق ويسلك مسلك ما مر ثم ان ارجع الضمير في ارجعا
كثيرا وفي جعل المثال من اتم التعريف لافادة هذا القيد كلف مثل
لبيك اصله ألبب لك البابين اي اقيم بخدمتك واشتال اصول ولا
ابرح عن سكاني اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه

ورد الثلاثي المجرد بحذف زوائده ثم عوض الجمع المضاف اليه
المصدر به ويجوز ان يكون من لبّ بالمكان بمعنى ألبّ فلا يكون محذوف
الزوائد على هذا القياس سَعْدَيْكَ اي اسعدك اسعادا بعد اسعاد
بمعنى أعينك الآن اسعادا بعد اسعاد بخلاف ألبّ فانه يعدى باللام

باب المفعول به

المفعول به هو ما وقع اي هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولهذا كرر
اكتفاء بما سبق في المفعول المطلق والمراد بوقوع صدور الفاعل على غيره
بلا واسطة حرف فانهم يقولون في ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد
ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع عليه لاستلزامه فرض الفاعل
الثلثة الباقية فانه لا يتأتى في واحد منها ان الصدور واقع على غيره اذ اولها
اوسعه والمفعول المطلق ما يفهم من معاني نفس الفعل الفاعل قال المفعول
المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل ما اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة
او حكما ليخرج نحو ضرب زيد في ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناد
الفاعل ولا شكل مثل اعطي زيد درهما فانه نصب درهما على انه وقع عليه
فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناد الفعل اليه فان مفعولا بالرسم واقع في
حكم الفاعل وبما ذكرنا ظهر وجه زيادة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه

الفعل لكان اخصر نحو ضربت زيدا فان زيدا قد وقع عليه اركان
حرف فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذي هو ضمير المكلم وقد تقدم المفعول
به على الفعل العامل فيه لتوهم الفعل في الاول ان يسند اليه ما اسند الى
اما جواز اشتمال الفاعل على ضمير المفعول العائد اليه نحو ضرب غلامه
او شرط نحو من رأيت ومن تكرم يكرمك هذا اذا لم يكن مانع من العود
كرجوعه الى ضمير ان يجوز البرد ان يكف لسانك وقد يجب تقدم الفاعل
في المفعول به لقيام قرينة مقالية او حالية نحو ما ضرب زيدا الا عمرو
من اضرب ايا ضرب زيدا نحو ضرب الفعل للقرينة الحالية ووجوبا
في اربعة مواضع تخصصها بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذوف في
باب الاغراء والمنصوب على المدح او الذم او الترحم بالكثرة مباحثها
بالنسبة الى هذه الابواب الاول من تلك المواضع الاربعة ما لحق
منصوبه على السماع لا يتجاوز عن اسناد محدود وسموعة بان يقاس عليها
اسناد اخرى نحو امرءا ونفسه اي ازل امرءا ونفسه وانتهر فلانا لكلمة
اي انتهر عن الشتيمة وافصد زيدا خير الكحل وهو التوحيد يا اهلا وسهلا
اي اتيت اهلا اي كلاما ما هو لا مسموع الا خبرا بالواو اهلا لا اجانبة

وطئت سهلا من البلاد لا حزنا والموضع الثاني من تلك المواضع الاربعة
المنادى وهو المطلوب اقباله اي توجه اليك بوجهه او بقلبك كما اذا
ناديت رجلا عليك بوجهه جسمه مثل يا زيد او حكما كسل يا ايها الرجل
يا ارض فابها تراب او لا منزلة من اصلاحية المقام اي خلوا على حرف النداء
قصدنا هاهنا هي حكم من طلب اقباله بخلاف المندوب لان المتفجع عليه اول عليه
حرف النداء وقصد نداءها لحجرة التفجع لا لانزاله منزلة المنادى ونصد بكلامه
تحريج هذا الفيد عن تعريف المنادى ولهذا اورد المصاحكا به بالذكر فيما
وفيه تحكم فان المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب اقباله حكما
على وجه التفجع وان قلت يا ممهة الكتاب تناديرين وتقول له تعال فانا نا
اليك قلت الاول داخله تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل وقبل الاكثر
كلام سيبويه ايضا انه داخل في المنادى بحرف نائب منابه ادعوه من
الحروف الخمسة وهي يا وايا وهيا واي والهمزة واحترز بقوله عن نحو ليقبل زيد
كذا او تقدير ا نحو تفصيلا للطلاي لعليا لتقيا يا زيد كون آلة الطلب نائبة
بان يكون الناب حذوفا مثل يا زيد والمقدر مثل الا ايها المجد والسيادة
نحو يا زيد او تقديرا بان يكون آلته مقدرة نحو يوسف اعرض عن هذا او الاسناد

اى بنائه لفظية بان يكون الماء ملفوظا او تقديرية بان يكون الماء مقدرا
كما في المثالين المذكورين او المنادى والمنادى الملفوظ مثل يا زيد والمقدر
مثل الا ايا اسجدوا اى الا ايها اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه على
انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصل ادعو ايد فحذف الفعل والحرف
لاريب الكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه واما دخوله وعدمه على المبهم
بحرف النداء فسيأتي مفصلا وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواتها
اسماء افعال وعلى هذين المذهبين لا تكون من هذا الباب اى من باب المفعول
به بل واجب الحذف وعلى المذاهب كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى
احد جزئي الجملة عند سيبويه جزآ الجملة اى الفعل والفاعل مقدران
وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئي الجملة اى الفعل والفاعل
مقدر وعند الزجاجي على احد جزئيها اسم الفعل والاخر مضمر مستتر فيه
وبني اى المنادى لشبهه بيان الباء والخصص والفتح على النصب لعلتها الآتيتين
الى المصنف لطلب الاختصار في بيان النصب بقوله وينصب ما سواهما
على ما يرفع به اى على الضمة والالف اما الواو والتي يرفع بها المنادى
في غير صورة النداء الفعل مسند الى الجار والمجرور اعني به ولا ضمير فيه

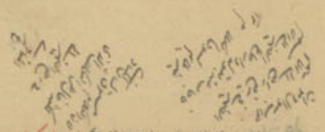

واما رجوع الضمير الى الاسم غير سليم لسوق الكلام ان كان اى المنادى مفردا
اى لا يكون مضافا ولا شبيها بمضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام
امر آخر اليه معرفة قبل النداء وبعده واما نحو المنادى المنكرة لوقوعه موقع
الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه
شبيها اما اذا قبل النداء وذلك لان يا زيد يهتز الى قبول وهذه الكاف
كذلك فالمظان معنى ولما فقد ذلك لان الاسم لا يتلقى الا من
الحروف او الفعل ولا معنى لمشابهة الاسم المبني مثل يا زيد ويا رجل اشارة
لما مر مبني على الضم او لما سيعرفه قبل النداء وبعده اى بهما مصروفة بعد النداء
ويا رجلا شال المبني على الالف ويا زيدون شال المبني على الواو
ويخفض اى يجر المنادى بالاضافة اى بلام مقدرة دخولها وقت الاضافة
وهي لام التخصص اذ دخلت على المستغاث دلالة على انه مخصوص من بين
امثاله بالدعاء نحو يا لزيد ولما فتحت ليلا تلتبس بالمستغاث له اذا احذف
المستغاث نحو اللهم اغفر لنا ايها القوم فانه لو لم يفتح لام المستغاث
ليعلم ان المطلوب في هذا المثال مستغاث واستغاث له ولم يكسر
الام لئلا المنادى المستغاث وام موضع كاف الضمير التي تفتح لام الجر معها

بخلاف المستغاث له فهو مجرور ومع الضمير وان عطف على
المستغاث فهو بالنحو ليزيد ولعمرو لكونه لام المعطوف لا لام المعطوف عليه
وبين المستغاث له والمعطوف عليه المستغاث وان عطف مع ذلك
بدون فتح لام المعطوف ايضا نحو يا لزيد وليعمرو واما اعرب المنادى
بعد دخول لام الاستغاثة لانه بالكاف مشابه للحرف واللام الجارة
من خواص الاسم فبعد دخولها صعفت مشابهة الحرف فاعرب على ما هو الاصل
فيه قيل قد يخفض المنادى بلا لام التنبيه والتهديد ايضا فالام التنبيه نحو
يا لله ويا لله ما هي ولام التهديد نحو يا زيد لا فعلت علم ان المهمل المقترن بما
وكذا بصدق قوله يا بعد وينصب ما سواهما كليا واجب يا زيدا لك
هاتين اللامين لام الاستغاثة كان المهدد اسم فاعل يشتق يا المهدد
اسم مفعول لم يحضر فينتقم منه وينزجر من الوقوع فيه وكان المنبه
يشتق يا المنبه منه ليحذر فيتقي منه النبيه فيخلص منه واجب عن لام
التنبيه بوجه آخر وكرر المصنف لا يصلح وهو ان المنادى في قولهم يا لله
ويا لله ما هي ليس الما ولا الله وما اما المراد يا قوم اي يا هؤلاء
أنبهوا للمار لله ما هي ولا يخفى عليك ان القول بحذف المنادى على

تقدير كسر اللام فلا واما على تقدير فتحها فاشكال الانقاما ينتفي فتحها
كما سيظهر مما سبق وبفتح اي بعض المنادى على الفتح لالحاق النهاية
الف الاستغاثة باخره لامضاء الالف فتح ما قبلها ولا لام فتح لانه
اللام تقتضي الجر والالف الفتح فبين اثرهما تباين فلا يحسن الجمع بينهما
مثل يا زيدا بالجان الظاهر للوقف وينصب ما سواهما اي ينصب المنادى
ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام او الالف
لفظا او تقديرا ان كان معربا بافتقار دخول احرف النداء على النصب
هي المفعولية بخصوصه فيه وما غيره مغير عن حاله وما سوى المفرد المعرفة
اما لا يكون مفردا بان يكون مضافا او شبيه مضاف واما ما يكون مفردا
ولكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون مفردا ولا معرفة فالقسم الاول وهو ما
لا يكون مفردا الكونه مضافا مثل يا عبد الله والقسم الثاني وهو ما
كان مفردا الكونه شبيه مضاف مثل يا طالعا جبلا والقسم الثالث وهو ما
كان مفردا ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا منزلا لمنزه اي رجل
غير معين وهذا توقيف لنصب رجلا لانه مفرد نكرة وكذا لا يتصور لا يحتمل المعين
والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه يا ظريفا

(١) قوله يا رجلا يجوز حال كون رجل غير معين لانه لا يكون رجلا الا غير معين

ولم يرد المصنف لهذا القسم مثالا اذ حينئذ ينفتح انفتاحا من البيت بمثال
سهل تصوره وانتقالها سعافا لاحاجة الى ايراد مثال لكل فرد فرد مع ان
المثال التام يحتمله بمكن ان يراد بمن لها الخاصة جيلا بعد جيل العبارة اعم
ان يراد بها المعينون او غيرهم بين فاسئلة الاقسام باسرها مما مذكور وبين
الاسئلة كلها مثال لما سوى المستثنيات ايضا فلا حاجة الى ايراد مثال
على حدة وتوابع المنادى المبني على ما يرفع المفردة حقيقة او حكما اما
قيد المنادى بكونه مبنيا لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظة فتحا
وقيدنا المبني بكونه على ما يرفع لان توابع المستثنى بالا لا تجوز فيها
الرفع نحو يا زيد او عمرو الا عمرا لان المتبوع مبني على الفتح وقيد التوابع
بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة
بالاضافة المعنوية وحينئذ لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة
اعم من ان تكون مفردة حقيقة بان لا تكون مضافا معنويا ولا لفظيا ولا
شبيه مضاف او حكما بان تكون لفظيا او مشبها بالمضاف فانها لما
اشتبهت في الاضافة المعنوية كانت في حكم المفرد لدخول فيها المضافة
بالاضافة اللفظية والمشبهة بالمضاف لانها كالتوابع المفردة في جواز

الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد الحسن وجهه
والحسن وجهه ولما لم يجز الحكم الآتي في التوابع كلها بل في بعضها ولم يجز صريحا
بعبارة مطلقا بل لابد في بعضها من قيد فصل التوابع الجاري فيها
الحكم فيها وصرح بالقيد مما هو محتاج اليه فقال من التاكيد اي المعنوي
لان التاكيد اللفظي حكمه الاتباع حكما لا اعرابا وبناء نحو يا زيد
زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان المختار عند المصنف ذلك ولذلك
لم يقيد التاكيد بالمعنوي والصفة مطلقا وعطف البيان كذلك
والمعطوف المتبع بحرف دخول ما عليه المبني المعرف باللام على
البدل والمعطوف العاري المتبع دخول ما عليه فانه حكمها غير حكمها كما سيجيء
الرفع حملا على لفظه الظاهر او المقدر لان بناء المنادى عرضي
المعرب يجوز ان يكون تابعا للفظه والنصب حملا على محله لان
حق تابع المبني ان يكون تابعا لمحله وهو ههنا منصوب المحل بالمفعولية نحو
ياتيم ياحمون واجمعين في التاكيد ويا زيد العاقل والعاقل في الصفة
واقتصر على مثالها لانها اكثر واشهر وباعلاه حيث ورد بعد عطف البيان
ويا زيد والحارث في المعطوف بحرف المتبع دخول ما عليه المبني المحلى بال

احمد وهو اسناد بيبويه في المعطوف المتبع دخول يا على يختار الرفع
مع تجويز النصب لان المعطوف لحرف المتبع دخول يا عليه في الحقيقة
ستقل فينبغي ان يكون على حالة اجاز عليه على تقدير مباشرة حرف النداء
لوجه الضم وان لم يتقدم ضمها ولكن لما لم يباشر حرف النداء جعلت
تلك الحالة اعدا فضارت رضا وابو عمرو ابن العلا النحوي القاري
المعدود على الخليل يختار فيه النصب مع تجويزه الرفع علة ما امتنع
فيه تقدير حرف النداء واسطة اللام لا يكون منادى مستقلا فله حكم
التبعية وتابع المبني يابع لمحله ومحله النصب وابو العباس المبرد ان
كان المعطوف المذكور كالحسن اي كاسم الحسن في جواز نزع
اللام عنه فكالخليل اي فابو العباس مثل الخليل في اختيار رفعه
لان يكون صيلا منادى مستقلا بنزع اللام عنه والا اي وان لم يكن المعطوف
المذكور كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه مثل النحو والصعو فكابي
عمرو اي ابو العباس مثل ابي عمرو في اختيار النصب لامتناع جعله منادى
مستقلا والمضاف يعطف على المفرد اي وتوابع المنادى المبني على
ما يرفع به المضاف بالاضافة الحقيقية تنصب لانها اذا وقعت منادى

نصب فنصبها اذا وقعت توابع اولى لان حروف النداء لا يباشرها شيء تتميم
كالتاكيد وبازيد ذا المال والجنة ويا رجلا اباعبد الله وعطف البيان
ولا يجعل المعطوف بحرف المتبع دخول يا عليه مضافا لان اللام تمنع دخول يا على
المضاف للاضافة الحقيقية والبدل والمعطوف غير المكرر اي غير المعطوف
الذي ذكر من قبل وهو المتبع دخول يا عليه فحكم المعطوف الذي لا يتبع دخول
يا عليه حكمه اي حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل الذي ألف
حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول كالمتوطئ لذكره
والمعطوف المخصوص منادى مستقل في الحقيقة ولا مانع من دخول حرف
النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه مطلقا اي حال كون كل واحد منهما
مطلقا في هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اي سواء كانا مفردين
او مضافين او مضاعين او مختلفين فالمدلول مثل يا زيد وعمرو
ويا زيد واخا عمرو ويا زيد ذا المال جعلا ويا زيد وصاحبها والمعطوف
مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واما عمرو ويا زيد وذا المال جعلا ويا زيد وصاحبها
والعلم اي العلم المنادى المبني على الضم اما كونه منادى فلان الكلام
في اما كونه مبنيا على الضم فلما يجيء اختيار فتحه المبني على ضم جوار ضمة فان جوار

الضمة لا يكون الا في المبني على الضم الموصوف بابن مجرد عن الا وما يجري
اعني ابنة بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه كما مر والمنادى المفرد العلم
يخرج عن مثل يا زيد الظريف بن عمرو منصوبا اي حال كون ذلك الابن
منصوبا لما عليه اخر فكل علم كذلك يجوز فيه الضم كما عرفت من بنائه
بنا المفرد على ما مر فيكن يختار فيه لكثرة وقوع المنادى الجامع لهذه
الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة التي هي حركة لا تحتاج
لكونه مسبولا واما الودي المفرد والكراي اذا اريد ذاته فقيل مثلا
يا ايها الرجل توسيط اي مع ما التنبيه بين حرف النداء والمنادى المقرر
باللام تحرزا عن اجتماع آلتي التعريف بلا فاصلة ويا هذا الرجل توسيط
هنا ويا ايها الرجل توسيط الامر بينما والتزموا بينهما الموصوف بهذا
الرجل مثلا وان كان صفة وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر
لانها اي الرجل مثلا مع المقصود بالنداء فالتزموا رفعه لكون حركة الاعراب
موافقة لحركة البناء التي هي علامة المنادى من اول امره هو المقصود بالبناء
وهذا سر الاستثناء عن قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى ولهذا لم
نذكر هناك ما خرج صفة الاسم المبهم عن ذلك القاعدة وتوابعه اجمعين

على الرجل اي والتزموا رفع توابع الرجل مضافة او مفردة نحو يا ايها الرجل
الظريف وايها الرجل ذو المال لانها توابع منادى معرب وجواز
الوجهين انما كان في توابع المنادى المبني قالوا بناء على قاعدة اجتماع
حرفي المدائم الاولى وهي اجتماع امرين احدهما كون الثاني عوضا عن محذوف
وثانيهما لزومها للكلمة يا الله لان اصلها الاله حذف الهمزة وعوضت
اللام عنها ولزمت الكلمة فلا تنفك في سعة الكلام ولما لم يجتمع هذان
الامران في موضع آخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا قال ابن مالك
واما سل اللهم والصقه وان كانت اللام لازمة فيه لكونه عوضا
عن محذوف واما الناس وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان اصله
الأناس لكونه لازما للكلمة لانه ينال الناس في سعة الكلام فلا يجوز
ان ينال يا اللهم ويا الناس ولهذا وجب ذا هذه الميم في الثاني في
قولهم من اجلك يا اللهم تقبل لان لا يلزم الف عوضا عن محذوف وان
كانت لازمة للكلمة حكموا عليها بالشذوذ وفي الملاحن في قولهم في اللهم
اللهانة فرارا لانتفاء الامرين كليهما حكموا بانه استثنى شذوذا وذلك اي
ما ذكر من الجواز في مثل يا تيم تيم عدي اي في تركيب تكرر فيه المنادى المفرد

اخره وانت بخيلة بالوصل عني
ان الموصوف وان كان مضافا
وصل فحذف المركب فيه

المفرد صورة وذلك الثاني اسم مجرور بالاضافة في الاول الضم والنصب
في الثاني النصب نحو يا الضيف الاول ملاقي منادى مفرد معرفة كما مر الظاهر
والنصب على انه مضاف الى عدي المذكور ونعم الثاني تأكيد لمحل ما اضيف من
المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه او مضاف الى عدي المحذوف
تقديره المذكور وذلك مذهب المبرد والسيرافي اجاز الفتح مكان النصب على
ان كلمة يا اسم بالضم نحو عدي فتحي اسناد النصب الثاني كما في يا زيد ابن
عمرو وتعين النصب في الثاني لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف وتمام البيت
يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر الا بجير حين راد عمر
النهي الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطاب لبني تيم لا يتركوا عمر ان يهجوني
يلقينكم في سوءة اي مكروه من قبلي بسوء مهاجاته اياهم والمنادى المضاف
الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامي وسكونها مثل يا
غلامي واسقاط الياء اكتفاء بالكسرة اذا كان قبلها كسرة احترازا عن نحو
يا قاضي مثل يا غلاه وقلبها الفا نحو يا غلاما وهذان الوجهان
يشاركان الوجه الاول الذي هو موضع تخفيف لان المقصود فيه
الفراغ من النداء فيه ليتخلص الى المقصود من الكلام فتخفف يا غلامي

وجهين حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليها وقلبها الفا لان الالف
اخف من الياء والكسرة منها اي هذان الوجهان دون كما وا
في المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يشاركان في كل منادى كما يأتي
فلذلك جعلا في مقابلة الوجه الاول الذي هو موضع التخفيف واستعير لهما لفظ
الوجه الذي هو القبل للقول يا عدي ويا عدا وقد جاء شاذا في المنادى يا
غلام بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف ويكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم
بالهاء في هذه الوجوه كلها وقفا اي في حال الوقف تقول يا غلامية ويا
غلامي وغلامه وغلاما وقفا يراد الوقف والوصل وقالوا اي العرب في
محاوراتهم يا ابي ويا امي على الوجوه الاربعة كما مر ما اضيف الى ياء
المتكلم مع وجوه اخر زايدة عليها لكثرة استعمالهم اياها في كلامهم كما اشار
اليها بقوله ويا ابت ويا امت اي قالوا يا ابت ويا امت ايضا بالتاء
الباقية فتحا وكسرا اي حال كون التاء منتوحة على وفق حركة الياء
او مكسورة لمناسبة الياء وقد جاء الضم ايضا نحو يا ابت ويا امت لانهما
مجرى المفرد المعرفة ولمزيد كرم المتقدم قالوا يا ابتا ويا امتا بالالف بدل
التاء جمعا بين العوضين والياء فما قالوا يا ابتي ويا امتي اجتزاء عن الجمع

بين العوض والمعوض عنه فانه غير جايز وقالوا يا ابن امي ويا ابن عم بالتاء عوضا
هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعمى لانه ان اتى بها خال لا
بالنظر الى الابن ايضا فانهم يقولون بنت امي وبنت عمي على الوجوه الاربعة
مثل يا ابن يا غلامي فقالوا يا ابن امي ويا ابن عمي بفتح الياء وسكونها ويا ابن امه
يا ابن عمه بحذف الياء والاكثر اثباتها بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال الياء الفا
وقالوا بزيادة ها في آخر تلك المضاف الى المتكلم يا ابن امه ويا ابن عمه بالتصحيف
بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وقيل التصحيف
ولما كان من خصايص النداء الترخيم شرع في بيانه فقال وترخيم المنادى جايز
اي واقع في سعة الكلام من غير ضرورة تشعر به كما في الفارسية فانه عندها
ضرورة فبالطريق الاولى وهو في غيره اي غير المنادى واقع ضرورة
اي لضرورة شعرية داعية اليها في سعة الكلام وهو اي ترخيم المنادى
حذف في آخره اي آخر المنادى تخفيفا اي لمجرد التخفيف لا لسبب آخر
منضم الى الحذف المستلزم للتخفيف صلح هذا ليكون هذا التعريف صحيحا
بترخيم المنادى ومميلة منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة ويكون حملا على غير
الترخيم مطلقا بارجاع ضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا بتاويل الضمير المجرور الى

الاسم وشرطه اي شرط ترخيم المنادى على تقدير الاول اي شرط الترخيم الكائن
واضافة المنادى على التقدير الثاني الموجب لاضافة شرط عدم صحة وهي ان لا يكون
مضافا حقيقة او حكما فدخل في المضاف المشبه بالمضاف ايضا اذ لا يمكن الحذف
من الاول لانه ليس اخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى ولا من الثاني لانه ليس
جزء آخر اجزاء المنادى نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيها بالكلية وان لا يكون
مستغاثا لانه يجر باللام المدة وظهور اثر النداء فيه من النصب او الياء فلم
يرتكب الترخيم الذي هو من خصايص المنادى ولا مستوجبا زيادة الالف لان
الزيادة تنافي الحذف ولم يذكر المندوب لانه يضر داخل في المنادى عند
ورائهم في بعض النسخ فكانه تصرف الناسخ مع انهم اشترطوا عدم
دخول المنادى ظاهر وهو ان الاغلب فيه زيادة الالف في آخره لمد الصوت
لاظهار التفجع فلا يناسبه الترخيم للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة
محكية بحالها غالبا فلا تغير وفي الشرط الرابع احتمالين وجودين وهو
ان يكون المنادى اما علما زايدا على ثلاثة احرف لانه لما ثبت
مناسبة التخفيف بالترخيم لكثرة هذا العلم مع ان شهرته يكون نيابة الكنية
دليلا على حال النقص والزيادة على الثلاثة لم يلزم نقض لانهم عن اقل من ثلاثة غنية

بلا احتمال موجبة واما اسما تبلغ بناء التانيث وان لم يكن علما ولا
زايدا على الثلاثة لان وضع التانيث على الزوال بكثيرة في منقوص السنوط
مكسور اذا وقع سوقعا بكثيرة مسنوط الحرف الاصلي ولم يبالوا بتحريكه
وشاذ مد الترخيم على حرفين لان بناءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل لان
ايضا كان ناقصا عن ثلثة فالتاء كلمة اخرى برأسها ولا يرخم لعدم زيادة
سداى لم يستوف الشروط المذكورة الا شاذ من نحو يا صاح في يا صاحب و
مع شذوذه بالوجه في ترخيمه كثرة استعمال المنادى وما نزع من بيان شرط
الترخيم شرع في بيان كمية المحذوف فقال فان كان في آخره اى آخر
المنادى زيادتان كائنتان في حكم الزيادة الواحدة لانهما زيدتا معا
واحترز عن ثمانية ومرجانة فان الالف والنون فيهما زيدتا لالام زيدت ثا
التانيث فلا يحذف منهما الا الاخر كاسماء اذا اصلها اسماه فلا ترخم الو
اى الحسن كما هو مذهب سيبويه لانها لاجم اسم علما هو مذهب عيسى لان
يكون من باب عطاد ومروان اذ كان في اخره حرف صحيح اى صحيح
لبقاء الى الذهن لان العالب في الحرف الصحيح الاصالة فخرج به نحو سلامة لانه
لا يحذف منه الا التاء وهو اعم من ان يكون منسوبا وحكما مستقبل مرمي

ومد عوضان الحرف الاخير منهما في حكم الصحيح في الاصالة قبلة مدة اى الف
او واو او ياء ساكنة حركة ما قبلها من جنسها والمراد بها المدة الزايدة لبقاء اثرها
الى الذهن لقبلتها وكثرتها فخرج بمد نحو مختار وقاء لا يحذف منه الا الحرف الاخير
وهو اى والحال ان يليه اخره حرف صحيح قبلة مدة اكثر من اربعة احرف
كمنصور وعقار ومسكين لسلامة ما بقي من حذف حرفين منه عن مضارعة على
اقل اخية المعرب وانما اخذ هذا القيد في قوله زيادتان في حكم الواحد
لان نحو ثبون وقلون يرخم بحذف زيادتيه لان بناء الكلمة فيه على حرفين
ليس للترخيم حذفتا اى الحرفان الاخيران في كلا التسميتين اما في الاول
فلما كانتا في حكم الواحدة لان نحو ثبون وقلون يرخم بحذف زيادتيه لان
بناء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم حذفتا اى الحرفان فكما زيدتا معا
مبالغة في الثاني فلانهما حذفتا الاخير مع بعضها صالة حذفتا لمدة الزيادة
للاتحاد المحل السابق على الاشد ونبه عن القيد وان كان مركبا
ويعلم من بيان شرط الترخيم انه لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك و
خمسة عشر علم محذوف الاسم الاخير فيقال في بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر
يا خمسة لنزلة تانيثها التانيث في كون كل منهما كلمة على حدة صار من بمنزلة الجزء

ثبون و ثبون جماعات متفرقة
واحد جمع شيباست كز

نقد بفتح قاف كوسفند ان خرد جثه
وبنهاى كوتاه پا زشت روى كز كوى
مبب شد كز الفة

مسئلة
الفول او سياه
الجن تا آخر

وان كان غير ذلك المذكور من الاقسام الثلاثة فحرف واحد اي
فيختص بحرف واحد لحصول المقاصد وهو عدد موجب حذف الكلمة
نحو يا جار ويا مال في يا عارث ويا مالك وهو اي المنادى المرخم في حكم
المنادى الثابت بجميع اجزائه تشبيها لحرف الذي صار اخر الكلمة بحذف المرخم
على ما كان عليه قبله على الاستعمال الاكثر فيقال في يا حارث يا حار كما
الآن على ما كان قبل الترخيم وفي يا ثمود يا ثمو بواو مضطرة بعد ضمة وفي يا
كروان يا كرو بواو متحركة بعد فتحة وقد يحمل قد للتقليل اي ويحمل
المنادى المرخم على الاستعمال الاكثر اسما برأسه كانه لم يحذف منه
شيء فيكون له في بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا
جار بالضم كانه اسم مفرد معرفة برأسه فيضم ويأتي لاكثر ما جعل اسما
برأسه صارت الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت ياء وكسر ما قبلها كما في
في الرمي ويا كرا لانه لما جعل كروان اسما برأسه ارتفع سائغ الاعلال الموجود في
الساكن بعد الواو وما قبلت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد
استعملوا فيه العرب صيغة المذكر يعني يا خاصة في المندوب لانه
لا يدخل عليه سواها لكونها اشهر من غيرها فكانت اولى بان توسع فيها

باستعمالها في غير المنادى والمندوب في اللغيث يبكي عليه احد وفي تجاح
يتعلم الناس ان سوء ادم عظيم ليعذروه في البكاء وبتاركوه في التفجع وفي
الاصلاح هو المتفجع عليه وهو او عدما بيتا او وا فالمتفجع عليه عدما
ما يتفجع على وجوده كالميت الذي يبكى عليه الناذب والمتفجع عليه وجودا ما
يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدما كالمصيبة والحسرة والويل اللاحق
للناذب لفقد الميت فالحد شامل للقسمين المندوب بيا زيداه وبا عمروا
وبالي اجزناه وبا مصيبتاه واختص المندوب بوا مناب عن المتكلم
لعدم دخول على يخلاف يا فانه مشترك بينهما وحكمه اي حكم المندوب في
أن عرابه البناء حكم المنادى اي شأنه كشأنه فيما اذا وقع المندوب على صورة
قسم من اقسام المنادى فحكمه في الاعراب والبناء حكم ذلك القسم من المنادى
كما اذا كان مضافا معرفا بعضم ان كان مضافا او مبنيا بما يتصب ولا يلزم
جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى ليرد انه لا يقع نكرة لانه لا يفيد الا
المدرية وجاز ذلك زيادة الالف في آخره اي اخر المندوب لما الصقت
المطوة الندبة فاخرجت اللبس اي التباس اللفظ عند زيادة الالف
بغير علامة الاخر فانه يحتمل ان يحرك اخر المندوب من كسرة او ضمة كما اذا

ندبه فلا جاء محاطين قلت ولا كذلك اذ الميم اصلها الضم لا طلاكما
لا لباس بندبة فلان محاطبين اليوم وجاز لك الوجهان اي الحاق الف
بهذه المقربات 2 حال الوقف عليها ولا يندب من تمام المندوب المنوي
عليه عدا الا العلم المركب الذي اشتهر المندوب بمجرد النادب بسرعة
في ندبته والمتفجع عليه فلا تقال وا رجلاه اذ ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب
اشتمل الاخر اليه ويعرف به لمجرد النادب بالندبة عليه واتسع الحاق
الالف بصفة المندوب لا يجاب يحيى بالموصوف مثل وازيداه الطويل
لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه لان جزء الشيء
منه كالجزء بخلاف الصفة فانه جيء بها بعد تمام الموصوف للتخصيص او التوضيح
فلهذا جاز مثل يا امير المومنينا . ولم يجز مثل وازيد الطويلا خلافا لبعض
فانه يجوز لحاق الالف باخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة وان كان
2 اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه لانه اتم منه بحسب المعنى
لاتحادهما بالذات فان الطويل مزيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه
فانهما متباينان ذاتا وحكى يونس ان رجلا سمع لبدة فقد حال وا صحمجي الثانية
والجمهور الفتح ويجوز ليتم قرينه حذف حرف النداء الا اذا كان مضافا

مع اسم الجنس ويعني به ما كان نكرة قبل النداء سواء تنوى المنادى بعد
او لم تنوى مثل يا رجلا لان مدا لم يكثر كثرة هذا العلم فلم يحذف مع حرف
النداء لو سوا المدعو الى انه سادى والاسم اسم الاشارة لانه
كاسم الجنس في الابهام والمستغاث والمندوب لان الطول فيهما لمد الصوت
وطول الكلام والحذف ينافيه فتحمل على هذه المعاني التي يجوز فيها
حذف حرف النداء السواء كان مع بدل من حرف النداء كلفظ الله
فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم او تعويض
يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف وقد لفظة اي اذا اردت بنداء اللا
نحو انها الرجل اي يا ايها الرجل او الموصوف بذي اللام نحو ايها الرجل اي يا ايها ذا الرجل
فلا يجوز الحذف من ايها اذ ليس ان يوصف هذا بذي اللام والمضاف
الا اذا تعذر كان نحو غلام زيد اصل كلام الموصول يحيى لا يزال محسنا
احسن الي وانا المضارع فيه ثنا وها نحو يا انت ربنا ال وقد
يحذف حرف النداء من اسم الجنس اصبح ليل اي يا صبح صبحنا الليل حذف حرف
النداء من الليل مع انه اسم جنس شذوذا لانه لما تعذر اجراء الفعل حيث كان
وهو اقصد يخوق اي يا مخوق قال الشخص وقع في الليل على نائم يخوق
افتداء قرءون مخور الرجل

تخفيف وقال ابن مالك يخرق هذا في خروف النداء عن المخرق مع انه اسم جنس
الفرق ان الشخص ذلك الشائع وذلك الشخص
شذوذا و في اطرق كرا اي باكروا ان فيه شذوذان حذف
النداء من اسم الجنس وترخيم العلم قبل ها رقية يصيدون بها الكروان
يقولون اطرق كرا اطرق كروا ان السمانة في القرى بنكرة
طرق حتى يصادوها والمعنى ان النداء الذي هو اكبر منك فداصطد
حمارك العرس ملا تخلها ايضا وقد يحذف المنادى الضمام قرينة على الا
يجوز التخفيف الا على انه حرف تنبيه وياحرف النداء اي يانوم اسجدوا
والقرينة امتناع دخول ياعلى الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد
اللام لانه ليس من هذا الباب فان ان ناصبة للمضارع اذ غنت عن تمام
لام لا يسجدوا اصل مضارع سقط نونه بالنصب الثالث من تلك
المواضع الاربعة التي يجب حذف ناصب المفعول به فيها ما اي مفعوله
اضمر اي وجوبا عاملا الناصب له على شريطة التفسير الشريطة والشرط
واحد واصافتها الى التفسير بيانية اي اضمر عاملا مدلولا على شرط هو تفسير
اي تفسير العامل بما بعده واما وجب حذفه احترازا عن الجمع بين المفسر
وهو اي ما اضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم بعده فعل او شبهه

احترز بقوله بعده عما يريد به ان يليه الفعل او شبهه متصلا به الا يكون
الفعل او شبهه جزءا من الكلام الذي بعده نحو زيدا عمرو ضربه وزيدا انت ضاربه
مشتغل ذلك الفعل او شبهه عنه اي عن العمل في ذلك الاسم بضميره اي
بالعمل في ضميره او في متعلقه اي متعلق ذلك الاسم او تعلق ضميره وحاصله
ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل في ضمير ذلك الاسم او متعلقه فارغا عن
العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب اخر حيث لو سلط يجوز ذلك
الاشتغال عليه اي على ذلك الاسم هو اي احد الامرين الفعل او شبهه بعينه
او مناسبا اي مايناسبه بالترادف او اللزوم لنصبه اي لصب احد هذين
الامرين الاسم بالمفعولية كما هو الوسط المتبادر فيتقيد الاشتغال بالضمير او متعلقه
خرج نحو زيدا ضربت ويقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال
خرج نحو زيدا ضربته فان المانع من عمل ضربته في زيد ليس مجرد اشتغال الضمير
فان عمل معنى الابتداء فيه ورفعه اياه ايضا مانع عن ذلك ويقيد النصب
بالمفعولية خرج خبر كان في نحو زيدا كان ضاربا اياه وهما صوران ايضا
اشتغال الفعل بالضمير مع تقييد تسليطه بعينه والثانية اشتغاله بالضمير
مع تقدير مايناسب الفعل بالترادف والاول اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير ما

يناسب الفعل اللزوم والرابطة استقال الفعل بالمتعلق ولا يصوح لا
تقدير قرينة الفعل المناسب باللزوم ولهذا الدور والحصار بعد استقال ثلثتهما
للمتقال بضميره بأقسامه الثلثة وواحد المتقال بالمتعلق والاحسن في
ترتيبها لخيرتا تال المتقال بالمتعلق كما لا يخفى وجهه يخوز يد ضربته
تال الفعل المتقال بالضمير مع تقدير تسليط مبينه وزيدا مررت به
تال الفعل المتقال بالضمير مع تقدير ما يناسبه بالزوم فان مررت
بعد تضمنه بالباء مرادف لجاوزت وزيدا ضربت غلامه تال الفعل
المتقال بالمتعلق وزيدا حييت عليه تال الفعل المتقال بالضمير مع
تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان جعل التي على التي يلزمه ملاحظة
المجرور عليه ينصب زيد في هذه الامثلة بفعل يفسره ما بعده اي ضربت
بمعنى الفعل المتناصر لزيدا في زيدا ضربته ضربت المقدر فالاول
يفسره ضربت زيدا ضربته اضمرت ضربت الاول الموجود معنى ضربت الثاني
وعلى هذا القياس جاوزت فانه معنى بما يراد فه اعني مررت به
واهنت فانه معنى بما يستلزمه اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام
يستلزم اهانته سيئت ولابست فانه معنى بما يستلزمه اعني جئت تليئم

الاسم الواقع في مظار الاضمار على شرطية التفسير اما المختار او الواجب
الرفع او النصب او ينوى فيه الامران وذلك هذه الصور الخمس اشار الى
بختار في الاسم المذكور الابتدا اي بكونه مبتدا لان يجرد عن العوامل
اللفظية يصح بعده الابتدا بريح عند قارئ قرينة خلافه اي قرينة ترجح خلاف
الرفع يعني النصب لان قرينتي الصحة فيها معتبرتان لان وجود ما يفسر
التفسير قرينة صحيحة للنصب فحتى لو ترجح النصب قرينة اخرى يرجح الرفع بسلاحة
عن الحذف بخوز يد ضربته وعند وجود القرينة المرجحة من الجانبين
ولكن كون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اي من القرينة المرجحة للنصب
كائنا الداخل على ذلك الاسم مع غير الطلب اي بشرط ان لا يكون الفعل
المتقال عنه طلبا كالامر والنهي والدعا نحو ليت القوم واسا زيدا ياكرم
بالعطف على الفعلية قرينة النصب وكلما قرينة للرفع وهي اقوى لانها
لا تقع بعدها غالبا الا المبتدا بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه
كثير الوقوع في كلامهم مع انهما تأيدت بالسلامة عن الحذف ايضا لهما قال
مع غير الطلب احترازا عما اذا كان مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان
المختار هو النصب فان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتأول

الرفع ه

و مثل اسامع غير الطبل اذا الواقع على الاسم المذكور للمفاجاة ثم كونه للتوكيد
القرائن مثل خرجت فاذا زيد بالرفع عرف المختار به الرفع فان اذا للمفاجاة
لا يدخل الا على الجمل الاسمية غالبا وما وقع في بحث الظروف من ان اذا للمفاجاة
يلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها فلا تناقض
ويجاز النصب في الاسم المذكور بالعطف اي بسبب عطف جملته
على جملة فعلية متقدمة للمناسبة اي لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة
والجملة المعطوف عليها في كونهما فعليتين نحو خرجت فزيدا لقيت وقد حرف النفي
يعني ما ولا وان وليس لورود الاولين من هذه الجملة اذ يجب عملها في المضارع ولا
يقدر معمولها المنصوب بها بعد الا فلا يتبع الاسم المذكور بعد الواو والاولين لانها
لم تذكر بدون معمولها نحو ما زيد الا ضربته ولا عمرو الا ضربته وان زيد الا ضربته
ناديا و بعد حرف الاستفهام نحو أزيدا ضربته وانما قال حرف الاستفهام
لان يختار الرفع في اسم الاستفهام وسيأتي ذكره ولو قيل همزة الاستفهام
ليتمثل بهل زيدا ضربت فانه يجوز والاستفهام يقتضي الفعل لانه اقتضى اهل
لفظ الفعل لأنه يسوغ فيه في الاصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل و بعد اذا
الشرطية الدالة على المجازاة في الزمان نحو اذا عبد الله لقيته فاكرمه

في المكان

بعد حيث الدالة على المجازاة نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفي ما قبل الامر
والنهي يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا
اضربه وزيدا لا تضربه وانما اخترت في هذه المواضع اي ما بعد حروف الاستفهام
والنفي واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي النصب في الاسم المذكور
اذ هي اي هذه المواضع مواقع الفعل اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر
ما ذا نصب الاسم المذكور وقع بعدها الفعل تقديرا لا لفظا وكذلك يجاز النصب
في الاسم المذكور بعد خبر ليس المفسر اي الناس ما هو مفسر في حال
النصب لكل اسم جئت به مفسرا في هذه الحال بل ربما جئت به خبرا في حال
الرفع بالصفة فاعلم انه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته
للمعنى المقصود او صفة لاسم محذوف المعنى المقصود حالا لاسما ناما هو به
خبره ذاتا ما هو مفسر على تقدير النصب ووصفته لا يتم به وصف التقدير
وبين الصفة فانه التركيب لا يحتملها معا مثل هو لا تمع اما كل شيء خلقناه
بقدر ينصب كل على الاشتغال لانه تفسيري بطيه التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل
خلقناه خبر الكان موافقا للنصب في ان المقصود لكن يضعف لانه الصنعة
لا يحمل كون قوله بقدر خبرا وهو خلاف المقصود فان المقصود الحكم على

كل شئ بانه مخلوق لنا انه يقدر لا الحكم على كل شئ بانه مخلوق لنا انه يقدر
فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوقة لله تعالى كما هو مذهب المعتزلي
الأمثال الاختيارية للعباد ويستوي الأمران اي الرفع والنصب فللمتكلم
ان يختار كلا واحدا منهما بلا اختيار وسئل زيد قام وعمرو اكرمته اي
عنده او في داره ونحو ذلك ولا يصح العطف على الصغرى لعدم التغاير اي
يستوي الامران فيما اذا عطف الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات
وجهين اي جملة اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير
الفعل والرجحان مستفاد من الخصوص المناسب فيما نحن فيه الرفع لكونه اسمية فيعطف
على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب يكون فعلية فيعطف على الصغرى
وفيه نظر لان قلت السلامة من الحذف مرجحة للرفع قلت ايضا معارضة
بقرب المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت في القرب والبعد بينهما اذ
الكبرى ايضا قريبة من المعطوف غير منفصلة عنها قلت هذا اعتبار المنتهى
اما باعتبار المبدا فالصغرى اقرب من الكبرى ويجب النصب اي يجب
اسم المذكور بعد حرف الشرط والمراد به ههنا ان ولو فان اذا ولما كان
من حروف الشرط حكمهما ما سبق من اختيار الرفع مع غلبة الطلب واختيار النصب
مع الطلب وكذا يجب نصبه بعد حرف التحضيض وهو هلا وألا ولولا
لزوما وانما وجب النصب بعدها لوجوب دخولها على الفعل لفظا او تقديرا
نحو ان زيدا ضربته ضربك ما الحرف الشرط والا زيدا ضربته ما الحرف
التحضيض وليس مثل ازيدا ضربته ضربك منه اي من باب الاضمار على شريطة
التفسير فان زيدا فيه ما كان ينظر في بادي النظر انه مما اضمر عامله على
شريطة التفسير والحق ان النصب لوقوع الاسم المذكور بعد حرف الاستفهام
لكن يظهر بعد تحقق النظر انه ليس منه فانه زيدا نصب على انه اسم بعده فعل
مستقل عنه بضميره لكنه لم يحيث لو سلط عليه مواد مناسبة لنصبه لانه
ذهب به لا يعمل النصب وكذا مناسبة اعني اذهب فان قلت لا يحصر الما
في اذهب فليقدر مناسب اخر نصبته مثل يلابس او اذهب على صيغة المعلوم
فيكون تقدير زيدا يلابسه الذهاب او يلابسه احد الذهابين او
اذهب احد قلنا المراد بالمناسب ما يراد في العمل المذكور او يلازمه مع
اتحاد ما اسند اليه بالاتحاد فيما ذكر مقصودا اذ كان الامر كذلك
فالرفع اي رفع زيد في المثال واجب بالابتداء ونصبه غير جائز للعلم
فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فكذا اختيار النصب وكذلك فيه م

ايْ مثل الزيد ذهب قوله ثم كل شيء فعلوه فى الزبر اى فى صحائف
اعمالهم فهو من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل مبتدأ لصار الخبر
فعلوا اكل شيء فى الزبر فقوله فى الزبر ان كان متعلقا بفعلوا فقد اخبر عن المحلى
صحائينا اعمالهم ليس محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوها فى اعمالهم الكاتبون
اوقعوها فى كتبهم اعمالهم وان كان صفة لشيء مما خلاف ظاهر الآية بات
المعنى المقصود اداء المقصود ان كل شيء موجود لهم كائن فى الزبر مكتوب فيها
مواخذا لهم بها ثم وكل صغير وكبير مستطر فان كل كائن فى صحائف اعمالهم موجود
لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتدأ والجملة التالية صفة لشيء والجار
والمجرور فى محل الرفع على انه خبر المبتدأ الذي هو كل شيء هو مفعول لهم ثابت فى
الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة هو اعلم ان هذه السورة سيقت لان الاسم المذكور اذا
كان العامل المشتغل عنه بصيغة او شبهها تعين ان يكون ما قبله مبتدأ وما بعده خبرا
الظاهر ان قوله ثم الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما نخرج من الفاء عن
مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا ابن عامر وابن شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة
الى ان يحملوا الاخراج عن الفاء المذكورة ليلا يلزم ما ذكر ان القراءة على غير
المختار وأشار المصنف الى ان محل الاخراج عنها قال نخبر الزانية والزانى فاجلدوا

كل واحد منهما الفاء فيه ترتبط بمعنى الشرط عند البعض لكون الاسم الذي
يلي الزانية والزانى مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته
كالشرط فخبر المبتدأ كالجزاء والفاء الداخلة عليه مرتبطا بالشرط دلالة على ان
الجزاء وشبهه الفاء لا يعمل ما فى حيزها فيما قبلها فاستتر تسليط العامل المذكور
بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع والآية جملتان مستقلتان عند سيبويه
اذا الزانية مبتدأ محذوف الخبر اى فيما يتلى عليكم حكمها او حكم الزانية والزانى
المرفوعة والفاء عنده ايضا للسببية اى ان ثبت زنا ما فاجلدوا وقيل
زائدة او للتفسير وعند الجمل لا محل لجملة من جملتي المبتدأ والخبر من الاعراب
لدخولها فى الضابطة فتعين الرفع والا اى وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط
ولم تكن الآية جملتين ايضا اى تكون داخلة تحت الضابطة فالمختار فيها
النصب واجتنابا للنصب لاجل الاتيان القراءة على الرفع فلا حاجة الى جعل الفاء
بمعنى الشرط واجعل الآية جملتين لتغيير الرفع الرابع من ملك المواضع
الاربعة التي يجب حذف ناصب المفعول به فيها التحذير وانما يجب حذف
الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو فى اللغة تخويف شيء عن شيء

جملة م

دافع م

بعيد منه وفي اصطلاح النحاة مفعول اي اسم عمل فيه الرفع بالمفعولية
بتقدير اتق تحذيرا اي حذر ذلك المنزل تحذيرا ممكنا منه ولا يجب
او ذكر تحذير امكن منه ولا يجب تما بعده اي مما بعد ذلك المفعول او ذكر المحذر
منه مكررا اي على سبيل التكرير عطفا على حذر او ذكر المحذر وما قلنا من ان هذا لابد
من ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه ولما لم يكن ضمير في المعطوف المظهر
موضع المضمر اذ مدار الكلام او مفعول بتقدير اتق وذكر مكررا الا لزم وضع
المحذر منه موضع الضمير العايد الى المفعول اشد اباك محذر منه لا محذرك منه مثل
اياك والاسد واياك واياك تحذف هذان مثالان الاول لا يخلو عن التحذير وصاحبها يجتنب
نفسك عن الاسد والاسد من نفسك ويقدر نفسك عن حذف الاول
بالمصاحبة ومن حذف الاخير عن نفسك وعلى التقديرين من الحذر منه موالاة
والحذف فان المراد من تبعيد الاسد والحذف من نفسك يحذر بهما
لا تحذير منهما والطريق الطريق مثال ثان فيه عيا اي اتق الطريق
ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول المرتين غير صحيح لانه لا يقال اتق زيدا
من الاسد فيجب ان يقدر فيه مثل سر ونحو وتقدير متدي في النوع الثاني غير
مناسب لان المحذر على الاغلب عن الطريق لا على تعيده والصواب ان يمثل بتقدير

يبتدأ اتق ونحوها ابتدر مثل متدي جميع افراد نوع الاول وفي بعض افراد
نوع الثاني مثل نفسك فان المعنى على تعدد نفسك ما يوجب كلا تتدي
نحو وتقدر مثل اتق في بعضها كالمال المذكور قبل لفظ الاسد في اياك و
الاسد خارج عن النوع عن فيجب ان لا يكون تحذير او ليس كذلك فانه ايضا تحذير
واجيب بانه تام للتحذير والتدابير خارجه عن المحذور وبهذا ذكرها ايضا بعد و
تقول في بعض النوع الاول اياك من الاسد كما كنت تقول اياك فلا يد
وان تحذف كما كنت تقول اياك وان تحذف وتقول في المثال الاخير
اياك ان تحذف بتقدير من اي اياك من ان تحذف لكن حرف الجر عن ان واو
فاسد لا تقول في المثال الاول اياك الاسد ولا متاع بتقدير من
رشيد وجوه صحيح اما اولا فان قلت لم يكن بتقدير العاطف فلم احذف
العاطف اشتد حذفا والا حذف حرف الجر فاسد مع ان واو ان شاذ كثير في
غير ما نحن فيه اما ثانيا فلما عرف في محله من ان حذف حرف الجر قياسي مع ان واو ان شاذ كثير في
المفعول به المفعول فيه هو المفعول به او المفعول فيه
فعل اي حدث مذكور تضمن في بعض التعل المذكور او المقدر او شبهه كاسم
الفاعل مطابقة اذ كان الفاعل مصدرا فتذر بما فضل به فعل شامل اسما الزمان
والمكان كلما ما فانه لا يخلو زمان او مكان عن ان يفعل فيهما فعل سواء ذكر الفعل

الذي صلة بها او لا ترى انه لو ذكر خرج به لا يذكر صلة ضارب نحو يوم الجمعة يوم
لقيت ثمانية وان كان ضارب صلة لانها لا تكون الا بعد ذكر لكن في مثل هذه
يوم الجمعة اخلاقه فان يوم الجمعة يصدق عليه انه ضارب صلة مذكور وان لم يوجد
يوم الجمعة لا يكون الا يوم الجمعة فلو اعتبر في التعريف صدق الحقيقة اي المفهوم
فصل منه فصل مذكور من حيث انه صلة له مذكور لخرج مثل هذا المثال
منه فانه ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه صلة له فصل مذكور بل من حيث انه
ومع فصل مذكور ولا يخفى انه على هذه يراعى قيد الحقيقة لا هاهنا الا فيما
مذكور الا لزيادة تصور والمعرف وقوله من زمان او مكان بيان لما المراد
او الموصوفة اشارة الى ان في المنصوب تفصيلا لما اجمل حكم كل منهما ومثاوى المفصول
في ضربان ما نظهر فيه في موضع جر بها وما لا نظهر فيه في ومنه مضموم تقديرها
وهذا على اصطلاح المتقدمين لا يطلق المنصوب الا على المنصوب
بتقدير في واما المجرور بها فهو معها بواسطة حرف الجر لا منصوب عندهم
المتقدمين حيث جعل المجرور ايضا منصوبا فيه ولذلك قال وشرط نصبه اي شرط
نصب المنصوب فيه تقدير في ان الملفوظ بها يوجب الجر وظروف الزمان كلها
بهما كانا لزمان او محدودا بتقبل ذلك اي تقدير في لان المبهم منها يجز

منهوم الفعل بصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها المحمول على اي
على المبهم لانك اذا قلت في الزمانية نحو صمت دهرا او انظرني اليوم وظروف
المكان ان كان المكان بهما قبل ذلك اي تقدير في حملا على الزمان
المبهم لانك اذا قلت جلست خلفك والا اي وان لم يكن بهما
كون محدودا فلا يقبل تقدير في اذ لم يكن حمل على المبهم لاحتمال انها
وصفة نحو جلست في المسجد وقمت المبهم من المكان الجهات الست
وهي امام وخلف وبين وشمال وفوق وتحت وما في معناها فان امام زيد مثلا
بنهاد اجمع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فكون منها وبالهم تنازل
التقدير بعض الطرق المكانية الجائز بعضها فال
وحمل عليه اي على المبهم
بالجهات عند ولدى وشبههما نحو دون وسوى لانها بهما اي لانها
عند ولدى ولم يذكر وشبههما عليه لان حكمها وفي بعض النسخ لانها بهما
كما هو الظاهر وكذا حمل على المبهم من المكان لفظ مكان وان كان معناه
جلست مكانك لكثرته في الاستعمال مثل الجهات الست لانها به
كذا ما بعد وخلت وان كان بمعناه نحو دخلت الدار لكثرته في الاستعمال
لانها به على الاصح اي على المذهب الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه
مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه

الزمان

قال المحشي قال الرضي الظاهر ان جهات الست ليست بمعنى جهة
كانت مؤنثة فتعين ان تعتبر بمعنى ما يصدق عليه الجهة اي الجزء
شرقا في فتوزيع على ما يصدق عليه شرق من الاجزاء وكذا
وقعا وقعا ووسطا ووجها وتحتا وفوقا

حمل

عليه

المعرب

والاصل استعمال الدخول لكونه مذكورا استعمال ودخلت الدار لان الدار فان النية
لا يظهر المفعول فيه الا بعد تمام مسماه ولا شك ان معنى الدخول الايجاد في الدار
وبعد تمام مسماه بها يظهر المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار في البلد
الفلانية فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه وما يؤيد ذلك ان كل فعل ينتهي الى
مكان خاص هو متوغر فيه يصح ان يتعدى الى المكان تاملي ولغيره فانه اذا قلت
ضربت زيدا في الدار التي هي جزء من البلد فكما يصح ان تقول ضربت زيدا في
الدار كذلك يصح ان تقول ضربته في البلد وصل الدخول بالنسبة الى الدار
ليس كذلك فانك اذا قال الداخل في البلد دخلت الدار لا يصح ان تقول له
دخلت البلد فنسبة الدخول الى الدار ليست كنسبة الافعال الاخر التي
التي وصلت بها فلا يكون الدار مفعولا به له وقيل بناءه على الاستعمال
الاصح ويكون اشارة الى ان استعمال دخلت مع في نحو دخلت في الدار صحيح
لكن الاصح استعماله بدونها وفي نقل عن سيبويه ان استعماله بفي شاذ **ونصب**
اي المفعول فيه **بعامل مضمر** لاشتراط التفسير نحو يوم الجمعة في جواب
قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة **وبعامل مضمر على شريطة التفسير** نحو
يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه مبين كما ترى في المفعول به **المفعول له**

مؤديا فعل الفاعل اي لقصد تحصيله او سببه وجوده وخرج به سائر المفاعيل
ما عدا مطلقا او به او فيه او معه **فعل** اي حدث مذكور اي ملفوظ او مقدر
حكما فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تأديبا في جواب من قال لم
ضربت زيدا فقوله مذكورا احتراز عن مثل العجمي المؤدب فانه لو قيل كيف يصح
الاحتراز عنه وهو اي النصل الذي قبل الاجله مذكور في الجملة كما في ضربت زيدا
تاديبا قلنا المراد مذكور معه فان قلت موصوف مذكور معه في ضربت زيدا تاديبا
قلنا المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه ويرجح نحو العجمي المؤدب
ضربته لاجله للابهام الا ان يراد بذكره معه ايراده معه للعمل فيه **مثل ضربته**
تاديبا مثال الفعل المقصد تحصيله فعل المتكلم الضرب فان التاديب انما يحصل
بالضرب ويترتب عليه **وقعدت عن الحرب جبنا** مثال الفعل لسببه وجود فعل
وهو القعود انما قدم سبب الجبن في المثال ليكون المفعول له معمولا مستقلا غير
داخل في المفعول المطلق بخلاف **جلادا** ظاهر **للزجاج فانه** اي المفعول له
عنده اي عند الزجاج **مصدر** من غير لفظ فعله في المعنى عند في المثالين
المذكورين اذ تأويله الضرب تاديبا وجبنت في القعود عن الحرب جبنا أو ضربته
تاديب وقعدت قعود جبن ورد قول الزجاج بان مصدر النوع نوع لا جله

فان القعود

في حقيقته الا ترى الى صحة ان يقال الظرف من حيث انه جاء زيد راكبا
جاء زيد في وقت الركوب من غير ان يخرج عن حقيقتها وشرط نصبه اي شروط نصب
المفعول له لا شرط كون لام معمولا لما قبل السمن والاكرام في قولك جئتك للسمن
ولاكرامك الزام عند معمولا له على ما يدل عليه حد وهذا كما قال في المفعول
به فيما ان شرط نصبه تقدير في وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم تقدير اللام
لانها اذا ظهرت لم تر ظ الجر وانما حضر اللام بالذكر لانها الدالة في تعليلات الافعال
فلا يعتد غيرها من ان والى اذ في مع انها من دواخل المفعول له كقولك مع
عاشا متصدقا من خشية الله وقوله مع فظلم من الذين هادوا حرمنا وقوله
على السلام ان امرءا دخلت النار في هرة اي لاجلها ولما كان تقدير اللام
عبارة عن حذفها عن اللفظ وابقائها في النية وكان الاصل ابقائها في اللفظ
والنية فالحاجة في ابقائها في النية الى شرط مثل الحاجة اليه انما يكون في حذفها
من اللفظ ولهذا قال واما يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل
الى تقدير اللام فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا
احترازا عما اذا كان عينا نحو جئتك للتمر لفاعل الفعل المعلل اي اتحد فاعل
وفاعل عامله احترازا عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك اياي ومقارنا له

ويكون المفعول له علة
لسببية فاعل الفعل
لفاعل الفعل كما
في قولك ضربت
ابني تأديبا

اي للفعل المذكور في الوجود بان يتحد زمانا وجودها نحو ضربته تأديبا
اذ زمان الضرب والتأديب واحد اذ لا مغايرة بينهما الا بالاعتبار اذ
يكون زمان وجود احدهما مغايرا من زمان وجود الاخر نحو قعدت عن
الحرب جبنا فان زمان الفعل اعني القعود بعض زمان المفعول له اعني
الجبن ونحو شهدت الحرب ابتغاء الصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له
اعني ابتغاء الصلح بعض زمان الفعل اعني شهود الحرب واحترز بذلك القيد
عما اذا لم يكن مقارنا له في الوجود نحو اكرمتك اليوم لوعدي بذلك امس و
انما اشترط هذه الشرائط لانه بهذه الشرائط يشبه المصدر فيشابه العامل
بلا واسطة تعلق المصدر بخلاف ما اذا اختل شيء منها المفعول معه
اي الذي فضلة جيء لبيان ان يكون الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل
او المفعول في وقوع الفعل عليه بمنزلة معه مفعولا به لما قدم فاعل اسند اليه
المفعول كما اسند الى الجار والمجرور في المفعول به وقيده وله والضمير المجرور
راجع الى اللام واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل
الى اللام النصب وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه في الاكثر والى
ذهب في قولهم لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفي بعض الحواشي ان

هذا الرأي شريف جدا وقيل الوجه ان يحمل من قبيل وقد جعل بين البين
والنزوان فان منصوبا مما لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى مصدره اى
جعل الجعل وله لان بين للزوم ظرفيته لا يقام مقام الفاعل فتأمل منه
الذى ضل فضل بمصاحبته على ان يكون منصوبا مما لم يسم فاعله ضمير ما حل
الى مصدره والضمير المجرور للموصول مذكور بعد الواو احتراز عن
المذكور بعد غيره كالفاء لمصاحبته معمولا فصل اللام مثل ان يقال
اى كون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبته معمولا فصل واما ذكرها ايها سواء
كان قبل المعمول او فاعل نحو استوى الماء والخشبة او منصوبا نحو كما ان
وزيدا درهم وسواء كان حال الفصل لفظا اى لفظيا كالمثال المذكور
او معنى اى معنويا نحو مالك وزيدا اى بما تضيع واو المعية مصاحبته
لمعمول الفعل مشاركة له فى حال الفعل فى زمان واحد نحو سرت وزيدا
او كان واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها لارضعها فلا يتناول المذكور
بعد الواو المحاطة نحو جاء زيد وعمرو فانها لا تدل الا على المشاركة
فى اصل الفعل دون المصاحبة اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل
فى المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو التى بمعنى مع وانما صبوا

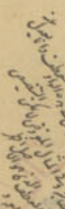

الواو موضع مع لكونها احضر وانصها واو العطف التى فيها معنى الجمع فانا
معنى المعية ان كان اى وجد الفعل اى مايدل على الحدث فيعم الفعل
واسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها لفظا وجاز اى لم يجب
العطف ولم يمتنع مثل ما ضربت زيدا وعمرا الوجه العطف
فالامتناع اى العطف والنصب على المفعولية جايزان نحو جئت انا
وزيد بالرفع على العطف وزيدا بالنصب على المفعولية ولا يمتنع العطف
لم يمتنع تعين النصب مثل جئت وزيدا فانا العطف حينئذ يستلزم الفصل
الفاصل لانتاكيد المتصل بالمنفصل ولا يجوز وان كان الفعل معنى
اى امرا معنويا مستنبطا من اللفظ وجاز اى لم يمتنع العطف تعين
العطف حيث لا يحمل على عامل المعنوى لمناسبة مع جواز وجه آخر
وهو العطف نحو ما لزيد وعمرو والا اى وان لم يجز العطف لا
امتنع تعين النصب حيث لا وجه سواه نحو مالك وزيدا
ما شانك وعمرا فانما امتنع العطف فيهما لان العطف على الضمير المجرور
بلا اعادة الجار غير جايز ولم يجز عطف عمرو على الشان اذ الشان
عن شانها لا عن شان احدهما ونفس الامر واما حكما بعضهم الفعل فى هذين

الامثلة

الحال

وهو

الحال لما فرغ من المفاعيل شرع في الملحقات بها **ما يبين هيئة**
الفاعل او المفعول اي من حيث هو فاعل او مفعول لكما هو الظاهر فتذكر الهيئة
يخرج ما يبين الذات كالتمييز وباضافتها للفاعل او المفعول يخرج ما
بين هيئة غير الفاعل او المفعول كضعف المبتدأ نحو زيد في الدار اخوك او
بيننا الحيثية يخرج صفة الفاعل او المفعول غالبا نحو رأيت الفاعل او المفعول
مطلقا لا من حيث هو فاعل او مفعول وهذا الترديد على مسلك سيبويه الحال
الجر فلا يخرج نحو ضرب زيد عمرا راكبين **لفظا** اي سواء كان الفاعل او
المفعول الذي وقع الحال عنه لفظا اي لفظا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية
المفعول باعتبار لفظ الكلام وشرطوه من صرحوا بعبارة منهم من فحوى
الكلام سواء كانا ملفوظين حسا وحكما **او معنى** اي معنويا بان يكون
فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار معنى منهم من محوى الكلام لا
باعتبار لفظ منطوق والمراد بالفاعل او المفعول اعم من ان يكون حقيقة او
حكما فيدخل في الحال عن المفعول له لكونه في المعنى فاعلا او مفعولا وكذا

المفعول المطلق نحو ضرب الضرب شديدا اي افادت الضربة شديدا
ركذا يدخل في الحال عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا
يصح حذفه ويقام المضاف اليه مقامه فكان الفاعل او المفعول نحو اعجبني
سلام ابراهيم حنيفا وان ياكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقال اعجبني ابراهيم
مسلما ويصح ان يقال اعجبني ان ياكل اخوه ميتا فان ياكل لحم اخيه او كان المضاف
فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف الذي كان الحال عن المضاف اليه نحو الحال
عن المضاف دار لم يصح قيامه مقامه كما في مررت غلام دارها هولا منطوقا مصححا
مفعولا مصححا حال عن هولا باعتبار ان الغلام جزء المضاف اليه وهو
التي اصله والدار مفعول لما لم يسم فاعله باعتبار ضميره المستكن في المنطوق
فكانه حال عن المفعول لما لم يسم فاعله ولو قرئ بتين على صيغة الماضي المبني
من باب التفعيل او بتين على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وصل
الجار والمجرور محذوفا لا بالمفعول دخل فيه الحال من المفعول معه والمفعول
المطلق من ضمير عائد الى تفهيم الفاعل والمفعول لا للدخول اذا وقع حالا
عن المضاف اليه **نحو ضرب زيدا قائما** مثال للفظي المنوط حيث
فان فاعلية المتكلم ومفعولية زيدا ملحوظ باعتبار لفظ هذا الكلام ومنوط

غير اعتبار معنى خارج وهما الملفوظ ان حسنه وزيد في الدار قائما مثال
للنطق حكما فان عامليه الضمير المستكن في الظرف انما هي باعتبار لفظ هذا
الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما
وهذا زيد قائما مثال للمعنوي لان معموليه ليس باعتبار لفظ هذا
الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه المفهوم من لفظ هذا
لا شك انهما انما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر في
نظم الكلام اشير او انبه ويصير زيد به مفعولا لفظيا بل مفعوليته انما هي
باعتبار معنى اشير او انبه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر لصحة وقوع القائم
حالا فيه معنوية لا لفظيه وعاملها اي عامل الحال اما الفعل الملفوظ
او المقدر نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا
بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو
زيد ذاهب راكبا زيد في الدار قاعدا ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل
وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا
او معناه المستنبط من نحوي الكلام من غير التصريح به او تقديره كالاشارة
والتنبيه في هذا زيد قائما كما مر وكالنداء والتمني والترجي والتشبيه في
نحو

نحو هذا زيد قائما او ليتك عندنا مقيما والمراد بالدار قائما وكانا سئل لا
وشرطها اي شرط الحال ان تكون نكرة لان الكلام اصل والتعريف
تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها بحصل بها والتعريف زائد على الغرض
وان تكون وصاحبها معرفة لانه محكوم عليه في المعنى فكان الاصل
التعريف غالبا اي ليس لشتراط فيها ان يكون صاحبها معرفة في جميع موادها
في غالب موادها اي اكثرها وبيان ذلك ان مواد وقوع الحال على قسمين
احدهما ما يكون وقوع الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل راكب
فارسا او معينة غالبا المعرفة لاشتراقها نحو مولى تم منها يفرق كل امر حكيم
امرا من عندنا ان جعلنا امرا حالا من كل امر او واقعة في حيز الاستفهام
نحو هل اتاك رجل راكبا او بعد الا نفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا
او مقدرا بها نحو الحال نحو جاءني راكبا رجلا وراءهما ما يكون وقوع الحال فيه
من الامور غالبا سواء وقوع الحال اكثرها وهذا القسم وقوع
الحال في هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة فتوله غالبا اي قد يكون
كون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها نكرة حتى يقال ان غالبيته كون صاحبها
معرفة انما هي عن تخلفه في بعض المواد تنافي الشرطية ويحتاج الى ان يقال

الكلام على ظاهره ويجعل بعضها مبتدأ وخبرا مسوغ بما ذكر وما على قوله
وشرطها ان تكون نكرة وارسلها العراك ولم يذدها ولم يشق
على نفس الدخال الباب بالبيد بصف حمار الوحش والاتن مؤنث الاتن حمار
الوحش الانثى وكان المراد بالارسال البعث والتخلية بين الماء وبينها
يريد اى ارسلها مشتركة مزاحمة ولم يذدها اى لم يمنعها عن العراك
لم يشق اى لم يخف على نفس الدخال اى على انه لم يتم شربه بعضها الا
بالدخال والدخال ان يشرب البعير ثم يرد بين الظمأ الى الحوض
يدخل بين بعير عطشان ليشرب منه ما عساه ان لم يكن شرب منه
لعل المراد به ههنا نفس ما علا منه ومن بعض آخر والمعنى على نفس مثل
نفس الدخال ومر ذكره وهو نحو مثل فضلة جهدك متناولا
بالنكرة ولا يرد نقضا على قاعدتنا استراحوا كونها نكرة وتاويلها على
وجهين احدهما انها مصادر لافعال محذوفة اى فتعزل العراك
وهو اى انشاده ويجهد جهدك فهذه الجمل الفعلية وضعت حالا
المصادر منصوبة على المصدرية وثانيهما انها معارف موضوعة موضع النكرة
اى مشتركة ومنفردا وبجهدها فالصورة وان كانت معرفة فهي في تقدير نكرة

كما ان حسن الوجه في صورة المعرفة وهي في المعنى نكرة فان كان صاحبها
اى صاحب الحال نكرة محضة لم يكن فيها شائبة تخصص بما سوى التقديم
ولم يكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة وجب تقديمها اى تقديم الحال
على صاحبها لتخصص النكرة بتقديمها لانها في المعنى مبتدا وخبر والاصل
في المبتدا الصفة والنصب في مثل قولنا ضربت رجلا راكبا قد يجيء في
المواضع وان لم تتقدم الباب ولا يتقدم اى الحال ومعاذ اى مثل زيد
فاما كم وفاعما على العامل المعنوي قد عرفت مما قبل العامل المعنوي
وان ما هو مقدر بالعمل واسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه اعني الجار
والمجرور خارج عنه داخل في العمل او شبهه فعلى هذا سائر الكلام الا الحال
لا يتقدم على العامل المعنوي انما فاما بخلاف الظرف اى بخلاف ما اذا
كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فيجوز لا يجوز اصلا نظرا
صدر الظرف في العمل ويجوز الاخفش بشرط تقدم المبتدا على الحال
نحو زيد مايا في الدار قائما منع تاخر المبتدا عن الحال فاجاز والمبرد
في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد انما قاربه ان يحتمل
يكون معناه ان الحال وان كان شبيها للظرف لما فيه من معنى الظرف

الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي لتوسعهم في الظروف والجار لا
يتقدم عليه هنا لان الركن اضعف من الظرف واضعف العامل المعنوي واما اذا
جعلناه داخلا في العامل المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد عدم الاهمال
الثاني لا غير وكما لا يتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك لا يتقدم
على ذي الحال المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر وان
كان مجرورا بالاضافة لم تتقدم الحال عليه اتفاقا لمحو حاتي مجرورا عن
الثاني ضاربة زيدا وقال لان الحال تابع ومتبوع لذي الحال والمضاف
اليه لا يتقدم على المضاف فلا تتقدم تابعه ايضا وان كان مجرورا
بحرف الجر ففيه خلاف سيبويه واكثر البصريين يمنعون تقديمها عليه
للعلة المذكورة وهو المختار عند المصنف ولهذا قال على الاصح وقيل
غير بعضهم الجواز اعتمادا على الاتفاق ليقع وما ارسلناك الا كافة للناس
وانما الفرق بين حروف الجر والاضافة ان حروف الجر منزلة منزلة الفعل كما
والتضعيف فكما لم تتم الفعل وبعض حروفه فاذا قلت جاءني زيد راكبا
بهند فكما لك قلت راكبا هندا فالمجرور بحرف الجر منزلة ليس مجرورا
ولجاز بعضهم عن هذا الاستدلال بحمل كافة حالا عن الكاف والتاء

اذهبت

للمبالغة وبعضهم يجعلها صفة المصدر اي ارسالة الكافة لبعضهم بحملها صفة
مصدر الكافة والعافية والكمال تكلف وتعسف وكل ما دل على هيئة
اي صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا صح ان يقع حالا مرضيا
ان يأول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل
به وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال وكلموا في
تأويل الجامد بالمشتق وسيجيء قريبا ان الأصل في الحال الاشتقاق
مثل بسرا وطيبا في قولهم هذا بسرا وهو ما بقي فيه حموضة
أطيب منه رطبا وهو ما فيه حلاوة ضرفيها مع كونهما جامدين
حالان لما لا لهما على صفة البسرية والرطبية ولا حاجة الى ان يؤول
البسر بالمبسور والرطب بالمرطب من ابسر النخل اذا اصار ما عليه بسرا وارطب
اذا صار رطبا والعامل في رطبا الطيب باتفاق النحاة وفي بسرا عند ايضا
محققيهم ويعتبر بسرا على انه مثل التفضيل مع صفة فالعمل لانه اذا
تعلق شيئ واحد حالان اعتبر بينهما من حيث ان احدهما متعلقة كان
والنسبة تعلقت بالمتأخر اليهما من حيث ان متعلق هذه النسبة
الا لم يكن مشتركا فيه لا حدهما دون الآخر في طيب لكنه لما كان الصيرورة التي

المظهر كالمدوا تيم المظهر مقامه واوجبوا ان يليه والرطبية يتألف به
من حيث انه مفضل عليه وهو ضمير منه يجب ان يليه فالارضى واما الضمير
المستكن في اعمل فانه وان كان مفضلا لكنه لما لم يظهر كان كالمعدم
ومع هذا فلا ارى باسا بان يقال وان لم يسم زيد احسن قاما منه قاعدا
ذهب بعضهم الى ان العامل في نسبرا اسم الاشارة واى اشيرا اليه حال كونه
نسبرا وهذا ليس بصحيح لانه يكن ان يكون المشار اليه القمر اليس ولا يتيد
الاشارة بحال المبسرية ولانه يصح حيث وقع موقع اسم الاشارة اسم لا
يصح اعماله نحو مثرة نخلتي نسبرا الطيب منه رطبا وتكون اى الحال
جملة لدلالتها على الهيئة كالمفردات نصح ان وقعت حالا مثلها
لكن يجب ان تكون الجملة الحالية خبرية تحتمل التصديق والتكذيب
لان الحال بمنزلة الخبر عن ذى الحال واجراءها عليه في قوة الحكم بها
والجمل الانشائية لا تصلح ان يحكم بها على شئ ولما كانت الجملة مستقلة
في الافادة لا تقتضى ارتباطها بغيرها والحال مرتبط بغيرها افادا
وقت الجملة حالا لا بد لها من رابطة تربطها الى صاحبها وهى الضمير
الواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا
مثبتا او ماضيا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا بغير حرف
فالاسمية اى الجملة الاسمية الحالية مثبتة بالواو والضمير سواء كانت
في الاستقلال قياسا ان تكون الرابطة بينها في غاية القوة نحو جئت وانا
راكب وجئت وانت راكب وجاء زيد وهو راكب او بالواو وحدها لانها
تدل على الربط في اول الامر فاكتفى بها نحو قوله عن كمن بنيا وآدمين الآء
والطين وحدها اى الربط بالواو وحدها او بها مع الضمير انما يكون في الحال
المستقبلة واما في الماضى فلا يجوز الواو نحو قولهم جئتك لاشبع فيرد لك
لان الواو لا بد فيها من المؤكد والمؤكد ضد لشئ والاتصال يناسبهما او الضمير
وحده على ضعف لان الضمير لا يجب ان يتبع في الاتيان فلا يدل على الربط
في اول الامر نحو كلمته فوه الى فلان من الواو على الصحيح والمضارع المثبت
اى الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا مثل بتاء المضارعة
وحده لمشابهته لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغنى عن الواو نحو جاء
زيد يسرع وما سواهما اى ما سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على
المضارع المثبت من الجمل المشتملة على المضارع المنفى او الماضى المثبت او المنفى
بالواو والضمير معا او باحدهما وحده من غير ضعف عندا لاكتفاء

بالصيرورة وقوة استقلالها كالاسمية فالمضارع المنفي نحو ما أنت زيد
وما يتكلم غلامه او ما انا زيدا ما يتكلم غلامه او ما انا زيدا وما يتكلم عمرو
والماضي المثبت نحو ما أنا في زيد وقد خرج غلامه او ما انا في زيد فد خرج غلامه
او ما انا زيدا وقد خرج غلامه او ما انا زيد وقد خرج عمرو والماضي المنفي نحو
ما انا زيد وما خرج غلامه او ما انا في زيد ما خرج غلامه او ما انا في زيد وما خرج عمرو
ولابد في الماضي المثبت لا المنفي **من** دخول لفظ **قد** المرة تدل زمان
الماضي الى الحال لمنه على الماضي المثبت الواقع حالا يدل اما على مرور زمانه
الى زمان صدور الفعل عن ذي الحال او توقعه عليه نحو انا المبتدأ من
الماضي المثبت اذا وقع حالا ان مضيه اما مع البناء الى زمان العامل فلابد
من قد حتى يقرب الى ضمائرهم هذا الحلاف مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون
قد طلبا للاختزال سواء كانت **ظاهرة** في اللفظ نحو ما انا في زيد وقد ركب
غلامه **او مقدرة** منوية نحو قولهم جاءوا حصرت صدورهم اي قد حصرت
وهذا الحلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد وسيبوه
يأول قولهم حصرت صدورهم بتقدير قد حصرت صدورهم بتكون جملة حصرت
صدورهم موصوفة محذوفة هي الحال والمبرد يجعله جملة حالية وانما لم يشترط

ذلك في المنفي لاستواء النفي اذا قطع فيشمل زمان التكلم **ويجوز حذف العامل**
في الحال الا فيام قرينة حالية كقولك **للمسافر** اي السائر في الشارع في السفر او التهيؤ له **راشدا مهديا** اي سر راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب وقولهم
لناصحه لربه تعالى نصيحا لربه تعالى بقرينة كقولك راكبا لمن يقول اركب حسنا اي
حسن راكبا بقرينة السؤال وانما وجب الاتيان بالحال ان لم يقم عليها قرينة على
قادرين اي لكي يجب **ويجب** حذف العامل **في بعض الاحوال**
المؤكدة لغيرها اي الحال المؤكدة مطلقا التي لا تنتقل عن صاحبها ما دام
موجودا اما الحال المستقلة والمنتقلة فقد العامل لحلاف المؤكدة **مثل**
زيد ابوك عطوفا فان العطوفية لا تنفك عن الابوة حال الاخبار **اي**
احقه بفتح الهمزة اي صبها من حققت الامر بمعنى تحققته وصرت على
يقين او من احققت الامر بمعنى ايقنته او بمعنى اثبته اي احققت ابوته
لك وصرت منها على يقين او اثبتها كذلك **عطوفا** وقال صاحب المفتاح احق
التقدير ان عندي ان يقدر يحق عطوفا **وشرطها** اي شرط وجوب
حذف العامل **ان تكون مقررة** اي مؤكدة **لمضمون جملة** احتراز عما
يؤكد مضمون جزء آخر كما لعامل في قولهم انا ابن ذلك الرجل شجاعا فانه

لا يجب حذفها اسمية احترز به عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب حذف عاملها
كما قال صاحب الكافي في نحو زيدا ضربته فانه اذا لم يكن ثمة قرينة
لا بد منها من قبيل احرف وموان يكون عند ذلك الاسم مبينا لا بهام
مبهم الا كان عاملها مذكورا امكن يكون حذفه واجبا نحو الله شاهد قائما
بالنشط التمييز وما اى الاسم الذي يرفع الابهام واحترز به عن البدل
فان المبدل منه في حكم النحية فهو ليس برفع الابهام عن شيء بل موفور ابهام
واراد بمبين المستقر اى الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع
لدفان المستقر وان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا الا ان المطلق ينصرف الى
الكامل وهو الوضعي واحترز به عن نحو رايت عينا جارية فان قوله جارية
يرفع الابهام عن قوله عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع لانه قابل للاستعمال
باعتبار تعدد الموضوع له وكما يتميز الاحتراز عن اسماء الاجناس نحو هذا
الرجل فان هذا مثلا اسم موضوع لمفهوم كلي يشترك في استعماله في جزئياته او
كل جزئي منه ولا ابهام في هذا المفهوم الكلي ولا في واحد واحد جزئياته
بل الابهام انما هو تعدد الموضوع له او المستعمل فيه وصفة الرجل يرفع
هذا الابهام لا الابهام الواقع في الموضع لان حيث انه موضوع لكذا يتميز

الاحتراز عن عطف البيان في مثل قولك ابو حفص عمر فان كلا واحد من له
حفص وعمر موضوع لشخص مميز لا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشهر ذكر لكم
الخفا الواقع في ابي حفص امد صلاحية اشتهار الابهام آتى عن ذات
لا عن وصف واحترز به عن النسبة والحال فانهما يرفعان الابهام المستقر
الواقع في الوصف لا الذات ويختص ذلك ان الواضع لما وضع الرطل
لنصف من ماء شك ان الموضوع له معنى مبين متميز عما هو اولى منه كالربع
وعما هو اكثر منه كمن ومنين ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته اى حيث فانه
لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس العسل او الخل او غيرهما والا من حيث
وصفه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه بغدادي او مكي فاذا اريد رفع الابهام
الواقع في الذات وبحسب الوضع اتبع بصفة او حال فيقال رطل بغدادي
فاذا اريد رفع الابهام الذاتي قيل رطل زيتا فزيتا يرفع الابهام المستقر
عن الذات لا النسبة والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف مذكورة
او مقدرة صفتان للذات اشارة الى قسيم التمييز فالمذكور نحو
رطل زيتا والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه في قوة قولنا طاب نفسا
الزيد ونفسا يرفع الابهام عن ذلك التي المقدر فيه فالاول اى المتسم

الاسم المميز وهو ما يرفع الابهام عن ذات ما مذكورة برفعه عن مفرد
ومعنى به ما قابل الجملة وشبهها والمضاف مفعاد صفة لمفرد وسوغ
به الشيء أي صيرته قدره وجيء غالبا أي في غالب المواد وأكثرها أي رفع الابهام
مطلقا فخرج به في ضمن هذا الرفع الخاص في أكثر المواد وذلك لان الابهام في
الكثر والمقدار اما مختص في نحو عندي نحو عشرون درهما وسيأتي
ذكر تمييز العدد وبيانه في باب اسما العدد واما في نحو غيره أي غير
العدد كالوزن نحو رطل زيتا فان الرطل يصلح للزن ونحو منوان سمنا
وكالكيل نحو إردب قمحا ومثلها زيد وكالذراع نحو ذراع نجارا وكالمقياس نحو
قفيز ان برا والمراد بالمقادير في هذه الصور هو المقدرات لا
قولك عندي عشرون درهما ورطل زيتا وذراع ثوبا ومد على التمر مثلها
ربنا المراد بها المعدود والموزون والمذروع والمقيس لا غير وانما
اقتصر المصنف على الامثلة الثلاثة لأن كان مطمح نظره التنبيه على بيان ما
تتميه المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتا والنون كما في منوان سمنا او
الاضافة كما في مثلها زيتا وطها المصنف اضاف المقادير
وكرر بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون على حاله لا نكرا صافة منها والا

منحل الاضافة مع التنوين ونون التثنية والجمع مع الاضافة لان المضاف
لا يضاف ثانية فاذا تم الاسم بهذه الاشياء تم الفعل اذا تم بالفاعل وصار
بركلا تاما فيشابه التمييز الآتي في صون المنصوب لوقوعه بعد تمام الاسم كما
ان المفعول يحذف بعد تمام الكلام فينصب فلذا لم الاسم الناقص قبله
لمشابهته الفعل التام بما على وهذه الاشياء اما قائمة مقام الفاعل لكونها في
اخر الاسم كما كان الفاعل يعقب الفعل الا ترى ان لام التعريف الداخلة على
اول الاسم وان كان تم بها الاسم فلا تضاف منها لا ينتصب التمييز عنه فلا
يقال عندي الرا فود خلا مميز اي التمييز وان كان الاسم التام مثنى
او مجموعا ان كان اي التمييز جنسا وهو ما يشابه اجزاءه ويصح مجردا عن
التاء على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنية وجمع كالماء والتمر والارز
والضرب بخلاف رجل وفرس الا ان يقصد الأنواع اي ما تقوم
النوع الواحد فيشمل المثنى ايضا لانه لا يدل لفظ الجنس مفردا على افراده فلا
من ان تثنى او يجمع قيل وفي تخصيص قصد الانواع بالاستثناء نظر لانه كما
جاز ان يقال طاب زيد جلستين للنوع جاز ان يقال طاب زيد جلستين
للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالأنواع حصص الجنس سواء كانت

الكلية او الشخصية **ويجمع** اي يورد التمييز على ما فوق الواحد جوازا حيث
لم يقصد الواحد **في غير** اي غير الجمع نحو عندي عدل ثوبين او اثواب
ثم ان كان اي المفرد المقدار **بما بنون او بنون التثنية** او الجمع
ان ورد التمييز بعدها بنون المفرد او بنونة التثنية فانه لما تم الاسم بهما
انتفى التمييز **جازت الاضافة** اي اضافة المفرد المقدار الى التمييز اضافة
بيانية باسقاط النون وبنون التثنية جوازا شايعا لكثرة الحصول المغرض
هو رفع الابهام بدليل مع التحقيق نحو ملأت وطنا من ماء **والا** اي وان
لم يكن بنون او بنون التثنية بان يكون بنون الجمع او الاضافة **فلا يجوز** الا
الاضافة في نون الجمع نحو عشرو دراهم اما في الاضافة فلانها لا تلزم اضافة
واما في نون الجمع فلانه جاز ان يضاف الى غير المميز نحو عشرو ثلاثة رمضان
بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس في بعض الصور
لانه لو اضيف عشرون الى رمضان انه اراد عشرين يوما من رمضان
او اراد الشهور والعشرين من رمضان فلا يضاف في غير صورة الالتباس ايضا
الا بدليل فلا يكون الباب راجعا الى الاطراد **وعن غير مقدار** عطف على مفرد
مقدارا اي الاول كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار كذلك يرفعه عن مفرد غير

مقدار اي ما ليس بمقدر ولا موزون ولا مكيل ولا مبتنى من نحو خاتم حديدا
فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس فان قيل بنوم فقيل تمييزا **والخفض** اي حضور
التمييز باضافة غير المقدار اليه **اكثر** استعمالا لحصول الغرض مع الخفة و
لقصور غير المقدار عن طلب التمييز لان الاصل في المبهمات المقادير وضعها
لتمييز هذه المتابين **والثاني** اي القسم الثاني من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن
ذات مقدر بوجه **عن نسبة** كان الظاهر ان يقول عن ذات مقدر بوجه
نسبة لكن لما كان الابهام في طرف الذي يستلزم الابهام فيها ورفعه عنها
يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة منتصرا عليها بانبيها على انه مقابل لما في
هذا القسم المذكور في القسم الاول اما هي مجرورة النسبة لا غير **وهي** اي
نسبة كائنة في جملة **او ما اشتاها** اي ما شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل
نحو الحوض مثلي ماء او اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة
نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد افضل اباو المصدر نحو اعجبني
طيبه اباو كذا كل ما يؤدي معنى الفعل نحو حسن زيد رجلا نحو طاب زيد
نفسا سئل الجلبي التمييز فيه خاص بالمنتصب عنه وزيد طيب اباسئل
فرق بينه الجلبي بالتقدير يصح ان يكون لما انتصب عنه والمعنى وحينئذ لا

في التمييز من الجملة وما ضاهاها ممنزلة المثالين في قوة ارسه اشد وكثر مال طاب زيد نفسا وابا ويد طيب نفسا وابا بمنزلة وابوة وولدا او علماً عطف على نفسا وابا بحسب المعنى فهو ناظر الى الكلام من المثالين المذكورين غير مختص بالاخير وهو بحسب الحقيقة اورد الحمل من التمييز الواقع في الجملة او ما ضاهاها حتى اشمل فالتمييز غير اضافي عاري المنتصب عنه والدار عن غير اضافي هو متعلق المنتصب عنه والاخيرين اضافي يحتمل الصاد والاوجه عرض اضافي والعلم عرض غير اضافي وكل منها متعلق بالمنتصب عنه او في اضافة عطف على بوله في حمله او ما ضاهاها نحو يعجبني طيب نفساً وكرمه لانه اظهر التمييزات والاحتياج الى ابا وابوة ودارا وعلما اورد هذه الامثلة على وفق ما سبق وزاد عليه قوله وللة دره فارساً اشار الى ان التمييز يكون صفة مشتقة وايضا المالوده صاحب المفضل مثالا للتمييز المفرد على ان يكون الضمير فيه مبهما كضمير ربه رجلا ويكون فارساً تمييزا عنه اراد ان يبنيه على انه يصلح ان يكون تمييزا عن نفسه على ان يكون الضمير مبنيا مثلها والابهام يكون في نسبة الذم اليه في الاصل اللبرد وفيه حمر كثير للمبرد فارس بالجر اي لله خيره فارساً والفارس اسم الفاعل من الفراسة بالفتح مصدر

بالضم اي حذق بامر الخيل واما الفراسة بالكسر فزانة التعرض ثم ان كان اي التمييز مبينا للذات كما مثل فنفسا في المنتصب عنه اسما لانه يصح حمل المنتصب عنه والمراد بحمله اطلاقه عليه والتعبير عنه بما ان يكون ذلك التمييز بارة لم اي للمنتصب عنه بان يكون مميزا ومنعا الابهام عنه وتارة لمتعلقه بان يكون مميزا ومنعا الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال مثل اباً في طاب زيد اباً فانه يصح ان يحمل عباره عن زيد فجاز ان يكون تارة تمييزا عن زيد اذا اريد اساد الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تمييزا عن متعلقه باعتبار ان الطيب مسند الى متعلقه وهو ابوه والا اي وان لم يكن التمييز مبينا لذات المنتصب عنه بان كان مبينا لصفة اسما يصح حمله على المنتصب عنه فهو لمتعلقه عامة نحو طاب زيد ابوه داراً وعلماً فان هذه الاسماء ليست بصفاتي المنتصب عنه ولا يصح حملها عليه بل هي صفات لمتعلقه وهو الذات المقدرة اعني التي المنسوب اليها زيد فيطابق التمييز فيها اي فيما جاز ان يكون المنتصب عنه سواء كان بصفة او بمتعلقه ما قصد من ذوي التمييز وهو الشيئية وجميع سواء كان الموافقة ما المنتصب عنه مثل طاب زيد ابوه

الظاهر ان لفظ فيها ان الاخيرين الذكورين في كلام الشارح المحقق فتدبر

الزيدان ابوين والزيدون آباء والمعنى في نفسه مثل قولك طاب زيد نفسا اذا اردت
المبالغة فقط وطاب زيدا ابوين اذا اردت اباه وصلاحه وطاب زيدا اباً اذا اردت ابا
واجداده الذي كل من الحدين اذا قصد وحدة التمييز اورد مفردا واذا
قصد اثنينية اورد تثنية واذا قصد جمعيته اورد جمعا فان صيغة المفرد لا
يصلح ان تطلق على المثنى والمجموع الا اذا كان التمييز جنسا يقع على
القليل والكثير اذا قصد اثنينيته او جمعيته لابد ان يثنى ذلك الجنس او
يجمع لم يكف ان يوتى به مفرد الصحة الملازم على القليل والكثير بل احتاج الى
تثنيته وجمعه نحو طاب زيد علما والزيدان علما والزيدون علما الا ان
يقصد بالتمييز الذي هو الجنس الانواع من حيث ابتناء انها انواع
فانه لا بأس من تثنيته او جمعه نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علوما اذا
اريد ان مشلق الطيب من كل من الزيدين نوع اخر من العلم فان
صيغة المفرد لا تفيد ذلك المعنى وان كان اي التمييز صفة مشتقة
مثل لله دره فارسا او ما اوفى بها نحو كفى بزيد رجلا فان مساقه كقولك
الرجولية كانت الصفة له اي لما انضم عنه لاستقلته لان التمييز
يسند عن موصوفا والمذكور اولا موصوفيته فاذا قيل طاب زيد والدا كان

الوالد زيدا ولا يحتمل ان يكون والدا وبخلاف الاسم نحو ابا وطيبته الواو بمعنى
مع والطيب مصدر بمعنى المطابقة اي كانت الصفة صفة ايسر مطابقتها اياه او
مطابقتا لها بحيث لا يحوران يكون بعبي اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كان
اي كان صفة له ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية و
الجمع والتذكير والتانيث لكونها عاملة الصفة وتحتملت اي الصفة المذكورة
الحال ايضا لاستلزام المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا اي من حيث انه
فارس او حال كونه فارسا لكن زيادة من فيها نحو لله دره من فارس وتوهم عدم
مرفا يرد التمييز لان من يزاد في التمييز لا في الحال وايضا المنصوب بالفروسية
لا حال الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات ولا يتقدم
التمييز على عامله اذا كان اسما ناما بالاتفاق فلا يقال اعندي رهما عشرون
ولا يرتاط لان عامله اسم جامد ضعيف العمل شابه للفعل شابه
ضعيفة كما ذكرنا فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح اي اصح المذاهب الاربعة
يتقدم التمييز على ما هو عامل فيه من الفعل المتصرف او الوصف المشبه
لكونه مزحت المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيدا اي طاب ابواه
فاعلا له اذ اصله لازما نحو فجرنا الارض عيونا اي انفجرت عيونها الواو

جملة مسندا بخو استلأ الاناء اى ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على
الفعل فكما انا موسى الفاعل وههنا بحث وهو ان الماء قولهم استلأ
الاناء ماء من حيث المعنى فاعل الفعل المذكور من غير حاجة الى الجملة مسندا
لان المتكلم لما قصد الاسناد الى معين تسلمات الاناء ولو على سبيل التجوز
وتقدير رفع الابهام فيه لاجرم يستتر بقوله ما هو بمعنى مستلأ الاناء ماء
فاعل مستتر وذلك بينه مثل قولك ربح زيد تجارته فان التجارة تميز رفع
عن نسبة مسندة الى زيد وهو التجارة فالفاعل في تصدرك هو التجارة لا زيد
وان كان اسناد الربح اليه حقيقة وإليها مجازا وبهذا اندفع ما يورد على
قاعدتهم المشهورة وهي ان التمييز عن النسبة اما فاعل في المعنى او مفعول
ان التمييز في هذا المثال ما سماه لا فاعل ولا مفعول ولا يطرد ذلك القاعدة
خلافا للمازني والمبرد فانهما يجوزان تقديم التمييز على الفعل الصريح
على اسم الفاعل والمفعول نظرا الى فرع العامل بخلاف الصفة المشبهة لتم
التفصيل والمصدر وشابه منعي الفعل لضعفها في العمل تمسكا بما في هذا
التجوز قول الشاعر انجم بدا لي ان ترى ما رأيته وسكادنا بالغوار تطيب
على تقدير تأنيث الضمير في تطيب فانه يكون ضمير الشان لتذكيره

اسناده

بيروضمير تطت الى سلمى يكون تفسيرا عن نسبة تطيب المبهم تقدما عليه رتبا
على تقدير تذكير الضمير في تطيب ضمير كاد للحبيب وتفسيرا من نسبة كاد
اى وسكاد تفسا تطيب فلا تسأل وما قيل يحتمل ان يجعل البيت على تقدير
تأنيثه على هذا الوجه بأن يكون تأنيث الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس
اذ المعنى وسكادت نفس الحبيب تطيب تكلف وتعسف غير طائل في التمثل

المستثنى

المستثنى اى ما يطلق عليه لفظ المستثنى بواسطة النحاة على قسمين
لما كان مساويته بهذا الوجه المنزل منزلة الجامع لما التشريك كائنة في مسيس حاجة الى
قسمين وعنون كل واحد منهما لان لكل واحد منهما احكاما خاصة لا يكون احدهما
عليه لا بعد معرفته فقال فصل وينقطع والمتصل هو المخرج اى الاخراج
الذي اخرج واخص به عن غير المخرج كمرئيات المستثنى المنقطع من متعدد
جرئيا نحو ما جاني احد الا زيدا او اجراوي مثل اشتريت العبد الا ضعفه
سواء كان ذلك المتعدد لفظا اى ملفوظا نحو ما جاني القوم الا زيدا او
تقديرا اى مقدرا نحو ما جاني الا زيد اى ما جاني احد الا زيد بالا غير
الصفة واخواتها واحترز به عن نحو جاني القوم لا زيد وما جاني القوم
لكن زيدا او المسمى المنقطع هو المذكور بعدها اى بعد الا واخواتها

غير مخرج عن شبهه واحترز به عن خبر ما بعد المستثنى المفرغ فانه المستثنى الذي
لم يكرر اعادة العامل بعد الاستثناء انقطع سواء كان من جنسه كقولك
جاءني القوم الا زيدا مشيرا الى القوم او لا كقولك جاءني القوم الا حمارا
الحمار او هو اي المستثنى مطلقا حيث علم او لا بنوعه يصح تفسيرا بقوله
وانما ناسب ذلك ليس تعريف قسميه اعني المذكور بعد الا واخواتها سواء كان
مخرجا او غير مخرج ولهذا اوردته على سبيل الاختصار منصوب وجوبا
اذا كان وانما بعد الا لا بعد غير وسوى وغيرهما غير الصفة قيد
وان لم يكن الواقع بعد الا الا للصفة دخل في المستثنى لما يذهل عنه
في كلام موجب اي مثبت ولا نهي ولا استفهام نحو جاءني القوم الا
زيدا احترز به عما اذا وقع في كلام غير موجب لانه يجب حينئذ اتباع المستثنى
ما يسبقه ولا حاجة ههنا الى مزيد احتراز وهو ان يكون الكلام المرخى تاما بان
يكون المستثنى منه مذكورا في المخرج نحو ما قام الا زيد فان زيدا منصوب على
الطرفية لا على الاستثناء لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا
على الاستثناء بدليل قوله او كان بعد غلا عدا الا ان يقال الحاجة الى
هذا القيد انما هو لاخراج مثل قولهم الا زيد كناقة فانه مرفوع وجوبا لا منصوب

والعامل في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء عند البصرية الفعل
المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شيء تعلق بالفعل او معناه متعلقا
اولا في الحال بالمباشرة او بتوسط احد هما وثانيا بعد تمام الكلام فشابه المفعول
او مشبها عطف على قوله بعد الا اي المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى
منه بعض على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب او غير موجب في الاول
القوم وما جاءني الا زيدا بعد الاستثناء تقدم البدل على المبدل منه او منقطعا
اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما في الدار
احد الا حمارا بل الاكثر اي في اكثر اللغات وهي لغة اهل الحجاز فانهم قبائل
كثيرون وفي اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى ان لغة الحجازيين
في المنقطع مطلقا منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه الابدال الغلط وهو لا
يصدر الا عن ذهول السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر عن طريق
الروية والفطانة واما تميم فقد سووا المنقطع فيهما سواء كان
قبل اسم يصح حذفه نحو ما جاءني القوم الا حمارا فيهما يجوز البدل
تاما مما لا يكون قبل اسم يصح حذفه فهم ههنا يوافقون الحجازيين في ايجاب
نصبه كقولهم لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي من رحمه الله فهو

المنصوب فلا يكون داخلا في الحاصل مكونا منقطعا او كان نصبه خلا او عدا
اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان جمدا صامر عدى بمعدا وعدوا اذا
جاوزه مثل ما في القوم عدا زيدا او بعد خلا من خلا يخلو خلوا نحو خلا
القوم خلا زيد او هو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلا الدار
من الانيس وقد يضمن معنى جاوز او يحرف من ويوصل الفعل فيتعدى بنفسه
والتزموا هذا التضمين او الحذف والايصال في باب الاستثناء ليكون ما بعدها
في صورة المستثنى بالا الموجه امر الباب وما عاملها ضمير راجع الى المصدر
الفعل المقدر او الى اسم الفاعل منه او الى البعض مطلق من المستثنى منه المقدر
جاني القوم عدا او خلا بعضهم او الجاني منهم او بعضهم زيدا وهما في
محل النصب على الحالية ولم يظهر سببها قد ليكونا اشبه ما لا حال هو الاصل
في باب الاستثناء في الاكثر اي النصب بها اما هو في اكثر الاستعمال
لانها افعال ولانها مبانيان كما عرفت وقد اجيز الجر بها على انها حروف جر
البراقي لو اعلم خلافا في جواز الجر بها الان النصب بها اكثر او ما خلا في
ما عدا اي المستثنى منصوب بهما وجوبا اذا كان بعد ما خلا وما عدا الا ما
فيهما مصدرية مختصة بالافعال نحو جاني القوم ما خلا زيدا وما عدا عمرا

اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر والحال انه ذكر

المستثنى منه احتراز عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه يجيء على حسب

العوامل وقد يعبر في بعض النسخ ذكر المستثنى منه بتقدير او على اصل الكلام غير موجب

ذكر المستثنى منه وليس بشرط لان الاكثر منه فقط ولا حذفه على المستثنى منه

لان حكمهما قد علم مما سبق فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على

البدلية او الا قليلا بالنصب على الاستثناء ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على

البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء وما رايتهم الا لازيما بالنصب لما تقرر

البدلية وهو المختار او بالرفع على الاستثناء وهو جايز غير مختار ولما اختاروا

البدلية في هذه الصور لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبه بالمبدل

لانالاصالة في الاعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة وغيره

اي المستثنى على حسب العوامل اي بانتصاب العامل من الرفع والنصب

والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور ويخرج ذلك المستثنى بالم يفرغ لاجل

فرغ العامل عن المستثنى منه والمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمستثنى

المستثنى فيه وهو اي والحال ان المستثنى واقع في غير الكلام الموجب

واشترط ذلك ليفيد فانه يصح مثل ما ضربني لازيد او يصح ان لا يضرب

اي كلام غير موجب

المتكلم اصلا لازيما بخلاف ضربني لازيدا فانه لا يصح ان يضرب كل احد المتكلم لازيدا

الا ان يتفهم المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو ذلك

كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند النفخ الا التمساح او يكون هناك قرينة دالة على

ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى نحو سئل فرات الايوم

كذا اي اوقعت الفراءة كل يوم الا يوم كذا فظهور انه لا يريد المتكلم جميع ايام

الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهور او نحو ذلك ولما ان يتولى كالا يستقيم

المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور فربما لا يستقيم المعنى

على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا نحو ما ساءت الا زيدا فيتبين

اريد شرط في عموم الموجب ايضا استقام المعنى وايضا لا يصح مثل قرأت الا يوم

كذا الا احد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا يجوز بشاهد التخصيص في

ضربني لا يزيد بان يخصص المسمى من جماعة مخصوصين اذا كان

هناك قرينة فلا فرق بين هاتين الصورتين في كون كل واحد منهما جايزا مع

القرينة وغير جايز بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب في الاخبار

عدم استقامة المعنى على العموم وفي النوع عكسه لان المتبادر هو الجمع او الجنس

هو الغالب في الاخبار عدم استقامة المعنى على العموم في النوع وانتفاء مثل الفعل

وفي الصور الاخيرة لا يراد البدل المستثنى على اللفظ وحمل لا احديتها الا عموما
بالنفس لكان فخر شبهة الحركة الاعرابية لانها متصلة بكلمة لا تهوى كالصلت الحال
بالعامل فلا يخرج من تقدير لاحتياجه او حكما ليعمل فيها العمل وكذا في قوله
ما زيد شيا الا شيء لحمل المستثنى على لفظ المستثنى منه لا يخرج من تقديرها
كذلك ليعمل فيه وما ولا لا تقدران لاحتياجه اذ لم يكن البدل الا بكرة
العامل او حكما اذ اكتفي به عوامل على المبدل منه واعتبر سراية حكمه اليها في
فرع التقدير حال كونهما عاملين في المستثنى المحمول على البدل البعيد اي
بعيد الاثبات يعني بعيد ما صار الكلام شبيها الاثبات من النفي بالا الا
اي ما ولا عملا للنفي وتد انتقض النفي بالا وحيث تقدر في هذه الصور
البدل على اللفظ حمل على المحل فهو مرفوع على انه محمول على محل احد وهو
الرفع بالابتداء وشيء على انه محمول على محل شيا وهو الرفع بالجرية قال
لاحد في هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب وهو نصبه بكلمة لا ومحل
بعيد وهو رفعه بالابتداء ولم اعتبر واحد على محل البعيد لا القريب قلت
لان محلية القريب انما هو لعمل لا التي بمعنى النفي وقد انتقض النفي بالا فلا
محلية البعيد فانه لا دخل للعمل لا التي بخلاف ليس زيد شيا الا شيء فانه

انتقض النفي فيها ايضا بالا لانها اي ليس عملت للفعلية لا للنفي فلا اثر لانتقاض
معنى النفي في عملها لبقاء الامر الباقي اي ليس لاجله اي لاجل ذلك الامر
هو الفعلية ومن ثم اي ومن اجل ان عمل ليس للفعلية لا للنفي وعملا لا لهما بالبكر
جاز ليس زيدا الا قائما يا عمال ليس في قائما وان انتقض نفيها بالا لبقاء
واتسع سار زيدا الا قائما يا عمال سار لان عملها فيه اما هو للشبه وقد
الى الا والمستثنى محذوف اي مجرور بمذ غير وسوى بكسر السين وضمها مع القصر
وسوا بفتح السين وكسرها مع المد لكونه مضافا اليه وبعدا شائعا في الاثبات
لكونها حروف جر في اكثر استعمالاتها واجاز بعضهم النصب بها على انها افعال
فاعله مضمر ومعناها تنزيه المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم
عمرا واحاشا زيدا اي برأه الله عن ضرب عمرو واعراب غير فيه اي في
الاستثناء دون الصفة اذ هو حرف باعراب موصوفه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل
المذكور مناسبة وكانها لما اخرجت المستثنى بالاضافة استحق اعراب المبدل منه وغير اي
كائن غيرية في الاصل صفة لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة
بها فالاصل فيها ان يقع صفة كما تقول جاءني رجل غير زيد واستعملت في هذا
الوجه كثيرا في كلام العرب لكنها حملت على الا واستعملت مثلها في الاستثناء

على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعد ما قبله
كما حمل الاجلهما على كل غير في الصفة لكن لاجل الاجلهما في الصفة
غالبا الا اذا كانت اي الا اذا يعتبر الجمع اي وافقه بعد متعدد فتجوز ان
يكون من صور فهما مذكورا لا مقدرا كما قد يكون مقدرا في غير مثل جاءني غير زيد
وبعد ما كان مذكورا يكون متعدد التوافق حالها صفة حالها اداة
كالاستثناء اذ لا بد لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد ولا تتوارد الصفة
جاءني كل الا زيد والمتعدد اعم من ان يكون بحسب اللفظ كرجال او بتعدد
كقوم وبعض وان كون شيء فذ فرد نحو ما جاءني رجلان الا زيد سكور
اي سكر لا يعرف باللام حيث يراد به العهد او الاستغراق فيعلم التناول
قطعا على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان يشار به الى الجماعة يكون
زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل او عدم التناول قطعا على تقدير
ان يشار به الى الجماعة ويكون زيد منهم فلا يتعذر المنقطع غير محصور
والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق ونحو ما جاءني رجل او رجال
واما جمع مسلوم العدد نحو له علي عشرة دراهم او عشرون والمائة الى
ان يكون غير محصور لانه ان كان محصورا على احد التوجيهين وجب خول ما بعد

الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو كل رجل الا زيدا جاءني وانه على عشرة الا درهما
واما يصار عند وجود هذه الشرائط الى الحمل الاول على غير فتعذر الاستثناء
عند وجودها فيضطر الى الحمل على غير واما قولنا في صدر هذا الكلام ان
الا لاجل على الصفة غالبا فقيدناه بقولنا غالبا لأنه قد يتعذر الاستثناء
في المحصور نحو ما جاءني من في الدار وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو
جاءني رجال الا احمد والا جلا والا حمارا ولكن لما كان ذلك نادرا
لم نلتفت اليه في بيان هذه القاعدة نحو لو كان فيهما اي في السماء
والارض الهة جمع الهة ولا دلالة فيها على عدد محصور الا الله اي غير الله
لفسدتا اي لخرجتا عن الانتظام والا في الا يصفة لانها تابعة لجمع سكور
غير محصور في آلهة وتعذر الاستثناء لعدم دخول الله في الهة سبقين
فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء والآية مانع اخر عن حمل الا على الاستثناء
وهو انه لو حمل عليه صار المعنى لو كان فيهما الهة مستثنى عنها الله لفسدتا
وهذا لا يدل على انه ليس فيهما الهة مستثنى عنها الله وبهذا الايراد وحده
تبين جواز ان يكون في الهة غير مستثنى الله عنها بخلاف ما اذا كانت
للصفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما الهة غير الله واذا لم يكن فيهما

آية عز الله بجبان لا يتهدد الا الله لان المقدر يستلزم المعاينة وضعيف
حال الا على غير في غيره اي فيه غير مرجح منكور غير محصور لصحة الاستثناء
ح ومذهب سيبويه جواز وقوع الاحد مع صحة الاستثناء قال يجوز في
قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة وعليه اكثر المتاخرين تمسكا
بقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان فالفرقدان صفة الكل
اخ لا استثناء منه والاجود ان يقال الفرقدين بالنصب وحمل المصدود
على الشذوذ وقال في البيت شذوذان آخران احدهما وصف كل المضاف
اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذا هو المضمون وكل لافادة الشمول فقط
وبانهما الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل واعراب سوى في
سوى الانتصاب على الظرفية اي بمكان على ظرفيتها لانك اذا قلت جاءني القوم سوى
ابوسواز يد فكانك قلت مكان زيد على المذهب الاصح وهو مذهب سيبويه
فيها عند الاكثرين الظرفية وعند الكوفيين يجوز جرها عن الظرفية والتصرف
فيها رفعا ونصبا وجرا اكثر من تمكن بقية الشاذة وليس سوى العدول
دناهم كما دانوا وزعم الاخفش ان سواء اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا
نصبوه استكارا للرفع فيقولون جاءني سواك وفي الدار سواك وبمثل

هذا في استكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قولهم لقيته فوا فم لقيته فوطح سيكم
خبر كان واخواتها وستعرف في قسم الملحقات ان شاء الله تعالى هو
المسند بعد دخولها اي بعد دخول كان او احدى اخواتها والمراد بعد المسند
لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها او ما قام مقام دخولها على اسمها او ما
ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد تقدم الاسم والخبر فالاسناد الواقع
بين اجزاء الجملة المقدرة على تقديره لا يكون بعد دخولها لم يكن قبل فلا
يختص التعريف نحو كان زيد ضارب ابوه ولا نحو كان زيدا ابوه قائم
بان يقال بعد قولك على ضرب وقام في هذين المثالين المعرف والمبتدأ
او المعرف ويكون ان يقال في جواب هنا النقصان المراد بعد دخولها
للعلم بها وردت عليه كما سبقت الاشارة اليه في حد كان واخواتها
نحو كان زيدا قائما واما مرة اي امر خبر كان واخواتها كامر خبر المبتدأ
في اقسامه واحكامه وشرائطه على ما سبق في بحث المبتدأ والخبر ولكنه
يتقدم على اسمها حال كونه معرفة حتى تقدم احكاما النكرة المخصصة لاختلاف
اسمها وخبرها في الاعراب فلا لبس احدهما بالاخر وظهر اذا كان
الاعراب فيهما او في احدهما تقديرا نحو كان المنطلق زيدا وكان هذا زيد

المبتدا والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لانهما يلزمان الاخبرين قدم
وامنع للبس ولكن باداة النفي الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا ولا يجوز
هنا لك لا يجوز تقديم الخبر بحركان النفي هذا وقد يحذف عامله اي عامل
خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه لا يحذف من هذه الافعال
الا كان واما اختصت بهذا الحذف لكثرة استعمالها في مثل الناس
مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثلها
اي في مثل هذه الصورة وهي ان يتكرر ان اسم ثم واما بعده اسم او بعكسه
نصب الاول ورفع الثاني وهو اقوى بها اي ان كان عمله خيرا فالجزاء خير و
نصبهما بخوان خيرا فخيرا يعني ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا و
رفعهما بخوان خير فخير اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول
بخوان خيرا فخير اي ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وقوى هذين الوجهين
وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته ويجب الحذف اي حذف عامله
بمعنى كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لانكنت منطلقا انطلقت
فاصل اما انت لانكنت حذفت اللام فيها ساكنة فحذفت كلمة كان اختصارا
فانفصل الضمير المتصل منفصلا وزيدت ما لتعويض ما حذف من كان عوضها

منها وادغمت النون في الميم وابقي الخبر على حاله منصوبا اما انت منطلقا انطلقت
وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير انك منطلقا
انطلقت فعلم مما عمل الاول من غير فرق لاحذف اللام اذ لا فرق
وانتصر المصنف للاول لاشتراط اسم ان واخواتها وسيرفع في
فسر الحوفي انه الذي هو المسند المبتدا حولها اي حول ان واخواتها
اخواتها مثل ان زيدا قائم وما عرفت من معنى البعدية او التحول
فيما سبق اذ مقام استاصر هذا التعريف هنا ايضا بمثل ابو في ان زيدا
ابو قائم المنصوب بلا التي لنفي الجنس اي لنفي مسمى الجنس وحكمها
واما لم يقل اسم لان ليس كلها ولا اكثرها من المنصوبات فلا يصح جعلها مطلقا
من المنصوبات لاحتياجه ولاحتياجها الى المنصوب منه افلما عداها يفلا
من التغيير عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عداها من المنصوبات فان بعضها
وان لم يكن كلها من المنصوبات لكون اكثر منه فاعطي الاكثر حكم الكل
الكل شبها بجوزا ولا يبعد ان يقال الاسم لاسم المنصوب بها لفظا كالمضاف
شبهه او محلا كالمرفوع منه على الفتح واما اسما موضوع فليس اسمها لعدم
عليها فيه هو المسند بعد دخولها خرج بمثل ابو في الاعلام رجل

او قائم للمعرفتين وهذا القيد كان في حذائهما مطلقا لكنه لما اراد
حد المنصوب عنه زاد عليه قوله اليها اي على المسند اليه لفظا لا اي
بعدها لان الاصل نكرة مضافا او مشبها به اي بالمضاف في تعلقه بما
هو من تمام معناه من احوال مستراد فمن الضمير المجرور في البداءة الاولى
منه او من الضمير المجرور في خبرها وما بقي من الضمير المرفوع في اليها مثل
لا غلام رجل مثال لما اليها نكرة مضافا وفي بعض النسخ لا غلام رجل
ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله فيها ولا عشرون درهما لك
مثال لما اليها نكرة مشبها بالمضاف وقوله للاطلاق في النسخ المشهورة ومع
تتمة المثالين كليهما فان كان اي المسند اليه بعد نحو لها عمرو واقع على
الاحوال المذكورة قبل كان معرفة باستثنا الشرط الاخير فقط وهو كونه
مضافا او مشبها براي اليها نكرة غير مضاف ولا مشبها ليترتب عليه قوله
فهو مبني على ما ينصب فانه لو كان مفردا معرفة او منصوبا لم يحكم عليه
بذلك وقوله على ما ينصبه اي على ما كان ينصبه المعرفة قبل دخول
لا عليه وهو النكرة المفردة نحو لا رجل في الدار والاكثر في جمع المؤنث السالم
لا تشوس نحو لا مسلمات في الدار واليا في النصب ما قبلها في الجر والكسر

ما قبلها في جمع المذكر السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك وتبني على الفتح
ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع وما بمعنى لفظة
معنى من او معنى لا يدخل في الدار لانسان يدخل فيها لانسان جواب لمن قال هل من
رجل في الدار حسنا ارتفاع رجل والمجرور بعده خفيفا وما بمعنى على ما ينصبه لكونه
الباء على حركة او حروفا سمعتها النكرة في الاصل قبل الساكن والمضاف
ولا المضارع لان الاضافة يرجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها اليها
بسببه في الاصل اعني الاعراب وان كان اي المسند اليه بعد نحو
معرفة باثنتا شرط النكارة او منصولا بينه اي بين ذلك المسند
اليه وبين لا باتفاقه شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كانا
مع استثناء شرط كونه مضافا او مشبها به او لا في ست صور نحو لا زيد
الدار ولا عمرو ولا علام لزيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل
لا امرأة ولا في الدار غلام رجل ولا امرأة ولا في الدار زيد ولا
عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو وجب في جميع هذه الصور التي
الرفع على الابتدائية المعرفة فلامتناع اثر لا النافية فيها ولما في
المفصول فلضعف لا عن التأثير مع الفصل والتكرير اي وجب تكرير

للجنس

اسم لكن مطلقا لانتفاء اسان المعرفة ليكون كالمرفوع عما في النكرة من
نفي الافادة في النكرة ليكون مطابقا لما هو جواب لمن سئل فقال السائل
اق الدار رجل امرأة وهذا التمثيل عبارة المعربة ايضا **ونحو قضيته** اي
هذه قضيته **ولا بأس بها** اي لهذه القضية جدا جواب دخل مقدر على
قوله وان كان معرفة وحد الرفع والنكرة وان اسم لا فيه معرفة لان اسم
كيه على عليه السلام ولا فرض له ولا نكرة بل هو منصوب غير منكور وقائما
بابه **مأول** بالنكرة لمناسبة تدبير المثل اي ولا مثل لي حسن لها فان مثلا
لموغلة في الابهام لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة او بتأويل بمفصل بين الحق
والباطل لاشتهاره على السلام من الصفة بحيث لم يفصل لها فتوى
هذا التأويل ابراد حسن بحذف اللام لان الظاهر ان تسويه للتنكير
وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله اي مما ذكرت فيه لا على سبيل العطف
وكان عيب كل منهما تكرر لا بلا فصل يجوز **حسنة اوجه** يجب اللفظ
يجب التوجيه فانها يجب التوجيه تزيد طيبا الاول **فتحها** اي لا حول
ولا قوة الا بالله على ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة عطف على
لا حول عطف معرفة على معرفة وجبرها محذوف اي لا حول ولا قوة موجود

الا بالله او عطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف
خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية **والثاني فتح الاول**
ونصب الثاني اي لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان
لا الاولى لنفي الجنس واسم الجنس الثاني فلان لا الثانية مزيدة لتأكيد
النفي والثاني مبني على الاول لم يكون منصوبا حملا على المحل لتأثير
حركة الاعراب ويجوز ان يقدر لها خبر واحد وان يقدر لكل منهما
خبر على حدة **والثالث** فتح الاول **ورفع الثاني** نحو لا حول ولا قوة الا
بالله اما صحة الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما رفع الثاني فلان لا
زيد والتأكيد مبني على محل الاول لانه نوع من الابتداء عطف معرفة على
معرفة بان يقدر لها خبر واحد او عطف جملة على جملة بان يقدر لكل منهما
خبر **والرابع رفعهما** بالابتداء نحو لا حول ولا قوة الا بالله لا حول
ولا قوة الا بالله على ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة عطف على
لا حول عطف معرفة على معرفة وجبرها محذوف اي لا حول ولا قوة موجود
لنا الا بالله **والخامس رفع الاول** على ان يكون لا بمعنى ليس **ضعيف**
فان عمل لا بمعنى ليس قليل **وفتح الثاني** نحو لا حول ولا قوة الا بالله على
ان يكون لا في الجنس وتضعيف ضعف رفع الاول انه يجوز ان يكون رفعه

المعرفة بالجنس

لانها اعمل لانها للكثرة ولانكونها بمعنى ليس لان شرط صحة القائها الكثرة

فظاهر وقد حصل بهما ولا حمل بينهما المواو والاخير بعدها في الاعراب

بجملة ج

مبتدأ على التوجيه الاول خبره المطوف جملة على اى لاحول الا بالله و

لا قوة الا بالله والاظهر ان يكون قوله الا بالله منصوبا موضوعا على

التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد او عطف

جملة على جملة كما لا يخفى **ولذا دخلت الفاء** على لا التي لنفي الجنس

بانصب العمل اى عمل لا اى تاثيرها في جعل جزئيها اعنى اسمها وخبرها

لا ينتفي عمل لان دخول كلمة الاستفتاح **وبضاها** اى وبمعنى الهمزة الداخلة

على لا التي لنفي الجنس اما **الاستفهام** حقيقة فمقول لا رجل في الدار

مستفهما **واما التحضيض** مثل الا تنزل عندي ولهذا ذكر سيبويه ان حكمه

لان التحضيض كحكم اصل الطلب مثل ذكر السيرافي وتبعه الجزولي والمصنف

عرضا لات ج

ورد ذلك الاندلسي وقال هذا خطا لانها اذا كانت من حروف الاستفهام

مثل ان ولو وحروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا

تكرمه **واما التمني** نحو الا ماء اشربه حيث لا يرجى ماء واما قوله الا

رجلا جزاه الله خيرا فهو عند الخليل ليس لا الداخلة عليها حرف

الاستفهام والكلام موضوع للتخصيص براسه فكانه قال الا ترون رجلا

يعني هلا ترون رجلا والمثال نصب ونون وهي عند يونس الا التي دخلت

عليها همزة الاستفهام بمعنى التحضيض فكان القياس الا رجل ولكنه نون للضرورة

الشعر **ونعت** اسم لا **بالمشتق** لانه اسمها المعرب احترازا عن نحو لا علم

رجل طريفا **الا قل** بالرفع صفة للنعت اى لا الثاني وما بعده احترازا عن

مثل لا رجل ظريف كريم في الدار **مفردا** حال من ضمير مبني والعامل فيه معنى

احترازا عن مثل لا رجل حسن الوجه **يليه** حال بعد حال او صفة مفردا احترازا

عن الفصول نحو لا غلام فيها طريف وهذا القيد يغني عن الاول **مبنيا** على

الفتح حملا على المنفي لمكان الاتحاد بينهما والاتصال ونوه الشيخ اليه

او لان النعت حقيقته والمبني في قوله ونعت المبني اشارة الى ما بني على الفتح

بالاشارة لانا لبينه فانه المذكور سابقا فلا يرد انه اذا ذكر المبني وبني على

ما وه

الفتح لم يحتج نعت لا يجوز رفعه مثل لا رجل ظريف لانه يصدق على انه

نعت المبني للاول مفردا يليه فلا يرد في هذا المثال نعت التابع لاسم المنفي

كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمجموع فليس مما يليه لتوسط التابع بينهما **و**

معرب لان الاصل في التوابع تبعيتها للمتبوع في الاعراب دون البناء

رفعا حملا على محل البعيد ونصبا حملا على اللفظ او على محل القريب
نحو لا رجل ظريف بالفتح وظريفة بالرفع وظريفا بالنصب ولا
اي وان لم يكن كل اللفظ كذلك فلا اعراب اي فحكمه الاعراب لا غير رفعا حملا
على المحل البعيد او نصبا حملا على اللفظ او المحل القريب وقد مر تحقيقه
في مباحث فوائد القيود والعطف على اسم لا المشبهة بليس كان المعطوف مرفوعا
بلا تكرير لا في المعطوف عليه فانه اذا كان المعطوف معرفة وجب تكرير لا نحو
لا غلام لك ولا فرس لك واذا كان لا تكرار في المعطوف حكمه حكم ما عطف عليه
لا حول ولا قوة الا بالله اي لفظ اسم لا المبني على الفتح
منصوبا او لفظ اسم لا المحل ويحمل مرفوعا جاز ولا يجوز رفعه الا
لكان الفصل بالعاطف ولم يحمل في حكم المتصل لظهر الفصل بلا
المكررة اذ المعطوف على المبني يزاد فيه لا كثيرا نحو لا حول ولا قوة وقيل
لا أب وابنا في قول الشاعر ولا أب وابنا مثل مروان وابنه
اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا وسائر المتوابع لا تنصرف عنهم فيها لكون
ان يكون حكمها حكم توابع المنادى كما ذكره الاندلسي وقيل لا اله الا الله
لا غلام لي اي كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التي لنفي الجنس لام الاضافة

واجرى على ذلك الاسم احكام الاضافة من اثبات الالف في نحو ابا
حذف النون من نحو غلامي ابي فيضافان الاصل في مثل هذين التركيبين
ان يقال لا اب له ولا غلامين له فكون اسم لا مبنيا على ما ينصب
والجار مع مجروره خبرها وقد جاء على قلة مثل لا اله الا الله ولا غلام لي له
زيادة الالف في مثل اب واسقاط النون في مثل غلامين كما في حالة الاضافة
تشبيها له اي لا اله لا في هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف بالمضاف
واجراء الاحكام المضاف عليه باثبات الالف وحذف النون فيكون
معربا ودليل التشبيه انما هو لمشاركة اي مشاركة اسم لا حين يضاف
باظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه له اي للمضاف في اصل معناه اي
معنى المضاف من حيث هو مضاف بمعنى الاضافة وهو الاختصاص او المختص
مثل لا اله ولا غلام لي جاز تشبيهها اي مثل هذين التركيبين حيث الاضافة
فيه بالمضاف اي بتركيب مشتمل على الاضافة لمشاركة اي مشاركة هذين
التركيب اي لما يشتمل على الاضافة في اصل معناه اي معنى ما يشتمل على
الاضافة وهو الاختصاص الآتي بين الاختصاصين تفاوتا فان الاختصاص
المفهوم من التركيب الاضافي اتم من مباينهم مرعيين من ثم اي لاجل جواز

شاهد على التركيب اما هو خبر بيه عن المضاف بالمضاف في ضمن الاختصاص
لم يخرج تركيب لا اب لها اى في الدار لعدم الاختصاص فان الاختصاص
المفهوم من اضافة الاب الى ما هو اب له وهذا الاختصاص غير ثابت
للاب بالنسبة الى الدار فلم يصح اضافته الى الدار وكذا يقال في سائر تراكيب لا اب
لها مما ترك فيها ان يقال الاب الى الدار لما ذكرته في اصل معناه وليس
اى مثل هذين التركيبين بهذا ان حذفت لفساد المعنى المراد المعاد عليها
تقدير الاضافة وهو نفي جنس الاب او الفلا بين لرجع الضمير المجرور
بالاستدلال من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى يسند على تقدير
الاضافة من وجهين اما اولا فلان معنى هذا التركيب على تقدير الاضافة
لا اب موجود ولا فلا بين موجودان واما ثانيا فلان المراد نفي شيوع جنس
الاب او الفلا بين لا نفي الوجود عن اعيان المساوي او فلا بيه المساوين
خلافا لسيبويه والخليل وجمهور النحاة واما خص سيبويه بهذا الحكم
لانه اقوى فيما بينهم اولان المقصود بيان الحلاف لا تقصي المخالفين قد
سيبويه والخليل وجمهور النحاة من مثل هذا التركيب مضاف خفيف بالحذف
المعنى والتحام اللام بين المضاف والمضاف اليه تاكيد اللام المقدرة و

لا اب له ولا فلا بيه
وهذا لا يتم الا بتقدير
خبر اى له

حكم المعرب اذا عرف وسيبويه اسم لاحد فاكسرا في مثل لا
عليك اي لا باس عليك لاحد بنا الامع وجود الجر لما كررا اتحادها
وقولهم لا كريدان جلسا الكان انها جازان تكون كريدا اسما والخبر محذوفا
اى لانا موجود وجاز ان تكون خبرا اى لا احد مثل زيد ان جعلنا احرفا
فالاسم محذوف اى لا احد كريد خبرا ولا للتبرئة تنبيه في الفرق
الدخول على الجملة الاسمية بلا هو المبتدا وخبرها اى دخول
ما ولا وهي اى خبر ليس وما ولا لهما وكذا اسمي اسمهما لهما لمشابهتهما وخص
الجنس بالذكر لان اعمالهما وصل اسمهما وخبرهما اسما وخبرا لهما اما يظهر
باعتبار الجنس فحصل الجنس خبرا لها هو في لغة الحجاز واما بنو تميم فحيث
لا يدخلون الى عاملها لا يعملون الجنس خبرا لها ولا الاسم اسما لها بل ما
بعدهما خبر عليهما كانا عليه قبل دخولهما عليهما ولغة الحجاز هي التي
جاء عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم واذا
زيدت ان بعد ما نحو ما ان زيد قائم قيل انما خصت ما بالذكر
لانها لا ترادع لا يجب اعمالهم وهي زائدة عند البصريين نافية مركبة
عند الكوفيين او نقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر

خبر لا

اهل

على الاسم نحو ما قايم زيد بطل العمل اى عمل ما كان مع واحد من هذه
الثلاثة اما اذا زيدت ان فلان ما عامل ضعيف عمل لشبه ليس فلما فصل
بينهما وبين معمولها لم يعمل واما اذا انتقض النفي بالا فلان عمل ما لمعنى النفي
فلما انتقض بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفها في
العمل واذا عطف عليه اى على خبرهما بموجب بكسر الجيم اى بما يفيد
الايجاب بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد مقيما بل مسافر وما عمرو
قايما لكن قاعد فالرفع اى فحكم المعطوف الرفع لا غير لكونهما بمنزلة
الا في نقض النفي المجرورات هو ما اشتمل
اى اسم اشتمل لتخرج الحروف لا الاواخر التي هي محال الاعراب فانه لا يطلق
عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا لانها اقسام
الاسم على علم المضاف اليه اى علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف
اليه يعني الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا وانما
من حيث هو مضاف اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل لحيثية
كونه مضافا اليه والمضاف اليه وان كان مختصا بالجر لكن المشتمل
على علامته اعم منه ومما هو مشتبه به فيدخل في تعريف المجرور مثل بحسبك

درهم وكفى بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية ان لم يكن داخلا
في تعريفه والمضاف اليه وهو هنا غير ما هو المصطلح المشهور بينهم و
ذهب المصنف في ذلك مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه
بحرف الجر لفظا ايضا كل اسم حقيقة او حكما ليشمل الجمل التي يضاف
اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها في حكم المصادر نسب اليه
شيء اسما كان نحو غلام زيد او فعلا مثل مررت بزيد بواسطة حرف الجر
لفظا او تقديرا اى ملفوظا كان ذلك الحرف كما في مثل مررت بزيد او
مقدرا حال كون ذلك المقدر مرادا من حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر
مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف قمت يوم الجمعة فان في
انه نسب اليه القيام بالحرف المقدر وهو في لكنه غير مراد اذ لو اريد لانجر
فالتقدير اى تقدير الحرف شرطه ان يكون المضاف اسما اذ لو كان
فعلا لابد من ان يتلفظ الحرف نحو مررت بزيد مجردا اى منسلخا عنه
تنوينه او ما يقوم مقامه من نوني التثنية والجمع لاجلها اى لاجل
الاضافة لان التنوين او النون دليل تمام ما هي فيه فلما ارادوا ان يمزجوا
الكلمتين بحيث يكتسب الاولى من الثانية التعريف او التخصيص او التخفيف

حذف من الاول علامة تمام الكلمة وتمرها بالتاء بتم المشاورين هذا
التعريف نظرا الى كلام القوم حيث ليسوا يايرون بتقدير حروف الجر في الاضافة
اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من
كلام المصنف والصريح في شرحه لابن الحاجب ان التنبيه الى الاضافة المنوية
واللفظية انما هو للاضافة بتقدير حروف الجر لكونها تقديرية تقديرا لحروف
فيها لا للمتن ولا لشرحه ولم يشتمل عبارتي من سائر مصنفاته
فتكلف بعضهم في اضافة الصفة المشبهة لمنصوبها مثل ضارب زيد بتقدير
اللام تقوية للعمل اي ضارب لزيد وفي اضافتها الى فاعلها مثل الحسن
الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه في قولنا حاتم في زيد الجود
الوجه بمنزلة التمييز فان في اسناد الحسن الى زيد ابهام فانه لا يعلم
اي شيء منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه فان قلت هذا
في المحتشة تخصيص فلا يصح ان الاضافة تفيد الا تخصيصا قلت
كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون ما في الاضافة
تخصيصا فالاضافة الا التخصيص في اللفظ وهي اي الاضافة
تقدير الحروف معنوية اي منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى في المضاف

اللفظية

تعريفا او تخصيصا ولفظية اي منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى
لعدم سرايتها اليه فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف منها غير صفة
كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها فاعلا او مفعولا
قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كانت صفة ولكن غير مضافة
الى اسم معمولها بل الى غيره كمصارع مصر وكريم البلد واحترز به عن نحو ضارب
زيد حسن الوجه وهي اي الاضافة المعنوية بحكم الاصل انما تعني
اللام فيما اي في مضاف اليه عدا جنس المضاف وظرفه اي لا
يكون مضافا الى المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان زيدا ليس
جنسا للغلام ضافا فاعليه ولا ظرفه فاضافة الغلام اليه تعني اللام
اي غلام لزيد واما تعني من البيانية في غير المضاف الضاف
عليه وعلى غير بشرط ان يكون المضاف اليه ضافا فاعلا على غير المضاف اليه
فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واما تعني في في ظرف اي ظرف
المضاف والحاصل ان المضاف اليه اما بيان للمضاف مع ان المضاف
ظرف له فالاضافة بمعنى في والا فبمعنى اللام اما اسما وكلت واسد
او عام مطلقا كاحد اليوم فالاضافة على التقديرين محضة واما الخص مطلقا

كيوم الاحد وعلم الفقه وتجر الالف فالاضافة صح ايضا بمعنى اللام واما
اخص من وجه فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى
من والا فبمعنى اللام فاضافة خاتم لانه مضة بانه واضافة فضة
الى خاتم بمعنى اللام كما يقال فضة خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم انه لا
يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص
الذي هو مدلول اللام فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وتجر الالف
بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه وبهذا الاصل يرتفع الاشكال
عن كثير من مواد الاضافة اللامية ولا يجاح في قال المكملات المهيد
مثل كل رجل وكل احد وهو اي كون الاضافة بمعنى في قليل في
استعمالهم وربما اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب
اليوم ضربه اختصاص باليوم ملابسة الوقوع فيه فان قيل يرد هذا
لكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع
بين البعض والمبين فلم لم يكن لما كانت الاضافة بمعنى من قليلا ردوها
الى الاضافة بمعنى اللام قليلا للاضافة واما الاضافة بمعنى من فهي
كثيرة في كلامهم فالاولى بها ان يحمل ما عمل من خوف غلام زيد

شال للاضافة بمعنى اللام اي غلام لزيد وخاتم فضة شال للاضافة بمعنى
من اي خاتم من فضة وضرب اليوم شال للاضافة بمعنى في اي ضرب واقع
في اليوم وتفيد اي الاضافة المعنوية تعريفا اي تعريف المضاف
مع المضاف اليه المعرفة لان البناء التركيبي في الاضافة المعنوية موضوعة
للدلالة على معلومية المضاف لان نسبة امر الى اسم تستلزم سلزوم
المنسوب معهوديته فان قال ضمير لازم كما لا يخفى فان قلت قد شال
جاني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون نكرة المركب الاضافي
موضوعة لمعلومية المضاف قلنا ذلك كما ان المعرف باللام في اصل
الوضع لمعين ثم قد يستعمل لا لاشارة الى معين كما في قوله ولقد ارى على اللئيم
وذلك على خلاف وضعه وليس بجري هذا الحكم في نحو غير وشبه فان
اضافتها لا تفيد التعريف وان كان اسم المضاف اليه المعرف لفظا
في الابهام الا ان يكون المضاف اليه ضد واحد معرف بغير يته كقولك على
الحركة غير السكون وكذلك اذا كان للمضاف اليه شبه بالمضاف في
شيء من الاشياء كالعلم والبعضاء فيما لو جاء شبك كان معرفة واذا اريد
الذي يماثل في الشيء الفلاني ويفيد الاضافة المعنوية تخصيصا اي

تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل ان التخصيص قليل
الشركة لانك ان اضفت غلاما الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل
غلام امرأة فاذا اضفت الرجل خرج عنه غلام امرأة وقلت الشركة فيه وذ
شرطها اى شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة من
التعريف فان كان ذا لام جنس فلا بد وان كان علما نكرة بان يجعل وصفا
من جملة من يسمى بذلك الاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل
يكفي او المراد بالتجريد تجرده وخلوه من التعريف عند الاضافة سواء كان
نكرة في نفسه من غير تجريد او كان معرفة جردت عن التعريف وانما يجب
التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طلبا للاولى وهو التخصيص
مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيف الى المعرفة لكان تحصيلا لحاصل
فضيع الاضافة حيث لا يفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قيل لا فرق بين
اضافة المعرفة ومن جعلها علما في نحو النجم والثريا والصعق وابن عمر
لزوم تعريف المعرفة فما الجواز واهدار دون ذاك قيل لتم ان في
الاضافة تعريف المعرفة بل نهاية وال تعريف وهو التعريف الحاصل باللام
او الاضافة وحصول تعريف آخر وهو التعريف بالعلمية فانها حيث صارت علما

قال ذو الرمة يمدح بلال بن ابي بردة ثلث الاثافي والديار البلاق كيثنا اي مذهب الجبلي بالعين المعجمة الاب مس والاكتئاب الاثافي جمع
اثفية وهي حجارة يوضع عليها القدر عند الطبخ البلاق جمع بلق وهو الموضع الخالي بين اذا وصل العاشق الى منزلة المعشوقة وما يرى منكرا بعدا
من الاوطان ويرى الاثافي والمواضع الخالية الخ به فلو سلم لا يريد تشبيها بالكيمة الاثافي والديار البلاق والا يزيل اشتباههم على الناس المشوقة
وقولها ابن فهموا والمراد بالبيت انه لم يدخل الالف واللام في ثلث الاثافي

لم يرتض هنا الاشارة الى صلوحها باللام او الاضافة فلا يكون المعرف فيها
لا بد لها من تعريف بهما وما اجازه الكوفيون من تركيب المثنى الاثنين
وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف الى معدوده نحو الخمسة
الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر
من لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالا فلما ثبت من النصاة من ترك اللام قال
ذو الرمة ثلث الاثافي والديار البلاقع واما ما جاء في الحديث من قوله
ما الالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة والاضافة اللفظية علة
ان يكون المضاف صفة احترازا عما اذا كان صفة نحو غلام زيد ضاحك
الى معمولها احترازا عما اذا كانت مضافة الى غير معمولها نحو ضارع
وكريم العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله
وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها لا يفيد الا
اللفظية فالمراد لا تفيدها لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها في حكم الانفصال
لذ اللفظ لان المعنى بان يسقط معنى المضاف عن ملاحظة العقل بالكلية
ما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة والتحقيق
اما في المضاف فلفظ بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد او حكما

حواتج بيت الله او بحذف نون التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربو زيد
وامّا في لغة المضاف اليه فقط بحذف المضمر واستتاره في الصفة كالقائم
الغلام كان اصله القائم غلامه حذف الضمير من غلامه واستتر في القائم
واضيف القائم الذي للمخفف الى المضاف الى فقط واما في المضاف و
المضاف اليه جميعا زيد قائم اصله قائم غلامه حذف الضمير من غلامه
وحذف التنوين من المضاف الى فقط وحذف الضمير واستتاره في الصفة ورد
ثم اي ورجهه وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف واسقاطها واحد
من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه باضافة
صفة الى معمولها وجعلهما صفة لنكرة من غير انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب
واسقط تركيب مررت بزيد حسن الوجه ملوما فادت ثمرة عالم بجر الاول
للرد وكون المميز صفة للنكرة وجاز الثاني لكون المعرفة اذا صفة للنكرة
والمراد ان المشار اليه شيء وهو مجموع امور ثلثة وجوب افادة الاضافة
اللفظية التخفيف واسقاطها التعريف والتخصيص ليتم الدليل وجواز التركيب
الاول واسقاط الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون الكل واحدا من تلك الامور
وخلل في دلالة الاستدلال ايضا لجواز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد ان لا

وخلل في دلالة الاستدلال ايضا لجواز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد ان لا
يتم الاستدلال ايضا لانتفاء التخصيص ومن جملتها تفيد تحقيقا
جاز تركيب الضارب بازيد والضارب ازيد بحصول التخفيف بحذف التنوين
وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان تنوين الضارب انما سقط للاضافة
واللام لا للاضافة ولا لشبهها لان الاضافة هنا للتعريف لا لتخفيف
لانها التخصيص لما كان هو وجود التخفيف فقط وعلم هنا كان الاقتصار
هذا الفرع لكذا اخر لكذا لواحد خلافا للمرآة هاهنا يجوز تركيب الضارب
زيد اما لا يتوهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة فيحصل التخفيف
بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب المدعى بقوله
بانه غير مسلم لان الفرق بتاخر اللام المفيدة حسنا على الاضافة مجردا عن
مخالف للظاهر واما الجائز مع قبح فستر الاعشى من قوله الواهب المائة الهجان
وعبيدها بان مولد وعبيدها بالجر معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار العطف
الواقع عبيدها مهين باب الضارب زيد فكما لا تمنع ذلك حسنا في البيت
البتة لا تمنع هنا ما جاب المدعى عنه بقوله وضعف الواهب المائة الهجان
الخ وعبيدها يعني هذا القول ضعيف لا يقوى في الفضائل بحيث يستدل به
لما عرف من امتناع مثل الضارب زيد لعدم العائد في الاضافة ولا يخفى

حمل الاضافة عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسما مضافا
مضافا الى مضمر متصل محض وما تنوين قبل الاضافة لا للاضافة فراجعه
الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد والدليل على ان سقوط
النون في ضاربك للاضافة انها لو سقطت للالتباس
لكان يمتنع ان يقصد ذلك اولا يحل وصل ضمير منصوبا بالمفعولية
ثم يقال ويقال ضاربك كما يقصد ضارب زيد انهم يضافون ويقال
ضارب زيد ولن يقصد ضاربك فعلم انها سقطت لا لاتصال الضمير
بالاضافة وانما قال ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضاربا
ايال للفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين وصار الضمير المنفصل
متصلا فصار ضاربك وحصل التخفيف حيث يحمل الضاربك عليه
لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسما مضافا الى مضمر
متصل من غير ان يحذف تنوين منهما قبل الاضافة لا للاضافة فراجعه
الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد واعلم انا حملنا قوله و
صعف الواهب المائر المحسن وعبدها وقوله والضاربك الرجل و
الضاربك حملا على نظيرهما مما لا محيص عن استدلالنا العراء على
جواز

الضارب

الضارب زيد عن جانب العلم على ما افاده بعض الشارحين والداعي لهذا العمل
منشأ السؤال على حد تحاماه ساسة الحكم ما شاع الضارب زيد في
قوله صعف الواهب المائر المحسن وعبدها انه صعف عطف المجرور على
على المحكي بالمضاف اليه صعف مصدرة باللام لانه توسط العطف بين
الضارب زيد كما هو وانما يحكم عليه بالاشتراك لما الصعف لا يتعد
بحملة المعطوف بالاحتمال 2 المعطوف عليه وح ينفع ما قيل من وجوه
شابه المصادرة على المطلوب على التقدير الاول وارتباع كل من الصور
الاخيرة من الى مسلك ناحظ وتضمن الرد على الغراء الاستدلال
بهما لا يضاف موصوف الى صفته مع بنا المعنى المفاد التركيب
الوصفي بحاله الاول الحل من هيئتي التركيب الوصفي والاضافي معنى آخر
لا يعود احدهما مقام الآخر ولهذا المعنى يعينه لا يضاف الى صفته و
موصوفها فلا يقال مسجد الجامع يعني المسجد الجامع وجرد قطيفة يعني
قطيفة جرد خلافا للكوفيين فان مسجد الجامع عندهم يعني المسجد الجامع
وجرد قطيفة يعني قطيفة جرد من غير فرق ويرد على النافين الاول هو
قوله لا يضاف موصوف الى صفته مثل مسجد الجامع وباب الدار

وصلوة الاولى وبقلة الحمقا فان في كل واحد من هذه التراكيب اضيف
موصوفا الى صفته فان الجامع صفة المسجد والعزى صفة الخانات
الاولى صفة الصلوة والحمقا صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها
واجيب بان مثل هذه التركيبات متأول فمعنى الجامع متأول المسجد
الوقت الجامع وذلك يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا في
نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت فيندفع الايراد
من وجهين فان الجامع ليس مضافا اليه لان صفة المضاف مضاف ايضا
الوقت محذوف فان الجامع قايما مقامه منطويا عليه فيكون منزلة المضاف
الثاني من المضاف اليه فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس
صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة الاولى وبقلة الحمقا متأول صلوة
الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقا على الاحتمالين المذكورين لكن هذا
التأويل لا يجري في جانب العزى فانه لا شك ان الحمقا توصيف الجانب
بالغير بيه لا توصيف مكان هو جانبه بها اللهم الا ان يقال عنى مكان
جزء وكل فالمكان الذي اضيف اليه الجانب موجز والاضافة حينئذ
والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى ورد

على الناصب الثاني وهو قوله ولا صفة الى موصوفها مثل جرد قطيفة و
اخلاق ثياب فان اصلها قطيفة جرداء وثيابا اخلاق فقدمت الصفة على
الموصوف واضيفت اليه واجيب عنه بانه متأول بانهم عنوا قطيفة من
وبلحم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما قصدوا تخصيصه ليكون
صالحا لان يكون قطيفة غير هامل حاتم في كونه صالحا لان يكون قضة
وغيرها اضافوه الى جنسه الذي هو كما اضافوا ماما الى قضة فليس مثل
اليها من حيث انه صفة لها بل من حيث انه جنس لهم اضيف اليها لتخصيص
على هذا القياس اخلاق ثياب ولا يضاف اسم مماثل اي مشابه للمضاف
اليه العموم والخصوص الى ذلك المضاف اليه سواء كانا متغايرين كالبعير
واسد الاعيان والجثث وجنبر ومنع في المضاف والاضافة
او غير متغايرين اما متساويين في الصدق كالانسان والناطق لعدم
الفايدة في ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت رايت ليث اسد لا يفيد
الا ما يفيده رايت ليثا اذ بذكر الاسد واضافة الليث اليه يعلم انه
ذكر الاسد واضافة الليث اليه لمعنى لا يفيد به بخلاف اضافة العام الى
الخاص في مثل كل الدراهم وعين الشيء فانه اي المضاف فيهما

يختص اي يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى على
عمومه سواء افادت الاضافة التعريف او التخصيص واعنيه العموم الذي
اذا كان اللام للعهد ظاهرة واما اذا كان فيها احتمالا ويرد على تعريفهم
لا يصار اسم ما للمضاف اليه في العموم والخصوص نحو غلام سعيد وكرز وغلوه
فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد كليت واسد مع انه اضيف احدهما
الى الاخر واجيب بانه يكفي متناول بحمل امرهما على المدلول والاكثر
على اللفظ فكلمات اذا قلت جاءني سعيد كرز فلت جاءني مدلول هذا
اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللف
ارفع من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم الصحيح وهو في عرف النحاة
ما ليس في آخره حرف علة او الملحق به وهو ما في آخره واو او يا
قبلها ساكن واما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا
يثقل عليه الحركة لمعارضة خفة السكون ولا تثقيل عليها الحركة بعد السكون
يعني في الابتداء كذا بعد السكون الى يا المتكلم كسر آخره لئلا
مثل غلامي وداري في الصحيح وظبيي ودلوي في الملحق به والكيا منوجه
او ساكنة وقد اختلف في ان ايهما الاصل والصحيح انه النحو اذا الاصل في

نقل الحركة ولا حرف العلة بعد السكون ثقيلا بعد السكون ثقيلا

للجنس

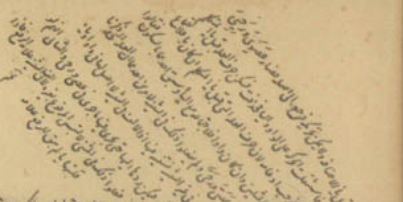

الكلمة التي على حرف واحد وهو الحرف لئلا يلزم الابتداء بالساكن حتمة او
حكما والاصل فيما بني على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض وبنا كا
لتحقيق بهم
لما بين الجنب وشبهه او لكما تاون مذكور
لان ما بين سكون وان ما سكن
واصله سكوا وحركوا وحركوا وجوابه ان
ثقيل الواو بعد الهم مستثقل
أ

لحرف اي آخر اسم المضاف الى يا المتكلم العاشت اي الالف على
اللغة الفصيحة لبعده موجب الانقلاب نحو عصاي ورحاي وهديل و
هو فيلة الرجل قلبها اي الالف حال كونها لغير التثنية ياء
ياء المتكلم وبدغم في الياء مثل عصي ورحي ولا تقلب الف التثنية كما
لالتباس المرفوع بمجرور سبب القلب وان كان آخر الاسم المضاف الى
يا المتكلم ياء ادغمت في يا المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة
الواحدة مثل مسلمين فيما هو كالكلمة الواحدة اذا اضيف الى يا المتكلم
واسقط النون للاضافة ادغم الياء في الياء فصار مسلمي وان كان آخره
واو قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمين
اذا اضيف الى يا المتكلم قلبت واو ياء وادغمت الياء في الياء وكسرا
ما قبلها لانها انقلبت ياء ساكنة يوجب قبلها الضم قلبها تغيرا لها لحركة
المناسبة لها فيقال مسلمي وان كان قبل الياء او الواو فتحة بقي ما قبلها مفتوحا
كفعالك في مسلمين مسلمي وفي مصطفون مصطفي بفتح الفاء وسكون الياء

الأسماء الستة

اى يا المتكلم فى الصور الثلث للساكنين اى للمزوج والتقا الساكنين
ان لم تحرك واختير الفتح لخفتها واما الاسماء الستة التى تعرب اعرابها
مضافة الى غير يا المتكلم فاخى وابى اى فى حالة الرفع وابرا منهما
اذا اضيفت الى يا المتكلم ان خال اخى ولو مثل يدى ودمى بلا رد
المحذوف بجعلها مثنى واجاز المبرد فيهما اخى وابى بردّ اللام
فيهما وهى الواو وجعلها ياء وادغامها فى الياء وتسكن فى ذلك بنزل
الشاعر واب مالك ذو المجاز بعدى وحل الاخ على الاب لتقاربهما
لفظا ومعنى واجاب عنه المصنف فى شرحه بان ذلك خلاف القياس و
الفصيح مع انه يحتمل ان يكون المتسمه بر اى الجامع اب فاصله ابين
الموزن فى الاضافة فاجتمعت الآن فلا عبرة بالاولى فى الثانية فصار
ابر وقد جاء هكذا فى قول الشاعر فلا تنزل اصواتنا بكين وقد بنينا
بالابنينا اى لما سمعن وعلمن اصواتنا بكين وقلن لنا اباء نا فداء كم
ونقول اى امرء قائلة لاشتراع اضافة الحمو الى المذكر حمى وهى لا
رد المحذوف عند الاضافة الى يا المتكلم واما فصلها عن اخى وابى لانه
لو سئل عن المبرد فيهما فى المشهور مما يخالف مذهب الجمهور وان نقل

عنه بعضهم ذلك الخلاف فى الاسماء الاربعة ويقال فى فم حال الاضافة الى
يا المتكلم فى الرد والقلب والاقرار فى الاكثر اى فى اكثر موارد استعمال
ونبقى فى بعضها ابقاء الميم المعوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة
واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة قيل اخ واب وحم وهن
وفم بالجر كما بالكل ولكن فتح الفا افصح منهما اى من الضم والكسر
وماحم مثل سيد فيقال هذا حم ورايت حما ومررت
بحم او حمل ومثل خبء بالهمز فيقال هذا حمؤ وحمول ورايت حماء
حمالا ومررت بحمئ وحمال ودلو بالواو فيقال هذا حمو وحمل
ورايت حموا وحمولا ومررت بحمو وحمول ومثل عصا الالف فيقال
هذا حما وحمال ورايت حما وحمال ومررت بحما وحمال مطلقا
اى جوازا حم مثل هذه الاسماء الاربعة مطلق غير مقيد بحال الافراد
والاضافة بل يجوز هذه الوجوه فى كل من حالتى الافراد والاضافة
وما هن مثل فيه مطلقا اى فى الافراد والاضافة فيقال هذا هن و
رايت هنا ومررت بهن وهذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك
وذو لا يضاف الا مع ما لا يوضع وصلة الى الوصف بأسماء الاجناس والقصير

ليس بابهم جهرة وقد اضيف اليه على سبيل التشبيه وكقول الشاعر
انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه ولو قيل لايضاف الى غير اسم
لكان اشمل وكانه حذف المضمر الذكر لانه كان لبعض تلك الاحاديث حكم

مطلقا ما خرج عنا اضافة الى ياء المتكلم فانه اضيف الى المضمر بينها لاختصاص

حكم باعتبار اضافته اليه ولا يقطع اي ذو عن الاضافة لان جملة

وصلته الى اسما الاجناس ليس الا بالاضافة اليها التوابع وهي جمع

تابع منسوب عن الوصف الى الاشبه والعامل الاشهى يجمع على التواعل
كالكاهل على الكواهل والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات
المجرورات التي هي من اقسام الاسم فلا ينتقض حدها بجر وبحرف ان
وصرف صرب لعدم كونها من افراد المحدود كل ثان اي تاسع متى
لوحظ مع سابقه كالثاني في المرتبة الثانية منزلة عطف النسابع التابع الثالث
فصاعدا متلبس باعراب سابقه اي بجنس اعراب سابقه بحيث يكون
اعرابه من جنس اعراب سابقه ناشئ كلاهما من جهة واحدة شخصية
مثل جاءني زيد العالم وان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في المرتبة الثانية
منزلا واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع في كل منهما ناشئ من جهة

تخصيصه ما على زيد العالم لان المحل المنسوب الى زيد في قصد المتكلم
البدء به لا اليه مطلقا فنزله كل ثان يمثل التوابع وخبر المبتدا يخرج
المبتدا وسببي كان وان واخواتها ثاني منصوبا لظن واعطى في قوله
باعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدا وثاني منصوبا اعطى وظن وقوله
من جهة واحدة يخرج هذين الاخيرين لان العامل في المبتدا والخبر وان كان
هو الابتدا اعني التجريد عن العوامل اللفظية للاسناد لكن هذا المعنى من
حيث انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا في المبتدا ومن حيث انه يقتضي
مسندا صار عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا الحال
من حيث انه يقتضي آخذا وما خوذا عنه في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة
واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا الترتيب بالنسبة الى الاخير والسابق
اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا حقيقيا او حكميا كما في نحو
هؤلاء الرجال ويازيد العاقل والرجل ظريفان ان لوحظ كل هيئة
في نوعها لان التوابع انما يكون للجنس والجنس لا افراد له فالمحدود
الحقيقة التابع والحد منحول على كل وهو ثان باعراب سابقه من جهة وحد
لما انحل كل عليه اما صدق المحدود على كل افراد الحد فيكون مانعا والظ

الى الاول على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل
يدل على اسم الاشارة فيصح الى انه عطف بيان ومثل مررت بزيد هذا
اى بزيد المشار اليه ههنا فى هذا الموضع دل على معنى حاصل فى الحال فى زيد
فوقع صفة له وفى المواضع الاخر التى لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة

وتوصف النكرة بالمعرفة بالجملة الخبرية التى هى فى حكم النكرة
لان الدلالة على معنى فى موضوعه كالتوحد فى المفرد كذلك توحد فى الجملة
الخبرية واما فيدها الحمل بالخبرية لان الانشائية لا تقع صفة الا بتاويل
كما اذا قلت جاءنى رجل اضربه اى تحول صفة اضربه اى مستحق لان يوصف بضربه
ويلزم فيها العائد الراجع الى مدلول النكرة للربط نحو جاءنى رجل ابوه قائم
واذا الم يكن فيها الضمير الرابط كون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان
يقع صفة له مثل جاءنى رجل زيد عالم ويوصف بحال الموصوف اى
بحال قائمة به نحو مررت برجل حسن اذا الحسن حال الرجل وصفة وبحال
متعلقة اى متعلق الموصوف يعنى بصفة اعتبارية يحصل له بسببه متعلقة
نحو مررت برجل حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى غير وان كان اعتباريا
فالاول اى النعت الذى هو بحال الموصوف تبعه اى الموصوف فى

عشرة امور يوجد منها فى كل تركيب اربعة فى الاعراب رفعا ونصبا
وجرا والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
الا اذا كان ضمير يبنى فيها المذكر والمونث كفعول بمعنى مفعول نحو رجل
صبور وامرأة صبور وضيل ايضا مثله كرجل جريح وامرأة جريح
او كان صفة مونث يجرى على المذكر كحائض والتابع اى النعت بحال
متعلق الموصوف يتبعه فى الخمسة الاول وهى الرفع والنصب
الجر والتعريف والتنكير ويوجد منها فى كل تركيب اثنان وفى الباقى
من تلك الامور العشرة وهو ايضا خمسة الافراد والتثنية والجمع و
التذكير والتانيث كالفعل المشبه بمعنى ينظر الى فاعله فان كان مفردا
او مثنى او مجموعا او مذكرا او مونثا حقيقيا
او غير حقيقى وجب كما يطابق الفعل فاعله فى التذكير والتانيث
وان كان فاعله مونثا غير حقيقى او حقيقيا مفصولا بالا جاز
نقل مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه مررت برجلين قاعدا غلاماهما
مثل يقعدان غلاماهما ومررت برجال قاعد علمانهم مثل يقعد علمانهم و
مررت بامرأة قام ابوها مثل يقوم ابوها ومررت برجل قائم جاريته مثل يقوم جاريته

اشد اختصاصا بالتعريف والمعلومية من الصفة يعني اعرف منها لانه المقصود
الاصلي فيجب ان يكون اكمل من الصفة في التعريف او مساويا لها فلا اقل من ان لا يكون
اقل منها فلا فرق ان يكون ادون منها والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة
ان اعرفها المضمر ثم العلم ثم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات
فبينهما مساواة ومن ثم اي من اجل ان الموصول اخص او مساو لو توصيف
ذو اللام للاسم اي ذي اللام الاخراج الموصول عاما ايضا مثل الذي في اللام
لما عرفت منهما من المساواة في التعريف نحو جاءني الرجل العالم او الرجل
الذي كان عندنا امس او بالمضاف الى مثله اي مثل المعرف باللام
واسطة بحو جاءني الرجل صاحب الفرس او بواسطة بحو جاءني الرجل صاحب
الفرس لان تعريف المضاف مساو للتعريف المضاف اليه او انقص منه على
الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره بحلاف سائر المعارف فانها اخص
لغير اخص ذي اللام فلو وقع اخص فهنا انه يحمل على البدل عند صاحب هذا المذكر
واما اللزوم وصف باب هنا بذي اللام اي باب اسم الاشارة بذي اللام مثل
مررت بهذا الرجل وان القياس يقتضي جواز وصفه بذي اللام والموصول
والمضاف الى احدهما للاتباع الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضي

لياد الجسرة او الزيد رفعه لانه مقصود الانسلاخ اتباعه ولا يلي المضاف الكاف
التعريف من المضاف اليه لانه كالاستعارة من المستعار والمتوالي عن
المقصر مضمون ذو اللام لتقييده وتخصيصه وجعل الموصول عليه لاجرائه مجرى
ذي اللام مثل مررت بهذا الذي كرم والذي كرم وهو ثم اي مثل اصل
ان الزائد وصفه ما هنا ذي اللام لزوم الاتباع المبيان الجنس ضعف
مررت بهذا الاجمع لانه لا يتبين بمبين المبهم لان الاعم عام لا يحصر
بجنس دون جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين المشار اليه
انه من جنس الرجال المعطوف بقي المعطوف نابع المعطوف
مقصود اي قصد نسبة الحكم اولا وبالذات الواقعة في الكلام
فقولنا بالنسبة متعلق بالمقصد المفهوم من المقصود مع متبوعه اي
كالمبتدأ من مقصودا بالذات لكنه كون متبوعه ايضا مقصودا ايضا بحرفي
زيد وعمرو فهو تابع لانه معطوف على زيد قصد نسبة المجيء اليه فجعله المجيء الا
في الكلام وكما اقتضى المجيء اليه مقصودا كذلك اقتضى ان زيدا الذي هو متبوعه ايضا
مقصود فقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير
مقصودة بل المقصود متبوعاتها وقوله مع متبوعه احتراز عنه لان المقصود

دون متبوعه فيلزم خروج بيان مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن ولم و
انما لان المقصود بالنسبة بهما احد الامرين من التابع والمتبوع لا
كلاهما واجيب بان المراد بالمتبوع مقصود بالنسبة ان لم يذكر لمتبوعيته ذكر
التابع ويكون التابع مقصودا بالنسبة دون ان لا يكون كالفرع على المتبوع من غير
استقلال به ولا يشكل بان المعطوف والمعطوف عليه بمثل الحروف الستة
مقصودان بالنسبة بما بينهما المعنى الذي ذكرناه حيث ذكرنا ومنها الاربعة
لزيادة التوضيح بعد قولنا بتوسط احدها اي بين دال التابع وبين متبوعه احد
الحروف العشرة والسابع نحو فصلنا في قولنا الذي اتاك امس زيد
عمرو ولم يكف بقولنا تابع متوسط احد بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة
لان الحروف قد يتوسط بين المتبوع مثل جاءني زيد العالم والشاعر و
الدبير فالصفة الداخل عليها احد الحروف المذكورة كالشاعر والدبير فيها جهتان احداهما
كونها صفة لزيد تابعة له بتبعيته للمعطوف عليه واخرى كونها معطوفا على
الصفة المتقدمة بما قبلها ويصدق على هذه الصفة مرجحتها الاولى انها تابع
لانها صفة لزيد بتوسط بينها وبين زيد حرف العطف لان توسط حرف العطف
من الشرط لا يلزم ان يكون لحرف العطف الذي قبل الاول فلم يكن قوله متبوعه

بالنسبة مع متبوعه لدخول هذه الصفة من جهتها الاولى في حد المعطوف دون
هذه الجهة ليس معطوفا فلا مزيق ما ذكرناه قيل قد جوز الزمخشري وقوع
الواو بين الموصوف والصفة لما كان الموصوف في مواضع عديدة من الكتاب
وحكاه المصنف في شرح المفصل في مباحث الاستثناء ان توكيدها ولها استدل به
في قولها هذا لكن من قرنة الاولى استدل بوقوع صفة لغيره فلو لم يكن بتوسط تابع
يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن المصنف في امالي الكافية
ان مثل جاءني زيد العالم والعاقل تابع متوسط جنسه وبين متبوعه احد الحروف
العشرة ولم يتوسط على الحضور واما هو باق على ما كان عليه في الوقت
واما حسن دخول العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير
فلو حد النحاة كذلك لدل على بعض الصفات مع انه ليس بمطرد وقال
بعضهم فنقطر لان الحروف المتوسط بينها عاطفة لانها بينها على ما يدل
على في غيرها من الجمع والترتيب وغيرهما فقي جعلها غير عاطفة في الصفات
عاطفة في غيرها اتكاب لبر بعيد من غير ضرورة داعية اليه واما عطف
على الضمير المرفوع لا المنصوب المجرور المتصل بلا او مستثنى الا
المنفصل اكد منفصل او لام عطف عليه ودل لان المتصل المرفوع

الى الكافية نحو اجاءني الذي قام او
العاقل الا زيد او لكن عمرو ا

كالجزء من الفعل بالنظر من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله وسنوضح
حيثما فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تأكيد كان كما
لو عطف على بعض حروف الكلمة فاكدا ولا بد متصل لانه بدال يظهر ان
قال المتصل وان كان كالجزء لكنه متصل من حيث الحسية بدليل جواز
افراده مما اتصل به تأكيد فيحصل لفرع استقلال ولا يجوز ان يكون
العطف على هذا التأكيد لان المعطوف له حكم المعطوف عليه فكما
يلزم ان يكون هنا المعطوف ايضا تأكيدا وهو باطل فان كان الضمير منفصلا
نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا مضبوطا
نحو ضربتك وزيد الم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيهما الى التأكيد منفصل
مثل ضربت انا وزيد وزيد ضربه هو وغلامه الا ان يفصل بين
الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه نحو قمت وزيد كما يترك التأكيد
لانه قد طال الكلام بوجود الفصل فحسن الاختصار بترك التأكيد وان
كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد او بعده كقولك
قم ما قمت انا ولا ابوك فان المعطوف هو الواو ولا يجوز بعد حرف العطف
لتأكيد النفي وانما قال يجوز تركه فانه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقولك

مكبرة امنياتهم والمانعون وقد لا يؤكد والامر متساويان هذا واعلم
ان مذهب البصريين ان التأكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوز ان العطف
بلا تأكيد ولا فصل لكن على قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح واذا عطف على
الضمير المجرور اعيد الجار نحو مررت به وبزيد لان اتصال القسم المجرور بحرف
اشد من اتصال الفاعل المتصل بالفعل لان الفاعل ان لم يكن جزء متصلا
جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فكرر العطف عليه اذ يكون كما
عطف على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير متصل كما يجيء في المضمرات حتى يؤكد
او تأتي معطوف عليه كما على المرفوع المتصل وما استاره المرفوع المنفصل
ولا يكفي بالفصل لان الفصل لا يزيل الابية فجاز ترك التأكيد بالمتصل للتخفيف
فجئت لا يكرر التأكيد بالمنفصل لعدم لا تصوره له اثر فكيف يكتفي به فلم يتبين
الا اعادة العامل الاول نحو مررت بك وبزيد والمال لي وبين زيد
والمعطوف هو المجرور والعامل مكرر جره بالاول وكالتأكيد المعنوي في
يديك قولهم جئني وبيناك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل جره بالباقي
كما في الحرف الزائد في كفى بالله وهذا الذي ذكرناه اعني لزوم اعادة الجار في
حالة السعة بين بالاشتهار فان قيل كيف جاز تأكيد المرفوع المتصل في

* والاخفش يجيز عطف المضمر المجرور على مثله من غير اعادة الجار ويحتج بقراءة من قرأ تساءلون به والارحام بالجر *

نحو مررت بكل رجل وبالاول نحو اعجبني جمالك من غير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل
وجاز ايضا تاكيد المضمر المجرور في نحو مررت بك نفسك وبالاول نحو
اعجبني بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد
التاكيد بالمنفصل وفي الثاني الاهم اعادة الجار فلما التاكيد عن المؤكد
والبدل في الاكثر اما كل المتبوع او بعضه او مشتمل عليه والغلط قليلا ما
فهما اي البدل والتاكيد ليسا باجنبيين لشيوعهما في التفصيل عن ليعم
الى متبوعهما
تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما لاغاية في ربطهما كالتحصيل بالنسبة الى
تخلل العطف بان المعطوف بخلاف المعطوف عليه وتخلل بينهما العاطف
فلا بد في تحصيل مناسبة بينهما باتاكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع و
باعادة
الجار في المجرور ليخرج المتصل المرفوع عن صيرورته كالاتصال وبباب المعطوف
عليه تاكيده بالمنفصل وفحوى مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما في المعطوف
عليه والمعطوف في حكم المعطوف عليه مما يجوز له ويمتنع من الاحوال
العارضة له نظرا الى ما قبل حرف لا يكون ما يقتضيها مستغنيا في المعطوف
وانما قلنا في الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبل احترازا عن الاحوال اللازمة
له حيث تنسحب كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية

والجمع فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون
ما يقتضيها مستغنيا في المعطوف احترازا عن نحو قولنا يا رجل والحارث فان
الحارث معطوف على الرجل وليس في حكمه حيث تجرد عن اللام فان ما يقتضي
تجرده عن اللام هو امتناع اللام وحرف النداء وهو معقود في المعطوف وانما
نحو مررت بشاة وتحلبها فبتقدير التنكير لقصد عدم التعيين اي برشاة
وتحلبها او محمول على انكار الضمير كقوله رجلان من ضبة اي رجلان من ضبة
وتحلبها وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في احوال عارضة له
النظر الى نفسه وغيرها ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه فلذا وجب
بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لاجل زيد بالنظر الى حرف النداء والى انه
مفرد اسمه زيد في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه مفردا مسمى فاتبع بناؤه
في يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة
عبد الله مضاف ونحو اي ونحو في حكم المعطوف في حكم المعطوف
عليه فيما يجوز ويمتنع لوجوبه في تركيب يا زيد بعامة او قائما ولا اذاهب
عمرو الا الرفع في ذاهب الظرف نصبا وحقه لكان معطوفا على قائم
فيكون عمرو زيد وهو ممتنع لخلو عمرو عن الضمير الرابط في المعطوف على الفاعل

اسمها متعين الرفع على ان يكون خبرا لمبتدا هو عمرو ويكون من قبيل
على الجملة ٥ عطف الجملة على الجملة وان لم يكن بينهما مناسبة ولما كان لقائل ان يقول ان ما ذكره من
ان المعطوف يقتضي ان يكون الذي يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير هو الصفة
الموصول وبغضب المعطوف عليه لبس فيه ذلك اشار الشيخ رحمه الله الى جوابه بقوله ٥
يطير اما الذي في غضب زيد الذباب لانها اي الفاء في هذا التركيب
فالسببية اي فالفاء فيه الى السببية بان يكون معناها السببية لا
العطف فلا يرد ما ذكر على ذلك القائل او يكون معناها السببية مع العطف
لكنها تحمل الجملتين بكمالهما ومن ضرورة الربط في الاولى والمعنى الذي
يطير فيغضب زيد الذباب او يفهم منها سببية الاولى للثانية فالمعنى الذي
يطير فيغضب زيد بسبب الذباب ويكون ان يقدر ويصير اي الذي
يطير يصير غضب زيد بطيران الذباب واذا عطفت اي اذا وقع العطف بالواو
على وجود عاملين بان عطف اسمان على عاملين احدهما عاطف والآخر
وقال بعض شارحي اللباب الاظهر عندي ان العطف ههنا محمول على
معناه اللغوي اي اما الآخر من نحو العاملين بان يحمل كل من العاملين
اكثر الاشياء حتى على ان المعنى على عمل واحد فقال على عمل واحد عاملين

لا على عمل واحد فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا واكرم خالدا
وانما الكثر شيوعا فانه لا خلاف في امتناعه مختلفين اي غير متحدين
بان يكون التأثير من الاول وذلك للرفع وهم من توهم ان مثل ضرب زيد
عمرا واكرم خالدا جائز هذا الجامع بينه وبين ما لم يعد وقصد العامل فيه اي
العامل هو الاول والثاني تأكيد او ذلك العطف كما رفع في قولهم ما كل سوداء
تمر وبيضاء شحمة في قول الشاعر اكل امرئ تحسبين امرءا ونار توقد بالليل نارا
فهذا ان كان يجب الظاهر جائز الكنه لم يخرج عند الجمهور الجنس ظاهر الحرف الواحد
لم يقولوا بقوله ومنهم عامل مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف
بحرف الجنسية كما جاز يجب الصورة ولا يزال الاشكال الواردة عليها والمنتصرة على
صورة السماع على تيمما وغيرها وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار
في جميع المواضع عند الجمهور الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فان
في الدار زيد والحجرة عمرو ايسي الا في صورة تقديم المجرور وتأخير المرفوع او
المنصوب الجنسية في كلامهم واقتصر الجواز على صورة السماع لان ما خالف
الناس ينتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا
العطف بحرف الجنسية في هذه الصورة ايضا بل يجعلها على حذف المضاف و

ابنا المصادر الدالة على اعراب نحو يريدون عرض الجزء الدنيا والله يريد
الاخرة بجر الاخرة كما جاء في بعض القراءات اي عرض الاخرة **التوكيد**
تابع يقرر امر المتبوع اي حال الاسناد عند السامع يعني يجعل حاله ثابتا
مقررا عنده **في النسبة** اي في كونه منسوبا او منسوبا اليه عند
تحقق المنسوب او المنسوب اليه في هذين الذي هو المتبوع لا غير وذلك
اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع او لرفع ظنه المتكلم الغلط وذلك
الرفع يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد زيدا او ضرب ضرب زيد او لدفع
ظن السامع به نحو زارا الساعي المنسوب نحو قولك زيد قتيل فيقول قبل دعا
ليتوهم السامع ان زيدا بالقتل الضرب الشديد فيصح تكرير اللفظ حتى
لا يحتاج الى تأويل في ارادة المعنى الحقيقي او في المنسوب اليه فانه
ربما ينسب الفعل الى الشيء والمراد نسبته الى بعض متعلقاته كما في قطع
الامير اللص اي قطع غلامه فيصح تكرير المنسوب اليه ايضا نحو ضرب
زيد زيدا اي ضربه هو لا من يتعلق به او تكرير معنى نحو ضرب زيد
ارعبه **او** في **الشمول** اي التأكيد ما يقرر امر المتبوع في النسبة بالتفصيل
الذي ذكرناه او في شمول المتبوع افراده ما نظر السامع نحو جاءني القوم

نسر

لبس المنسوب اليه الى شمول الافراد فانه كثيرا ما يضاف الفعل الى جميع افراد
المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها فيدفع هذا الوهم بذكر كل او جميع
واخواته وكلاهما رفعتهم وارتهم ونحوها فهذا هو المعروف من جميع القائلين
التأكيد واذا عرفت هذا فقول اخرج المط الصفة والعطف والبدل عن
حد التأكيد بتوله يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر جدا
واما الصفة فلان في بعض المواضع ليست لرفع ما ذكر بل لتوضيح متبوعها
نحو يقرر امر متبوعه لكن لا في النسبة والشمول هذا حاصل ما ذكره المصنف
شرحه **وهو** اي التوكيد **لفظي** منسوب الى اللفظ لحصوله بتكرير اللفظ
ومعنوي منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى **فاللفظي منه تكرير**
اللفظ الاول اي مكرر اللفظ الاول وما في جعله نحو جاءني زيد زيد
لان حكمه حكم ضربت ضربت فيما افاده ذلك في حكم تكرير اللفظ وان
كان محالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه يجوز تكرير
متصلا **ومنفصلا** اي التكرير مطلقا لا التكرير الذي هو التأكيد الاصطلاحي
في الالفاظ كلها اسما وفعلا وحرفا وجملا او مركبات تفيد بانفرادها او غير ذلك

عما

ويحتمله

ولا يبتدأ بها جاء الضمير الذي التأكيد للدلالة الاصطلاحية وتخصص الألفاظ
بالاسماء ويكون المقصد من هذا التفهيم عدم اختصاصه بالفاظ محصورة كالتأكيد
المعنوي والتأكيد المعنوي يختص بالفاظ محصورة اي معدودة محدودة
وهي نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع واكتع وابصع وابتع
بالصاد والمهملة وقيل بالضاد المعجمة قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلاث في
حال الافراد مثل جمع حسن وقيل اكتع مشتق من حوكي كتع اي تام و
ابصع بالمهملة من بصع العرق اي سال وبالمعجمة من بضع اي روى وابتع
من البتع وهو طول العنق مع دقة شعر ذنبه وهكذا استنبط ما سبب
خصه من هذه المعاني ومعناها التأكيد في التأصل الصادق والاولان
اي النفس والعين يعمان اي تعمان على الواحد والمثنى والمجموع
والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما افرادا وتثنية وجمعا وهو
اختلاف ضميرها العائد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه في المذكر
الواحد نفساه في المؤنث الواحد انفسهما بالف وصيغة الجمع في
تثنية المذكر والمؤنث وفي بعض العرب نفساهما وعيناهما انفسهم
في جمع المذكر العاقل انفسهن في جمع المؤنث وضمير العاقل للمذكر

والثاني لما سمي النفس والعين اولين تغليبا كالقمرين ثم الثالث ثانيا للمثنى
كلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث والباقي بعد الثلاثة المذكور لغير
المثنى سواء كان واحدا باختلاف الضمير العائد الى المتبوع المؤكد
في كله نحو قرأ الكتاب كله وكلها نحو قرأت الصحيفة كلها وكلهم
نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت النساكلهن وباختلاف الصيغ
في الكلمات البواقي وهي اجمع واكتع وابصع بالمهملة او المعجمة بدون وابتع
اجمع في المذكر الواحد وجمعا في المؤنث الواحد او الجمع بتأويل الجماعة
واجمعون في جمع المذكر وجمع في جمع المؤنث وكذا اكتع كما اكتعون
كتع وابتع بتعا بتعون بتع وابصع بصعا بصعون بصع ولا يؤكد
بكل واجمع الا واجزاء سواء كان واحدا او الكلية والاجتماع لا يحتمل
الاجزاء ولا حاجة الى الذكر اذ الاجزاء لان الكل ما لم يلحظ افراده مجتمعة ولم
تصر اجزاء لا يصح ان يكون بكل واجمع ويجاز بكون بلك الاجزاء بحيث يصح
ادراكها حسا كاشتراء القوم واحدا كاجزاء العبد ليكون في التأكيد
بكل فائدة مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله فان واجمع
العبد قد يجوي في الاشتراء صحيحا وكذا بكل ليفيد الشمول بخلاف

جاء زيد كله لعدم صحة اقتران اخره لاحقا ولاحكما في حكم المجيء
واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستكنا بالنفس او
العين اي واذا اريد تاكيدهما اكد قبل الضمير الا منفصل ثم بالنفس
والعين مثل ضربت انت نفسك فنفسك تاكيد لتا الضمير بعد
تاكيده بمنفصل هو انت اذ لولا ذلك لاتبس التاكيد بالفاعل اذ اتبع
تاكيد المستكن بحو زيد اكرمني هو نفسه فلولم يؤكد الضمير المستكن في
اكرمني بنحو هو وقال زيد اكرمني نفسه لاتبس نفسه الذي هو التاكيد
بالفاعل ولما وقع الالتباس في هذه الصورة اجري بقية الباب عليه و
انما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس و
العين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك
لعدم اللبس وبالمتصل لجواز تاكيد المرفوع المتصل بالنفس والعين بلا
تاكيده بمنفصل نحو ات نفسك قائم لعدم اللبس واما قيد النفس
والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل كل واجمع بلا تاكيده نحو القوم جاؤني
كلهم اجمعون لعدم التباس التاكيد بالفاعل لان كلا واجمع يليان
العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليانها كثيرا واكتع واخواه

يعني اتبع واصبع اتباع بفتح الضاد على ما هو المشهور لاجمع بتشديد
من الكلمات الثلاث بتمامها لا الاصالة لكونها دالة على المقصو
وسواء الجميعة ملا تقدم يعني اكتع واخواه عليه اي على اجمع لو اجتمعت معه
وذكرها اي ذكر اكتع مع اخويه دونه اي دون ذكر اجمع ضعيف لعدم
ظهور ولا لتها على معنى الجميعة بالمزيد وذكرها من شائر التبعية دون الاول

البدل

البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع اي بقصد النسبة اليه
نسبة ما نسب الى المتبوع دونه اي دون المتبوع اي لا لكون النسبة الى
المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة البدل لكون النسبة اليه شرطا في نسبتها
لنسبة الى التابع سواء كان ما نسب اليه سببا او غيره مثاله اني رايت زيدا اخوك
وصربت زيدا الحائك واعجبني بعمرو علمه مقصود ما نسب الى المتبوع عن النعت و
التاكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب الى المتبو
مقصودة وبقوله دونه احترز عن العطف بحرف فان المتبوع فيه مقصود
بما نسب الى التابع ولا يصدق الحد على المعطوف بل لان متبوعه مقصود
ابتداء بنسبة الفاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصود ان بهذا المعنى
فان قيد هذا الحد لا تناول البدل الذي بعد الاستفهام نحو اقام احد الا زيد

فان زيدا مررت احد وليس نسبة مرت اليه نسبة عدد العبد مقصودة اليه
لان ضرب العبد المقصود نسبة مرت الى احد نسبة العبد الى زيد فلما
سات الى المتبوع ههنا الغيا فانه ضرب اليه بعينه وسبب الغيام نسبة
التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود نسبة نسبة
سات الى المتبوع فاز النسب المذكورة في الحد عم من ان يكون بطريق الاصالة
او التبعية بكون ان يقصد نسبة شيء الى شيء فيه الى شيء آخر ابتداء ويكون
الاول توطئة للثاني وهو اي البدل انواع اربعة بدل الكل اي بدل
هو كل من البدل منه وبدل البعض اي بدل هو بعض المبدل منه فانه
بهما سلمنا في تمام قضيته وبدل الاشتمال اي بدل مسبب غالبا عن اشتمال
احد المبدلين على الاخر اتا اشتمال البدل على المبدل منه نحو سلب زيد
ثوبه او العكس نحو سلبني الوزير عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط
اي بدل مسبب عن الغلط فالاضافة في الاخيرين من قبيل اضافة السبب
الى السبب لا في ملابسة والاول اي بدل الكل بدل الواحد الاخر
مفهوما ان فالا ان يتحد مفهوما ما ليكون ما ستراد من نحو جاني زيد اخوك
فزيد واخوك وان اختلفا مفهوما منهما متحدان ذاتا فالتاريخ الزمني

والثاني الا ان يظهر له قرينة على ان بدا الكل من بدا الكل وبين عطف البيان
الا ترى عطف البيان لا يدل الكل وما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل
هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان نوع
المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب بالاتم ان المقصود من بدل الكل
هو التابع فقط ولا في سائر الاقسام الا الغلط فان الاعرف المحقق في جوابه
الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل اريد ان الاخر مقصود
اصليا والحاصل ان مثل قولك جاني اخوك زيدا ان قصدت فيه الاسناد
الى الاول وجعلت الثاني تتمة لتوضيحه فالثاني عطف البيان وان قصدت فيه
الاسناد الى الثاني وجعلت الاول توطئة له بالنسبة الى الاسناد
فالثاني بدل وح يكون التوضيح الحاصل من مقصودا بتعاد والمقصد اصالة هو
الاسناد اليه بعد التوطئة بالغير ظاهر والثاني اي بدل البعض جزء
اي جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا راسه والثالث اي بدل الاشتمال
بينه وبين الاول اي المبدل منه ملابسة بحيث يوجد النسبة الى
المتبوع المنسوب الى الملابس اجمالا نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء
انه كون زيد بحيث يعلم اعجبني صفاته لا باعتبار ذاته وتضمن نسبة الاعجاب

الى نيد نسبة الى صدر من صفاته اجمالا وكذا صلب زيد قوم بخلاف
ضربت زيدا الحمار وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا
يلزم من صحتها اعتبار غيره ويكون من باب بدل الغلط بغيرها اي
كون تلك الملابسة غير كون البدل كل المبدل منه او جزءه فيدخل فيما اذا
كان المبدل منه جزء من البدل ويكون ابدال الاشتمال شاملا لهذه الملابسة نحو
نظرت الى القمر فلكه والمخالفة بان التركيب من فلك القمر هو كونه مخالفا
له في المثال ويمكن ان يورد لهذا المثال ما يتساوى درجة الاشتمال درجة فانه لا يتحاشى
لهذه المخالفة في المثال ويمكن ان يورد لهذا المثال ما يتساوى درجة الاشتمال درجة فانه لا يتحاشى
فانه لا يحاشى ان البعض عبارة عن مجموع الذرات والمثال يحمل هذا البدل
فيما حاسا ولم يسم بدل الكل عن البعض لقلته وندرته بل ذيل المبدل
وتوجه في كلام المرزقاني هذه الاشارة مصنوعة والرابع اي بدل الغلط
ان تقصد اي يكون بان تقصد انت اليه اي الى البدل من غير اعتبار
ملابسة بينه وبين المبدل منه اي غير المبدل وهو المبدل
ويكونان اي البدل والمبدل منه معرفتين نحو ضرب زيد الرجل و
نكرتين نحو جاءني رجل غلام لك ومختلفين نحو الناصية ناصية

ليس

كاذبة وجاءني علام زيد واذا كان البدل نكرة مبدلة من معرفة
فالنعت اي نعت البدل منه المعرفة واجب لئلا يكون المقصود اتقص من النكرة
غير المقصود من كل وجه فانوافيه صفة يكون نكرة لجاز ابدال من نصر
النكرة مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جاءني
زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك
ضربته زيدا واخوك ضربت زيدا اياه ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل
الكل الامر الغائب نحو ضربته زيدا لان المضمر المتكلم والمخاطب
اقوى واخص لا تترك الظاهر واما بدل الظاهر من مضمر بدل الكل
المقصود اقص من غير المقصود مع كون مدلولهما واحدا بخلاف بدل
البعض والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود اذ ليس مدلول الاول
فيها مدلول الثاني اما في اشتمال نحو نفعني زيد علمه واشتهي نحو يعجبني
علمك وضربت الحمار وضرب بعض الحمار عطف البيان تابع
شامل لجميع التوابع غير صفة احترز به عن الصفة يوضح
متبوعه احترز به عن العطف والتأكيد ولا بد من ذلك ان يكون عطف
البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما الايضاح لم يحصل

عطف البيان

فاعجبني علمه

سواء هما على الانفراد ويصح ان يكون الاول وضع من اسمه مثل انعم الله
ابو حفص عمر فان حفص كنية عمر بن الخطاب وعمر عطف بيان له ونصبته انه
اتى اعراق عمر بن الخطاب مثال الرجل سيد وارى على ناقة درآ عجفا
نقاه واستحمله نظنه كلاما فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيرا ثم استقبل
النبطا وحمل بقول وهو يمشي فحلز بعيرة افسم بالله ابو حفص عمر
ما استهما من نعب ولا وعاعفر له اللهم ان كان بخير فبخير وعمر مثل من الله
الوادي فحمل اذا قال اغفر له اللهم ان كان بخير فال اللهم صدق وصدق
حتى التقيا فاخذ بين منال ضع عنز اصول فوضع فاذا هي نقبة عجفا
فحملها على بعير وزوده وكساه وفصله اي فرقه من البدل لفظا اي كون
حرف الاحكام اللفظية فصل انا ابن الدارل البكري بشرط
فولك اشتراه حمل عطف بيان للبكري جاز وان حمل بدلا منه لم يجز لان
البدل لا يصلح ذكره الا ما يكون المقدر انا ابن الدارل فقط وهو غير
جائز كما ذكرنا سبق في الضارب زيد وآخر على الظرفية فيه ونوعا وفي
على الظرفية اي ممنوعي الدارل ان جعلنا بمعنى المصيرة والا فهو حال من
ترقيه حال من الظرف ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن

في عليه وفيه فاجمع واقع حال من فاعل ترقيه اي واقع حولة ترقيه لاكراهها
روحه لان الانسان انما ارتقى فان الطير لا يقدر راسا العز والعلو
بينهما فعدنين مما سبق والمراد مثل انا ابن الدارل البكري لبيد كلما
كان عطف بيان للمعرف باللام الذي اضيف اليه الصفة المعرفة باللام
نحو الضارب الرجل زيد ولكن اريد به ما هو اعم من هذا الباب اي
كل ما خالف حكم اذا كان عطف بيان حكم اذا كان بدلا فتناول ضرب
البدا ايضا فاما قول الغلام زيدون يا بالنون مرفوعا حملا على اللفظ
ومنصوبا حملا على المحل اذا جعلته عطف بيان ويا غلام زيد بالضم اذا جعلته
جملة بدلا والمعنى الاول اظهر والثاني ابعد المبني
اي الاسم المبني وهذا الحد لا يصح الا ان يعبر عما هو المبني على الاطلاق
او لو لم يعبر فهما لكان تعريفا للمبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني
يا ناسب اي اسم اب مبني الاصل وهو الحرف والفعل
الماضي والامر غير اللام والمراد بالمشابهة المشابهة في تقريب المعرب هو من
المناسبة والمتصل صاحب المتصل هو المناسبة بينهما اما ان يتضمن
الاسم معنى المسمى الاصل مثل ابن فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام التي

كالمبهمات فانها تشابه الحروف في الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما
او وضعه موضع كذا الى فانه واقع موقع انزل او تكلمه للواضع موضعه
كقولهم زيد وضعته موضع يا اسمه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كان
الخطاب المشابه للحرف فتحوا دعوك او اضافه اليكما لزم من عدم تقدير
فمن فرق بالفتح او وضع غير مركب مع غير ما وضعه بحسب اصل
هذا المضاف من المركبات الاضافية المعدودة كغلام زيد غلام عمرو
غلام بكر بيني والمضاف الذي يعرب اذا كان المبني مثلا للمعرب في
اعتبار المعرب امران التركب وعدم المشابهة لمبنى الاصل كان المبني
ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما فقط
كهلم او هما لمنع الخلو واما اختلف ترتيب ذكر المشابهة والتركيب في
تعريفي المعرب والمبني تقديما وتاخيرا لاشارة الى تقدم ما هو موجود
لشرف والقائم اي الغاب المبني من حيث حركات اواخره وسكونها عند
البصريين حتمة وفتح وكسر للحركات الثلاث ووقف للسكون و
اما الكوفيون فيذكرون الغاب المبني في المعرب والبكسر والمراد بالحركات
الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون لانهم لا يبدلون الالفاظ لا

الهذه الالفاظ لا يسميها البصريون الاعراب لانهم كثيرا يطلقونها على الحركات
الاعرابية ايضا كما مر في صدر الكتاب حيث قال بالضم والفتح والكسر
والكثير جار على عدها كما نقال الدار في زيد ساكنة وحركتها بالضم مضمونة
حكمه اي حكم المبني وامره المقترن بالزمانه ان لا يختلف آخره اي لا يتغير
المبني لاختلاف العوامل اذ قد يختلف آخره لاختلاف العوامل
خرج الرجل وضربت رجلا ومررت برجل وهي اي المبني والباقي اعني المعرب
واسما الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات واسما الافعال
بالرفع عطف على اسما الافعال لا على الافعال لتصديره بحث الاصوات لا
باسما الاصوات وبعض الظروف واما قال بعض الظروف لان جميعها ليست
مبنية او بعضها فتدبر ثمانية ابواب في بيان الاسما المبنية ولا بد لكل
منها من علة السالان الاصل في الاسما الاعراب اذا كان مبنيا على الحركة
فلا بد عند ذلك من طريق احدهما حمله على الحركة ما اصل الباء
السكون والاخرى للحركة المبنية انها لما اختيرت دون الباقيين للضم
ما وضع ليتكلم من حيث انه متكلم يحكي عن نفسه او مخاطب
من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب وقيل المراد بتكلم تكلم به او

فيما بعد الاصوات ٣

الاكثر

القسم

لمخاطب بخاطب وان المأموع من تكلم بر وانت امن يخاطبه ويخرج بهذا
القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان الاضمار الظاهر كلها موضوعة للغائب
مطلقا او غائب تقدم ذكره يخرج هذا القيد الاضمار الظاهر فانه
كما سبق موضوع للغائب وليس بشرط ذكر الغائب شرط فيها لفظا او
حكما اراد بالمقدم اللفظ ما يكون المقدم ملفوظا اما مقدما بحسبها
مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد والمقدم المعنوي ان
يكون المقدم مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم
من لفظ بعينه كقولك اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل
المفهوم من قولك اعدلوا او كائنا مقدما من حيث المعنى او من سياق الكلام
كقولهم ربه رجلا لانه لما قدم ذكر الميزان دل على ان ثمة موزونا فكانه مقدم
ذكره معنى واما المقدم الحكمي فاما ان يجاء في ضمير الشان والقصة لانهما
حيث يرمن غير ان يتقدمهما ذكرهما تنزيلا لتقدم ذكرهما منزلة التعظيم
وتمهيدا للنفس لتوقع ما يفسرهما فيكون ذلك ابلغ من ذكرهما اولا فحصل ان ما كان
في حكم الغائب الحاضر المقدم المعهود بذلك وبين مخاطبك وكذا
الحال في ضمير فعم رجلا زيد وربته رجلا وهو اي المضمر النظر الى ما قسم

قسمان متصل ومنفصل والمتصل المستقل بنفسه هو يحتاج الى
كلمة اخرى قبله يكون كالجزء منها بحيث لا يتم الا سواكان مجاورا العامل نحو
سالت منطلقا عند المجاز او غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك والمتصل
غير المستقل بنفسه المحتاج الى عامل الذي قبله ليتصل به ويكون كالجزء
منه وهو اي المضمر باعتبار الاعراب اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور
لتشابه مسالم الظاهر وانقسامه الى هذه الاقسام فالاولان اي المرفوع و
المنصوب كل واحد منهما قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع
من الاتصال والثالث اي الضمير المجرور متصل فقط لانه لا مانع فيه من
الاتصال الذي هو الاصل وشعر ان المانع من الاتصال اذا اقتضى ذلك
اي المضمر خمسة انواع المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل
والمنفصل والمجرور المتصل النوع الاول يعني المرفوع المتصل ضمير ضربت
على صيغة المتكلم الواحد المعلوم المذكر وضربت على صيغة المتكلم الواحد
المجهول المذكر المتنبيين او انها الاضربن صيغة جمع المتايبة المعلوم المؤنث
وثانيها الاضربن صيغة جمع المتايبة المجهول المذكر واما ضربت بالمتكلم
لان ضمير المتكلم اعرف المعارف واخر ضمير الغايب لانه دون الكل صورة

التوكيد هكذا ضربنّ بضربنّا ضربنهنّ ضربهما ضربهم ضربهنّ ضربك
ضربكما ضربكم ضربكنّ ضربي ضربنا ضربني ضربنا على هذا القياس المجهول والنوع الثاني
اي المرفوع المتصل انا للمتكلم وحده نحن انا ومن معي او انا اسما
انتَ هو هما هم هي هما هنّ والضمير في انتِ الى انتنّ هو ازاحا عادا الجمع
الأخير لواحق دالة على احوال ثلاث الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث
والنوع الثالث اي المنصوب المتصل وهو ضمان القسم الاول المتصل
بالفعل نحو ضربني ضربنا الضمير ضربني ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربكِ
ضربكما ضربكنّ ضربه ضربها ضربهما ضربهم ضربهنّ والقسم الثاني
المتصل غير الفعل نحو انتَ انتما انتم انتِ انتما انتنّ انا الى
انتنّ والنوع الرابع اي المنصوب المتصل باياي اياك
اياكما اياكم اياكِ اياكما اياكنّ اياه الى اياهنّ وفي اختلافات
كسر والخطاب والضمير هو ايا واللواحق للدلالة على التكلم والخطاب
والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والنوع الخامس
علامي مثال المتصل بالاسم ولي مثال المتصل بالحرف علامي علامنا علاك
الى غلامهنّ ولي المال والى لهنّ وكان الفاعل ان يكون ضميرا كل

المعلم

المثنى

المتكلم والمخاطب والغائب ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين لان على
ستة سبعة كضرب ضربنا فضمير ضرب مشترك بين الواحد المذكر والمثنى
وضمير ضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمؤنث والمجموع المذكر والمجموع
المؤنث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ انت غير مشتركة وانت مشترك بين
المثنى المذكر والمثنى المؤنث راعوا الغايب حكم المخاطب خمسة الفاظ
انت غير مشتركة وانت مشترك في ذلك فان الضمير في مثل ضربا ضربتا
هو الالف المشترك بينهما والتاء حرف تابت وبقية الانواع الخمسة
هذا المجموع اعني ان المتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغايب خمسة فصار
المجموع اثنتي عشرة كلمة لها بعشرة معنى فاذا كان لكل من الانواع الخمسة
اثنى عشرة كلمة لها عشرة معنى يكون جملتها ستين كلمة لتسعين معنى
بينوا تلك الامور علالا وساسات لاطول الكلام بذكرها فالمرفوع
المتصل اما ماض نحو فعلا المنصوب والمجرور المتصلان يستمر لانها
فضلة والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوز وا في باب الضمائر الى وصفها
للاختصار استتار الفاعل واكتفوا بلفظ الفعل كما يجوز في آخر
الكلمة المستتر حتى ويكون ضمير الغيبة دليلا على ما اضمر في الترجمة

ولكن هذا الاشتراك ليس في جميع الصيغ بل في الفعل الماضي للغائب
الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب والواحدة
الغائبة اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو هند ضربت فانا الغائبة
الثابت لا الضمير المرفوع الا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر نحو ضرب
هند وفي الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان شيئا ارمجموعا
واحدا او مؤنثا او مذكرا او مؤنثا نحو اضرب ونضرب وللواحد المخاطب
المذكر نحو تضرب وتضربين وللواحد الغائبة اذا لم يكونا
مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب وفي الصفة مطلقا
سواء كانت اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او اسم التفضيل وسواء كانت
مفردة او مثنى او مجموعة مذكرا او مؤنثا اذا لم يكن مسندة الى الظاهر نحو قام
الزيدان كما في زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان والزيدون
ضاربون والهندات ضاربات وليست الالف في ضاربان والواو في ضاربون
بضمير لانهما تتغيران بتغير العدد والجنس والتصاريف لا تتغير عن حالها الا
ان يتغير عاملها والعامل ههنا ليس عاملا في الضمير وانما هو عامل في
اسم الفاعل والضمير فاعل اسم الفاعل والضمير يأتي على ما كان عليه في الرفع فلو كانت

ضمير

ضمائر لا يتغير الا ترى ان اليائي تضربين والنون في تضربان والواو في
يضربون والالف في تضربان لا يتغير منها اي الالف والواو في الصفة حرف
التثنية والجمع وليسا بضميرين ولا يسوغ اي لا يجوز الضمير المنفصل
مرفوعا كان او منصوبا الا لتعذر المتصل اي لا اجل تعذر ولا اجل تعذره لان
وضع الضمائر للاختصار والمنفصل اطول فلا يسوغ الا لتعذر الاتصال
وذلك اي تعذر المتصل بالتقديم اي تقديم الضمير على عامله لان
اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال اما ان يكون بالخاء او
بالفصل الواقع لغرض لا بمجرد الا به اذ الاصل في الاتصال
وتركه يتذوق الغرض او الحذف اي حذف فاعله لانه اذا حذف عامله لا
يوجد ما يتصل به او يكون العامل اي عامله معنويا لانتفاء اتصال
اللفظ بالمعنى او يكون عامله حرفا او الضمير المحمول له مرفوع او الضمير
المرفوع لا يتصل المجرور لانه خلاف المفهم بخلاف المنصوب نحو اياي و
اياك او يكونه اي يكون الضمير مسندا اليه اي الى ذلك الضمير صفة
جرت على غير من هي له اي تلك الصفة كاينة له فانه لو لم يفصل
الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو

العامل م

عامله

ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه التبس على السامع ان الضارب زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير علم خلاف الظاهر ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد ولا الجاء اليه واذا امن الالتباس بدون الانفصال في بعض الصور حمل عليه بالالتباس فيه لاجراء الباب واما قال من عندك لانا هو لئلا يكون الظاهر ليكون اشمل اقتصارا على ما هو الاصل **مثال ايانا** ضربت مثال لتقدمه على العامل **وما ضربك الا انا** مثال الفصل لغرض وهو التخصيص هنا **وانا ايانا والشر** مثال لحذف العامل اي ائتي نفسك والشر **وانا زيد** مثال لكون العامل معنويا **وما انت قائما** مثال لكون العامل حرفا **وهند زيد ضاربة هي** مثال الضمير الذي اسند اليه الوصف جرد على غير من هو له فاسند الى الصفة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا وهي صفة لهند حيث قام الضرب بها واما يصح ذلك اذا كان وجها على التاكيد او الاكتفاء واحلاني صورة الفصل لغرض التاكيد ولكنه تاكيد لازم لانه على تاويل نحن الزيدون صار بمعنى نحن وروي عن الزمخشري صار بمعنى نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما قال واختار بالتمثيل صورة لا لبس فيها لثبوت الحكم

في صورة اللبس بالطريق الاولى **واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا** احترازا عن نحو اكرمتك اذا المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يخف الفصل بين الفعل والضمير الذي اتصل اصلا فيجب اتصاله **فان كان** على تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا **احدهما** اي احد الضميرين **اعرف من الاخر** احترازا عما اذا استويا نحو اعطاها اياه حيث يجب الانفصال في الثاني للتحرز عن تقدم احد المتساويين من غير مرجح **وقدمته** اي احد الضميرين الذي هو اعرف على الاخر احترازا عما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيتها اياك فانه يلزم انفصاله ليعيد المتكلم في تاخير الاعرف لا لجهة طمعه في اول الوهلة بارادة على خلاف الاصل وعكس سيبويه يجوز الانفصال ايضا نحو اعطيتهوك **قال الجار** اي الاختار في الضمير الثاني ان شئت اوردته متصلا نحو اعطيتكه يا عبادي الا عبادي لانه الفصل بما هو متصل وان شئت اوردته منفصلا نحو اعطيتك اياه يا عبادي الا عبادي لانه الفصل بما ينفصل وان كان متصلا **ويجوز** نحو زيدا ضربته فانه اجتمع ضميران ليس احدهما مرفوعا الخ الاول بالاضافة وجب الثاني بالمفعولية وقدم الاعرف الذي هو ضمير المتكلم فقال الوصل

باعتبار عدم الاعتماد بالفصل بالمفصل وبالمفصل بخصوصه بخلاف الاعتماد
بالفصل ولا اي وان لم يكن احدهما اعرف او يكون ولكن ما قدر منه هو
اي الضمير الذي على كل من التقديرين منفصل لاخبارنا على تقدير الاول
يلزم الترجيح في تقديم احد المتلازمين على الاخر بما هو كالكلمة الواحدة بلا
مرجح وانما على تقدير الثاني لكراهتهم تقديم الاتصل على الاقوى منه
كالكلمة الواحدة نحو اعطيتنيه اياه سئل المالم يكن احدهما اعرف ليكون
ضمير من غائبا او اعطيته اياك سئل المالم يكن احدهما اعرف وضمير
المخاطب ولكن ما قدر منه والمختار في خبر ما كان اي خبر كان واخواتها
اذا كان ضميرا الاتصال كما ينوا كان زيد قائما او كنت اياه لئلا كان في
الاصل خبر المبتدا ويجوز ان يكون خبرا المبتدا ضميرا منفصلا الان عاملا
معنويا ويجوز ان يكون ضميرا منفصلا ايضا نحو كان زيد قائما او كنته لانه
شبيه بالمفعول ضمير المفعول في سئل ضربته واجب الاتصال ففي
شبيه المفعول الذي هو كواجب الاتصال فلا اقل من ان يكون جايز الاتصال
لكن الاتصال مختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول
والاكثر في الاستعمال اتصال الضمير بعد لولا لكون ما بعدها لولا مبتدأ

محذوف الخبر تقول لولاك لكان كذا ولولاي لكان كذا ولولانا لكان كذا
الى اخرها الكر غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضروري وكذلك الكلام
في الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما بعد عسى فاعلا تقول
عسيت الى اخرها وفي بعض اللغات لولاك ولولاي ولولانا الى اخرها
فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وموضع موضع المرفوع فان
القايم مقام الفاعل قد يقع بعضها موقع بعض كما سنوضحها ان شاء الله تعالى
مع انه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام
حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع موقعه فالاخفش نظر الى لفظ الكاف
وسيبويه الى نفسه واما عمال فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع
موقع المرفوع وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما في المعنى
ايضا الاخفش نظر في الضمير وسيبويه في العامل ودون الوقاية مع
الياء اي ما المتكلم لازمة في الماضي اذ الحقت تلك الياء بالفعل الماضي
عرا الكسرة المختصة بالياء التي هي اخت الحرف ولهذا سميت نون الوقاية بحق في

وكذلك نون الوقاية لازمة في المضارع لكثرة مطلقا بل حال كونه معربا
غريزة الاعراب اي عن نون يشبه الاعراب نحو يضربني لتقع احد المتضارع
ايضا عن ذلك الكثير بجانب كثرة نضربين لانها في الوسط حكما ومحلا في
كثرة لان الذي كثروا وقلل النحو لم يرضها ولست مع النون الاخيرة
الكتابة فيه اي في المضارع ومع لدن ولدن واخواتها يعني ان
وكان ولكن وليت ولعل مجتمعة بين الامثال بنون الوقاية للمحافظة عن
الحركات البناءية عند لدن وعلى السكون في لدن وبين تركها احترازا
عن اجتماع النونات ولو حكما في لعل لقرب اللام من النون في المخرج اولا
على اخواتها كما في ليت ويحتاج النحوي نون الوقاية في ليت من بين
اخوات ان لعدم مناسبتها في ذاتها والحمل على اخواتها فلان الاصل في
من وعن وقد وقط وما يجب حب للمحافظة على السكون الذي هو
الاصل في الساكن قلة الحروف وعكسها اي عكس ليت في لعل في
الاحتياج الى المحافظة فهما لزوال النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف وسيط
بين المبتدا والخبر قيل العوامل مثل زيد هو القائم وموجبا اي
بعد العوامل نحو كان زيد القائم صيغة مرفوع ولا يخلو خبر مرفوع

الازم م

لكان الاختلال في كونه خبرا استفصل مطابق للمبتدا افرادا وتثنية
وجمعا تذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة يسمى هذا المرفوع فصلا
ودلك الوسط ليفصل ذلك المرفوع المتوسط بين كونه خبرا لكون
الخبر نعتا وخبرا بما يصلح لصائم لتسع فادخل فيه ما لا لبس فيه ودلك
عند اخلاق الاعراب وكون المبتدا ضميرا وغير ذلك بالحمل على صورة اللبس و
شرطه اي شرط الفصل بذلك المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان الفصل
انما يحتاج اليه منها او افعل من كذا لاختصاص بالمعرفة لاشتراع اللام مثل
كان زيد هو افضل من عمرو واقتصر على مثال افعل من بعد دخول
العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائهما عن المثال
لكثرتهما ولا موضع له اي للفصل من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف
على صيغة الضمير وعند ضمير اسمي لاستحقاقه به للاعراب ولا عامل لاكن
استبعد العقلا لاتهم مذهب الحرفية وبعض العرب يجعله مبتدا
اي يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدا والا فالعرب لا يعرف المبتدا والخبر
وما بعده خبره نزلة خبر المرفوع على انه خبر والجملة حال او منصوب
عطفا على الثاني معنوي يحصل بما يعرض من المرجح لجعله مبتدا بما بعده

مثل كان انت الرقيب وعلم زيدا هو المطلق وفي بعض النسخ المتن
مبتدأ اما ان جزء بدون الواو ومع الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة
ايراد الخط قبل لتأكد التقديم لان تقديم الضمير على مرجعه غير معهود ولا
يعدلان يقال ضمن الكلام ضمير مفرد مذكر مرجع وذلك
المعهود اعني ان يكون قبل الجملة او لا عمل الا قبل بنزلة قبل الجملة اي
قبل هذا الجنس من الكلام ضمير عائد يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا
رعاية للمطابقة كان الضمير راجع اليه وضمير القصة اذا كان مؤنثا
بحسب تأنيث اذا كانا المعود بهما مؤنثا بحسب المناسبة يفسره ذلك
الضمير العائد لأنه اي بالجملة المذكور بعده اي يفهم من الحصر
الجنس المذكور والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة مستدرك بناء للواقع
لعرف اصلاحي في بيان القاعدة فانه لا حاجة للتنبيه في هذا الحكم فانه ثابت
سواء وضع هذه التسمية او لا وانما يحتاج واستدراك الفوائد اما ضمير الجملة هو
فصل هنا لو لم يحل التقديم على ما ذكر لاستحال القاعدة بقولنا الشان
هو زيد قائم على ان يكون هو مبتدأ والجملة الشان وزيد قائم خبرها
فانه يصدق عليه انه ضمير عائد يفسره الجملة المنسبة فانه باعتبار

رجوعه الى الشان لا يخرج عن الابهام الكلية بل ما يترتب جملة زيد قائم كما يخرج
ويكون ضمير الشان والقصة منفصلا او منفصلا واذا كان منفصلا
يكون مستترا وبارزا على حسب العوامل فان كان عاملا مسويا بان كان
مبتدأ كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح لاستتار الضمير كان مستترا والا
بارزا مثال هو زيد قائم مثال المنفصل وكان زيد قائم مثال المتصل
المستتر وانه زيد قائم مثال المتصل البارز وحذفه عن اللفظ اصلا
لانه سبب احالة كونه مضمونا ضعيف اي جائز مع ضعف بخلاف
ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما جواز فلكونه على صورة
الفضلات واما ضعفه فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلا
مستقل مثال ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظبا والاصح
ان المنوه اذا خففت فانه اي حذف مرتبة الاصالة بعض مع كونه
منصوبا لازم كقولهم وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين وذلك
لانه قد خففت ان وان لفظها بالتشديد الراقم فيها ومعه تخفيفها وصار ط
ان المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ مع ان ان المشددة اقوى منها بالعمل
من المكسورة فمتى اجروا العمل فاذ الفرع جروها عاملة في الملفوظ قدروا عليها

نسخة ان المنوه وان كان الاصح ان المنوه ضمير
الشان محذوفا عاملة في الملفوظ

في ضمير الشأن لما لا يزيد المكسورة عليها علامة انما اجدر به والغير محذوف انها
ذال الضمير لئلا يفوت التخفف المطلوب ههنا كما يدل عليه حذف النون حكما
يلزم منه عود ضمير الشأن مع ان المفتوحة اذا اخففت **اسما الاشارة**
اي اسما الاشارة المعدودة في المبنيات بحسب الاصطلاح **ما وضع**
اي اسم وضع كل واحد منهما **لمشار اليه** اي لمعنى مشار اليه اشارة حسية
بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند اطلاقها حسية في الاشارة الحسية
فلا يرد ضمير الغائب واشاراتها للاشارة الى مسابهما اشارة وهمية
لا حسية ومثل قولك ذلكما الله ربكم مما يبس الاشارة اليه حسية يجوز على
التحذير واما بنيت لشبهها بالحرف كما سبق **وبه** اي اسما الاشارة **دا**
حال كونها **لمذكر** الواحد والعامل في الحال معنى المثل المفهوم من قوله
الجر الى المبتدا **ولمثنا ذان** رفعا **وذين** نصبا وجرا اي ذا اذ وذين
حال كونهما لمثنى المذكر فذين لكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس
في التراكيب الثلاثة الباقية فقوله هي مبتدا وقوله ما مع ما عطف عليه مبتدا
كل واحد منهما بحال خبره ويجيء في بعض اللغات ذان في جميع الاحوال
اي الرفع والنصب والجر مع قولهم ان هذا ان لكما جرا ان على احد الوجهين

والمؤنث الواحدة **تا** قيل هذا الاصل في اسماء المؤنث الواحدة لانه
ليس شيء الا هي **وذي** وقيل هي الاصل لكونها بازاء المذكر فينبغي ان
يناسبها وقيل هما اصلان والقول باصالتها ذات على سائر ما ذكر عندها
وتي بذلك الالف باء **وتره وذه** مثل الالف واليائها يغير وصل
اليائها **وتي وذهي** يوصل اليائها **ولمثنا** اي لمثنا المؤنث **تان** في
الرفع **وتين** في النصب والجر لا غير فتين لمثنى المؤنث كذين لمثنى المذكر ودرانه على الالسنة
وتوهم مصرحهم احمالات اربعة احرفان وذين وتان وتين باختلاف العوامل
انها معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف العوامل بل ان
تان موضوعان لمثنى المرفوع وذين وتين لمثنى المنصوب والمجرور وذكر
في صورة المعرب اقتضاء لا لفضل الاعراب لوجود علة البناء فيهما **وبهما**
اي بهم المذكر والمؤنث **اولا** ممدودا **وصلا** اي ممدودا ومقصورا واذا كان
مقصورا يكتب بالياء **ويلحقها** اي اسما الاشارة بمعنى يدل على اداة
على سبيل اللحوق والعروض ضد اصالتها **حرف التنبيه** وهي كلمة
ها هو ليس في الحقيقة منها واما هو حرف جيء للتنبيه على المشار اليه قبل
لفظ كاسمه للتنبيه على البعد الاشاري كقولك هاذا وهاذان وهاذي قايم

قايم

ويتصل بها اوائل احرفا اسما الاشارة حروف الخطاب وهو الكاف وتنوعها
على احوال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث واما جعلت
هذه الكلمة حرفا لاشتراع وتنوع الظاهر وهنا ان الكلمات اسما لم يشتع ذلك
مثل صه ونزال وبله وهي اي حروف الخطاب خمسة والفراء يقول
الستة واشترط خطاب الانثى وجعل الخمسة مصروفة في خمسة من انواع اسما
الاشارة يعني المفرد المذكر والمؤنث وتثنيتهما وجمعهما وهو ساقط
خمسة لاشتراكهما والمفرد من انواع اسما الاشارة لان افراد المفرد
المونث يرقى الى اربعة فيكون اي الحاصل من الضرب خمسة وعشرين وهو
اي ذلك الخمسة والعشرون ذلك اذا كان يشير ذلك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت
مذكرا وذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وذاك اذا اشرت الى مذكر
ذلك وتيلك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا ذاك وذا
وتيلكن اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مونثات وكذلك البواقي يعني
تلك اي تاكن وتيلك اي تيكن وتلك وتيلك اي تاكن وتيكن و
اولاك بالمد واولالك بالقصر اي اولاكن واولا تكن واما تيلك فقد
اورده الزمخشري والملاكة في الصحاح لا بتلك فليك عامة خطا وهما

للغائب

وذاكم اذا اشرت الى
مذكر وخاطبت كذلك

ع

والقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط واختر المتوسط لان
التوسط لا يحقق الا بعد تحقق الطرفين ولما راى المصنف كثرة استعمال كل من هذه
الكلمات الثلث مقام الاخرين منها لم يتخذ هذا الفرق مذهبا واهمل
الاشارة فقال وذلك وتانك وذانك حال كونها اي الاخيرة مشيرا
واولالك باللام اي هذه الكلمات الاربع مثل كلمة ذلك في افادة
البعد ولا بد ان يحمل ذلك اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا واما تانك
وذانك وتالك مختصين باولالك بغير اللام للمتوسط وما هو المتوسط بعد
مذكر حروف الخطاب من القريب واما تم وهنا بضم الهاء وتخفيف الميم
وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وما كسر الهاء ايضا لغة
الحجازيين لكن خاصة لا تستعمل في غير الاشارة الى المكان
واما ما عداها من اسما الاشارة فقد يستعمل في المكان وغيره

الموصول

الموصول اي الموصول المعهود من المبنيات في اصطلاح
النحاة ما لا يتم جزءا اي اسم لا يتم مرجع ضمير هو يعني لا يكون جزءا تاما
اركان جزء الغير او لا يصير جزءا تاما ان كان تتم من الافعال الناقصة و
المراد بالجزء التام ما يصح في كونه جزءا او ليا ان يحمل اليه المركب او لا الى الضمير

يتال ع

امر آخر مثل المبتدا والخبر والفاعل والمفعول وغيرها واما ليفي كونه جزءا
تاما لاجزء مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءا من المركب كون
الموصول وحده ايضا جزءا لكن لايكون جزءا تاما اوليا الا بصلة وعائد و
المراد بالصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي لان الاصطلاحي عبارة عن جملة
يكون
بعد الموصول مشتملة على ضمير عايد اليه معرفتها موقوفة عليه مسوقة للموصول
فلا يعرف الموصول بها لزوم الدور والغرض على ان المراد بها معناها اللغوي
لا الاصطلاحي قوله وعايد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا
القول مستدركا كالاجراح مثل اذ وجئت وليس لهما صلة اصطلاحية و
لنا ان نقول لكن ان يسوغ الصلة بالاخير فقط معرفة على سوغ الموصول
بان يقال الصلة جملة متصلة باسم لايتم جزء الا بها من الجملة مشتملة على عايد
اليه يصلح هذا بجوز ان يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور
وذكر العايد مع انه ساقط في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم
ضمنا
سابقا في الاخبار عن مثل اذ وجئت ولما كانت الصلة بعينها اعم من
المفهوم من ان تكون جملة او غير جملة ولا تكون كذلك الواقع الاخير الا
اعم من ان يكون ضميرا او غيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول او
ليس

والواجب ان يكون ضمير الموصول عينهما بقوله وصلت اي صلة بالاتم جزءا
لاصلة جملة خبرية اتت في معناها كاسمي الفاعل والمفعول والعائد
ضمير لاغير ضمنه له اي للموصول لا لغيره وصل الالف واللام اسم فاعل
او مفعول لان اللام الموصول لشبه اللام الحرفية فجعلت صلتها كما كان جملة
منى مفرد اسود وعلما لحقيقة التشبيه وهي اي الموصولات الذي
للمفرد المذكر والتي للمفرد المونث واللذان للمثنى المذكر واللتان للمثنى
المونث ويكتبان بالالف في حال الرفع واليا في حالي النصب والجر والذين
على وزن العلمين لجمع المذكر والمونث الا انه في جمع المذكر اشهر واليدين
كالبين لجمع المذكر واللائي بالهمزة واليا واللاء بالهمزة المكسورة
فقط واللاي باليا فقط مكسورة او ساكنة اجراء للموصل مجرى الوقف
لجمع المذكر والمونث الا انها في جمع المونث اشهر واللاتي واللواتي لجمع
المونث وساغ اللاتي اللات بحذف اليا واما الكسر على النون و
في اللواتي اللوا بحذف النون اليا سماعا وما بمعنى الذي فيما لايعقل
نحو عرفت ما عرفته وجايني ما فعل نحو والسما وما بناها وقد ايضا
بمعنى من يعقل ويستوي فيها المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمونث

واي بمعنى الذي نحو اضرب ايهم في الدار اي اضرب الذي في الدار

نحو اضرب ايهم

وايّة بمعنى التي نحو اضرب ايّتهن في الدار وذو الطائية اي المنسوبة الى طيء لاختصاصها بهم موصولة بمعنى الذي او التي قال الشاعر وبئري ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرتها والتي طويتها

ارتفاء الماء اي جريه

وذا بعد ما الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت اي ما الذي صنعت

والألف واللام اي مجموعهما بمعنى الذي او التي او المتي او المجموع والعائد المفعول اي العائد الذي يلزم الموصول الاتيان به اذا كان منصوبا لا يجوز حذفه اذ الموضع مانع لانه ضمير لا اذا كان فاعلا لا يكون عائدا نحو قوله الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر اي لمن هو يشاء اعلم ان النحاة وضعوا لهذا الضمير باب الاخبار بالذي او ما يقوم مقامه وقصدهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه في هذا الفن من المسائل وتذكيرها فانهم اذا قالوا الاحد اجزء عن الاسم الفلاني في الجملة الفلانية بالكذا بعد بيانهم طريقة الاخبار به لابد له من تذكر كثير من مسايل النحو ثم يفتح النظر فيها حتى يعلم ان دلان الجزء اي اسم يصح وفي اي اسم يمتنع فاراد المصنف الاشارة الى هذا كما قال واذا اخبرت اي اذا اردت ان تخبر عن جزء جملة بالذي اي باستعانة الذي او التي او اللذان واللاتان فاذا اتيت بالذي صلة للاخبار لان الذي يخبر عنها لا يخبر بها صدرتها اي اوقعت كلمة الذي او ما يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية ووضعت موضع المخبر عنه اي في موضع ما هو مخبر عنه بالذي في الجملة الثانية سمي في موضع الذي كان في الجملة الاولى ضميرا لها اي لكلمة الذي وآخرته اي المخبر عنه عن الضمير خبرا بعد على الحال او ضمن اخره معنى جعلت اي جملة خبرا متاخرا فاذا اخبرت مثلا عن زيد من ضربت زيدا صربت بكلمة الذي اوقعتها في صدر الجملة الثانية وجعلت في موضع ما هو مخبر عنه في هذه الجملة اي زيدا والمراد موضعه محل الذي كان في الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضربت ضمير الذي واخرت المخبر عنه يعني زيدا جعلته خبرا عن الذي وقلت الذي ضربته زيد وكذلك اي مثل الذي الالف واللام في الجملة الفعلية ما صرح بصلتها اسم الفاعل او المفعول منها فان صلة الالف واللام لا تكون الا اسم فاعل او اسم مفعول ويكون ان يوضع اسم الفاعل من الثنى للفاعل واسم المفعول من الثنى للمفعول بشرطان يكون الفعل الذي تضمنه الجملة

متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجيء
منه اسم فاعل ولا مفعول فلا يخبر باللام عن زيد في زيد ليس منطلق
وشرط ان تكون في اول ذلك الفعل حرف لا يستقل منه اسم الفاعل
المفعول مما هاك التين وسوف وحرف النفي والاستفهام فلا
باللام من زيد في جملة سيقوم زيد فانه اذا بني اسم الفاعل من سيقوم كان
قائما فيتعذر حينئذ السبيل فان تعذر امر منها اي من الامور المذكورة الى
هي تصدير الموصول ووضع عائد الموصول مقامه فذلك الاسم وان اخبر ذلك
الاسم خبرا تعذر الاخبار ومن ثم اي ومن اجل انه اذا تعذر امر منها
تعذر الاخبار امتنع الاخبار الذي في ضمير الشان بان يكون ضمير
الشان مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة بالذي وتاخير المخبر عنه خبرا
لوجوب تقديمه على الجملة وكذلك امتنع في الموصوف بدون الصفة و
الصفة بدون الموصوف فلا يجوز في ضربت زيدا العاقل ان يخبر بالذي عن
زيد بدون العاقل ولا عن العاقل بدون زيد لاشتمال الموصوع الصفة او
موصوفا لحذف ما اذا اخبر عن محموعهما فيقال الذي ضربته زيد العاقل
وكذلك امتنع في المصدر العامل بدون المعمول فلا يجوز في يعجبني

من ذو في القضاء الثوب ان يخبر بالذي عن ذو في القضاء بدون الثوب لان يزيد
الى ان يجعل الضمير الذي جعل في موضع ذو في القضاء عائدا الى الثوب على ان لا يجب ان لم يجب هذا الثوب في القضاء
يجب منه ذو في القضاء الثوب وكذلك امتنع في الحال لان الحال يجب
كونه نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذي هو معرفة في موضعه الحالية وكذلك
امتنع في الضمير المستحق لغيرها اي لغير كلها الذي لاشتماع تصدير الذي
لاستلزام ذلك عود الضمير اليها فيفضي ذلك الى الغيبة للضمير وكذلك امتنع في
الاسم المشتمل عليه اي على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه
فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذي ضربته غلامه لانك اذا جعلت زيدهم
الضمير عائدا الى الموصول في المبتدا لم يعد وان جعلته عائدا الى المتبوع في
الموصول لم يعد وكل منهما ممتنع واما الاسمية لا الحرفية فانها اما كان
نحو فاز زيد وقام واما ناقصة نحو ما ضربت زيدا وما زيد قائما موصولة نحو
عرفت ما استقر بك واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت وشرطية
نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بعد نحو مررت بما معجب لك اي
شيء معجبك واما بجملة نحو ربما اكرم المرء من لا يرجو كحمل العقال
اي رب شيء يكرم المرء وتامة بمعنى شيء منكر عند ابي علي

والنبي المرور عند بجنوبه نحو قولهم نفعها اي نفعهم بشيء او نفعهم الشيء
وصفة نحو امرر برجل ضربه اما اي ضرب كان ومن كذلك اي الكلمة
موصولة نحو اكرمت من ضربت وشرطية نحو من يضرب اضرب وموصوفة
اما بمفرد نحو قولهم ربّه رجلا فضلا على من غيرنا حب النبي محمدا ايانا اي
نحو عربا او بجملة نحو من ما نات فذا كرمنه الا ذة التامة والصفة فاعل
كلمن لا يحيى تامة ولا صفة واي للمذكر وايّة للمؤنث كمن في
ثبوت الاحوال الاربعة وامتناع التاء في الصفة وفي الموصولة نحو اضرب
ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم افضل واتهم لقيت والشرطية نحو ايا
تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو ربّا ايها الرجل قبل اي يعني صفة
اضافا فاملوحملها اللهم لمن الثلاثة صفة اصلا او اجيب بان ايا الواقعة
صفة تجيء في الاصل استفهامية لان مسئولا عنه نحو مررت برجل اي رجل وعظيم
يسأل عن عالم لا يميز نحو كلا هما وتفلان عن الاستفهامية الى الصفة وهي
اي كل سراي واية معربة بالاتفاق وحذفها لا بتذاكما في الاكثر
عبرها من الموصولات الاصل اختلافها في اللفظ والمعنى وهذه الطائفة
وانما اعربت لانها التزم فيها الاضافة الى المعرف الذي هي من خواص الاسم

من بمان واستفهامية
نحو من فاعل
م

المعرف

المنكر فلا يرد حيث وادا وادا الا اذا كانت موصولة حذف صدر
صلتها نحو مررت برجل من كل شيء ايهم استعلى الرحمن فمن مررت الضم
اي ايهم هو استعلى وانما بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها لتأكد
الشبه من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة وبنيت على الضم تشبيها لها بالغايات
لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما يضيفها وهو
المضاف اليه لفظا ونشر المعرفة لبنائه سئل يا ايها الرجل كما استغنى الى
حذف صدر صلتها لانه ذكر في ضم المنادى ان كل ما يبنى مبادى مفردا
معرفة هو مبني وبنا الموصوفة لهذا ملاحظة تلك الذكر وفي قولهم ماذا
صنعت وجهاذا احتمالا ان معناه ما الذي على ان يكون ذا بمعنى
الذي يكون التقدير اي شيء الذي صنعته اي صنعته ما بسنا فما بعده
خبره او بالعكس وح جوابه رفع اي مرفوع على انه خبر مبتدا محذوف
كما دلت الاكرام اي الذي صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقا
للسؤال في كون كل منهما جملة اسمية والوجه الاخير ان معنا اي شيء
ههنا عبارة ناذا حدهما ان ماذا بمنكبها بمعنى اي شيء والثانية ان ما مبتدا
اي شيء وذا بعده والظاهر ان مؤداهما واحد فان معنى قولهم انها كما

معنى اى شيء انه ليس لكل منهما شيء الا استدلالا لكون كل واحد منهما مذكورا
من مجموعها اى شيء وحه جوابه نصب اى منصوب على انه مفعول لفعل
محذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال الذي كون كل منهما
جملة فعلية وبجوز في الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفي الثاني
رفعه على ان يكون خبر مبتدا محذوف ولم يعتبر المصاحبات المطابقة
بين السؤال والجواب اسما الافعال ما كان اى اسم كان بمعنى الامر او الماضي اللذين هما اقسام الفعل
فعلة بناءها كونها مشابهة لمعنى الاصل فما قيل ان يعني انه تصور ان يعبر
انواع فالمراد به تصور ان وتوجيه عبر عنه بالمضارع لان المعنى على الاتي
وهو الذي ان يعبر عنه بالمضارع الحالي مثل رويد زيدا اى امهله
مثال الماضي بمعنى الامر وهيهات ذال بمعنى الذي الحجازيون بكسر على
في بني تميم وبالصرف لغة بعضهم اي بعد مثال الماضي بمعنى الماضي
وتقدم الكلام على اكثر اسما الافعال بمعناه والذي حملهم على ان قالوا ان هذه
الكلمات واسماؤها ليست بافعال مع ان بعضها مساو في الافعال امر لفظي
هو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال واما لا تتصرف فهو اكثرها

لانها موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون زيد مثلا مرفوعا بالظهار
قال الشارح الرضي وليس ما مثال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت
الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا للمعنى بمعنى اذا الذي
الفتح ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمع اصلا هذا
قال المعنى ما كان بمعنى الامر والماضي ولم يقل مما كان معناه الامر او الماضي
المتبادر ان يكون هذا بحسب الوضع والمراد مثل الضارب امس مقتضاه على
التعريف وفعال اي ما يوزن فعال الكائن بمعنى الامر المشتق
الثلاثي المجرد فياس اى قياسي كذال اسمي انزل فلا يسمى
هو مطرد في الثلاثي ويرد عليه انه لا يقال نواه وفعاد وفهر وافعل عليها
بل ويرد عليه قول سيبويه بل ذا اراد الاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرة و
اسماء الرباعي فاستقوا على انه ليس الا نادرا وفعال حال كونه
مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجور او الفجور قال الشارح الرضي وهو على
ما نبه امصدر معروف موت ولم يتنبه الى الان قليل قاطع على تعريفه
ولا انيثه وحال كونه صفة لموت مثل يا فساق بمعنى يا ماستة
مبني اي كل واحد من الفسقة الاخرين بني لمشابهته لاي الساكنة

يعني الامر عدلا كوزنه اما وزنه فظاهر واما عدلا لما ذهب اليه النحاة
من ان فعال يعني الامر مبني وعدل عن الامر الصريح للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة
في الامر كفعال وفعول للمبالغة في فاعل فعال اسم الرضى والذي ارى ان
كونها اسما للافعال المعدولة عن الفاظها للعدل شيء لا دليل لهم عليه بل كيفية
الاصل في كل معدول عن شيء ان لا يخرج عن النوع الذي فيه الشيء المعدول
عنه فخرج الفعل المعدول من الفعل الى الاسمية واما المبالغة
فانها في جميع اسماء الافعال بينة وجهية في كلام طويل لمن اراد الاطلاع
عليه فليرجع اليه وفعال حال كونه علما للاعيان اي لمسميات الاعلام
اما فعال علما للمخرج باب قتال واما فعال للاعيان فمخرج باب فجار لانه
ان كان علما كما قالوا الكف للمعاش لا للاعيان وقوله مؤنثا صفة علما
ذكر للتنبيه على انه لم يضع الا كذلك كنظام علما للوشي وغلاب
كذلك مبني في استعمال اهل الحجاز لمشابهة فعال بناء الامر
وتميم يعربه في استعمال بني تميم الا ما اي الا فعال علما
للاعيان يكون في آخره وآخره فالذي نبهم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون
الحجازيين في بنائها لانهم لا يتصرفون من ذات الراء وغيرها بل يحكون الكل

الكل نحو حضار علما للكوكب وهو الاكثرون ان الراء من نفس الكلمة
في مخرجه كالمكرر فاخبر فيها بيا لانه اخف فاسلوك طريقه واهمل
من سلوك طريقه فان مخالفة الاصوات اعلم ان الاسم
الجامد يعني لفظ الانسان اما ان يقع دالا على المصادر ولازما للمصدرية
ولم تصرف اسوء فعل او لم تلزمها المصدرية وصارت اسوء فعل فالاول مثل
واها للتعجب وحكمه حكم المصادر والثاني مثل ايه وصه وحكمه حكم
الافعال واما غير صالحة لدلالة بانفسها على ما كانت عليه حين كونها اسوء افعال
ولم تصر مصادر ولا اسماء افعال وهي على انواع فمنها ما يعرض للاسماء
عند عروض معنى لاكتفاء المستدعي او المنجي وهي وح لا تفيد ان يحكم عليها
بشيء او يحكم على شيء وسمها ما يجري على لفظ الانسان على سبيل الحكاية بان
يصدر من نفسه ما يشابه صوت شيء كاذا اطلت غاق فاصدا الاصدار
بما يشابه صوت الغراب عن نفسك وح لا تفيد ان تحكم عليها او بها وسمها
ما يصوت به لاجل حيوان اما الزجر او دعاء او غير ذلك كاذا اطلت
نخ لناقة البعير وح ايضا لا تفيد ان تحكم عليه او به وهذه الاسماء
كلها مبنيات لانها الذي فيها واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية كما

في آخره ه

الف

اذا قلت قال زيد عند النجي وي او عند ناخة البعير نخ او عاو صوت
الغراب نحو غاق في هذه الحالة ايضا مثله لكن لا ترجيت انها اصوات بل
انها حكاية عنها والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما بها عليه
غير ناقلة على سبيل الحكاية ويدخل بهذا الاعتبار الصيت باسم المصوت به
دالة بالوضع وذكرها في نابر الاقسام لاخراجها بحرفها او احدها جملة
وبين بحرفها بجري ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار
كل لفظ اما قال لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت حكي
بصوت اي اصدر على لسان الانسان شبيها بصوت شيء كما
عرف في القسم الثاني من الاصوات البعيرة المنقولة او صوت به لها
يعني مثلا اي لاناختها او رجرها او دعاءها او غير ذلك وانما قلنا
مثلا لان الصياح من البهائم وان القوابل الارجع فلانبا وليا هو
للطيور المبعوض افراد الانسان ايضا كالصياح والمجانين واذا كانت
ذكرها على سبيل التمثيل يتناول التعريف كلها فالاول كغاق اذا صوت
به انسان تشبيها بالغراب والثاني كنخ مشددة او مخففة عند اناخة
البعير ولم يذكر المصنف القسم الاول وهو ما كان صوت الانسان ابتداء

الاسم

من غير ملاحظة بالغير قبل وذلك لانه لما كان هذان القسمان مع تعلقهما بالغير
لتحيزهما بالاسماء البعيرة كان كون ذلك القسم كذلك اولى لكون صوت الانسان
من غير تعلق بغيره المركبات اي المركبات المفيدة
من المبنيات كل اسم حاصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكما
اسمين او فعل واحرف او اسم وحرف او تخلل بين جزءيها كلمة واحدة ليس بينهما نسبة
اصلا في الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل
سيبويه فان الجزء الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكن
حكمه الكلية حيث اجري مجرى الاسماء المبنية وقوله ليس بينهما نسبة يخرج
مثل عبد الله ونحو تأبط شرا الاتيين فان كل واحد منهما نسبة قبل العلمية
ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر على الحد مع انه من افراده
لان بين جزءيه قبل التركيب نسبة العطف وبعين النسبة على وصير يخرج منها
هذه النسبة بسبب خرط القتاد والاحسن ان يقال المراد النسبة
معتبرة من ظاهر هيئة تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى والاستدلال انه
يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التي في عبد الله النسبة الاضافية ومن
ظاهر الهيئة التركيبية التي في تأبط شرا النسبة الفعلية التي يكون بين الفعل

والمعنى واحد في نحو احد عشر فان هيئة تركيب احد جزئيه مع الآخر
لا يدل على نسبة اصلا كما ان هيئة تركيب احد شطري جعفر مع الآخر
يدل عليها من غير فرق فما نطبق الحد على المحدود طردا وعكسا **او ضمن**
الجزء الثاني حرفا حرف عطف او غيره **بنيا** اي الجزآن الاول والثاني
آخره في وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب بالتاء المقتضية لحركة
عشر فان اصله خمسة وعشرة حذف الواو وركب عشر مع خمسة و
نحو **حادي عشر واخواتها** يعني اخوات حادي عشر من ثاني عشر الى
تاسع عشر واخوات كل من خمسة عشر وحادي عشر وانما اوردنا المثالين ليعلم
ان البناء ثابت في هذا المركب سواء كان احد جزئيه العدد الزايد على العشرة
او صيغة الفاعل المشتقة منه وقيل في نظم الاول الثاني لا يختص الجزء الثاني
لارادة حادي عشر وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل اذا استعمل من اسما
العدد واحد من المشتق منه لكن لا لحاظ في الجزء الثاني وقوعه بعد العدد
السابق على المشتق منه فان الثالث مثلا واحد من الثلاثة لكن لا يلاحظ
فيه اعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذ واحد من الصيغ المفردات
للدلالة على ما ذكرنا اراد ان ياخذ واحدا من تلك المركبات و

يتيسر فلك من مجموع الجزئين لا ضيعة فاعل لاشتمل جزئيها فاقتضى
على اخذهما من احد الجزئين اذ في اخذ بعض الجزء من كل جزء مظنة
الالتباس واختاروا الاول ليدل على المقصود من اول الامر فاخذوا
ثلاثة من احد عشر المتضمن حرف العطف حادي عشر بمعنى الواحد
احد عشر بعد العشرة ونوعه بعد العشرة فحادي عشر متضمن حرف العطف المقدر
انما اخذ من احد عشر المتضمن حرف العطف لانه اذا اضيف حادي
وعشرة لا يمتنع له على هذا القياس الحادي والعشرون لاخرجهما الا
بذكر الواو وحذفه **الا اثني عشر** واثنتي عشرة لانه يبنى فيهما
الجزآن بل يبنى الثاني المتضمن ويعرب الاول لشبهه بالمضاف لسقوط
النون **والا** اي وان لم يتضمن الثاني حرفا **اعرب الثاني** مع صرفه
ان لم يكن قبل المركب مبنيا **كبعلبك وبني الأول** للتناسب التام
من الاعراب على الفتح **لا احد عشر فتح** اي اعرب الثاني مع منع
الصرف وبنا الاول لما مر في فتح اللغات وفيه لغتان اخريان احدهما
اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني مع صرف المضاف اليه
اخيرها اعراب الجزئين واضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني

الكنايات جمع كناية وهي في العقود في اصطلاح
ان يعبر عن شيء بغير لفظ صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض
كالابهام على السامع كقولك جاءني فلان وانت تريد به انسانا
بها ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدري ولا كل ما يكنى به بل بعضه لا
كل بعض بل بعض معين كما نبه اصطلحوا في باب المبنيات ان يريدوا بها ذلك
البعض المعين وان لم يدل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف و
بهذا قيد تعريفه الآتي بالتصريح به متصلا فان ذلك اعرض عن تعريفها مطلقا
وغرضه ان البعض المعين هنا الكنايات **كم** وبناؤها لكونها موضوعة
وضع الحروف او لكون الاستفهام يتضمن معنى الحرف ودخل الجملة عليها
وكذا وبناؤها لانها في الاصل ذا من اسماء الاشارة دخل عليها كاف
التشبيه وصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كهذا وبقي في اصل بنائه وكل
واحد منها يكون **للعدد** والكناية عنه وجاء كذا كناية عن غير العدد
ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او غيره **وكيف وتنبيه للجهة**
اي الكناية عن الحديث والجملة وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة وانما تتم
الجملة الى معمولها من حيث هي لا يستحق اعرابا ولا بناء ما دام في المفرد موضعها والعمل

بخلوه عنها بخلاف البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب وبين
الكنايات كأين وانى لما ذكر كاف التشبيه دخل على اي وان كان في
الاصل مصدرا بمعنى الكمية المجموع عن الجزئيات مسماها الافرادي وصار المجموع كاسم
مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كأنه اسم مبني على السكون لخفوف ساكنه
كما في من لا تنون كم ولها بكيف بعد الباء تنوين مع ان التنوين لاصوره لها
في الخط فرقا بينها وبين اخواتها فلذلك لم يذكره المصنف معها
فكم الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام **مميزها** الذي يرفع لانها
عن جنس المسئول عنه **منصوب** على التمييز **مفرد** لانها لما كانت
للعدد وسط العدد بين احد عشر الى تسعة وتسعين ميزها مفرد
منصوب جعل ميزه كذلك لانه اصل كما مر الطارئ كان بحكمها **وكم**
مميزها مجرور بالاضافة **مفرد** نادر **ومجموع** اخرى تقول كم
رجل عندي وكم رجال كما تقول مائة ثوب وثلاثة اثواب وانما جاء مميزها مفردا
لان العدد الكثرة ميز كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد الكثرة مباين
عن كثرة تصريحا لما كان هذا ليس مثله في التصريح بالكثرة جعل جهته
كانها مباينة عن معنى التصريح بها **ويدخل من فيهما** اي في مميزي

كم الاستفهامية والخبرية نحو كم رجل ضربت وكم من فرس ركبت وكم غلام ملكت
قال الشارح الرضي هنا في الخبرية كم هو كم من مال وكم غلام في ذلك
لو افتقر جر المميز المفرد بمن كما يميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا
بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن الكثيرة ويجوز
ان يكون كم في قوله صلى الله عليه وسلم اسر اسلم كم اجتاز من آية حقة استفهامية وخبرية
وها اي لكم استفهامية كانت او خبرية صدر الكلام لان الاستفهام
ينقض الاستفهام وهو يقتضي صدر الكلام ليسلم من ازال الاذى اي نوع
من انواع الكلام والخبرية ايضا تدل على انشاء الكثرة وهو ايضا نوع من الكلام
تنبيه عليه اول الكلام وكلاهما لو قال كلاهما كان اوفق لانه الا
والخبرية فهو على تاويل كلاهما وفي الموضعين وهما كم الاستفهامية والخبرية
كل واحد من هاتين الاستفهامية والخبرية يكون بعدن فصل او شبه فصل
لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره وهو من حيث
هو كذلك كائنا منصوبا معمولا على جهة اي على حسب عمل هذا الفعل
وعمله لا يكون الا نصب المميز وذلك انك تقول كم يوما صمت بكم منصوب
على الظرفية مع انتصاب الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول به مغاير لذلك

يعني تنوع ونصبا وجرها
اي كل واحد
منهما

من المنصوبات فتقيته لاحد المنصوبات اما هو حسب المميز والاستفهامية
نحو كم رجلا ضربت في المنصوبة وكم ضربة ضربت في المنصوب المطلق وكم يوما
سرت في المنصوب في الخبرية مثل كم علاما ملكت وكم ضربة ضربت وكم
يوم سرت واما جعل الفعل وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا
ليدخل في قاعدة النصب مثل ان يقال كم رجلا ضربها اذا جعلته من قبيل الاشتغال
على شرط التفسير وقدرت بعد فعلا عامل مشتغل عنه اي كم رجلا
ضربها فهو مرجح ان بعد فعلا قد اعتد به غير مشتغل عنه داخل في قاعدة
النصب وان لو جعلته من قبيل ولم تقدر بعد فعلا عامل مشتغل عنه فهو
هذه الجهة مرفوع داخل في قاعدة الرفع وكلاهما قبله اي كل واحد من
كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم درهما
اشتريت او كم رجل مررت او مضاف نحو غلام كم رجل ضربت و
عبد كم رجل اشتريت فمجرور بحروف الجر او الاضافة واما جار تقدم
حروف الجر او المضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تاخر الجار
عن المجرور وتمتع الصفة عن الجر تقديم الجار عليها على ان يعمل الجار اما
كان او حرف او اسم المجرور كلمة واحدة مستحقة للصدر والا اي وان لم يكن

بعين لا لفظا ولا تقديرا فضلة ولا سببة غير مستغنى عنه ولا بدلية من شيء
او مصاف وكان مجردا عن العوامل اللفظية فمرفوع اي مضموم نوعا مستأ
ان لم يكن ظرفا نحو من ابوك وهذا سبني على مذهب سيبويه فانه
يجر عنده بمن مقدرة من نكرة مقتضية استغراقا ما او اما عند غيره سيبويه فهذا
خبر مقدم على المبتدا الكوني كم رجلا عندك وخبرا ان كان ظرفا
نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل لانه داخل تحت فاعل النصب
باعتبار اعمال الكاين فيه وداخل في فاعل الرفع ثانيا لنيابته مقام عامله
الذي هو خبر المبتدا وكذلك اي مثل كم في ثاني الوجوه الاربعة الاخيرة
بالشرايط المذكورة اسما الاستفهام والشرط يعني انه ينوب ثاني تلك الوجوه
في جميع هذه الاسماء لانه في كل واحد منها وهي من وما واين واني ومتى وكم
بين الاستفهام والشرط واذا اختصه بالشرط وكيف واين بتخصيص
بالاستفهام فمن وما اذا كانا استفهاميتين ينوبان في فيهما الوجوه الثلاثة
الاول نحو من ضربت وما صنعت ومن مررت لغلام من ضربته ومررت به
وما صنعته ولا يأتي فيهما الرفع على الجزئية لاستلزام طرفيتهما واذا كانا
شرطيتين كذلك يأتي فيهما الثلاثة الوجوه الثلاثة نحو من تضرب اضرب وما

كم رجلا اخوتك

واي م

تصنع اصنع ومن تمر بالمرور وعلاقة من نضرب بالضرب ومن يأتني نأته وكذا
تقدم والاستكمال من خبر يجد ومن عند الله ولا يأتي فيهما بالجزئية لاستلزام الشرط
الرفع على الجزئية فانه لا يتم بعدها الا الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء وما
سوى الظرفية من بقية الكوني وابن واياز وكيف واني واذا ان لم يجز بجا
نحو من ابن فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وفي وضعهم ان اذا فقد نابت
عن الظرفية ومنع استعمالها بجا نحو اذا ابتدا زيد اذا ابتدا عمرو اي ومتى ما
يزد زيد نفعه عمرو نفعه متى ما يزد زيد نفعه عمرو اي ومتى ما يزد زيد نفعه عمرو
لهذا عطف شاهد من كلام العرب وما هو لازم الظرفية يرتفع في الاستفهام
محل الاسم المنتصب على الظرفية اذا كان خبرا مستقرا نحو متى عبدك
اي شيء كاين عبدك بمعنى استقر واما اي فيأتي فيها الوجوه الاربعة كلها فاما
فيرتفع في محل الرفع بالجزئية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية نحو اي
اي وقت وقت كاين محبوبك اي وقت على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع
المحل بالجزئية واما الوجوه الباقية نحو ايهم ضربت واياهم مررت وايهم
وفي مثل كم عدة لك يا جرير وصالة يعني مما احتمل الاستفهام
والخبر وذكر الميرزا جعدة ثلاثة اوجه هكذا في كثير من النسخ وفي

منصبا على التمييز كوعدا ما هو تمييز لما بعدا وبعض الوجوه في النسخة
الأول يحتمل ان يعتبر الاوجه الثلثة في كل احد هذا وعدها الابتدا والاستئنا
انه نصب على الظرفية وعلى المصدرية فانه اشار بما سبق بقوله منصوبا
معمولا على حسب الكثرة وجوه النصب ولا يخفى ان هذا الصنع با
سبق من وجوه اعرابكم ويحتمل ان يعتبر في تمييزها الضمير عنه فاحدها
الزعم بالابتدا استئنافية كالتي قبلها او خبرية والاخران النصب على تقدير
كونها استئنافية والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا
الوجه مبني على اعتبار وجوه احد من تمييزها وهو غير مذكور هاهنا وكان
الاليق ذا خبر هذا عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك وانما المنسخة
الأول فلا يحتمل الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق يمجو جريرا وقبله الآخر
مدعا فقد علمت علي عشاري القدعا الموجه الوضع من البدا الاول
منكور منقلب الكعى اراد القدر يعني انها لكثرة الحدق صار كذا
او هذا علة لها خبرها السوا الحلة واما عدى علت بعلى لتضمنه
ثقلت اي كنت كارها الحذ منها ستة كما سها فحذ شتى على اكثر
منى واخذ من انواع مذ منها الحلب لانه مذ به الواشي وفي

ع الذرمن حذه الاناسي والعشار جمع عشرا وهي التي اتى على حملها
عشرة اشهر واختارها لانها تلذ من الحلب ولا تطيع نهوله التي حلبها
زيادة مشقة ونبه بذكر عمته وخالته اشارة الى ان الاولى ايراد انه
والاستفهام على تقدير الرضى على سبيل التهكم كانه دهاها عن كتيبة عدد
عمانية وخالاته فسال عنه وكونها خبرية على تقدير الحرعلى سبيل التحقق
اي كثير من عالك وحالك حلبت علي عشاري واذا حذف الميز
اي كم مرة او كم حلبة على التهكم او كم مرة او حلبة على التكثير وقد
عد على الابتدا وصحح توصيفه بقوله لمالك وخبره فد حلبت وتوهم استئنافية
كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمته في موضع النصب لان الفعل الواقع
بعدها مسلط عليها تسلط الظرفية او المصدرية واذا رفعت عمة
رفعت خالة ومذ عا واذا نصبتها نصبتهما واذا خفضتها خفضتهما
وذلك واضح وقد يحذف ميز كم استفهامية كانت او خبرية
في مثل كم مالك وكم ضربته اي في كل مثال فانه قرينة الزام على
المحذوف فانه اذا سئل عن كمية مالك او اخبر عن كثرته تظهر الحال
قرينة على ان سوال عن كميته وزمانه وزمانيه او اخبار عن كثرتها فتعينا

كم درهما او دينارا او كم درهم او دينار مالك فكم في هذا المال نوع
على الابتداء ومالك خبره واذا سئل عن ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر
فظاهر ان السؤال والاخبار انما هو بالنسبة الى مقدار ضربك اي كم مرة
او مرغ ضربت او الى اصل ضربك اي كم ضربا ضربت فكم في هذا
المال اما منصوب على الظرفية او المصدرية والنون من العينين اذا
كان المصدر للنوع وظاهر واذا كان للعدد والملحوظ في الظرفية
او الزمان الدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان وفي المصدرية
او الحدث الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المال التالي
بتقدير كم مرة او جعل ضربت نفس هذا المقدر بكون كم منصوبا على
المفعولية **الظروف** اي الظروف المعدودة
من المبنيات المستعملة عند قصد ذكرها بعض الظروف فلا حاجة الى
ذكر البعض ههنا **منها** اي من تلك الظروف **ما** اي ظرف **قطع**
الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية فان عند نيته
اعرب مع التنوين بحركات بعد كان خبرا من قبل وسميت الظروف المقطوعة
عن الاضافة غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيف هي اليه فلما حذف

صار غايات تنتهي بها الكلام وانما بنيت لتضمن معنى حرف الاضافة وشبهها
بالجزء في الاحتياج اليه واختير الضم لجبر النقصان **كقبل وبعد** و
ما اشبههما من الظروف المسموعة قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق
وقدام وخلف ووراء ولا يلتبس عليها ما بعدها ويجوز في هذه الظروف
على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه فتعرب قال سابغ في الشكر
وكنت قبلا اكاد اعصر بالآلاف فلا زرت بين سالم العرب ومن
الظروف المقطوعة وبين ما نابه منها وقال بعضهم لما اعرب لعدم
تضمنها معنى الاضافة نعني كنت قبلا اي قديما وقال الشارح المحقق
والاول هو الحق **واجرى مجراه** اي مجرى الظرف المقطوع عن الاضافة
لا غير وليس غير في حدة المضاف اليه والبناء على الضم بان لم يكن
غير من الظروف بشبهه بالغايات لشدة الابهام الذي فيه كابتهاء و
بعد ومنه المضاف اليه الا بعد لا ليس نحو افعل هذا الا غير وجاءني
زيد لا غير على الكثرة استعمال غير بعدها **وكذلك** اجرى مجرى الظرف
حسب لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة في
منها اي من الظروف المبنية **حيث** للمكان وقال الاخفش قد تستعمل

للزمان ولا يضاف الا الى جملة اسمية كانت او فعلية في الاكثر اي
اكثر الاستعمالات وقد جاء اسما تارة حيث سهل طالما فجئت بمعناه
الى المعرفة وهو سهيل منعول نرى اي اسا نرى بمكان سهيل طالما استرته
بجم يضيء كالشهاب ساطعا واما جئت على الضم كالغايات لانها
غالبة الاضافة الى الجملة والمصادر الى الجملة الحتمية مضافة الى
المصدر الذي تضمنته الجملة نحو ران كانت في الظاهر مضافة الى
الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما
اضيف اليه فبنيت على الضم مثلها ومع الاضافة الى المعرفة نحو
بعضهم لم يزال يعلو البنا اي الاضافة الى الجملة والاكثر بناؤه على
بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اي من الظروف المبنية اذا
زمانية كانت او مكانية واما جئت لما ذكر نايي حيث ومتى اذا كانا
زمانية للمستقبل اي للزمان المستقبل وان كان داخلا على
الماضي وذلك لان الاصل في استعمالها ان يكون لزمان مرادف
المستقبل مختص من بينهما بوقوع حدث فيه شرط وقوع جوابه اعتقاد
المتكلم والدليل على استعمالها في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا

طلعت الشمس وبواجب اذا الشمس كورت ولهذا كثرت في الكلام التعبير باستعمال
لتقطع علاقة التنوين بالامور المتوقعة وقد استعمل في الماضي كما في قوله
حتى اذا لجم بن التدين وحتى اذا ساري بن الصدفين وحتى اذا جعله
نارا وفيها اي في اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة على اخرى
فضمنت حرف الشرط فجعلا على اخرى لتلازمهما فلذلك اي لكونها بمعنى
الشرط فيها اختير اي حمل مختارا بعدها الفعل لمناسبة الفعل
الشرط وجوز الاسم ايضا على الوجه البين المختار لعدم تلاسمها في
الشرط مثل ان ولو وقد يكون اي اذا للمفاجاة مجردة عن معنى
الشرط نحو خرجت فاذا الاسد حاضر اي خرجت فحضور الاسد عندي
لقيته وان لا تشعر بيلزم المبتدأ بعدها فرقا بين اذا هذه
وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدا له وقوعه بعدها ملتبسا به
ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير
نحو خرجت فاذا السبع اي هناك السبع حاضر واقف على
حذف الخبر والعامل في اذا هذا معنى المفاجاة وهو عامل لا يظهر قد
استغنوا عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء في فاذا للسببية

فان تناجاء السبع سبقته عن الخروج قبل الامر الى المحبس انتهى
للعطف من جهة المعنى اى خرجت فتاجات وحاصل المعنى خرجت فتاجا
زمان وقوع السبع كما هو مذهب الزجاج ان اذا هذه زمانية او مكان
وقوع السبع كما ذهب اليه المبرد فانها عندهما مكانية وقوله زمان وقوع
السبع او مكان مفعول فيه لفاجات لا مفعول به والا لم يتم اذ الظرف
لا يصير اسمية المفعول به بخروج اى فاجات في زمان وقوع السبع او
مكانه اياه اى السبع وقد يكون لمجرد الزمان نحو آتيك اذا احمر البسر اى
وقت احمرار البسر وقد يشمل اسما محضا عن معنى الظرفية في نحو اذا يقوم
زيد اذا يقعد عمرو وقد سبقت البيانات ومنها اى من الظروف
المبنية اذ الكائنة للماضي وبابها لما مر في حيث لكون وضعها
وضع الحروف وقد يجيء للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في
اعناقهم وتقع بعدها الجمل الاسمية والفعلية لعدم استحقاقها
على معنى الشرط المقتضي اختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد
قام واذا فاجأ زيد يقدم للمفاجأة نحو خرجت فاذا زيد قيام والفجاءة
لم يذكرها المصنف ومنها اين وانى فيهما للمكان استفهاما كما

اى حالكونهما للاستفهام والشرط وبناؤهما لتضمنهما حرف الاستفهام
او الشرط نحو اين زيد وابن اكن اكن ولو زيد وانى تجلس اجلس وقد جاء ان
زيد بمعنى كيف هو وانى للحال ايضا بمعنى متى ومنها متى للزمان فيهما اى في
الاستفهام والشرط نحو متى الغال وتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان
مستقبلا نحو ايان يوم الدين والعزى وبينهما ان ايان مختص بالامور المعظمة
والمستقبل ولا يقال ايان يوم قيامة زيد وايان قدوم الحاج تجلس
منى فانه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرهما ايضا
ومنها كيف الكائنة للحال اى حال شيء وصفته فالمراد بالحال الصفة التي
لا زمان الحال كما توهمه بعض الشارحين قال صاحب المفصل وكيف جار مجرى
الظروف ومعناه السؤال عن الحال تقول كيف زيد اى على اى حال هو
ويشمل الشرط مع ما لا صنعة عند البصريين نحو كيفما تجلس اجلس
اى على اى هيئة تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف تجلس
فانه كان بعد اسم مجرور في محل الرفع بالخبرية عنه وان كان بعد مثل
كيف جئت فهو في محل النصب على الحالية اى على اى حال جئت اكاد
ثانيا ومنها اى من الظروف المبنية مذ ومنذ بناء المواشيهما

مذ ومنذ حرفين يكونان تارة بمعنى أول المدة اي اول امد زمان الفعل
المقدر عليها نحو ما رايته مذ او منذ يوم الجمعة اي اول زمان عدم رؤيته
يوم الجمعة فيليهما اي يقع بعدهما مذ ومنذ المدة اي الاسم المفرد اي بعدهم
لا المثنى والجموع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ اليومان
اللذان صاحبتهما اي اول مدة عدم رؤيته هذان اليومان فاذا
يلاحظ هذان اليومان اسما واحدا لا يحكم عليهما بالية المدة لان اول
المدة انما يكون اسما واحدا لا اثنين او اشياء فالمثنى والمجموع اذا وقع اول
المدة كذلك في حكم المفرد فتفرد حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو
ما رايته مذ يومين لتتفق فيه بحصول التغير المقصود من كونه معرفة و
انما كان التغير مقصودا لانه لا فائدة في جعل الوقت المجهول اول من
فعل لان اولية وقت ما لزمان من الفعل معلومة بالضرورة ويجوز
ان يكونا بمعنى جميع المدة اي جميع مدة زمان الفعل فيليهما اي
مذ ومنذ المقصود اي الزمان الذي قصد بيانه حال كونه متلبسا
بالعدد اي بعدده المستغرق لجميع اجزائه بحيث لا يبقى زمنه شيء نحو
ما رايته مذ يومان اي جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيته يوما

لا بد ان ينصب ويرتفع بعدها المصدر نحو ما خرجت مذ هاب او
الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت او ان اي ما كتب على هذه الصورة او اسم
مشتق كائنة او محققة نحو ما خرجت مذ انا ذاهب او ما خرجت مذ زيد
ذهب او الجملة الاسمية نحو ما خرجت مذ زيد مسافر او لم اذكره لتتقدير فيقدر
بعدهما زمان مضاف الى احد هذه الامور ليصح حملها اسندوها عليهما
فكان التقدير فيما خرجت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك وعلى هذا
القياس فيما بقي وهو اي كل من مذ ومنذ اسمين مبتدا بهما مرفوعا واحد م
لكونهما في اول الاصل فاعلا بهما اما بحسب اول المدة او جميع المدة وخبرية
بعد اي خبر كل منهما ما يقع بعدهما خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدا
والمبتدا احدهما ورد عليه انه يلزم ان يكون المبتدا في مثل قولك
ما رايته مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير جايز واعلم انهما اذا كانا
مبتدا وخبرا فهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا يصح عد هما من الظروف
المبنية الا ان يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان لا انهما يفيدان
ظرفية ما بعدهما وهي اي من الظروف المبنية اذ ي الا لف المقصورة
ولدن بضم اللام وضم الدال وسكون النون وقد حالة بفتح اللام و

ا

سكون الدال وكسر النون **ولدن** بفتح اللام والدال وسكون النون
ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون **ولد** بفتح اللام
وسكون الدال **ولد** بضم اللام وسكون الدال **ولد** بفتح اللام
وضم الدال وبناؤها الموضع مضمها وضم الحروف وحمل البقية عليه
وكلها بمعنى عند والفرق ان بنيال المال عند زيد فيما يحصل عن
وفيما في خزانيه وان كان غايبا عنه ولا يقال المال لدى زيد او لدن
زيد الا بما يحضر عين وحكمها ان تباشر على الاشارة نحو المال لدى
زيد وقد يتصرف في بعض لغات العرب بلدن خاصة خاصة سيبها
تشبيها للنونها بنون التنوين في نحو رطل زيتا ولدن يحذفون عنها
ويبنت ولكون عوزة اكثر استعمالا من سحرة وغيرها **وشاطّ**
بشرح الفاء مضموم الطا المشددة وهذه اشهر لغاته وقد يحذف
الطا المضمومة وتعويض الفاء اتباعا لضم الطا المشددة والمخففة
وبحافظ ساكنة الطا شواذ الذي هو اسم فعل ومعناه جر لثات
كلما للماضي النفي اي لاجل الفعل الماضي المنفي او لزمان الماضي المنفي
وقوع متى هو ليستغرق النفي جميع الازمنة الماضية نحو ما اتيته قط

وبنا المخففة لوضعه وضع الحروف وبنا المشددة لمشابهتها الاخيها
المخففة وقيل حملا على اخته عوض **ومنها عوض** بفتح العين وضم الضاد
وقد ما فتح الضاد وكسرها **للمستقبل** اي لاجل الفعل المستقبل
للمنفي او الزمان المستقبل المنفي وقوع متى ليستغرق النفي جميع
الازمنة المستقبلة نحو لا اره عوض وبنا عوض على الضم لكونه مقطوعا عن
الاضافة كقبل وبعد ليل اعراب المضاف اليه نحو عوض العائدين
اي دهر الداهرين ومعنى الداهر والعايض الذي بقي على وجه الدهر
والظروف المضافة **الى الجملة** والكلمة **اذ** المضافة الى الجملة
نحو بنا **وآها** لاكتسابها البناء من المضاف اليه لوجوب طلبه **على الفتح**
للخفة نحو قوله يوم ينفع الصادقين وقوله يوم من خزي يومئذ فتح
فرقا بالفتح وجوازا عرابها ايضا لكونها اسما مستحقة للاعراب والاكثر البناء
المضاف الى المبني اليه **وكذلك** اي كالمذكور من الظروف في
جواز البناء على الفتح والاعراب **مثل وغير** مذكورين **مع ما دان**
مخففة ومشددة مثل قيامي مثل ما قام زيد وقيامي مثل ان يقوم زيد
او مثل ان تقوم لمشابهتها الظروف المضافة الى الجملة نحوا واعيش

بهذه المشابهة ذكرهما وبحث الظروف يجوز ان يراعى فيها كونها اسمية تتضمن
للاعراب المعرفة والنكرة اى هنا باب بيان المعرف
والنكرة من افراد الاسم المعرفة ما اى اسم وضع بوضع شخصي
او كلي لشيء تتلبس بعينه اى بذاته المعينة المعلومة للمتكلم
المخاطب المعهودة بينهما فالشيء يعم بهذه المعلومية والمعهودية اذا
وضع الاسم لمفهوم المعرفة واراد وضع له الاسم باعتبار ان يرتفع قطع النظر عن
هذه الحيثية فهو النكرة فقوله اما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة
قوله معينة يخرج به النكرة وهي اى المعرفة ستة انواع بالاستقراء
اشار بترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات
فانها موضوعة بازاء اشخاص معينة مستحضرة باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ
او لاحظ المتكلم الواحد من حيث انه يحكي عن نفسه مثلا وجعله الة
لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد من تلك الافراد بخصوصه واحد م
بحيث لا يفيد ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون الغير والمشترك ينتقل الى
المشترك آلة للوضع لانه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له جزئي
شخصي والثاني الاعلام الشخصية كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ

زيد وضع لفظ زيد بازاء من حيث معلوميته ومعهوديته او الجنس كما اذا
تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازاء من حيث معلوميته
ومعهوديته لفظ اسامة فهنا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهما المشخص
الجنسي ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم
الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار
نكرة والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة والموصولات
انما سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة حسية مبهم وكذا الموصول
من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص
فانها موضوعة بازاء امور معينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها
ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى الشار
اليه المذكر وعين لفظ ذا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم كان
هذا وضعا عاما لان التصور المتعلق فيه عام وهو المشترك بين تلك
الافراد والموضوع له خاصا لانه خصوصية كل واحد من تلك الافراد
لا المفهوم المشترك بينها والرابع والخامس ما عرف باللام المعهدة
او الجنسية او الاستغراقية وما الحق بها فتقول ما دخله اللام لتلك اما دخل عليه اللام م

الزايدة لتحسين اللفظ والميم في ليس من اسرار المصادر في اسفريدن من
اللام ولا يزيد زيادة ضمنا آخر من المعارف او عرف بالنداء نحو
يا رجل اذا اقصد به معين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولهذا ذكره
المقدر والمرجوع الى ذي اللام اذا اصل يا رجل يا ايها الرجل والناس
المضاف الى احدها اي احد امور الجنس المذكورة ولا يلزم صحة الاضافة
الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد بها لا يصح الا اضافة الى
الاسم الاول فان المادي لا يضاف اليه فيقال كان علم ان يقول ان المراد
بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون بالذات او الواسطة وكذا يقال
على نظر الى ما سيتوان المضاف اذا كان لفظ الغير او المثل او
السنة هو مستثنى من هذا الحكم معنى اي اضافة سمي فيه اضافة معنوية
فقوله سمي مفعول مطلق بحذف مضاف واحترز به عن المضاف الى
احد هذه الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا لما سبق من تعريف
المضاف بالمبهمات ومعنى المضاف الى احدها مسمى ظاهر والمعرف
بالاداة والنداء مستغنى عن التعريف بحصر السلم التعريف وقال

العلم اسما كان او لقبا او كنية لان اصل الكلام بالاسم

لان المضاف الى المعرف ايضا
ينزل منزلة المعرف بالجملة

اذ الاسم اما الاعم او البين فهو كنية او الاعلام فصد به مدح او ذم فهو اللقب
الاسم ما وضع لشيء بعينه شخصا او جنسا واحترز به عن النكرات
والاعلام الغالبة التي تعينت لفرد معين بدليل الاستعمال فيه واحترز
بالتعريف الاول عليه استعمال المستعملين بحيث اختص السلم الغالب فيه
معين بمنزلة الوضع من واضع معين فكان هو ولا المستعملين صنعوا ذلك
غير متناول غيرها اي مما لا يكون ذلك الاسم الموضوع لشيء بعينه غير متناول
غير ذلك الشيء استعمالا فيه واحترز به عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد
اي تنا ولا بوضع واحد لما يخرج الاعلام المشتركة فانها اسماء الا
انواع المعارف في الاصوفية بترتيبها في الذكر اراد التنبيه على اصنافها ترتيب
بما يكون فيه هذا الترتيب فقال واعرفها اي اعرف المعارف هي
انا بها الساعد المخاطب من حيث اصنافها المتكلم ليبدو وقوع
الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب فانه يطرق فيه الاحتمال في
المتكلم لانه اذا قلت انا لم يلتبس بغيره واذا قلت انت جاز
ان يلتبس باجزء فيه وهو ان الخطاب له يلبس المراد الا عرفية الا كون
المصوغ اعيد من اللبس ثم المضمر الغايب واخره لانه علم اعرفية

المتكلم والمخاطب اما دون منهما واقتصر على بيان المبنية من اصناف المضمر
فان سائر المضمرات لا شاركت بين اصنافها الا المضاف الى احدهما
فيه فقانا بالاعتبار تفاوت المضاف اليه ولهذا ما اتى التفاوت بين
اصنافها بيانه من انواع المضاف اليه واصنافه وهذا الترتيب الذي ذكره
هو ما ذهب اليه سيبويه بان في اختلافات نكرة والنكرة ما وضع لشيء
المعهودة الى لا عبارة ذات المعينة المعلومة من حيث هو كذلك فعرفها ما وضع لشيء
شامل للمعرفة الى النكرة وقوله لا معينة خرج المعرفة اسماء
العدد اما افردها بالذكر لان لها احكاما خاصة ليست لغيرها
هي ما وضع اي الملفوظ وصفت لكمية آحاد الاشياء متفرقة وكانت تلك
واحد م الآحاد ما يحتمله والاثنان المعدودات واحادها كل واحد منهما
كمية الآحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد واحد واحد وعن اكثر من واحد
من تلك المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكمية
يمكن كل واحد منها موضوعا لكمية واحدة منها اسما العدد فالواو
موضوع لكمية احاد الاثنا اذا اخذت متفرقة. واذا سئل عن معدود
منها بكم يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة

سنكرره مرة واحدة فاذا سئل عن معدود من معدودين يجاب بالاثنين وهكذا
الى ما لا نهاية له وظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنين داخلان
في حد التعريف لانهما من اسماء العدد في عرف النحاة وان لم يكونا عند الخاتمي
من العدد ولما كان المتبادر من هذه العبارة ان نفس الكمية هي الموضوع
له من غير اعتبار معنى آخر لا ينتقض التعريف بمثل رجل وحليلة ودراع
ذراعين ومن وسمن حيث لا نفهم منها الوحدة والاثنينية فقط اصولها
اي اصول اسماء العدد التي تتفرع منها باقيها اما بالحاق بالتاء
كواحد واثنان او باستقلالها كثلث الى تسع او بالتنبيه كاثنين او
الجمع كميات والوف وعشرين او بالتركيب اضافيا كان كبعلبك او
امتزاجيا كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين امتاز عشرة كل واحد
الى عشرة ومائة والفرق بين الاعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة
ومعطوفة واحد اثنان في معرفة المذكر وتثنيته واحدة اثنتان وتثنيتان
في المفرد المؤنث وتثنيتها على ما هو القياس وبقول المذكر ثلاثة الى
عشرة بالتاء الجامعة المذكر اعتبار التاء الجامعة نحو ثلثة رجال
الى عشرة رجال ثلث الى عشر بدونها الجمع المؤنث وقد يأتي المذكر والمؤ

نحو ثلث امرأة وعشر امرأة ولم يفعل الا بالمكن لكون المذكر اسبق
وتقول اذا جاوزت عشرا احد عشر اى عشر فى المذكر نحو احد
عشر احدى عشرة انثا عشرة وثنتا عشرة فى المؤنث على الاصل
بتذكير المذكر وتانيث المؤنث وغير الواحد الى احد والواحد الى
احدى للتخفيف وتقول ثلث عشر الى تسعة عشر فى المذكر نحو ثلث
ثلاث عشرة الى تسع عشرة فى المؤنث نحو ثلث عشرة امرأة
ابنا اللجر الاول فيهما بحالة قبل التركيب وتذكير الثانى فى المذكر كراهة
اجتماع تانيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى
عشرة واثنا عشرة فان التانيث فيهما من جنسين واما تذكير الثانى
فى احد عشر واثنا عشر فمحمول على المذكر فى ثلث عشر والثانى فى ثنتا
بدا من لام الكلمة ولم تمحض للتانيث فى اثنان وان كان الثانى
الا انهما حملا على ثنتان واما تانيث الجزء الثانى فى المؤنث لانه
وجب تذكير المذكر لما عرف وجب تانيثه للمؤنث لانتفاء اللابس و
هو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث وتميم تكسر السين عند التركيب
فى المؤنث نحو احدى عشرة تحذف احدى التوالى الاربع فتحات مع ثمانى التركيب فى

احدى عشرة واثنا عشرة اوخص فى ثلث عشرة الى تسع عشرة والجار يجوز
تسكينها وهى اللغة الفصيحة لان السكون اخف من الفتح وتقول عشرة
واخواتها بكسر التاء لانها منصوبة بالعطف على عشرين المنصوب بحلاة
المفعولية القول وهى للمؤنث وارجعون وجمعوا الى تسعين فيهما اى
فى المذكر والمؤنث من غير فرق وهى عقود تانيثه وتقول فيما اداد على
كل عقد مع ثلث العقود الى عقد آخر احد وعشرون فى المذكر احدى
وعشرون فى المؤنث ولما غيرا الواحد والواحدة فيهما بدون التركيب
لان المعطوف والمعطوف عليه فى موقع التركيب لم يكرا اسمهما بالعطف
على صورة لفظ ما تقدم وبعينه فلذلك لم يدرجهما فى فاعل العطف
بلفظ ما تقدم بل خصهما باسم فقال ثم بالعطف اى عطف ذلك
العقود على الواحد عليها كما ناد ذلك الزائد بلفظ ما تقدم من اسماء
العدد بعينه من غير تغيير وتقول اثنان وعشرون فى المذكر واثنتان
وعشرون فى المؤنث ثلثة وعشرون فى المذكر وثلث وعشرون فى
المؤنث هكذا الى تسعة وتسعين راى الاسم وتسعين وتقول
فيما زاد على تسعة وتسعين مائة والف فى الواحد مائتان والفان

ـه التثنية فيهما اى فى المذكر والمؤنث من غير فارق بينهما ثم نقول ايضا
زاد على مايزة واحد وما يشذ عنهما بالعطف اى بعطف الزايد عليهما
اى عطفها على الزايد حال كون الزايد واقعا على صورة ما تقدم من ايراد
فنقول م العدد من غير تغيير وتبديل مايزة وواحد او واحدة ومايتان
او اثنتان ومايتان وثلثة رجال او ثلث نسوة ومايتان واحد عشر رجلا
ومايتا م او احدى عشرة امرأة واحدى عشرة واحدى وعشرون رجلا او احدى وعشرون امرأة
ومايتان واثنتان وعشرون رجلا واثنتان وعشرون امرأة ومايتان وثلثة
وعشرون رجلا او ثلث وعشرون امرأة الى مايتين وتسعة وتسعين رجلا
وتسعين امرأة وكذا الحال فى تثنية المايتين والألف وتثنيتها ويجوز
ان يكسر العطف فى الكل فيقول واحد ومايتان الى اخر ما ذكرنا و
الأصل فى ثماني عشرة فتح الياء لما صدر الاعداد المركبة
كثلثة عشر على الفتح وجاز اسكانها اى اسكان الياء الثانية المركب بالتركيب
كما فى معدى كرب وشذ حذفها اى حذف الياء فتضم النون لانها
اذا حذفت فالوجه بناء الكسرة كما فى قولك جاءنى القاضى اذا احذفت
الياء الا ان الذى سوغ ذلك فيه كونه مركبا فربما زيادة استثقال

نعم

فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشارح الرضى ويجوز كسرها ايضا على
الياء على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى ليوافق اخواتها لانها ستفتح الاول حين
تركيبها مع العشرة ولما فرغ من بيان حال اسماء الاعداد شرع فى بيان حال
مميزاتها وابتدء من الثلثة لانه لا تمييز للواحد والاثنين كما سيتضح
فقال ومميز الثلثة الى العشرة والتاء الى العشر مخفوض
اى مجرور ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة رهط اما كونه
مخفوضا فلانه لما كان استعمال اكثر انواعه التمييز بالاضافة للتخفيف الحقوا به
التنوين وانما كونه مجموعا بالطابق المعدود المعدد الا ان لما لا يعقل تسقط
استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا اسماء جنس مميزوا بها ثلثة واخواتها والتنوين
وكان قياسها ان يجمع فيقال مئات ومئين لان المايز جمعان
احدهما فى صورة جمع المذكر وهو سنون والثانى جمع المؤنث السالم وهو السالم
مئآت ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين
ملوا على الامات لكنهم كرهوا ان يبنى التمييز المجموع بالألف والتاء
عددا منقوصا المجموع منه ما هو فى صورة الجمع بالواو والنون اعنى عشرين
الى تسعين فانتصروا على المعدود مع كونه احصر ومميز احد عشر الى

تسعة وتسعين بلا اضافة وتسعين منصوب مفردا ما نصب في
العشرة فلتعدد الاضافة اذ لا يستعمل ابدا الا مع ما ذكر في صورة تو
الجمع ولا حدها اذ ليست هي في الحقيقة تو الجمع وانما تعد احادا كاملة ثم
كرهوا ان يصيروا المئة اسما كالاسم الواحد ولا يرد عليه خمسة عشر
لان المضاف اليه لما كان غير المعدود لم يتخرج استخراج خال المميز فلم
يلزم صيرورة المئة اسما واحدا وانما جوزوا ذلك مع ان
بعضها صيرورة ثلثة اسما واحدا لقطع ما بين امرئة وامرأتين جملة
لما صار مصوغا صار فضلة ما غير اوزانه ليكون الفضلة قليلا و
مميزها مائة والمد وميز تثنيتهما وميز جمعه اي جمع الاثنين
واما لم تقل وجمعهما كما قال وتثنيتهما لان استعمال جمع ما بين الاحاد
مرفوض لاقبال الكلمات على رجل كما يقال للثلاثة رجل بخلاف التثنية فانه
يقال ما شاء رجل مثل للفارجل مخفوض مفرد لانه لما كانت مائة
للتمييز اصلا الاعداد كلها احاد ناسب ان يكون مميزها على لفظ مميزها
لكن لما كانت الاحاد في جانب القلة من الاعداد والمائة في
جانب الكثرة منها اختير في مميزها الجمع الموضوع للكثرة وفي مميزها

الدال على القلة عما للتعادل واذا كان المعدود مؤنثا والكلمة المعتبر عنه
مذكرا كلفظة الشخص اذا عبر بها عن المؤنث او بالعكس بان يكون المعدود
مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظة العين اذا عبرت بها عن المذكر فوجهان
اي في العدد وجهان التذكير والتانيث فان ثنت قلت ثلثة اشخص
وان شئت قلت ثلث اشخص اعتبارا باللفظ وهو الاكثر في كلامهم وان شئت قلت ثلثة
اشخص اعتبارا بالمعنى ولا يميز واحد ولا اثنان واثنتان وثنتان
يميز فلا تورد الواحد مع ميزه كما يقال واحد رجل ولا اثنان معه كما
اشار حين اريد ان ما صلح ان يكون ميزا لهما على تقدير ذكر
معها وطرحوف الواحد والاثنين استغنائا بلفظ الميز اي الصالح
لان يكون تمييزا على تقدير ذكرهما بصيغة
على الوحدة والاثنينية عنهما اي عن الواحد اذا كان التمييز مفردا
وعن الاثنين اذا كان شيئين مثل رجل ورجلين فان من صيغة
رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان الجنس والاثنينية
فتذكرهما استغناء عن الميز فان قلت هذا ان ميز الواحد مغنى عنه لكنا
لا نسلم ان ميز الاثنين كذلك فنعم اذا كان ميز مغنى عنه لا يجوز

كمؤنث واحد اشار بقوله لما اشتهر والجمهور في تمييز سائر الاعداد
ان تمييزها بالمفرد مجرور بالجمع فيقال هذا واحد وهذه واحدة
بذلك على الكلام انه لا يميز واحد ولا اثنان استغنا بلفظ التثنية اي
حروف المصورة بهيئة مخاصة القابلة للحوق علامة الاضمار اذا اضيف التوأم
علامة الأنثية اعني حرف التثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد استغني عن
ذكر الواحد عليحدة واذا اعتبر مع علامة التثنية استغني به عن ذكر الاثنين
عليحدة فاختار المحقق العلامة التي هي اخف على ذكرهما والاشارة
ان رجلان اخف من اشار رجل وذلك الاستغناء اما لكون لافادته
اي افادة لفظ التمييز العدد المقصود اي التخصيص على العدد بالتصريح
بالذي قصد ذلك التخصص والتصريح بالعدد اي بذكر اسم العدد
فلما افاد التمييز ذلك التخصص استغني في افادته عن العدد على ما
ذكره
وتقول في المفرد من المتعدد اي في الواحد من المتعدد باعتبار
تصييره اي تصيير اعتبار تصييره اي تصيير ذلك المفرد عددا اقصى اربعة
عليه بواحد التالي في الذكر قوله التالي في قول القول وذلك القول
اما هو باعتبار تصيير الواحد اثنين باضمامه اليه ليكون الثاني الواحد

تصيير باضمامه اليه اثنين واما ابتداء من الثاني فاذا ليس قبل الواحد عدد
حتى يكون الواحد تصييرا واحدا والتاسعة في المؤنث على هذا القياس هكذا
الى العاشرة في المذكر والعاشرة في المؤنث لا غير اي لا تتعداه فلا
يجري ذلك فيما فوق الاثني عشر لان ما فوقه مركبات لا تصيير
اشتاق اسم الفاعل منها وينزل في المفرد باعتبار حاله اي رتبته من
المتعدد من غير اعتبار معنى التصيير الاول والثاني اذا وقع في المرتبة
الاولى او الثانية في المذكر والاولى والثانية في المؤنث كذلك من غير
اعتبار معنى التصيير واما قوله الواحد والواحدة لانهما لا تدلان على
المرتبة فابدل بهما الاول والاولى للدلالة عليهما وهكذا الى العاشرة
العاشرة والحادي عشر في المذكر والحادية عشرة في المؤنث وكذلك
الثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة واعلم ان حكم
اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى المصير او لا حكم اسم الفاعل غير في
الذكر والتأنيث فتقول في المؤنث الثانية والثالثة الرابعة الى العاشرة
وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف بخلاف الثالثة عشرة فتؤنث لا غير
في المركب كما تذكرهما للمذكر بخلاف الثالث عشر واما ذكر والاثنين لانتزاع

مذكر ملاصق للتاء بغير خلاف ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة ومؤنث
المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون ومزنم اي ومزنما
فلا خلاف فيهما اختلف في الاعتداد باعتبار تصغيره واعتبار رجاله اختلفا فيهما فاعتبرهما
ثالث الأول اي المفرد من المثنى المقول باعتبار تصغيره ثالثة
ثلثة م بالاضافة الى الاصغر من درجه اي مصغريهما اي الاشهر من قولهم لتثنيهما
بالتصغير اي صغرت الاشهر ثلثة وقيل الثاني اي المفرد من
المثنى المقول باعتبار حالة ثالث ثلاثة او اربعة درجه بالاضافة
الى عدده جمادية عدده او يكون فوقه اي احدها لكن لا مطلقا بل
باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة والا لم يجز
ارادة الواحد الاول من حاشية العشرة وذلك مستبعد جدا وتقول
في اضافة ما زاد على العشرة حادي عشر احد عشر باضافة
المركب الاول الى المركب الثاني اي واحد من احد عشر ما آخره سين
درجات بالاضافة على الاعتبار الثاني اي هو اعتبار بيان الحالة الخاصة
لان الاعتبار الاول لا يحتاج اليه والعشرة كما عرفت وان شئت قلت في
اداء هذا المعنى حادي احد عشر بحذف الجزء الاخير من المركب الاول

استثنى عنه بذكره في المركب الثاني وهكذا تقول الى تاسع تسعة عشر فتعرب
الجزء الاول من المركب الاول لانه التركيب الموجب للبناء في الجزء
الثاني لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب **المذكر والمؤنث**
ذكرها عند باب العدد لاجراء مباحثها الى ذكر التذكير والتانيث وقدم
المذكر لانه اشرف واخر تصريفه لانه عدمي وتعريف المؤنث وجودي **المؤ**
ما فيه اي اسم كان فيه **علامة التانيث لفظا** اي ملفوظة كانت
تلك العلامة حقيقة كقائمة وناقة وغرفة او حكما كصحراء في الحرف الرابع
من المؤنث في حكم التانيث ولهذا لا يظهر التاني في تصغير الرباعي من
المؤنثات السماعية **او تقديرا** اي مقدرة غير ظاهرة في اللفظ كذا
وتاء رفعل وتدوم وغيرها من المؤنثات السماعية **والمذكر بخلافه** اي
اسم يتلبس بمخالفة المؤنث اي لم يوجد فيه علامة التانيث لا لفظا
لا مقدرا وعلامته اي علامة التانيث **الالف** حال كونها
مقصورة كحلمى وجعلى **او ممدودة** كصحراء وحمراء وتزاد بعضهم الياء في
قولهم ذي وتي وزعموا انها للتانيث وليس ذلك بحجة لجواز ان يكون وضعه على
المؤنث مثل هي وانث **وهو** اي المؤنث **حقيقي ولفظي فالحقيقي**

ما اى اسم بازائه اى فى مقابلة ذكر من جنس الحيوان كامرئ
فى مقابلة رجل وناقة فى مقابلة جمل واللفظى بخلافه اى ليس
بمخالفة المؤنث الحقيقى اى ليس بازائه ذكر من الحيوان بل تاء تأنيث منوب
الا اللفظ لوجود علامة التانيث فى لفظ حسنة او تقديرا او حكما بلا
تانيث حقيقى فى نساء كطلحة مثال للتانيث اللفظى حسنة وعين
مثال للتانيث اللفظى تقديرا فان تاء التانيث مقدرة فيها بدليل
تصغيرها على عيينة ولم يورد مثالا للمؤنث اللفظى الحكمى كعقرب
لقلة وقوعه واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل اليه اى الى
المؤنث مطلقا حقيقيا ولفظيا ومجازا مضمرا فيما اشاء اى قد ذلك
الفعل الملبس التاء وجوبا ايذانا بثبات التاء على سبيل الاصالة
اذا كان مسند اليه ظاهرا غير الحقيقى فاخرج بذلك المجازى الحقيقى
التاء وتركه ولا احد اشار بقوله وان فى ظاهر غير الحقيقى المجاز
منوبة لان الاستثناء من القاعدة مطلقا ان تقول فى طلعت الشمس
طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز هنا الشمس طلع لكون التاء
فيه لفظيا واستغنى به عن الحاق التاء لما فى لفظه من الاشعار به بدلا

الاعيان اشعار

مضمرا او ملبسا فرقا بينهما وحمل بعض الشارحين ضمير البارز جوازا
الى المؤنث الحقيقى او ضمير المؤنث اللفظى بقرينة قوله وانت فى ظاهر غير
الحقيقى بالجواز ولو كان كذلك لانتفى من هذه القاعدة صورة الفصل اصلا
للانطلاق التقييد بقولنا بلا فصل لكان احسن استيعابا لاقسام
جميع الاقسام فى صورة الفصل ايضا لان الجواز الثابت فى الحاق التاء الفعل
وتركه فى قول حضرن القاضى امرءة وحضر القاضى امرءة وطلعت
الشمس وطلع الشمس لا اذا كان المؤنث الحقيقى مثلا
عاريا عن اسما الذكور كزيد اذا سمى به امرءة فانه مع الفصل
اتيا بها نحو جاء اليوم زيد لدفع الالتباس وحكم ظاهر الجمع لا
يلزم فان الحاق التاء مضمر الجمع غير واجب نحو جاءت او جاء غير
الجمع المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تانيثه فلا
يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون وجاءت مطلقا اى سواء كان
واحده مؤنثا حقيقيا نحو اذا جاءك المؤمنات او مذكرا نحو جاءت
الرجال حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقى فات بالجواز لان الحقيقى
التاء وان شئت تركتها نحو جاء الرجال دعا الرجال وهو جمع المذكر

الرجال ٥

العاقلين من جموع التكسير غير الجمع المذكر السالم فانه اذا جمعوا
سالما فان ضميرهم الواو لا غير فيقال الزيدون جاءوا لا اطال حياتهم
فعلن اي ضمير نسوة وهو المسكن فيه المقرون بالنون الساكنة للفرق
بينه وبين فعل الجماعة نحو الرجال الجارات وفعلوا اي ضمير فعلوا وهو الواو
لكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع والفتى والايام اي ضمير الساعة
وما بمعناها لما في كونه جمع المؤنث وان لم يكن من العقلاء كالبعوض والطير
والايام وما بمعناها لما في كونه جمع المذكر غير السالم فعلن وفعلن اي
ضمير فعلت مقرونا بنا التانيث بتاويل الجماعة وضمير فعلوا اي الواو
الذي في الجمع المؤنث فظاهر لان هذه النون موضوعة له واما في جمع
المذكر العاقل كالايام فلانه لا اصل لهذه النون كالرجال الذي هو جمع
حتة فالجري مجرى المؤنث وفي الحواشي الهندية مرادهم الشرح الذي
ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو موضوعة لجمع العاقلين وما
في النسا للحمل على جمع غير العقلاء اذ الاناث لمنتصان عنوا لهن يجري
مجرى غير العقلاء المثنى وما يلحق آخره اي الحروف
بتقدير المضاف او قد مر قوله ونون مكسورة قولنا مع لواحقه والا لصدق

التعريف الاعلام مسلم من مسلمان ومسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى بظهور المراد
لاستغنى عن هذه التكلفات الذي حالة الرفع او ما يفتح ما قبلها
اي مفتوح حرف كان قبل الياء حالة النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع وهو بكسر
الكاف تثنية الفتح وتنوين عوضا عن الحركة او التنوين مكسورة للا
يتوالى الفتحات في صورة الرفع وهي فتحة ما قبل الالف التي في حكم المتحرك
وفتحة النون ليدل ذلك اللحوق او الالحاق وهذا ارسم الملحوق ولا باس
باشتمال الحد على الحروف الزوائد وارد لا لتحوفها على ذلك لانا نسلم
اذا دل البرهان من امر زائد على شيء صح ان يتناول هذا الامر الثلثة انه
عليه غاية ما في الباب ان يكون دلالتها بواسطة هذين الامرين على ان
اي مع صفرته مسلمة في المد وهي الواحد حاكيا ذلك المثل من حيث
اي من جنس صفرته باعتبار حرفه تحت جنس الموضوع له بوضع واحد المشترك
بينها ولو اريد بقوله مثله ما يماثله في الوزن والجنس جميعا لاستغنى
عن قوله من جنسه وقوله البدل اشارة الى قايد لحوق هذه الحروف للاسم
المذكور الى انه لا يجوز تثنية الاسماء عشار معنى مختلفين فلا يقال قرآن
ويراد بها الظهر والحيض بل يراد بها طهران او حيضان على الصحيح خلافا لبعض

فان ملحق هذا بكل بالابوين للاب والام والعمرين للقمر والشمس فاعرف الآ
باعتبار معنيين مختلفين مما الاسم وكذلك ثنى القمر باعتبار معنيين مختلفين
مما القمر والشمس فلسنا جاز ان يحصل الاسم مسمى باسم الاب اذ عالقوة
الشابه بينهما تام بأول الاسم يسمى المسمى به ليحصل معهود يتناول لهما فيحصل
فيثنى باعتباره مكون معنى الابوين المسميين الاب وكذا الحال في القمر
بالنسبة الى القمرين فلن فليتدبر مثل هذا الدليل في الفرا بضا لانه احتاج
الى ادعا اسمية الطهر والحيض مما موضوع لكل واحد منهما حقيقة لا أول
بالمسمى به ليحصل معهود يتناول لهما فيثنى باعتباره قلنا لا نسلم صحة
هذا الاطلاق لكن الكلام في جواز تثنيته بمجرد اشتراكه اللفظي بينهما وهو
الذي احللنا نفيه والمصر اختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية
الاعلام المشتركة حقيقة اذ قد تعارضهما قرينة تسلاذا كان علما لكثرة أول
بالمسمى بزيد مثنى ويحمر وكذا عمر اذ اصار علما ادعا نسلا لابي بكر بالمسمى
بعمر مثنى ويحمر ورده بعضهم وقال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها
وكون الحقيقة ظاهرة فيها يكفي لتثنيتها وجمعها مجردة الاشتراك في الاسم
اسما الاجناس على قول هذا البعض ينبغي ان لا يذكر فيها قرينة قول

من حيث هو ولما كان آخر الاسم المفرد الذي يختم علامة التثنية في بعض الموا
مما يتطرق اليه التغيير اراد المصنف ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغيير لان
حكم ما وراءه معلوم من تعريف المثنى فقال فالمقصور اي الاسم المقصور
وهو ما في آخره الف مقدرة لازمة ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود اولانه
محبوس من الحركات والنصر الحبس ان كان الفه منقلبة عن واو
حقيقة كعصوان او حكما ان كان مجهول الاصل ولم يمل كاوان في المسمى
بالى وهو ثلاثي اي والحال ان ذلك المقصور ثلاثي اي غير ما فيه
احرف زائدة عما مر الرابعي والثلاثي المزيدة قلبت الفه واوا
اعتبارا للاصل خشية او حكما وخشة الثلاثي بحملان ما هو حيث لا يرد في
لمكان الثقل والا اي وان لم يكن كذلك بان كان الفه عن ياء حقيقة
كرجيان في رحى او حكما بان كان مجهول الاصل او عليه وقد اميل كمتيان في
متى حيث جاء في ملا اذا كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف
كالالف في المصطفى او ابدل لعلى فبالياء اي فالفه مقلوبة الياء
اعتبارا للاصل وما اصله الياء حقيقة او حكما وتخفيفا بما زاد على ثلثة
احرف والاسم الممدود ان كانت همزته اصلية اي غير ابدل ولا مسهلة

عن اصلية او زائدة **ثبت** الهمزة في الاشهر لاصالتها كمترأس بضم التاء
وتشديد الراء الجيد القراءة او للتمثيل من قرأ اذا تمثل وحكاه
عن بعض العرب قلبها واوا ايضا قراءة **وان كانت** الهمزة **للتاء** اي
مستبدلة عن الف التاء كما مر فان اصلها كان حرفا بالبنا احدهما للد
ع الصوت والثانية للتاء ثم قلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف
زائدة **قلبت واوا** فيقال حراوان بلا الهمزة حروف تبدل من بعض
الا ان فيضعف ان لا يقع بدل النون مع انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة
من الباء لثقلها ولهذا تقلب الواو همزة في مثل اقتت واحواوبا صحت
فتبدل حراوان وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء نحو حرايان والاجود
قلبها واوا **والا** اي وان لم تكن الهمزة اصلية ولا للتاء بان كانت
للالحاق كعلباء فان همزتها للالحاق فقط **فاسقاطها** اصليا كما ورد **او** زائدا **كالوجهان** المذكوران جائزان احدهما بثبوت
الهمزة وبقلبها لان الهمزة في الصورة الاولى مستبدلة عن واو او ياء ملحقة
بالاصل وفي الاخرى عن اصلية فشابهتا همزة قراءة فثبتت في الصورتين كما
في قرائها فعلى الاول حذفت الواو لانها غير اصلية وعلى الثاني حذفت الهمزة

فان اصلها كما ورد اه

نحو حراء فانقلبت واوا وفي الترجمة الشريفة اشارة الى ان الاشهر من مذهب
البصريين انه لا يجوز ان يقال في رداء الا رداان بالهمزة اورد اوان بالواو
لكن المشهور رداان فكان ينبغي ان يقول المصنف والاشهر همزها فتأمل
لكون عبارته غير انيا ان الهمزة ورد هنا على الاصل لا اشارة الى الوجهين
المذكورين كما هو المتبادر من اللفظ كما نص عليه صاحب التلخيص
والمفتاح والتلويح فما وجد بخط المرزوقي من انه اشار اما حكم به السهيلي وغيره وقع في
شرح الرضي من انه تقلب المبدلة من اصل ياء وهذا اعم من ان يكون
هذا الاصل واوا او ياء **ويحذف نونه** اي نون البنت **للاضافة** او
لاجل الاضافة اذ النون ليست منها مقام التنوين يوجب تمام الكلمة و
ارتفاع اثر الاضافة يوجب الاتصال والامتزاج فبنتا يان **وحذفت**
تاء البنت التي قبلها ان لا يحذف من آخر المشبه كبنتان وقد زال
مع خصيان واليان على ملاك البناء مع جواز اثباتها فيهما على الشذ
اتفاقا ووجه حذفها فيهما ان كل واحد من الخصيين والاليين لما اسند
اصالة الى الاخرى يجب لا يكون الاصل بينهما بل بينه وبينها صار تاء البنت لما مر وهما
الياء لا تبقى في جنسه وقيل حذفت الى مستحقها اذ هما الفتان فحذفت التاء

مثلهما بالياء م

وان كانا اقل استعمالا منهما ولما كان حذف الشوذ قاعدة مستمرة اتى في
بيانه بالفصل الضابع المفيد للاستمرار بخلاف حذف التاء فانه ليس
لها قاعدة بل وصف على خلاف القياس فحماه بخصوصه فلهذا اتى فيها
بالفصل الثاني **الجمع ما دل** اي اسم دل على جملة
آحاده مقصودة اي يشتمل بها الوضع فخرج دال الاسم **بجرد ومعرة**
اي بجرد في هذا وهو المعرى من الاسم الدال على واحد واحد
من تلك الآحاد حال كون ذلك الجرد متلبسا **بتغيير ما** بحسب الصون
اما بزيادة او نقصان او اختلاف في الحركات والسكنات حسية او
حكما فالجار في قوله بجرد معرة اما متعلق بقوله مقصودة او بقوله
دل او بهما على سبيل التنازع وقوله بتغيير ما ظرف مستقر حال من ضمير
ودخل في قوله بتغيير ما جمعا السلامة لان الواو والنون في آخر الاسم
تمام وكذا الالف والتاء فتعتبر الكلمة بهذه الزيادات الى صيغة اخرى
وقوله يدل على آحاد جنس يشمل الجموع واسماء الاجناس كتمر ونخل فانها
وان لم تدل عليها وصفا فتدل عليها استعمالا واسماء الجموع كركب وقوم
وبعض اسماء العدد كثلة وعشر وبقوله موضوعة بجرد ومعرة بتغيير ما

الاجناس وما ذا يقصد بها فمن الجنس كالافراد بقوله مقصودة واذا قصد
بها الافراد استعمالا فبقوله بجرد ومعرة وكذا بقوله بجرد ومعرة يخرج
اسما الجموع والعدد **فحوتمر** مما للفارق بينه وبين واحده التاء **ونحو ركب**
ما هو اسم جمع **ليس بجمع على الاصح** بل الاول اسم جنس والثاني اسم جمع
كالجامد وقد علمت انهما خلافان عن حد الجمع والفرق بينهما ان اسم
الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع فان قيل الكلم
لا تقع على الكلمة والكلمتين وهو جنس قيل حمل بحسب الاستعمال الاغلب على
انه لا ضرورة الى التزام كون الكلم اسم جمع ابصارا وانما قال على الاصح وهو قول
سيبويه لان الاخفش قال جمع اسماء الجموع التي لها احاد من تركيبها كما مر
وبابز وركب جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس كتمر ونخل وبعله
واما اسم جنس لا جمع لا واحد له من لفظه كابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق
وبحو فلك مما الجمع والواحد فيه محدد بالصورة **بجمع** لصدق الحد
عليه فان التغير الملحوظ فيما عدا مر انما يكون بحسب الجبلة او بحسب التقدير
نحو فلان اذا كان سمين ناضر فعل واذا كان جماعة اسد **وهو**
اي الجمع نوعان **صحيح ومكسر فالصحيح** اي الجمع الصحيح ما ذ

يكون المذكر وقال المؤنث بالجمع الصحيح المذكر بالمختص آخره اي آخر
مفرده واو مضموم ما قبلها في حال الرفع او ياء مكسور ما قبلها في
حالتي النصب والجر ونون عوضا عن الحركة والتنوين على سبيل منع الخلو
مثنوية لمشاركتها لفظ التثنية قبل الواو والضم شرط ليدل دال اللفظ
او اللاحق فقط او مع الملحوق على ان معه اي مع مفرده الواحد من جنسه
مثلا اكثر منه ولو بقبل من جنسه اكثر مما ذكر في التثنية فان قيل
اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه بالكثرة والمؤنث
قيل ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه لا بالكثرة اما ان يكون محققا او على
سبيل التقدير كما قال فلان افقه من الحمار واعلم من الحمار فان كان
آخره اي آخر مفرده ياء ساكن ما قبلها كما مضى او مقدرة كقاض قبلها
كسرة حذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس في النصب والجر تمثل قاضين فان اصله قاضيين حذفت كسرة الياء لثقل
اجتماع الكسرة على الياء بين مستقلات لالتقاء الساكنين وان كان آخره
اي آخر الاسم الذي اريد جمعه مقصورا اي الفا مقصورة حذفت
الالف لالتقاء الساكنين وبقي بعد الحذف ما قبلها اي حرف كان

ايايا، مثل قاضين جمع قاض
فان اصله قاضيون فثقل ضم
الياء الى الياء قبلها بعد سلب حركة
ما قبلها طلبا لخفة رفعت

مثل
مصطفون في حالتي الرفع ومصطفين في حالتي النصب والجر وأصلهما مصطفيون
ومصطفيين قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء
الساكنين وشرط ليثبت شرط صحة جميعه ان كان دال الاسم اسما
اي اسما محضا من غير معنى وصفية به فمذكر علم اي محكوم بتذكيره اعلما
يعقل من جنسه لا لرجحت لفظه واما اشتراط ذلك لكون هذا الجمع
الجموع لصحة تأدي الواحد به والمذكر العاقل اشرف من غيره فاعطي
الاشرف فاز بفقد فيه الكل كالسين او اثنان كالمرء او واحد
نحو اعرج للذكر لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر ما كون مجرده اعز الثاني
سلم لفظا ومقدرا ليخرج نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا
للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا طلحون بسكون اللام وابن كيسان
بفتحها اذا صار علما مذكرا نحو زيدون وسلمى اسمي رجل فانهما يجمعان بالواو والنون
اتفاقا فالاول علم الثاني نحو التالا الالف فلا تمنع من الجمعية بالواو والنون
لان المحذوف شبيه واو الجمعية بالواو والنون لان المحذوف في نحو سورة علامة
التأنيث والمقصورة بحذف وبقي الفتحة ضلها الدالة عليها وشرط

اسم اريد جمعه جمع الصحيح المذكر
يعني شرطه

اي شرط الاسم الذي اريد جمعه جمع المذكر السالم ان كان صفة من
الصفات غير علم كاسم الفاعل والمفعول فمذكر يعقل اي الشرط
الشرط الاول كونه مذكرا بسبب المعنى والشرط الثاني ان لا يكون ذلك
الاسم الكائن صفة افعل فعلا اي مذكرا غير مستغن في صفة الصفة الحاكمة
ذلك الاسم اياها مع المؤنث بل كون المذكر على صيغة افعل والمؤنث على
صيغة فعلا مثل احمر حمراء للفرق بينه وبين افعل التفضيل كما تقدم
ولو كان في معنى الصفة فان افعل التفضيل كامل الدلالة على الزيادة
والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اي مذكر
غير مستغن في تلك الصفة مع المؤنث بل كون المذكر على صيغة فعلان
المؤنث على صيغة فعلى مثل سكران سكرى فان لهذا الوصف مذكرا ومؤنثا
للفرق بينه وبين فعلان فعلانة كندمان وندمانة ولو صغر لان فعلان وفعلى
اصل في الفرق بين المذكر والمؤنث لاختصاصه بالتاء وعدمها والشرط
الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا فيه اي في هذه الصفة
بتاويل الوصف مع المؤنث مثل جريح وصبور فيقال رجل جريح
وصبور وامرأة جريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف والتاء

فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما
بل المناسب ان يجمع جمعا مستويا فيه مثل جريح وصبور والشرط الخامس
ان لا يكون الاسم المذكور مركبا تركيبا مزجيا بنا الذي ليس
كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وعلامة التانيث ولوجود التاء اللازمة ليس
ويجوز ونونه اي نون الجمع بلا اضافة لما مر في التثنية وقد شذ نحو سنين
بكسر السين جمع سنة بحذف لامها وارضين بفتح الراء وقد جاء اسكانها جمع
ارض بسكونها وانما حكم بشذوذها لاشعارها التذكير والعقل على ما
كونها علما او صفة وتدارج صاحب اللباب بعض هذه الامور فواحدة
كلها اخرجها من الشذوذ ومنها سنين واشاله وابو بعضها على الشذوذ
منها ارضين واشاله فمن اراد تفصيل ذلك فليرجع اليه والمؤنث
اي الجمع الصحيح المؤنث ما لحق اي جمع لحق اخره اي اخر مفرده الف
وتاء وشرطه اي شرط الجمع الصحيح المؤنث ان كان مفرده صفة
ولم اي لذلك المفرد مذكر فان يكون مذكره اي مذكر ذلك المفرد
جمع بالواو والنون للايذان بمزيد الفرع على الاصل وان لم يكن له اي
لمفرده مذكر جمع بالواو والنون فان لا يكون اي فشرطه الصحيح حينئذ ان

لايكون مجردا عن تاء التانيث كحمائض لانه مثال في جمع حائضة
حائضات فليحفل في جمع حائض ايضا حائضات او فلا لباس والا
عطف على قوله ان كان بصفة اي وان لم يكن المؤنث مستعملا كان اسما
جمع هذا الجمع مطلقا اي من غير اعتبار شرط من الطلحات وزينب
في جمع طلحة وزينب وفي شرح الرضي ان هذا الاطلاق ليس بسديد لان
الاسماء الموضوعة بتاء مقدرة كقارورة وشمس ونحوهما من الاسماء المؤنث بها
غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالصوت
والكاسات وقال لخصاها الثاني لا ليس بصحيح ولا ظاهر اهلا
جمع التكسير مايغير اي جمع غير بناء واحده من حيث هيئة
امور اللفظ اعلم انه كما هو المتبادر فلا ينتقض بجمع السلامة لتغير بناء واحده
بالحذف الخارج عن الكلمة الزائد وايضا المتبادر من تغيير تغيير يكون
بحصول الجمعية ولا ينتقض ايضا مثل مصطفون فان تغير الواحد فيه
لازم وعدم حصول الجمعية ولما السير المذكور في تعريف الجمع مطلقا فيه
اعم من ان يكون من حيث ذات الاصل او من حيث الامور الخارجة الزائدة
كالدال على الاثنينية المفيدة للمعنى في قولنا تغيير بناء سواء كان ذلك

التغير حسنا كرجال وافراس او اعتباريا كفلك كما مر وجمع القلة
وهو ما اطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما افعل اي جمع يكون على وزن
افعل كافلس جمع فلس وافعال اي جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع
فرس وعلى هذا القياس معنى البواقي وافعلة كاغنية جمع غنية وفعلة
كفتية جمع فتاة والجمع الصحيح مذكر اكمسلمين او مؤنثا كمسلمات
في شرح الرضي ان الظاهر انها اي جمعي السلامة مطلق الجمع من غير نظر الى
التذكير والتانيث فيصلحان لهما وما عدا ذلك المذكور من الاوزان الجمع الصحيح
جمع كثرة يطلق على فوق العشرة الى مالا نهاية له وقد يشارك احدهما
للاخر مع وجود دال الاخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء المصدر المصدر
اسم الحدث يعني بالحدث معنى ما يباين غيره سواء صدر عنه كالضرب
المشي او لم يصدر كالطول والقصر الجاري على الفعل والمراد بجريانه
على الفعل ان يتبع صيغ استعمال الفعل به تاكيدا لمراد بيانا للنوع او عدة
مثل جلس جلوسا وجلسة وحلس قعد القاعدية والعاطية رويدا
اي رويد حاله ما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان الاخير
مسموعا لاطلاقنا وهو اي المصدر من الثلاثي المجرد سماعي اي

سماعي ويقع عدده الى اثنين وثلثين كما بين في كتب التصريف وفي غير
اي غير الثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه
قياس اي قياسي كما تقول كل ما ماضيه على افعل فمصدره على افعال و
كل ما ماضيه على استفعل فمصدره على استفعال مثل اخرج اخراجا
واستخرج استخراجا الى غير ذلك مما علمته في علم التصريف ويعمل
اي المصدر القاطع عمل فعله المسند منه حال كونه ماضيا نحو
اعجبني ضرب زيد عمرا امس وحال كونه غير اي غير ماض مستقبلا
كان او حالا نحو اعجبني اكرام عمر وحالا او غدا او الان وذلك العمل آت
الاستقاق منهما لا باعتبار التلبس فلهذا لم يشترط فيه الزمان كما مر
الفاعل والمفعول اذا لم يكن منعوتا مطلقا يعني عمل المصدر
عمل فعله بالقطع بشرط ان لا يكون منعوتا مطلقا فانه اذا كان
منعوتا مطلقا فسيجيء حكمه ولا يتقدم معموله اي معمول المصدر عليه
لكونه كتقديم الفعل مع انه وتى مما في جيز ان لا تتقدم عليه فلا يقال
اعجبني عمرا ضرب زيد ولا يتقدم اي معموله فيه او يكون الظرف مستقرا
ما لم يتقدم فاعله لانه لو اتقدم عليه لاضمر في المشتق والمجموع فيما سماعلى الاول

اي في المصدر

فيلزم اجتماع التنوين والتحمين نظرا الى المصدر والفاعل ولما كان
تثنية الفعل وجمعه اجيز بالحمل على الفاعل وكذا في اسم الفاعل
وكذا في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور
بخلاف المصدر فان له في نفسه تثنية وجمعا ولا شهوا الاضمار فيه
فيستلزم الاستغناء فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا
فالحاجة الى اعتبار قيد الاسناد على حده ليخرج مثل ضرب وزيدا فاعل
ولا يلزم ذكر الفاعل اي فاعل المصدر لانظهر او لا يضمرا
نحو اعجبني ضرب زيد بالامس الا ان النسبة الى فاعل فيما ياخذه في مفهومه
ملاحظة من حيث صدور منهوم عليه بخلاف النسل واسمي الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منوطة في
لان اقوى مشابهة للفعل لكونه مركزا نحو قوله ولولا دفع الله
الناس وقد يضاف اي المصدر الى المفعول سواء كان منعوتا او
ظرفا او مسعولا له على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجارة و
ضرب يوم الجمعة وضرب التاديب واعماله اي اعمال المصدر قليلا
باللام اي بلام التعريف قليل لانه عد عمله من ذيل مع النعل

لا يدخل على المصدر المقدر ولكن جوز ذلك على قلة فرقا بينه وبين
المقدر به فقل لم يأت في القرآن شيء من المصادر المعرفة باللام عاملا في
فاعل او مفعول صريح او قيد جاء عاملا لا يحوز الجر نحو لا يحب الله الجهر بالسوء

ايه فان كان المصدر منعولا مطلقا صريحا من غير اعتبار ابدال الفعل
فالعمل للفعل من غير تجويز ان يكون للمصدر اذ لا يجوز اعمال المضعف
وجبران النوى سواء كانا الفعل بعد كورا نحو ضربت ضربا زيدا ومحذوفا
غير لازم نحو ضربا زيدا واذ كان اي المصدر منعولا مطلقا فما
بدلا منه اي من الفعل وهو ما كان هو زنة فعله لازما نحو سقيا
وشكرا له وحمدا له فوجهان اي فيجوز فيه وجهان عمل الفعل الاصالة
وعمل المصدر للنيابة وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية ففي
قوله وجهان وجهان وانما فصل من شبه المصدر اعني ما لم يكن منعولا
مطلقا وما كان نايا مناب الجار المعترضة لبيان بعض احكام عمل المصدر
لان عمل المصدر في القسم الاول اكثر واظهر فلو اخر عن القسمين لتوهم
تعقله بالقسمين على السواء. اسم الفاعل ما اشتق
اي اسم اشتق من فعل اي حدث موصوف ذلك الاسم نحو قام

لام التعريف على ان ما
الفعل ينفي ان لا يدخل
م

ايه السعل بر اي سنات ما قام به الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان
اولى لان ما احمل امر يذكر بلفظها ولعله قصد التغليب بمعنى الحدث
يعني الحدوث تجدد وجوده له وقيامه به شبيها باحد الامرين الكائنة
المعرفي شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود ويخرج من اسم المفعول
والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج عنه ما عدا الصفة المشبهة
الجهم ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لانها وضعها
على ان تدل على معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل في الجهم الذي حكم داخل ه
بانه ليس لمن قام به والحق ذلك لان المتبادر من قولهم اشتق لمن قام به كذا
موضوعا لمن قام به ويكون من قام به مادة المعنى الموضوع له من غير زيادة و
نقصان فلو صح الى اصل الفعل معنى آخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق
على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل مع زيادته فيصدق
لمن قام به خرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على
اصل الفعل وطائفة اكثر النحاة حين الحم واسندوا الى اسم التفضيل
الى قوله بمعنى الحدوث فلم يسندوا الى الصفة المشبهة اليضا منهم ان كام
الاخفاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا الى الاستثنا في

متضمن لمعنى الوضع كما على ملبسا اسم التفضيل موضوعا لمن قام به ادنى
الزيادة ويجيء شذوذا صيغة المبالغة على هذا المعتبر يخرج من التعريف
ولا يبعد ان يلزم ذلك ويدل عليه حصر صيغ اسم الفاعل فيما حصر وعمل
احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل وفي الترجمة الشريفة مسامحة
ان صيغ اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقاتل وسائل
وآكل وكلما استوفى حروف مصادر الثلاثي المزيد فيه لان هذه الصيغة مهملة ليس
باسم فاعل بل هو صفة مشبهة او اصل التفضيل او صيغة المبالغة كحسن وخير
ومضراب وصيغته اي صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على
فاعل وفعيل ، ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه على صيغة
المضارع المعلوم بميم اي مع ميم مضمومة موضوعة موضع
حروف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضمومة او لا ومع كسر ما
قبل الآخر وان لم يكن ما قبل آخر المضارع كسرة كما في تتمثل وتتباعد
وتتمثل نحو مدحرج ، فيما وضع الميم موضع حروف المضارعة المضمومة
ومستغفر ، مما وضعت موضع حروف المضارعة المفتوحة والميم
متفاعل مقام مستغفر كما مثال الكسر الواقع في آخر المضارع ايضا

مذكورا فانما كون الحرف المسمى بالميم مثال الكسر من حيث كونه مسمى بالكسر ايضا مثال
ويعمل اي اسم الفاعل عمل فعله فان كان فعله لازما فكذلك هو
ايضا لا ينصب مفعولا واحدا ان كان متعديا الى مفعول واحد كذلك
هو ايضا متعد الى مفعول واحد وان كان متعديا الى اثنين كان هو ايضا
كذلك وكما ان فعله يتعدى الى الظرف والحال والمصدر والمفعول
والمفعول معه وسائر الفضلات كذلك يتعدى هو اليها بشرط معنى
الحال او الاستقبال اي يعمل اسم الفاعل اذا كان متلبسا بمبدإ اي
شيء يشترط عمله بمعنى هو زمان الحال او الاستقبال فالاضافي منها
وانما اشترط احدهما لان عمله لشبهه بالمضارع فيلزم ان لا يخالفه في
الزمان نحو زيد ضارب غلامه غدا او الآن او ضاربه والمراد بالحال و
الاستقبال الاعم من ان يكون تحقيقا او حكاية كما في قولك لبعض اصحابك باسط
ذراعيه بالوصيد فان باسط هنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية
الحال ومعناها ان يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل معنى المضي
كانه موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود
الآن وبشرط الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اي على

المنصف وهو المبتدأ او الموصول او ذو الحال المذكر حقيقة
الفعل من كون مسند الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاءا الضاربا ابوه
وجاء رجل ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه او اعتماده على الهمزة الآتية
ونحوها من الفاظ الاستفهام او ما النافية ونحوها من حروف النفي كلا
وان لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى فاذا وجدا شبه الفعل نحو اقائم
زيد وايقام الزيدان وما قائم زيد وما قام الزيدان فان كان اسم
الفاعل المتعدي للمايضي اي للزمان الماضي لاستقلال او في ضمن الاخبار
وابد ذكر مفعوله وجبت الاضافة اي اضافة اسم الفاعل الى
مفعوله معنى اي اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظية مثل
زيد ضارب عمر وامس خلافا للكسائي فانه ذهب الى جوز
اضافته لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى المايضي او الحال او الاستقبال فيجوز
ان يكون مضافا الى المفعول على تقدير اضافة ليس اضافة معنوية
لانها عنده من قبيل اضافة الصفة المشبهة نحو الكسائي بقوله تعالى
بالوصيد وكلبهم باسط ذراعيه وقد مر الجواب عنه فان كان له اي لاسم الفاعل
مفعول اخر غير ما اضيف اسم الفاعل اليه فبفعل مقدر اي فان مضافا

بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد معطي عمر درهما امس وزيد معطاه عمر درهما
المقدرة فانه لما قيل يعطي عمر قيل ما اعطاه فقيل درهما اي اعطاه درهما
فان دخلت اللام الموصول على اسم الفاعل استوى الجمع اي
جميع الازمنة فتقول مررت بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول مررت بالضارب
ابوه زيدا الان او غدا لان دخول المحتمل عدل عن صيغة الفعل الى صيغة
الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه وما وضع منه اي من اسم الفاعل
بتغيير صيغته الى اخرى بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل للمبالغة في
الفعل المستفاد منه كضراب وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب
وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله اي مثل اسم الفاعل
في العمل واشتراط ما يشترط هناك عملها على التدريج بان يكون صيغ المبالغة
خارجة عن حد اسم الفاعل واما اذا كانت داخلة فيه فمعنى هذا العبارة
ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثل اي مثل اسم الفاعل اذا
لم تكن للمبالغة نحو زيد ضراب ابو عمرا الان او غدا ومررت بزيد الضراب
عمرا الان او غدا ومررت بزيد الضراب عمرا الآن او غدا الا انها اسرع
فيه من منتهى المبالغة نائب مناب ما فات من المشابهة اللفظية والشبه

والمثنى منه اسم الفاعل وما وضع منه للمبالغة وكذلك المجموع منهما
مصححا كان او مكسرا مثله اي مثل اسم الفاعل اذا كان مجردا في العمل
وشروطه لعدم تطرق خلل الى صيغته المجردة من حيث ذاتها المجاوزة علامتي
التثنية والجمع فتقول الزيدان ضاربان او الزيدون ضاربون عمرا الآن
او غدا والزيدان الضاربان او الزيدون الضاربون عمرا الآن او غدا
او امس تحذف حذف النون اي نون المثنى والمجموع مع العمل في مدلوله
بنصبه على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها واجب وهم
التمرين يحتمعا لطول الفصلة بها كتمرين من قرأ المصلين الصلوة بحذف
الصلوة على المفعولية واما على تقدير التنكير مثل قولهم لدا تنوا
الدنانير النصف بحذف نونها ضعيف لان اسم الفاعل لم يمنع من اللام
والمراد بما لا اعتماد عليه اسم المفعول هو ما اشتق من فعل
اي حدث موضوع الى من وقع عليه اي لذات ما من حيث وقوع
الفعل عليه مضروب موضوع لذات ما وقع عليها الضرب واعتبار
اقامته مقام ما ترك اسم الفاعل فتقول ما اشتق من فعل شامل
لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج ما قصد التجرد

كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء وقع
الفاعل او لتفضيل المفعول فما مشتق من فعل الموصوف بزيادة على
المجرد ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط
وصيغته من الثلاثي المجرد على زنة مفعول ومن غيره اي غير
الثلاثي المجرد على صيغته اسم الفاعل فيخرج ما مثل الاكحلة المتحد وكرم
المفعول كمستخرج بفتح الراء وامره اي شانه وحاله في العمل
اي عمل الرفع والاشتراط اي اشتراط اعمالها باحد الزمانين والاضافة
على صاحبه او الهمزة او ما كاسم الفاعل اي مثل شانه وحاله
واذا كان معرفا باللام فعمل يعني الماضي ايضا مهجور من مواضع معام
الفاعل ولو كان هنا لك مفعول اخر فهي على نصبه نحو زيد معطى غلامه
درهما الآن او غدا او المعطى غلامه درهما الآن او غدا او امس الصفة
المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر
وتؤنث ما اشتق من فعل لازم احتراز عن اسم الفاعل
اسم المفعول المتعدي لمن اي لما قام به على معنى الثبوت
لا بمعنى الحدوث احتراز عن نحو هائم وذاهب مما اشتق من فعل لازم

فاعله بمعنى الحدوث فمعانى اسم فاعل لاهمة مشبهة واللازم اعم من ان يكون
لازما ابتدا او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم كالبر مشتق من
رحمها فلا تمال رحيم الا من رحم بضم الحا اى صار الرحم طبيعة له
ككرم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الشروع انه كون كذلك
بحسب اصل الوضع فيخرج عنه مجيئه لازما وقاصرا لانه بحسب اصل الوضع للحدوث و
عرض لها التغير بحسب الاستعمال وصيغتها اى صيغ المبالغة احدى
الصفة م
انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل او لصيغة الفاعل الذى هو بمعنى ان
اسم الفاعل من الثلاثى المجرد لا يجى صيغة من صيغها على هذا الوزن
قطعا على حسب السماع اى كاينة على قدره بحيث لا يتجاوزه فالضارب
منصوب على انه حال من المستكن فى مخالفة او صفة لمصدر محذوف اى
كائنة على قدر ما يسع وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع
مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاصها باسم الفاعل
شبهة بها لكونها مشتقة و
تعمل عمل فعلها مطلقا اى من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الشروع فلا
منع لاشتراطه فيها واما اشتراط الاعتماد فمشترط فيها الا ان الاعتماد على

الموصول لانها فى معنى الذى الداخلة عليها الب بموصول بالاتفاق
وتقسيم مسائلها ايجمالها فصاعدا وبيان حكم كل قسم وسمى كل
قسم مسئلة لانه يسال عن حكمه بحث عنه ان كون الصفة ملتبسة
بالالف واللام او مجردة عنها وعلى كل من التقديرين معمولها اما منصوبها
او ملتبس بالالف واللام او مجرد عنها اى عن اللام والاضافة فهذه الاقسام
ستة ماصلة من ضرب الاثنين فى الثلثة والمعمول اى معمول الصفة
المشبهة فى كل واحد منها اى من هذه الاقسام الستة مرفوع نائب
ومنصوب ناره ومجرور لحرف نحو فيما صادت اقسام مسائلها
ثمانية عشر فمنها حاصلة من ضرب الاقسام الثلثة التى للمعمول فى
الاعراب فى الاقسام الحاصلة من قبل والزم فى المعمول على الاقسام
ايما علية للصفة والنصب على التشبيه اى تشبيه معمول الصفة بالمعمول
فى المعمول المفعولية وعلى التمييز اى جعل معمول الصفة تمييزا فى
المعمول النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون هو على التمييز فى
الجميع لانهم يجوزون تعريف المميز وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول
فى الجميع وقال الشارح الرضى والاولى التفصيل والجر فى المعمول على الاضافة

اى اضافة الصفة اليه وتفصيلها اى تفصيل هذه الاقسام وهى اثنا عشر
قولنا حسن وجهه بضم نون الصفة وفتح وجهه بالعاطفية او بنصبه على التشبيه
بالمفعول وبجر نون الحسن وجهه بالاضافة مهد التركيب ثلثة اى ثلثة
من الامثلة المقصودة وذكرها لترجيح الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة
وبضاجرا وكذلك اى مثل هذا التركيب فى كونه امثلة ثلثة حسن الوجه
بالوجوه المذكوره وحسن وجه عطف على حسن الوجه اى هو ايضا بالوجوه
المذكورة امثلة ثلثة الحسن وجهه بادخال اللام على الصفة ورفع وجهه
بالعاطفية او نصبه على التشبيه بالمفعول او جره بالاضافة وانما غير الاسلوب
بترك العاطف اشارة الى ان شروع فى قسم اخر من الصفة المشبهة لان
الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة من اللام وهذه الصفة ذات اللام
بالحسن الوجه بالوجوه الثلثة الحسن وجه ايضا بهذه الوجوه وانما قدم
الصفة الكائنة باللام فى اول التمثيل على الصفة المجردة تلاوة لما سيعهد
الاول وجودى والثانى عدمى وعكس الترتيب فى تفصيلها لان اقسام الصفة
المجردة اشرف لان فيها واحدا منها مخالفا هذه وسائر الاقسام صحيحة بخلاف
اقسام ذات اللام فان فيها منها ممتنع كما قال اشار بنها اى من تلك الاقسام

ممتنعان احدهما الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الضمير الموصوف
بواسطة او بغير واسطة مثل الحسن وجهه والحسن وجه غلامه لعدم
افادة الاضافة فرضته لان الخبر فى الصفة المشبهة انما يحذف التنوين او النون
كحسن وجهه بالاضافة او يجر نون ضمير الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف
اليه الفاعل واستتاره فى الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام
او يجر فيهما معا ولا يحتمل غيره واحد منهما وثانيهما ان يكون الصفة باللام
مضافة الى معمولها المجرد عن اللام مثل الحسن وجه او وجه غلام لان
اضافة الحسن الى وجه وان افادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره فى
الصفة لكنهم لم يجوزوها لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية
مفيدة للتخفيف لكنها فى الصورة مفيدة عكس المعهود من الاضافة وتخلف
فى صورة كانت الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف
الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه فيسوغ وجه البصرة من يجوز
على قبح فى ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح فى السعة ويرجح الاستغناء
انهم انما لم يجوزوا الاضافة لقصد التخفيف فيقتصر الحال ان يبلغ اقصى ما
يكون منه ويقبح ان يقتصر على احد التخفيفين عن حذف التنوين ولا يتعرض

لاعطيهما مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستتار عنه بالتكرير في
الصفة والذي اجازها لاتضح النظر الى حصول شيء من التخفيف في الجملة
وهو حذف النون والبواقي من الاقسام الثمانية عشر فيما كان فيه
ضمير واحد منها اي من تلك البواقي اما في الصفة وهو سبعة اقسام
الحسن الوجه نصب المعمول والحسن الوجه بحره وحسن الوجه برفعه و
حسن الوجه بجره والحسن وجهها وحسن وجهها وحسن وجه بحره واما في
المعمول مثل الحسن وجهه وحسن وجه برفعه بهما وهما قسمان والمجموع تسعة
احسن لان الضمير فيه يقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما كان فيه
ضميران منها احدهما في الصفة والاخر في المعمول مثل حسن وجهه
الحسن وجهه نصبه فيهما مفهوم فيهما حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه
غير احسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها
هو اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجه والحسن وجه برفعه
منها قبيح لعدم الرابط بالموصوف لفظا وما كان وجود الضمير عدمه
في الصفة مثل ظهوره في المعمول احسن لان ما عن يظهر بها وجوده وعدمه
تقال ومتى رفعت معمول الصفة بها فلا ضمير فيها اي في الصفة لان

ح

ح فاعلها فلو كان فيها ضمير لزم تعدد الفاعل نهي اي لان
الصفح كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع فاعله الظاهر وجمعه كذلك
ذلك الصفة لا يثنى ولا يجمع تثنية معمولها وجمعه والا اي وان لم
ترفع معمول الصفة بها بل نصب او جر بينها ضمير الموصوف ليكون فاعلا لها
فيؤنث ان الصفة بانث الموصوف فتقول هند حسنة وجهها او
حسنة وجها وتثنى اي الصفة اذا كان الموصوف تثنية مثل الزيدان
حسنا وجه وحسان وجها وتجمع ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمعا
مثل الزيدون حسنو وجه وحسنون وجها واسما الفاعل والمفعول غير المتعدي اي
اسم الفاعل الغير المتعدي الى مفعول واسم المفعول الغير المتعدي
ايضا الى اثنان لاستفادة من الفعل المتعدي الى مفعول واحد فاذا
اسم المفعول منه اعم ذلك المفعول مناب الفاعل فيتعدى غير متعد الى
مفعول مثل الصفة المشبهة في ذلك اي فيما ذكر من الاقسام الثمانية
عشر فيه فان الفاعل ومفعوله ايا لم يسم فاعله ونصبا انهما ويضا
اليهما مثل زيد قائم الاب ومضروب الاب رفع الاب ونصبه جره
واذا كانا مضمرين لا يجوز اضافتها اليهما ولا نصبهما البارز المنفصل

ثنية

مفعول

بالمفعول فانه فاعل لما شابه زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه لدرهم اثنا
2 المثال الاول مفعول القارب او عامل النصب لشبهها بالمفعول في
المثال الثاني انه مفعول ثان لمعطى او مفعول اول اقيم مقام الفاعل
ونصب لشبهها بالمفعول والمفعول الثاني محذوف وكذلك القول في الصفة
المشبهة المنصوب نحو قول زيد يحيى الاب حزينا ومنصوبا ومجرورا

اسم التفضيل ما اشتق اي اسم اشتق من فعل
اي حدث لموصوف قام به الفعل او وقع عليه والتعميم لقصد شمول
قسمي اسم التفضيل اعني ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول **بزيادة** على
في اصل دلك الفعل والباء في قوله بزيادة اما ظرف مستقر لموصوف
مستقر م اي لذات متصفة بتلك الزيادة او ظرف اي لموصوف ينلبس تلك الزيادة
وقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسما
الزمان والمكان والآلة لان المراد بالموصوف ذات تتصف ولا يتصف
تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة
من صفحة م المشبهة **وهو** اي اسم التفضيل **افعل** للمذكر وفعلى للمؤنث وان
كان بحسب الاصل ينقل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر

فحفنا الحمد ولكن الاشتمال وعد بسعلان على الاصل **وشرطه** الذي سيأتي اي
اسم التفضيل **من صيغ** الآتية **لا** التي **بحرة** الآتي **ليكون** ساء افعل
وفعلى منه انا لباس الرباعي والثلاثي المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروفه
شعذر لان هذه الصيغة لا تتأتى الزيادة على الاحرف وهي استنباط معضا
لدرهم الالباس فانه لا هل اما مشتق من الرباعي او الثلاثي المجرد او المزيد فيه
فان هذه الحروف الثلاثة يمتنع ان يكون تمام حروف ملاقي مجرد او مضر
حروف رباعي مجرد كلها اصول او يكون من حروف المزيد فيه اما من اصوله
او من زوائده او من زوائد منها ملابسة ما هو المشتق منه فلا حتيج الى تقدير
لون اي من ملاقي مجرد ليس لون **ولا عيب** ظاهري لان منهما اشتق
افعل لغير اي لغير اسم التفضيل كاحمر واعور ولو اشتق اسم التفضيل منهما
منهما لانسبق ان المراد وزنه وعورا وزيدا لحمرة او العور وهما التعليل
اما تم اذ لا يمنع ان اصل الصيغة مقدر وبناء على اصل التفضيل وهو كذلك
لان ما دل على تلون مطلق الصيغة مقدر والطبع على ما يدل على زيادة على
الاثر 2 الصفة والاولى موافقة الوضع الطبع **مثل زيد افضل الناس**
فان الافضل اشتق من ثلاثي مجرد ليس لونا ولا عيبا وهو الفضل

فياس الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول فانه ليس
الشيء لكل منهما قياسا مطردا الكثرة الالتباس ما قصرا على الأكثر وقد
قد يأتي للمفعول على خلاف القياس في مواضع قليلة نحو اعذر لمن هو
اشد معذرة منه والوم لمن هو اشد ملامة منه وعلى هذا القياس اشغل
اشهر واعرف ويستعمل اي اسم التفضيل على احد ثلاثة اوجه
احدها ان يستعمل بالاضافة او من او اللام على سبيل الافراد
المجموع ملايين واحد لان وصفه لتفضيل الشيء على غيره ملايين ذكر
الغير الذي هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة ظاهر واما مع اللام
فنحو قولك المذكور ظاهر الانه قد يشار باللام الى معين فتميز المفضل عليه
مذكور قبل لفظا او حكما كما اذا طلب تشخص افضل من زيد فقلت عمرو
الافضل اي الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد فصل هذا لا يكون اللام
في افعل التفضيل الا للعهد ويجب ان يشتمل اتما مضافا نحو زيد افضل
الناس او من نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل فلا
يجوز الجمع بين شيئين منهما نحو زيد الافضل من عمرو ولا يكون
ذكر اللام او من لغوا واما قولهم استبا الاكرم منهم حصى واما الغرة للكمال

ما تقصد بتعجب اي غير الثلاثة المجردة بل يراد ان يدل على ان لاحد زيادة
في على غيره توصل اليه اي للغير الثلاثي المجرد باشد ونحوه مثل هو اشد
منه استخراجا مثال للثلاثة المزيد فيه وبياضا مثال اللون وعمى
العيب مثال للعيب وحيث قدرنا الظاهر لم يرد نحو اجل والله ولكن يرد له سمع على
هذا التقدير واشتقاق احمق على معنى التفضيل فانه لا فرق بين الجهل والبلادة
والحمق ولكنهم حكموا بشدة ذي نحو احمق من ابن هبنقة والجواب ان
المراد بالحمق ما يبدو من اثر البلادة في الظاهر كما حكي عن ابن هبنقة من
تعليق خرزات وعظام وخيوط على عنقه وهو وبحبه طويلا فسئل عن
ذلك فقال لا اعرف بها نفسي ولا اسئل وتقلدت ليلا ليخوفني بها فاذا
ما اسبح قالوا الحق انك انا فمن انا فقيه ستا بين حول ابن هبنقة فانه
يقتضي جواز اشتقاق احمق من حمق لا يكون بهذا الظهور وبيانه ان
كون اشتقاق احمق والجهل لم يكن الا جهلا ولا ظاهرا على سبيل
الشذوذ ولا يقول بذلك عاقل والشارح الرضي عد احمق من قبيل
الدجاج قال وينبغي ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة فان
فلان و م الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان اكدر احمق وقياسه اي

قبل من ذم الخ تفضيلية للتنبيه اى اسئ من بينهم الاكثر شحى ولا
يحرر خلوه عن الكل ايضا للقرائن التعرض نحو زيد افضل الاولاد بهم المفضل
عليه نسل الله اكبر ويجوز ان يقال لا شك ان المحذوف هو المضاف اى
اكبر كل شئ وانه من مع مجرور اى اكبر من كل شئ فاذا التنبيه اى
اسم التفضيل على معنيان احدهما وهو الاكثر ان تقصد به الزيادة
اى احدهما زيادة موصوفه المفروضه بين على من اضيف اليه اى على
ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه فيه بعضهم بالاطلاق
تفضيل الشئ على نفسه اما كان هذا الاستعمال اكثر لان وضع افعل
التفضيل على غيره والا لذكر المفضول فيشترط بقاء استعماله بهذا المعنى
يكون موصوفه بعضا منهم داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ والا كان
خارجا عنهم بحسب الاداة فلا المتصوص استعماله هذا افضل موصوف
على مشاركيه في هذا المفهوم العام مثل زيد افضل الناس اى افضل
من شاركه في هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن اخوته
لحروجه عنهم اى عن الاخوة باضافتهم اليه والثاني ان تقصد به الزيادة
اى الزيادة في مبدئيه مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه

من جنسه

وهذا ويضاف اسم التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح اى لتوضيح
اسم التفضيل بتخصيصه كما يضاف سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن
الوجه ما الافضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى
ان تضيفه الى جملة هو داخل فيهم نحو قولك جنا صلى الله عليه وآله افضل
قريش اى افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى جملة ليس داخلا فيهم
كقولك جنا صلى الله عليه وآله يوسف احسن اخوته فان يوسف لا
يدخل في جملة اخوته يوسف وان تضيفه الى غير جماعته نحو فلانا علم بلده اى
اعلم مما سواه وهو مختص بنداء لا يهانشاء او سكه ويجوز في النوع
الاول من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به الزيادة
على من اضيف اليه الافراد اى افراد اسم التفضيل وان كان هو موصوفه
من حيث هو زيد او الزيدان او الزيدون او هند او الهندان او الهندات
افضل الناس وهما لا ريب انه افضل من البدي لبس فيه الا الافراد دون
التذكير في كون المفضل عليه مذكورا اسمه والمطابقة اى مطابقة اسم
التفضيل افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لمن هو اى اسم التفضيل
صفة له نحو الزيدان افضلا الناس والزيدون افضلوهم وهند فضلى

الفاء والهمزة ان تضليا هن والهمزات تضليا ابن لك ثابتة ما بدا لان
واللام في كونه معرفة واما النوع الثاني من نوعي اسم التفضيل المضاف
وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة من غير تقييد فيها
من المطابقة اي مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا او تثنية وجمعا و
تذكيرا وتانيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم تمام المانع وهو
امتزاجه من التفضيلية لنظائره مع قصد ذكر المفضل عليه معها واسم
التفضيل الذي اشتمل من مفرد مذكر لا غير اي لا غير للمفرد المذكر
لكراهتهم لحوق اداه التثنية والجمع والتانيث المختصة بالاخر ما هو في
حكم الوسط باعتبار امتزاجه من التفضيلية لكونها الفارقة جنسه من بابه
اسم فكانها تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل في اسم ظهر الرفع
بالفاعلية بقرينة الاستثناء واما خفي المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط
لان العمل في المضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل
واما خص بالفاعل لانه لا يجب المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا
ان وجد بعد ما هو هو ما او هما او هم او هي او هما او هن لان الفضل
هو اعلوية من يصل عن سببه اي اعلوية من كل احد وصل من يصل واما الطرف

تذكر

بالحال المتميز فيعمل فيها ايضا بالشرط لان الظرف والحال كلاهما من الفضل
نحو هو احسن منك اليوم راكبا او تميزا نحو هو اكثر منك مالا ويجوز في مثل هذا النصب
نحو طاب بنانا ما لا فيعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل يضمنه في الزيادة ليعمل
عمله ولما كان فيما هو الاصل فيه وهو استغراق الزمان لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث
ولا يذكر لما نبه عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته ايضا الا اذا كان اسم
التفضيل صفة اي وصفا بحيث اسند في اللفظ شيء معتمد عليه بان يقع
مبتدا او خبرا عنه او حالا او هو في المعنى صفة المسبب مشترك بين
ذلك الشيء وبين غيره مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول اي باعتبار
تقيده بذلك الشيء الذي اعتبر اولا على نفسه اي نسبة ذلك المسبب باعتبار
غيره اي باعتبار وصفه اي غير ذلك الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا
والثاني مفضلا عليه منصبا خبر لمبتدا محذوف اي هو منصب خبر لكان او حال عن اسم كان او ضميره
المستتر محذوفين اي فتقديره مثل ما رايت رجلا احسن في عينه
الكحل منه في عين زيد فرجلا هو الشيء الذي تعلق به اسم التفضيل في اللفظ و
الكحل سبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد ومفضل باعتبار عين
الرجل ومفضل عليه باعتبار عين زيد واما شرط ان يكون في اللفظ تاء التانيث

الرفع بالفاعلية لان هذا العمل ليس حالة
انما هو عمل الفعل وهو ليس عمله م

تقييد م

وفي المثل السيد الحصل لصاحبه يعتد عليه ويحصل له مظهر تمايز بين
الصاحب حتى يتميز عليه به كالصفة المشبهة لاختلاط ربتها عن ربة اسم
الفاعل فانه يعمل في مظهر ومضمر جميع الاركان من مستحقات الموصوف المكتفي
مثل زيد منار عمرو والما اشترط ان يكون ذلك السبب مشتركا بينهما
من وجه مفضلا عليه من وجه ليخرج عنه مثل ما
رايت رجلا احسن كحلا عينه من كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات
بخلاف الاكحل المحوط مطلقا المتحدتان بهذا وتباينان بذاك فانهما وان
بالذات مختلف بالاعتبار والاعتبار على ما هو الاصل في اسم التفضيل
وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل اخراج
عن معنى التفضيل كما سيتضح فائدته وانما اشترط ان يكون السبب المفضل
سببا اذ عند كونه سببا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله واما قبله اذ عند كونه سببا بمعنى الفعل
الاحمر اي الحسن في هذا المثال بمعنى حسن وكذا كل افعل في الوجه
الاخر بعض فضل هذه العبارة يحتمل تسعة اوجه اذ كون احسن مثلا
بعد النفي بمعنى حسن لاداء الشرط في النفي على اسم التفضيل بوجه التي

لا تفيد الذي هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن كحل عين رجل زيدا على الكحل
زيد فيفيد ان حسن كحل عين رجل يقصر الزيد اما بان دانيه او بان يكون
دونه المساواة اليها هاهنا المدح فرجع المعنى الى انه حسن في عين كل احد الكحل
دون حسنه في عين زيد فكون احسن مع النفي يمنع حسن ثانيهما ان يعمل
احسن قبل تسلط النفي عليه يحرج عن الزيادة عرفا لان نفي الزيادة لا
المدح ففي اصل المعنى ونوجه النفي الى احسن رجل يقصر الى احسن زيد انا
بالمساواة او كونه دونه والناس كونه دونه لانه ليس المقام مقام المدح
ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد فانتفى المساواة
الزيادة بالطريق الاولى لما انتفاء المقام ولا يبعد ان يقصد بنفي
المساواة نفي الزيادة ايضا لان الزايد على شيء ما يساويه ومع زيادة يصح ان
يقصد بعبارة نفي المساوي مطلقا ولو في ضمن الزايد فانتفى الزايد ايضا
فيحصل من مجموع ذلك ان حسن كحل كل عين رجل دون حسن كحل عين زيد
وذلك كما لا يخفى وان قلت اذا كان زوال الزيادة المفضلية بالنفي
يقتضي جواز كون اسم التفضيل المطلق بمعنى ان يكون صفة في مثل
ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد جاز الجملة في المثال المذكور فما فرق

بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه المثال الثاني المذكور ينحصران في
والاصل في اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه مختلفين بالذات
فيصح ملاحظة وصف المعنى التفضيلي فاذا زال التغاير بالذات كما
لو سئل لرقة ان يعود حكم بعد الزوال بما رايت رجلا افضل
ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه يتحدان بالذات فلا يصح
في مثله التفضيل فلو قيل ان يعود حكم بعد الزوال هو عدم جواز
عوده لصح بناء
على الظهور مع انهم لم يرضوا احسن بالجرية والاكحل الا
فصلوا عنه اي بين احسن وبين مولاه اي ما عمل فيه احسن من
جسانة اسم تفضيل فيه معنى الفعلية وقال المحصول قوله منه في
عين زيد باجنبي وهو الاكحل اذ كل ما ليس مولا من هذه الجنية
فهو اجنبي له من هذه الجنية لا يجوز تخلله بينه وبين مولاه من هذه الجنيات
ولا يجوز عن هذه الاجنبية ما يجوز عن ليس من اشياء الابتداء العامل في
المبتدا
والجر اذا العامل الحقيقي هو معنى الابتداء لا اسم التفضيل بخلاف ما
اذا عمل في الاكحل الماء فانه لم يتخلل اجنبي ما بين مولاه بين
انه اسم تفضيل ولو قدم قوله منه في عين زيد على الاكحل لجاز لزوم الفصل بين

احسن

احسن وعوله من حيث انه اسم تفضيل والكل في سناه فتصد بكل واحد
لزيادة هذه البيان ما رايت رجلا احسن من الاكحل في عينه هو اي الاكحل
في عين زيد لا يخرج عن ركاكة وتعقيد بضم انهما ليسا من قبيل العبارة المشهورة
الزائدة وادا تاملت هذا المقصود والكلام فيما لما قرر سئلة الاكحل
بين شرايطها وما يجب مراعاتها على وجه يطابق المقصود بلا زيادة و
نقصان اراد ان ينبه على ان التغاير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يكون التغاير
عنها بما ان اخص منه على ترتيب غير ترتيبه ويمثل لهذا القسم
ما انشده سيبويه واستشهد به في اثناء هذه المسئلة وبقي بعض من
الصدور على فقال ولك ان تقول ما رايت رجلا احسن في عينه الاكحل
من عين زيد ما لم من عين زيد معلقة في عين زيد وهو اخص من مطلق
ضمونه وكلمة في وضع لنسبة العين من البين والكيف من زيد كان احسن من
ظهور معنى المقصود على كل تقدير والمبني على ما كان عليه قبل هذا التغيير
اصله من اكحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف فان لو كان كذلك
يكون من قبيل تفضيل الشيء على نفسه اذ يتحد الاكحل حينئذ على
اسم التفضيل وكذا العين لكن الاكحل فيما منتقلا على ما قلت ما رايت رجلا كزيد

احسن فيها الكحل كان اصله ما رايت عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد وهذا مذكور بعينه لكن قدم ما على المستثنى عنه ذكره ثانيا وتقديره ما رايت عينا كعين زيد في كونها احسن فيها الكحل منه في غيرها وليزم من هذا على المنع وصار الكحل في عين زيد احسن فيها منه في غيرها اما اذا اخذ في الصورة الاولى كما هو ظاهر لم تصح اصلا لانتفاء الاشتراك حينئذ في الاولى ولان المستثنى منه مجرور بها مقدرة فيها ايضا كما ذكر يا مثل ولا ارى منصوب على انه صفة مصدر محذوف اى قتل مثلا كعين زيد والاخير مؤكد لما قبل قول الشارح وانما قدر المصدر ليكون مسندا بما هو سببة الجامد وقول موصوف احسن في المثال وان كان الجامد الكائن في ذكر اذ هو في مقابلة قوله وادبا وهو مذكور لانه كان في مقام بيان الاختصاص في المثال المذكور اولا وتمام البحث مع تاويله مر في على وادى البساع ولا ارى كواد البساع حين يظلم وادباه افعل به ركب افعل تعجب وادبا منصوب على التمييز ساريا كان اصله لا ارى وادبا افعل به ركب منهم في وادى البساع وادى السلح واستغنى عن ذكره ثانيا لان الركب اسم جمع لهذه الركاب وهو

بركبي الابل والثاني من ابي راي كالتحية من حيي ابجد وهو الملك والثاني وسارا من السرى وهو السير في الليل فقوله ارى اما من رويه البصر او من رويه القلب وعلى الاول وادبا منصوبه وكواد البساع حالا منه مقدم عليه وعلى الثاني وادبا منصوبه الاول وكوادي البساع منصوبه الثاني وعلى التقديرين حين يظلم ظرف التعجب المستفاد من الكاف والواو في ولا ارى اما اعتراضيه ارجالية وافعل صفة وادبا والجار في منه متعلق بافعل والمجرور عائد الى الوادبا وركب فاعل افعل وجملة افعل صفة لوادبا وانما عبر عنه بافعل الذي هو للتفضيل مع ان الركب ليس احد الركبان المذكورين على المصدرية اى اتيانا تاما واحوذ عطف على افعل وهو بمعنى المفعول اى الاصيل وادبا والمعنى وادبا افعل به ركب منهم بوادي السلح واحوذ منه وسارا تاما في الله مصدريه وسارا اي ركبا سارا متصلا وقتي والمنتهى مفرغ اي وادبا افعل واحوذ في كل وقت الا في وقت وغايه الله سارا بالقول مرصت على وادي مسور الى السلح لكنه انتهى فيها والحال اني لا ارى راكبا سار في البساع حين احاطه الظلام وادبا يكون توقف الركب به افعل من توقفهم بوادي البساع ويكون ذلك الوادي احوذ من وادي البساع في كل وقت الا وقت وغايه الله سبحانه ركبا سارا سايرا ما بالليل فمن الاوقات والمقام

ولو عبرت بالعبارة الاولى لقلت ولا ادرى وادبا افعل مركبا فوق مثلهم
بوادى السباع ولو عبرت بالعبارة الثانية لقلت ولا ادرى وادبا افعل
من وادى السباع ولما قسمهم المصنف الكلمة الى اقسامها الثلثة على ما
مر قبل الحصار حد كل واحد منها ولم يكتف بذلك القدر بل صدر
بمباحث الاسم تتميما فلما وصل الفوائد الى مباحث الفعل قال الطرفية و

سلك م

صدرها بتعريفه فقال **الفعل ما دل** اى كلمة
دل على معنى كائن **في نفسه** اى في نفس ما دل بتلك الكلمة والمراد
بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه بغير جاجة الى ضم كلمة اخرى اليها
لاستدلاله
بالمفهومية فرجع كون المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة الى امر واحد هو
استقلاله بالمفهومية لكن المطابق لما ذكر في وجه الحصر اجماع الصدر الى
ما دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل يشتمل على ثلثة ازمان احدها الحدث
الذى هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا
شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفى هو آلة لملاحظة طرفيها فلا يستقل
بالمفهومية فالمراد بمعنى في نفسه ليس ذلك النسبة وما وصف ذلك المعنى
بالاقتران بالزمان يتعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس سوى

المطابق للاعم لكن لا يخفى ان الاخص المتضمن يخرج بهذا القيد الحرف
لانه ليس مستقلا بالمفهومية **مقترن** وضما **باحد الازمنة الثلثة** في
المفهوم عن لفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فخرج به الاسم الآلى
عن حد الفعل ومقولنا وضعا خرج اسماء الافعال لان جميعها مستغنية عن
المصادر او غيرها كما سبق وهو مثل الظرف والجار والمجرور وغيرها و
خلا الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقترانهما بحسب
الوضع ويصدق على المضارع انه اقترن باحد الازمنة الثلثة لوجود
الاحد في الاثنين ولا مشترك بحسب كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك
تعدد الوضع **ومن خواصه** اى خواص الفعل **دخول قد** لانها اما تفعل
لتقريب الماضي الى الحال او لتعليل الفعل او تحقيقه وشئ من ذلك لا يخفى في
الفعل **و** دخول **السين وسوف** للدلالة الاول على الاستقبال القريب
والثاني على الاستقبال البعيد **و** دخول **الجوازم** لانها وضعت لنفي
الفعل كلما او لطلبه كلام الامر او النهي عند كلا النهي او لتعليقه
بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل **و**
لحوق تاء التانيث عطف على دخول قد واما خص لحوق تاء التانيث

فخرج بهذا القيد مثل ضارب واسماء الزمان والمفعول فانها لا تقبل تاء التانيث

لانها تدل على ما يقع الفاعل ولا تلحق الا الفاعل والصفات استغنت
عنها بالحقها من السا للمتحرك الدالة على تاييثها واجريت عليها ولا
اختص بالفعل ساكنة حال عن تا التاييث احترازا عن المتحرك لاختصاصها
بالاسم ويحوق نحو تاء فعلت الذي نحو با فعلت الضمائر المتصلة
البارزة المتحرك المرفوع فيدخل فيها مثلت ايضا ذلك لان ضمير الفاعل
لا يلحق الا بالفاعل والفاعل اما ان يكون للفعل وفروعه عن منع احدهما
الضمير تحرز عن لزوم تساوي الفرع والاصل وخص البارز بالمنع لان
المستكر اخف واخصر فهو بالتهم التي واجد الماضي ما دل
اي دل دلالة يجب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة على زمان قبل
زمانك الحاضر الذي انت فيه قبلية ذاتية يكون بين اجزاء الزمان
فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض اما يكون بحيث لا يجب
الزمان ملا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله ما دل على زمان قبل
بجميع الاحوال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالموصول
فلا يتقض منع الحد بمثل امس والدلالة اما هو بحسب الوضع فلا يتقض
منعه بلو ضرب وجعه بان ضربت مبني على الفتح خبر مبتدا

اي هو مبني الماضي مبني على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو دعا ورمى
على الحركة دون السكون الذي هو الاصل لمشابهة الماضي في وقوعه
موقع الامر نحو زيدا ضرب في موضع اضرب وشرطا واجزاء لان ضربتني
ضربتك في موضع ان تضربني اضربك واما الفتح فلكونه اخف الحركات مع غير
الضمير المرفوع المتحرك فانه مبني على السكون نحو ضربن في الضرب ذاكرا هند
اجتماع اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله
واما تقييد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا مبني على
الفتح ومع عمر الواو فانه يضم معها لمجانسته الظاهر كضمرو او تقديرا كرمى
المضارع مما اشبه اي مثل اشبه الاسم بواحد من الاربعة المذكورة في باب
اي حال كونه مشابها لواحد من الاربعة اما بكون حروفه التي جميعها كلها
تاييد وهذه المشابهة اما بكون لوقوعه اي وقوع دال الفعل مشتركا
بين زماني الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني
كالعين وتخصيصه بالجر عطفا على وقوعه اي ولدال المشابهة اما كوقوع
لوقوع الفعل مشتركا وتخصيصه بواحد من زماني الحال والاستقبال
للاستقبال بالسين فانه للاستقبال القريب وسوف فانه للاستقبال

التعبير كما ان الاسم يخصص احدهما بواسطة القرائن وانما عرض المضارع
مشابهته الاسم لانه لو لم يقع مضارعا للابهام او معنى المضارعة في اللغة
كان كلام المشابهة مشتقة من الضرع للشبهين ارتضعا من ضرع واحد فضما الحرفان
رضاعا فالهمزة من الحروف الاربعة للمتكلم وحده اذكرا كان او انثى
مثل اضرب والنون له اي للمتكلم المعظم نفسه اذا كان مع غيره واحدا كان
ذلك الغير او اكثر مثل نضرب وكلاهما لخوطبان من اثنين او بحن ولها و
الياء للغائب واحدا كان او اثنين او جمعا مذكرا او مؤنثا وللمؤنث الواحدة
والمؤنثين عينية اي حال كون المؤنث والمؤنثين غائبات او دون عينية
المذكورين م والياء للغائب غيرهما اي غير المثنى وهما واحد المؤنث الغائبة وما
فوق اثنين منهما اي غير المثنى المذكورين بالجر على البدلية من الغائب لانه
وان لم يصر الاضافة ومعرفة لكنه خرج بها عن النكارة الصرفة فهو في
قوة النكرة الموصوفة او بالنصب حال وهو الاولى لموافقة السابق وفي
المضارعة مضمومة في الرباعي اي فيما ماضيه على اربعة احرف واصل كيدحرج
او بالتخريج ومفتوحة فيما سواه اي فيما سوى ماضيه على اربعة احرف مثل
يدحرج ويستخرج ونحوهما ولا يعرب من الفعل غيره اي غير المضارع

لم يعرض عليه الاعراب غيره ولما كان هذا الكلام في قوة قولنا واما ايام المضارع
مع ان يتصل به نون التاكيد فيشابه كلمات او خشيه ولا
يتوهم جمع مؤنث لانه اذا اتصل بها نون التاكيد
لشدة الاتصال صار كجزء الكلمة ولو دخل الاعراب قبلها لزم دخوله في
وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم دخوله على الكلمة لغوي حشيه ولان توهم المؤنث
في المضارع متعذر لان كون ما قبلها ساكنا يشابهه نون جمع المؤنث في الماضي
فلا يتبدل الاعراب واعرابه رفع ونصب فتارك الاسم فيهما جزم
مختصة كالجر بالاسم فالتصحيح منه وهو عند النحاة ما لم يكن حرف العلة
حرف علة المجزوم عن ضمير يازم موقوع تتصل به للتثنية مذكرا كان
او مؤنثا ليضربان وتضربان والجمع المذكر مثل يضربون وتضربون و
المؤنث مثل يضربن وتضربن والمخاطب الموحد مثل تضربين فمن اربع
صيغ يضرب في الواحد الغائب المذكر وتضرب في موضعين في الواحد الغائبة
والواحد المخاطب المذكر واضرب في المتكلم الواحد ونضرب في المتكلم مع الغير
بالضم في حال النصب لفظا اي حال كون الضم والفتح لفظين والسكون الرفع والفتحة في حالة
وفي حال الرفع والفتح المحذوف مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب و

المضارع المتصل بألف اي بالف الضمير البارز المرفوع وذلك في تحو اضع
بالنون حالة الرفع وتحذفها اي تحذف النون حالة الجزم والنصب فتقول
تضربان للمفرد كما ان تضرب للمفرد المذكر وتضربان
يضربون وتضربين وتضربان ولم يضربا ولن يضربا الى آخرها والمضارع
المتصل بالواو والياء يضم تقديرا في حال الرفع لان الضمة على الواو
والياء تثقل بقولك يدعو ويرمي والفتحة لفظا في حال النصب تخفة تحو لن
يدعو ولن يرمي والحذف اي بحذف الواو والياء في حال الجزم لان
الجازم لما لم يحدث حركة استدعى الحرف المناسب لها تحو لم يغز ولم يرم
والمضارع المتصل الالف بالالف والفتحة تقديرا الا الالف
لاستثقال الحركة تقول يرضى ولن يرضى والحذف اي بحذف الالف في
حالة الجزم تقول لم يرض ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم
تحو يقوم زيد سواء كان العامل فيه هذا التجرد كما هو المتبادر من عبارته
وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم كما في
زيد يضرب اي ضارب او مررت برجل يضرب او رايت رجلا يضرب واما
اذا تبع وقوعه موقع الاسم الا اذا يكون كالاسم كما في استواء الامران

وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها
موقع الاسم كالفعل نحو الذي يضرب وفي سيقوم وسوف يقوم
في جواب كاد نحو كاد زيد يقوم وقد يقوم الزيدان واجيب عن نحو الذي يضرب
ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه لانه يقال الذي ضارب هو على الرصاف
جهة باستدعاء عليه وكذا ما يأتي الزيدان وكجيبا وقوعه موقع الاسم و
ان كان الاعراب مع تقديره اما غير الاعراب مع تقديره وفعلا وعن نحو
سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لانه يقوم وحده والسين صار كجزء
اجزاء الكلمة وسوف في حكم السين وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل
في الاسم وانما عدل عن الاصل لما يجيء في باب اعمال المصدر انشاء الله تعالى
ويختص اي المضارع بان ملتفظ ولن قال الخليل اصلا لا ان فتحة كما ليس في اي حتى وقال
اصله لن نوا وقال الخليل اصلا لا ان فتحة كما ليس في اي حتى وقال
سيبويه اصله لا ان حذف براسه واذن فتحا اصله اذا ان تخفف وقيل اصله
الظرف تنون عوضا عن المضاف اليه وكي وبان مقدرة بعد حتى
تحو سرت حتى ادخلها وبعد لام كي تحو سرت لادخلها وبعد لام
وهي اللام الجارة الزائدة في جحود كان المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم الآن

ان سيقوم م

من الثلاثة جواز فتح ما قبلها على الفعل الاصلي مصدرا بتقدير أن المصدرية وبعد الفاء نحو زيد فاكرمك وبعد الواو نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن وبعد أو نحو لأستدن أو تعطيني حقي فان الفاء والواو عاطفتان وافعالهما بعدهما لا أنها وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعلوا ما بعدها مؤولا بما يكون من عطف المفرد على المفرد المعهود وذلك لأن المعنى في زرني فاكرمك ليكون زيارة منك فاكرامي اياك وفي لا تأكل السمك وتشرب اللبن لا تكن منك أكل السمك وشرب اللبن فان الى منتصب المضارع نحو سأريد أن تحسن الي نحو قال الله تعالى فنحن نصب العلم وقال ان تصوموا خير لكم وكما ان الى تنصب بعد العلم اذا لم يكن مع الظن نحو ان المخففة من الثقيلة لا المحققة نحو علم ان سيكون منكم مرضى اي ان الناصبة تنصب علما ان سيكون وان لا يقوم ان الى تنصب بعد الظن نحو أظن أن لا يقوم لان الظن يحتمل الوقوع ولا يجزم ان المخففة الدالة على التحقيق والجازم عدم الوقوع يلزم ان المصدر الذي يصح وقوع كل منهما يجري في ان التي بعدها الوجهان

ولن نمثل ان ابرح ومعناها اي معنى ان نفي المستقبل نيابة عن لا وما والا لم يجز ان يكون في قوله لن ابرح الارض حتى يأذن لي ابي تناقض لان لن تنفي التأبيد وحتى يأذن الاتيها واذن الى تنصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي لو كان ما بعدها معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينتصب لانها لضعفها لا تقدر ان تعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار كأنه سبقها حكما وكان عطف على لم يعتمد اي تنصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اذا كان الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما لا يكادان الا في الاستقبال فان قلت احد الشرطين نحو انا اذن اكرمك وكقولك لمن يحدثك اذن والله اصدقك كاذبا او كلاهما كقولك لمن يحدثك انا اذن والله كاذب والرفع مثل فوالله لئن قال لي السلطان اذن تقتل الكتبة مثل يسأل لا يحتمل الا الاستقبال فقوله اذن مبتدأ وقوله اذا لم يسألوا ظرف للاخبار المحذوف مدلولا عليه بالمذكور منها كما اشرنا اليه وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدأ فقيل اذن بعد المثال على طريقة قيل لا خواها الا انها لما كان انتصاب المضارع بها بشروط ثلاثة اشار الى انها بانيا من المبتدأ والخبر واذا قلت

الآن م

ب

اي جاز ان سبدا الواو والفاء الرجاني جاز ان النصب بنا على ضعف الاعتماد البطن
لاشتمال المعطوف لاجله والرفع بالجبار لاعتماد البطن وان ضعف
وكي التي ينتصب المضارع شال اسلمت كي ادخل الجنة وسماها السببية
اي سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة في المثال
المذكور وحتى التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان اي
المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبلها وان كان بالنظر الى زمان التكلم
او حالا او مستقبلا بمعنى كي اي حال كون حتى بمعنى كي للسببية اذ الى
لانها الغاية شال اسلمت حتى ادخل الجنة شال الحتى بمعنى كي ولاستقبال
المضارع بالنظر الى ما قبلها والنظر الى زمان التكلم ايضا وكسرت
حتى اذا دخل اللام شال الحتى بمعنى كي اذ الى ولاستقبال المضارع بالنظر
الى ما قبلها وبالنظر الى زمان التكلم فيجوز ان يكون ما بعدها ماضيا او حالا او
مستقبلا واسير حتى تغيب الشمس شال الحتى بمعنى الى ولاستقبال ما بعدها
فاذا ورد الحال بعدها اي بطريق التحقيق بان يكون في زمان التكلم بسببه بالفعل الذي دخلت حتى الحال يعني زمان م
يسمى حكاية اي بطريق الحكاية كما تقول كسرت امس حتى ادخل
البلد فادخل في هذا المثال حكاية الحال الماضية كما مر في زمان الكلام

هيئت هذه العبارة مرفوعا فانبيته على ما كان عليه وحكيت في زمان الحكاية وتحكيما في زمان التكلم على ما كانت هيئته وكان ما بعد حتى في هذه العبارة م
ايضا كون مرفوعا اذ لا يخرج تقدير ان لانها علم الاستقبال كانت اي
حتى عند هذه الارادة حرف ابتدا لابجارة ولا عاطفة ويسمى كونها حرف
ابتدا ان يبتدا بها كلام وسائت لان يبتدا بعدها بما شاء كون العمل
خبر لمكون حتى داخلا على اسم كما توهمه بعضهم فيرفع اي ما بعد حتى
لعدم الناصب والجازم وتجيء السببية اي كونها قابلها سببا
لما بعدها بحصل الاتصال المسوى وارتفاع الانفصال الملبس شال مرض
فلان حتى لا يرجونه اي مرضا جعل الان شال المريد الحال يحتمل
ما قصده نفي الرجاء في زمان التكلم ومن ثم اي ومن اجل هذا المعنى
اي كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتدا ووجوب سببية ما قبلها لما بعدها
امتنع نظر الى الامر الاول الرفع اي رفع ما بعد حتى في قولك كان
سير وحتى ادخلها في وقت حصول كان الناقصة في هذا القول بان
يحصل كان فيما قصد كانه لانها لما كانت حروفا ابتدا انقطع ما بعدها عما
قبلها فيفقد الناصب لاخبر فيفسد المعنى وامتنع الرفع نظر الى الامر الثاني بخلاف ما اذا كانت تامة
في قولك اسرت حتى تدخلها لانه يكون ما بعدها خبرا مستانفا فلا يقتضي الجزم

السموات ما طلع الخضر على احد او عرض نحو لا تزر فتصيب خيرا
اى لا تكون منك تزول قاسما اجر فى جملة هذه المواضع مسى السببية مقصود
والعامل عليها هو ما اسند الفاء فى تاويل مصدر معطوف على مصدر
مفهوم مما قبل الفاء اى لتكن منك زلة فاجر ونحو سانزل اليكم والحى بالحجاز فاسرح
بدون تقدير احد الامرين اى لتحصل احد الامرين الشر والواو الى منصب
المضارع بتقدير ان مسندها استوفى شرطين احدهما المجيء
مصاحبا لما قبلها لما بعدها لا تاليا واو للجمع وثانيهما ان يكون قبلها
اى قبل الواو مثل ذلك اى ما يماثل الواو فى قبل الفاء فى كونه احد الامرين
المذكورة واشلتها امثلة الفاء السببية ايضا الا الفاء الواقعة بعد نفى
مثلا زر فى واكرمك اى بتحقيق الزيارة والاكرام ولا تاكل السمك وتشرب
اللبن اى لا يجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس والو
التى ينصب المضارع بعد بتقدير ان تشرط بمعنى الى او الا ان
اى بشرط ان يكون بمعنى الى او الا الداخلين على الغاية المقدرة بعدها الا ان
ايضا داخل فى مفهومها والا يلزم من تقدير ان بعدها تكرار نحو لا كثر من
او تقضى حقى اى الى ان تقضى او الا ان تقضى حقى فنبينه بتقدير ما

تقدير مضاف اى لا لزمنك الا ان تعطينى حقى وغرة بتقديرها بالى
بناء على مصدر بمعنى الى التى بمعنى الى اى لالزمنك الى اعطائك حقى
والعاطفة اى الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت من الحروف العاطفة
المذكورة او لا كثم واذ الكائن منها فهى غير اشتراطها ما ذكر من الشروط لصحة
تقدير ان بعدها اى نصب المضارع بها شتهيران اذا كان المنصوب فى عليه
اسما صريحا نحو اعجبنى ضربك زيدا وشتمك او فتشتمه او ثم فتشتم فهم
ليس من الحروف المذكورة وتقديران بعد الواو والفا ليس مشروطا بالشروط
المذكورة فيها فقوله والعاطفة اذا كان مرفوعا ومعطوفا على الواو والمعدودات
الناصبة بتقديران اعنى قوله حتى اذا كان مستقبلا او على آخرها وهو واو رب
معنى الا ان تريد هو مجرور معطوف على حتى فى قوله بان مقدرة بعد حتى
وظاهر ان هذا وان كان احد جانب اللفظ لكنه فرجح بحسب المعنى لانه على
تقدير الاول ارجعل العاطفة اعم مما ذكر كما ذكرنا لم يلزم ان يذكر فى التفصيل
ما لم يذكر فى الاجمال وان خصه بل لزم تخصيص الحكم بل ليس فى الواو
خصوصا ما يسوغ من جريانه فى ثم ايضا ويدخله انه كما كان المناسب
ذكرها من ثم فى الاجمال ومن فى التفصيل كما ذكرنا ويجوز اظهار

ان مع لام كي نحو جئتك لان تكرمني ومع ما الحق بها من اللام الزائدة نحو
اردت لان يقوم ومع الحروف العاطفة نحو يعجبني ان تدرس
لان هذه الثلثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام والمعنى ضربته
وعضبه واردت ان اضربك فجاز ان يظهر معها ما ينصب الفعل الخالص
صريح وهو ان المصدرية واسكن الحرف دخلا لم يدخل على الاسم الصريح لم
يظهر معها ان وكذا حتى لان الاصل فيها ان يستعمل بمعنى كي وهي هذا المعنى
لا تدخل على اسم صريح وعمل عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاول اعلق
التي يليها المضارع واما الواو والفا واو لانها لما اقتضت نصب ما بعدها
للتخصيص على سبيل السببية والجمعية والانتهاء صارت كواو الصرف فلم
يظهر الناصب معها ويجب اي اظهار ان مع لا الداخلة على
المضارع المنصوب بها اي يجب دخول اللام بعدها كي على ما ذكرها اي
ان لا تكراه اللايمن المتوالين لان كي ولا لا يحذفون فوا ان لم يلها لا
اعلم ان الناصبة يضمر في غير المواضع المذكورة كما مر بعد بعض
نحو قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه اي من علم السدد وكذلك لا يجوز
اللا في اضطرار الوغى في رواية النصب ولكن ليس بقياس كما في تلك المواضع ولذا لم

ذكرها ونجزم اي المضارع بلم ولما ولاه الامر ولا المستعملة في
النهي احترازا عما استعمل في معنى النفي وهذه الكلمات تجزم مضارعا واحدا و
كلم المجازاة اي ونجزم المضارع كلم المجازاة اي كلمات الشرط الجازمة
التي بعضها من الاحاد وبعضها من الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم و
الجزوم بها فعلان ويهي اي كلم المجازاة ان حما واذما وحيثما فاذ
وحيث يجزمان المضارع مع ما واما بدونها فلا وايّ وَمَتى ومَهما
يجزمان المضارع مطلقا سواء كانا مع ما او لا وما ومَن واي وأنّى انجزم والتي م
المضارع مع كيفما واذا ما فتاذ لم يجزم في كلامهم على وجه الاطراد اما
مع كيفما فلان معناه عموم الاحوال واذا قلت كيفما تقعد اقعد كان بمنزلة
اي حال وكيفية تقعد انت اقعد عليها ومن المتعذر استواء قراءة
في جميع الاحوال والكيفيات واما مع اذا فلان كلمات الشرط انما تجزم
من ان التي هي موضوعة للابهام واذا موضوعة للازم المقطوع مثابه وبان
مقدرة على فعل الجواب ونجزم المضارع بان مقدرة وجوبا اذا لم يفصل
فلم لغلب المضارع ماضيا ونفيه اي نفي المضارع ولا يجعل لو بمعنى
الضمير الما هو اقرب اي معنى ما ضيا ولما مثلها اي مثل لو في هذا النفي

ويختص اي لما بالاستقبال اي استقبال زمان ضد الماضي ومن وقت التكلم لا مضيا
لان وقت التكلم لما تقول انه فلان ولم يفعل اي عينه الذم او عينه الذم ولا
يلزم استمرار استقبال الذم الى وقت التكلم بها ولو افاد ذلك لزم ولما منع الذم
افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم بها وجواز حذف الفعل اي ويختص
ايضا لما بجواز حذف الفعل الذي بها ان دل عليه دليل نحو سار والليل
ولما اي لما اداة حلها ويختص ايضا بعدم دخول اداة الشرط عليها لان
ان لما يضرب ومن لما يضرب كما تقول ان لم تضرب ومن لم يضرب وكان
لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله ويختص ايضا باستغراقها لما
ايضا بجواز الذم ولما منع الذم ولا الأمر هي اللام المطلوب بها الفعل
ويدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر الله وهي مكسورة وفتحها لغة وتسكن
بعد الواو والفاء ثم نحو ولتأت طائفة اخرى ليصلوا فليصلوا ثم
ليقضوا ولا النهي هي المطلوب بها الترك اي ترك الفعل وقد يمحض
النهي ولا النهي ضدها اي لا النهي التي هي ضد لام الامر وهي التي يطلب بها
ترك الفعل وهي تدخل على جميع انواع المضارع المبني للفاعل والمفعول مخاطبا
او غايبا او متكلما وكلم المجازاة المذكورة من قبل تدخل على الفعلين

لسببية الفعل الاول ومسببية الفعل الثاني اي يجعل الفعل
الاول سببا والثاني مسببا وفي شرح المصنف وكلم المجازاة انما تدخل على فعلين
يجعل الاول سببا للثاني لان كلم المجازاة لا يجعل الشيء سببا للشيء فلا
بد مما التي سببا ان التكلم اعتبر سببية شيء لشيء بل لا بد من تحقق ذلك وجعل كلم
المجازاة دالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني لجواز
ولا هنا الى ان يختار المتكلم بها ان يوردها في صورة السبب
والمسبب في الملزوم واللازم كقولك ان تشتمني اكرمك فالشتم ليس سببا
حقيقيا للاكرام والاكرام مسببا حقيقيا له لا هنا ولا احاديا لكن المتكلم
اعتبر ذلك لتنبيه بها اظهار المكارم والاخلاق بنفي ان يصير الشتم
الذي هو سبب الاهانة عند الناس سببا للاكرام عنده ويستفاد اي
هذان الفعلان اولهما شرط لاشتراط المتحقق الثاني وبهما جزاء
من حيث انه مبني على الاول اتفاقا الجزم على الفعل فان كانا اي الشرط
والجزاء مضارعين نحو ان تزرني ازرك فالاول فقط مضارع
نحو ان تزرني وتذنبي اذنبك فالجزم واجب في المضارع لدخول الجازم
او ما يقتضيها مع صلاحية المحل وان كان الثاني مضارعا فالوجهان

اى فضيه الزمان الجزم لشدة ابهامه وهو اداة الشرط والرابع لصدق الشطين
لجواز المامى والفصل بغير المعمول نحو ان اتانى زيد آته وايته واذا
كان الجزء ايضا صالحا لفظا نحو ان خرجت خرجت او معنى
نحو ان خرجت لم اخرج وجعل ان يكون مفصلا للفداى له فيمن قدره
كان قد تعلموا كقولهم ان يسرق فقد سرق الخ لان فعل او مسوغا مقدرا
كقولهم ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اى فقد صدقت لم يجز الفاء
في الجزاء المحقق تاثير حرف الشرط فيه لتلبسه سعاء الى الاستقبال فاحتاج
فيه الى الرابطة كقولك ان اكرمتنى اكرمتك وان اكرمتنى اليوم فقد اكرمتك
واما قال فغير قيد لخروج عنه المامى المحقق الذي لا يحتمل ان يكون للشرط
تاثير فيه كقولك ان اكرمتنى اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء
فيه وان كان اى الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا احترازا عما اذا
كان منفيا بلم فانه مدرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى او بلن حيث يجب
الفاء لعدم تاثير اداة الشرط فيه معنى فالوجه ان الاتيان بالفاء وتركها
لان اداة الشرط لم تؤثر في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي فيؤتى بالفاء
اتوثر في تغيير المعنى حيث خلصت لمعنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود التاثير

من زيد وان لم يكن قوتا يحصل لم تكن سكم الذي يقبلوا اليمين ومن يعاد
فيتقدم الله منه والا اى وان لم يكن الجزاء ماضيا او المضارع المذكورين فالفاء
لازمة فيكلا الجزائين الماضي نحو ان اكرمتنى اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا
نحو ان اكرمتنى اليوم فاكرمتك امس تقديرا
فقد اكرمتك وعلى كل يقدر لان تاثير حرف الشرط في الماضي فاحتاج الرابطة الفاء
واما جملة اسمية او امر او نهى او دعاء او استفهام او مضارع منفي بما او لم او لن
او بقد او بالسين او بسوف او بالعرض وفي جميع هذه المواضع لا تاثير لحرف الشرط في
الجزاء فاحتاج الى الفاء وبحي واذا الفجائية مع الجملة الاسمية الى
وقت جزاء موضع الفاء لان معناها فورك من معنى الفاء لانها تنبئ عن
حدوث امر بعد امر فمنهما معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر والمباشرة
اسبقية الجملة الجزائية لاختصاصها بها لان اداة الشرط مختصة بالفعل فاختص
هذه بالاسمية وفرقا بينهما كتفريقهم ان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم
اذا هم يقنطون اى مخصوص بالقنوط وان التي يجزم بها المضارع حال
كونها مقدرة اما كان مقدرة بعد الامر نحو زرني اكرمك اى
ان تزرني اكرمك والنهي نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك اى ان لم

تسلية بكن جبرا لان والاستفهام نحو هل عندكم ما تشربه لان المعنى انه يكن عندكم شيء تشربه والتمني نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى ان لم يكن لي مال انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا اي انزل تصب خيرا اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون سببيا لما قبله ونصب السببية اي سببية ما انتفى ولم يجب لوجود مضارع يوجد ما بعده ويحصل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما وانما اختص بتقدير ان بايراد هذه الاشياء لانها تدل على الطلب والطلب عالما استعلى مطلوب يترتب عليه ايجاد يكون ذلك المطلوب سببا وهي مسببة له فاذا كان المضارع الواقع بعدها كذلك فايجاده وقصد سببية الفعل المطلوب بذلك الاشياء لها قدر ان مع ذلك الفعل ويحصل المضارع الواقع بعدها مجزوما بتقدير ما هو اسلم تدخل الجنة فان المطلوب بالاسلام هو مطلق مايوجب دخول الجنة وهو سبب لها وقصد ان ذلك السبب مقدر ان مع الفعل المأخوذ من اسلم ويحصل تدخل الجزم كما مثل ان تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة اي لا تكفر تدخل الجنة الان النهي قرينة الفعل المنفي لا المثبت ولهذا امتنع لا تكفر تدخل النار

عند الجمهور خلافا للكسائي فانه لا يمتنع ذلك عنده فاستاصر عند الجمهور اما لا تنعقد على ما عرفت ان لا تكفر تدخل النار وهو ظاهر السداد واما تنعقد على ما عرفت فالمعنى ان لا تكفر تدخل النار تصد والعرض في هذه المواضع قرينة الشرط المثبت والعرض قرينة تقويها او تصد السببية واما اذا لم يقصد لم يجز الجزم قطعا لم يجز ان يرفع اما الصفة ان كان صالحا للوصفية كقوله ازورهم فهي لم ان لم يصلح لذلك بان قدر مرفوعا اي هم قوم يزورهم او ضميرا يعود على المتكلم كقوله ما انا بالذي قائل لك شيئا فاحذرني اي انا رجل هذا حال كذلك كثيرا ما نذهب في طلبهم مجهورا اي غير مقيدين بالاستيناس بكون الشخوم ومال اليدهم راسوا زيارتها مكلحتفا مما يجري بمقدار الاثر هكذا في بعض النسخ وفي بعضها مثال الاثر وكان المراد بصيغة الامر ما هم بطلب ايجاد الفعل والمراد بالطلب ايجاد الفعل ويريد بالفعل صيغة مضارع في بعض الشروح اما مثال الامر فكما استشهد في هذا الفرع من الامثال استشهد في المتن المصدري ايضا فاراد العرض على المقصود وهو في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر الصيغة كذا ذكره المحقق في شرح صيغة يطلب بها الفعل اي سائل الكل عليا كان او مخالطا او مكلما اسلموا او مجهولا من الفاعل احترازا عن

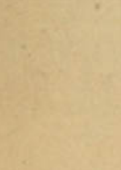

مثل ولم يضرب فلم تجزم لوجود قرينة على صيغة الخطاب وهي تاء ضربت ونحوه
وحكم اخره اي اخر الامر في الحقيقة عند البصريين الوقف والبناء على
السكون لانقطاعه يقتضيه اعرابه وحروف المضارعة لما شابهت الاسم
المقتضية للاعراب اعربت لشبهه حكم المجزوم اي مثل حكم
المضارع المجزوم في اسكان الصحيح وحذف نون الاخر بسبب من العلة
لانه لما شابه ما فيه الالف من المجزوم معنى اعطي حكمه بقول اضربا اضربوا
واخشى واغز وارم كما تقول لم تضربا لم تضربوا ولم تخشى و
لم تغز ولم ترم وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة فاركا
بعد اي بعد حروف المضارعة او بعد حذف متحرك اسكن اخره
وصل ما بقي امر اثنين فصاعدا مخاطبا نحو اضربا واضربوا واضربن
المعهد القسم لظهوره وان كان بعد حرف ساكن كالبس المضارع
بالجيم والمراد بالبس ههنا ما يكون ماضيه على اربعة احرف من المزيد
فيه وانما هو باب الافعال لاغير زدت همزة وصل توصل الى النطق بما بعد
حذف حروف المضارعة لئلا يحتاج الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة
مضمومة ان كان بعد اي بعد الساكن ضمة دفعا للالتباس بالمضارع

المعلوم المتكلم على اشد الفتح وتحترز عن الخروج من الكسرة الى الضمة على
تقدير الكسرة مكسورة فيما سواه اي في سوى ما كان بعد ضمة اي سواء كان
بعد كسرة او فتحة فانه لو ضم في مثل اضرب البس بالمبني للمجهول من الاضراب
لو فتح لالتبس بالامر سره ولو ضم في اعلم لالتبس بالمضارع المجهول ولو فتح
لالتبس بالماضي الرباعي سواء اضربا شال لما يكون بعد الساكن ضمة اضربوا
شال لما يكون بعد كسر واعلم شال لما يكون بعد فتح وان كان ذا بعدها مفتوحة
اي فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصل رجعت لارتفاع موجب حذفها وهو
اجتماع همزتين في الكلمة الواحدة لاهمزة وصل مقطوعة لذلك بعينه
تعمل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله و
اضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة او على حذف مضاف اي فعل الواقع عليه فاعلم
ولا بد ان يراد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله وتكون اضافة
الفعل اليه بعد ما حذف فاعله وانيم المفعول مقامه ولم يذكر بيانه و
هذا البند ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق فان كان الفعل الذي اريد حذف
فاعله واقامة المفعول مقامه ماضيا غيرت صيغته دفعا للبس بان
ضم اوله وكسر ما قبل آخره مثل ضرب ودحرج واعلم واخشن هذا

النوع من التقدير لا سماء غريبا فاختير له وزن غريب لم يوجد في الاوزان
لخروج الضمة الى الكسرة ووزن فعل الخروج من الكسرة الى الضمة وان كان
غريبا يدل على غرابة المضي ايضا لكون الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل
ضرورة في اختياره مع حصول المقصد باخذ منه **وبضم الثالث مع الوصل**
نحو انطلق وامتد واستخرج للملابس في الدرج بالامر من ذلك الباب و
بضم **الثالث مع الناسك** لتعلم ونحو هل وذهب للملابس بصيغة مضارع
علم وذهب اعلمت وذهبت **حوف اللبس** هذا علة لقوله وبضم الثالث
والثاني **ومثل العين** اي ما كون عينه فتحة مثلا للاحتراز عما سكن نحو
الى اجتماع العلامتين وروى من الضمة فانه لا يعل عينه لئلا يفضي في بروى وبطوى فعل الامر
ان مثل مثل العين المتعدي عينه العالية للاحتراز عما سكن نحو عور وصيد و
مثل العين م اما حصر بالذكر لزيادة عوض واعلال في المبني للفاعل مما ذكر وتنبيه بذكر
للمفعول م مثل العين في المبني من مضارعه وان لم يذكر فيه ما ذكر **الا فضي فيه قيل وبيع**
اصلها قول وبيع نقل الكسرة من العين للاما قبلها بعد حذف حركة قضا
بيع وقول بادغال واو قول في الساكن ما قبلها ياء قيل **واو**
الاتمام وهو صحيح في نحو قيل وبيع وفي شرح الرضي حتمية هذا الاتمام

ان تجوز كسرة الفعل نحو الضمة فيقال البا الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ
تابعة نحو كما قبلها هذا مراد النحاة والقراء بالاتمام في هذا الموضع وقال
بعضهم الاتمام ههنا كالاتمام حالة الوقف اعني منع التغيير فتوافق كسر
الما قبلها وهذا اطلاق المشهور عند المتاخرين وقال بعضهم هو ان تاتي
بعينه خالصة بعدها ياسا كنة وهذا ايضا غير مشهور عند هم والمفروض من
الاتمام الايتان بان الاصل الضمة في اوا بل هذه الحروف **و** جاء **الواو**
ايضا على ضعف نحو قيل قول وبيع بالاسكان بلا نقل وصل الياء او الكسرة
وانضمام ما قبلها **وشذ** اي شذ باب **الما** بني المجهول من مثل العين من الثلاثي
المجرد **باب** الماضي المجهول من مثل العين من باب الافتعال والانفعال
نحو **اختير وانقيد** في نحو اللغات الثلاث فيها وتيرة وقيدهما نقل
قبل الاسقاط **دون استحير وانقيو** اذ ليس ذلك مثل قيل وبيع لسكون
ما قبل حروف العلة فيهما في الاصل اذ اصلهما استحير وانقود بالواو والياء
المكسورتين والقياس فيهما اذا سكن ما قبلهما ان ينقل حركتها الى قبلها
العين ياء اذا كانت واوا وانفعال استحير وانقيم لغة واحدة **وازكار** اي
الفعل الذي اريد حذف فاعله وانابة المفعول مقامه **مضارعا ضم اوله**

ويلتزم ويستخرج ويتعجرج وفتح ما قبل الواو لخفة الفتحة وثقل المضارع بالياء ومثل العين المبني م

موصوف المصادر نحو ضرب وبكرة المفعول يقبل العين فيما يا كانت او واوا نحو قال وباع ونحار وينقاد وينجاد وينام التحركها خمسة احكاما وانفتاحها قبلها المتعدي وضده المتعدي فالمتعدي

من الفعل ما يتوقف فهمه على استقلوا اي امر غير الفاعل يشاركه الفعل ويتوقف فهمه على فاعل كافضل الابله من فاعل وفهمه موقوف على فهم فضل لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور والقيام والاحداث فيقال احدث الفعل صادر عن الفاعل وقايم به ومسند اليه ولا يقال في الانقطاع انه يشاركه فاعل الفعل في التعلق بنسبة الفعل الى غير الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدي كضرب فان فهمه موقوف على تعقل المضروب لانكر تعقله الابعد تعقل بخلاف الزمان والمكان والغاية فهي الفاعل او المفعول فانا نفهم الفعل ونتعقله بدون هذه الامور بكن وغير المتعدي بخلافه اي بخلاف المتعدي يعني لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل كقعد فانه وان كان لا يتعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية هيئة الفاعل لكون فهم مع العقل عن هذه المتعلقات جايز وغير المتعدي يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا او تضعيف العين نحو فرحت زيدا

او

او بالف المفاعلة نحو ماشيته او بتضمين الاشتمال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد والمتعدي بكون ينصب المفعول الى واحد كضرب وهذا في الكلام كثير والى اثنين اما هما غير الاول كاعطى فانه الى اثنين ثانيهما غير الاول فيما صدر منه نحو علم الى مفاعيل ثلثة كاعلم وارى اي اعلم وهما اصلان في هذا الفن وافعالا كاصل ادخال الهمزة متعدين الى مفعول فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول اخر فصار الى المفعول الاول واما الافعال الاخر وهي بنا وابنا وجنة وصدرت فليست اصلا في التعدي الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول كالمبني للمفعول باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء عنه كقولك اعلمت عمرا منطلقا والثاني والثالث من مفعوليها كمفعولي علمت في وجوب ذكر احدهما عند ذكر احدهما عند الاخر وجواز تركهما معا افعال القلوب وهي افعال الشك واليقين ايضا وكانهم اراد وا بالشك الظن والا فلا شيء من هذه الافعال بمعنى الشك المحض سوى الطن ومحي ظننت وحسبت وخلت بهذه الثلثة للظن وزعمت وهي كونه للظن وتارة للعلم وعلمت ورايت ووجدت وهذه الثلثة للعلم

والخبر هو المسند اليها اما وما اسندت اليه اما او ما في معنى احدهما هذه الافعال المتعدية الى ثلثة

تدخل اى هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هي اى لدلالة الجملة
مرجحة الاخبار بها ما يشبه عنه من الظن والعلم كاذا قلت علمت زيدا
قائما فقولك علمت لبيان ان ما نشأت هذه الجملة عنه حين تكلمت بها و
اخبرت بها عن قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك
ظننت لبيان ان منشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك بواقي الافعال
فتنصب اى هذه الافعال الجزئين اى جزئي الجملة الاسمية المسند
المسند اليها على انهما مفعولاها ومن خصائصها هو جميع خصائصه وهي
ما يختص بالمبتدأ ولا يوجد في غيره اى ومن خصائص افعال القلوب انها اذا
ذكر احدهما ذكر الآخر فلا يقتصر على احد مفعوليها دون الآخر مع كونها
في الاصل خبرا وحذف المبتدأ والخبر غير قليل ان المفعول ليس بمعمول
اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة فلو حذف احدهما
كان المحذوف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة
على قلة اما حذف المفعول الاول فكما في قولهم لا تحسبن الذي يجلو
ما آتيهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة لا تحسبن بالياء المنقوطة
من تحت بنقطتين اى لا تحسبن هو لا يجلهم هو خيرا لهم فحذف ضمير الفصل

هو المفعول الاول واما حذف الثاني فكما في قول الشاعر لا تحسبا انا
طالما قد رمى الاعداء الا تحسبا احدا غير نحن وجارين الذي هو المفعول
الثاني فجلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما طلبا
فلان يعطي الدنانير من يعرف كم المعطى له ويعطي الدنانير من يعرف كم المعطى وقد
يحذف ان سئل كقولك فلان يعطي ويكسو اذا قيل ما شأنه فانه يدل على المفعولين
محذوفان معا كقولك فلان لا يحذف شيئا اذا لا قول على علمت وظننت
العلم اذ من المعلوم ان الانسان لا يخبر عن علم وظن واما مع علم القرينة فلا
بأس بحذفها نحو من يسمع يخل اى يجعل مسموعه صادقا ومنها اى ومن خصائص
افعال القلوب جواز الالغاء اى ابطال عملها اذا توسطت بين مفعوليها
نحو زيد ظننت قائم او تأخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت واما جواز الالغاء
على التقدير لا استقلال الجزئين الصالحين لان يكونا مبتدأ وخبرا او
مفعولين لها كلا فانه ما على تقدير الالغاء وجعلها بمنزلة وخبر امع ضعف
عملها بالتوسط او التأخر وقد تبطل الالغاء عند التقدم ايضا نحو ظننت زيد
قائم لكن المشهور على انه لا يجوز دخول الافعال على تقدير العاملة في معنى
الظن فمعنى زيد قائم ظننت زيد قائم في نفسي وفي قولهم جواز الالغاء اشارة الى

الوشاية غير كرامة
ورسلطان كاه

مشله

جواز الغائها ايضا على تقدير التوسط والتاخر وفي بعض الشروح ان
الاعمال اولى على تقدير التوسط وفي بعضها انها ستة ارباع والالغاء
اولى على تقدير التاخر وتقديم الالغاء فيها اذا توسط بين المعمول نحو
زيدا احب زيد وبين اسم العامل ومعموله نحو انت اكرم واحب زيدا
وبين معمولي ان نحو ان زيدا احب قائم وبين سوف ومعمولها نحو
احب زيدا وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاء زيد واحب
عمرا ولا شك ان الغائها في هذه الصور واجب فلهذا افيد جواز الشيء
عن جواز الاعمال ايضا بقوله اذا توسط مثلا اي بين معمولها او اتاخر
عنهما واما حضر هذا الالغاء الخاص الذكر مع ان مطلقه ايضا من
خصائصها لشيوعه وكثرة وقوعه ومنها اي ومن خصائص انها الكلية
انها تعلق وتبطل عملها لفظا ومحلا نحو علمت لزيد قائم وبكر قاعد
قبل معنى الاستفهام بلا واسطة كما في ما للا او بواسطة كما اذا كان
قبل المضاف الى ما نافيه معنى الاستفهام نحو علمت غلام من اخذ وقبل
النفي الداخل على معمولها وقبل اللام اي لام الابتداء الداخلة على
معمولها مثل علمت ان زيدا لعمرو وما للتعليق بالاستفهام او نفي

ثالثا حرفيا لمغايرته فقال النفي على ما يزيد في الدار وما الا على زيد
منطلق واما تعلق ما عن الثلاثة الاخر فسيجيء في صدر الجملة
فاقتضى بقاء صورة الجملة هذه الافعال لو حق تغييرها بنصب حرفها او
الفرق باعتبار احدهما اللفظ والاخر معنى فرجح اللفظ رعاية الاستفهام
والنفي ولام الابتداء ومن حيث المعنى رعيت هذه الافعال والتعليق يخص
من قولهم امرأة معلقة اي مفتوحة الرحم يكون كالشيء المعلق لاجل الزوج
وتعلق الزوج لتحيرها وجودها ما افيد دعلى التزويج والعمل المعلق ممنوع من
العمل لفظا عاملا معنى فتقدير الا ان معنى علم لزيد قائم على قيام زيد
كان كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوبة محلا
على الجملة المعلقة نحو علمت لزيد قائم وبكر قاعد او العروض بين الالغاء و
التعليق بمرجح احدهما ان الالغاء جائز لا واجب والتعليق واجب الا
ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل في اللفظ
لا في المعنى ومنها اي ومن خصائص افعال القلوب انه يجوز ان يكون فاعلها
او فاعل افعال القلوب ومفعولها ضميرين متصلين لشيء واحد نحو
اما ظننتني منطلقا او كان احدهما متصلا لم يجز حذف احدهما نحو

لايتم بمرفوعها كالافعال الناقصة **ما وضع** اى امثلة ومنها **لتقرير**
الفاعل على صفة اى المعنى فيما وضعت لهذه الافعال هو تقرير الفاعل على
صفة ولاشك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذى هو المعنى الذى
الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها خارج
عنها فخرج عن الحد الافعال التامة لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل
عليها فكل من الصفة والتقرير عن ما وضعت له الافعال الناقصة وانما حملنا
التقرير المذكور على الموضوع له الافعال الناقصة لانه لاشك انها تدل
زايد على ذلك التقرير كالزمان فى الكل والاتصال والدوام والاستمرار
فى بعضها وحمل الموضوع له على ذلك التقرير صناعة لان الصناع يتسامحون
لتقرير الفاعل على صفة على وجه الاتصال الى حد الزمان المأخوذ فى كل منها
منها ملاشك ان كل جزئى من اجزاء الموضوع له الذى يضاف الى ما هو موضوع له الصفة
خارجة عنه فخرج الافعال التامة منها ولابد ان يحمل اللام فى قوله التقرير
الفاعل للتقرير لاجل الوضع ولاشك ان التقرير من وضع الافعال الناقصة
هو التقرير المذكور لا الصفات بخلاف الافعال التامة فان الغرض من
وضعها مجموعها لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت عن حدها فظهر مما ذكر

الحد لا يحتاج الى قيد زايد لاخراج افعال التامة اصلا **ويجى** اى الافعال
كان وصار واصبح وامسى وظل وبات واضحى وعاد وغدا
وراح ومازال وما انفك وما فتى بالهمزة وقيل بالياء ومادام و
ما دام وليس ولم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار وما دام وليس
ثم قال وما كان نحو هو من الفعل ما لا يستغنى عن الخبر والظاهر انها تصير
وقد تضمن كثير من الافعال الناقصة معنى الناقصة كما تقول تم الشهيد عشرة
اى صير عشرة تامة وكل زيد عالما اى صار زيد عالما كاملا **وقد جاء**
فوله **ما جاءت حاجتك** ناقصة ضمير ها اسمها وحاجتك خبرها اما
لان يكون ما الفيه وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير ما المستتر من الغرابة وخبرها اى
لم يكن هذه على قدر ما تحتاج اليه او استعمالها بمعنى صار الضمير فى ما جاءت
يعود اليها اما انث باعتبار خبرها كما فى من كان امك ومعنا اى
حاجة صارت حاجتك **وجاء** ايضا قعد ناقصة فى قولهم ارهف شفرته
حتى قعدت اى صارت الشفرة **كالهاوية** اى رمح قصير
قال الاندلسى لم يجاوز جاء موضع الذى استعملها العرب عليه فما
للغرابة **تدخل** هذه الافعال وما كان نحو هن **على الجملة الاسمية** المركبة

من المبتدإ والخبر لاعطاء المجموع اى لاجل اعطائها الخبر حكمه معناها
اى معنى هذه الافعال اى اثر المقترن عليه كون الخبر مستقلا اليه مدلول على الجملة
الاسمية اعنى زيد قائم وافاد معناه الذى هو الاشتمال اعطى الخبر حكمه وهو
اثر ذلك الاشتمال وهو كون الخبر مستقلا اليه فترفع هذه الافعال الخبر
الاول لكونه فاعلا وتنصب الجزء الثانى لشبهه بالمفعول فى توقف
الفعل عليه مثل كان زيد قائما فكان يكون ناقصة كاينة لتضمنها
خبرها لانها ثبوتا ماضيا اى كائنا فى الزمان الماضى دايما من غير دلالة
على عدم سابق وانقطاع لاحق بخلاف كان زيد قائما فانها تدل على
زيد قائما فقط او منقطعا بخلاف كان زيد عالما فانها تدل على
زيد عالما فقط و بمعنى صار عطف على قوله لثبوت خبرها اى كان
يكون ناقصة كاينة بمعنى صار فهو من قبيل احد المشتركين على الاخر لاشتراكهما عطف م
فى مطلق التحول ثم خص كاينة بتحول فيه تدريج كما فى قراءة من قرأ
اذا صارت قراءاته فان يوصف القرآن بالصيرورة قراءة لا يصار قراءة ويكون
منها ضمير الشان هذا ايضا عطف على قوله لثبوت اى كان يكون ناقصة
يكون ضمير الشان اسما لها والجملة الواقعة بعدها خبرا مستترا لاضمير كونه

اذا كانت كان الناقصة شأنية واخرجت بالذى كان تامة ويكونا تامة
عطف على قوله يكون ناقصة اى كان يكون تامة تم بالمرفوع من غير حاجة الى
المنصوب بمعنى ثبت ووقع كقولهم كان الكائن والحدوث كان وكينونة اى
كن فيكون ويكون زايدة وهى التى وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلى
كقولهم كيف تكلم من كان فى المهد صبيا اى كيف نكلم من هو فى المهد صبيا
صبيا كان زايدة لتخصيص اللفظ اذ ليس المعنى على الفصح وانما ذكر هذا التقسيم
مع كون ما غير ناقصة استيفاء لجميع اقسامها وصار للانتقال اما ان صيغة
الاسنة نحو صار زيد عالما واما ان حقيقة الى الصفة نحو صار الطين خزفا
ويكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او حدوث ات ويتعدى بالى نحو الى قلت م
صار زيد الى الجلد كذا او من بكر الى عمرو وبالحق بصار مثل آل رجع واستحال
تحول وزاد قال الله تعالى ما زاغ البصر وقال الشاعر ان العداوة تستحيل
فقال فيالك من خلة تحول انوسا وابصح واسى وامسى واضحى اذا صار الموصوف بالجملة
باوقاتها المدار عليها ابدا لا يصورها مثل اصبح زيد قائما واسى زيد
مسرورا واضحى زيد حزينا فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو
قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس المثالان الاخيران ويكون بمعنى صار

اخواتها واسمها اضحى زيد غنيا اى صار وليس المراد انه صار فى الضحى
المساء او الضحى على هذه الصفة ويكون تامة بمعنى الدخول فى هذه الاوقات
نحو اصبح زيد اذا دخل فى الصباح وظل وبات لاقترانهما بمعظم الجملة
بوقتيهما فاذا قلت ظل زيد سائر النهار او بات سائر الليلة تحت لذلك فى ليلة وسمى
صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اى صار وقد يجىء هذان للسكنى
تامة ايضا نحو ظللت بمكان كذا وبت بمكان كذا والكثير فيهما الكون
مجهما تاتيان فى غاية الندرة جملة فى حكم العدم ولذلك لم يذكرهما
ما يتبع ويفصلها عن الاعمال الثلاثة السابقة راضه ضاء وغاد وراح
فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة فى نحو قولك
آخر غاد زيد من سفره اى رجع وضاء اذا مشى فى وقت الضحاء وراح
اذا مشى فى وقت الرواح وهو بعد الزوال الى الليل واستوفى المذكر
هذه الافعال الاربعة من البين فى مقام التفصيل مع ذكرها فى مقام
الاجمال وكان الوجه فى ذلك انها من المحكمات ولذا لم يذكرها صاحب
المفصل وقال صاحب اللباب والحق بها آض وعاد وصار وراح فاسقطها
عن البين اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها من المحكمات وما زال ان

جميع نهاره واذا قلت
بات زيد سائر الضحاء ثبت
له ذلك فى جميع ه

زال زيد الامن زال يزول كقاعة تامة وقد جاء بمعنى برح اى زال عن المكان
للبلد الماضية وما انفك ايضا بمعناه وما انفك اى ما انفصل استمرارا
جريها اى جرى تلك الافعال لفاعلها قيل سمى اسمها فاعلا لاتسمها على ان
اسمها ليس بقسم على حدة من الموضوعات كان جنسها قسم على حدة من المنصوبات
مذ قبله اى قبل ما علما جنسها اى من وقت يمكن ان يقبله كما مضى
ما زال زيد اسم استمرارا ما زيد من نماذ فعلية وصلاحيته للاشارة اما
دلالتها على الاستمرار فلان النفى ماخوذ فى معانى هذه الافعال فاذا دخلت
اداة النفى عليها كانت معانيها فى النفى وفى النفى استمرار الثبوت
اعتبار الصلاحية والقابلية سلموه عقلا ويلزمها اى هذه الافعال
الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت النفى بدخول اداة النفى عليها لفظا
هو ظاهر او تقديرا كقولك لم تفتو تذكر يوسف اى لا تفتو فانك لو
لم تجعل اداة النفى عليها لم يلزم نفى المستلزم لاستمرار المقصود
منها وما دام لتوقيت امر اى تعيينه مدة ثبوت جزء الفاعلها
بان جعلت تلك المدة ظرف زمانه وذلك لان لفظ ما مصدرية فهى مع
ما بعدها فى تاويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر كثير واذا تقدر الزمان

قبل تلا بد هنا ان من حصول كلام وتفيد فائدة تامة وقد اشار بقوله
ومن ثم اي ومن اجل انه لتوقف الامر بين ثبوت خبرها لمضمونها احتاج
الى وجود كلام مستقل بالافادة لم يحتج مع اسم وخبر ظرف ونحوه
فضلة غير مستقلة بالافادة مثل اجلس ما دام زيد جالسا اي اجلس دوام
جلوس زيد ما دام لم يتضح ما دام اجلس ولم يحصل من المجموع كلام لا
تفيد فائدة تامة بخلاف الافعال المصدر بحرف المتوقعة منها مع اسمائها
اخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام وراءها وليس
لنفي حصول الجملة حالا اي في زمان الحال مثل ليس زيد قائما اي الآن
وهذا هو مذهب الجمهور وقيد بالحال لنفي مضمون الجملة مطلقا ولذلك تفيد
تارة زمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الآن وتارة زمان الماضي نحو ليس
خلق الله مثله فانه زمان المستقبل نحو وليوم لا يأتهم ليس مصروفا
عنهم وهذا مذهب سيبويه ويجوز تقديم اخبارها اي اخبار افعال
الناقصة كلها على اسمائها اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع
فيما عدا ما وما فانه يجوز والتقديم فيهما ضرورة غير جائز وجوده وعدمه
فيستفاد من تقييد مثل قولنا ما دام مع ضرورة ان مقتضى تقديمها عليها انه كان

كان ما لك اذا تأخرها عنها صار عدد ي صدقي وان اريد بها ما في
الضرورة عن نيابة العدم فقط فمعنى ان تقدم بقيل انها لم تمنع من
التقدم وهو يجوز ان تكون واجبا كالمثال المذكور وهي اي الافعال الناقصة
في تقديمها اي تقدم اخبارها عليها اي على كل الافعال وانما على لانه
اتمام فتسمية يجوز تقدم اخبارها عليها وهو ليس كان اذا ياسح وهو
احد عشر فعلا لكونها افعالا لا يجوز تقدم المنصوب على الافعال لتوقفها
فلم لا يجوز تقدم اخبارها عليها وهو اي هذا القسم ما في قوله
كلما ما دام كانت ا مصدرية لما اذا كانت ناقصة فلامتناع تقدم ما في
حيز النفي لان النفي يقتضي التصدر واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم
معمول المصدر على نفس المصدر ويخالف هذا الحكم خلافا ثابتا
لا بن كيسان بان كونها الخلاف وانما ظاهر من جانبه لان حاة
الجمهور كما يقتضيه بان الحاصلة تلتقدم هم محكمة لا يخالفه منهم وذلك
الخلاف ليس في غير ما دام لان ادلة المنع لما دلت على الفصل الذي
معناه النفي وادات النفي لما كان فلا يلزم تقدم ما في حيز
النفي حسب المعنى وقسم يختلف فيه ظهر في الخلاف بين الجمهور من يفهم

الرفع في محل الرفع دلالة قبل دخول الاستفهام كما في اجلائه تفصيلا في
ابهامه الذي تم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس قال الشارح الرضي
والذي اراه ان كاد جد قريب وتدل على الاستقبال الا خر عسى ان يخرج
زيد بان تذكر مرفوع فقط ومهما كان منصوبا في الاستقبال الاول لما تقتضيه
عن الجمع بين الاستقبال الاخر على المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى في علمت ان
ان زيدا قائم عن المنسوب الاخر فانتم شاهما انتهى في هذا الاستقبال ناقصة
وان اقتصر على المرفوع من غير قصد الى تمام المرفوع والمنصوب يعني
قرب خروج زيد فهي تامة وهما احتمالا آخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه
اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج في محل النصب بانه خبر
عسى والخبر وهو ان يحصل الى آخر السابع بين عسى ويخرج في زيد قائم
اعمل الاول كان زيدا اسم عسى وان يخرج خبرا له متقدما عليه وانا عمل الثاني
كان اسم عسى ما استكن في ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد في محل النصب على
هذه الاحتمالين ناقصة ايضا وقد يحذف ان عن الفعل المضارع في
الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد فكما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان لكذا
عسى زيد يخرج لا يذكر فيه ان كقولهم عسى الكرب الذي انت فيه يكون وراء

الهم

فرج وقرب كاد الاصل ان يكون وراء محذوف لان الاستقبال الثاني لا يدع
مسافة فقال عسى ان يخرج زيد فقال كاد زيد يخرج والا فما اي ما وضع
الخبر بحصوله كاد فقال كاد زيد يجيء فتجرع فقال الجر لعلمك باشتراكهما في
الحصول للفاعل في الحال فما علة اسم جعفر كما هو الاصل بجره فصار مرجع
ليدل على قرب حصول الجزء من الحال باعتبار احد معنييه من غير ان يدل على
الاستقبال المنافي للحال وقد يحمل الا على خبر كاد تشبيها له بعسى كما انه
ان عن خبر عسى تشبيها له بكاد كقولهم قد كاد من طول البلى ان يمصحا فلما
كان كل واحد منهما مشابها للاخر اعطى كل منهما حكم الاخر من وجه واذا
دخل النفي على كاد فهو اي كاد كالافعال اي كسائر الافعال في افادة
ادوات النفي نفي مضمونها على القول الاصح ساعا كان او مسلولا قبل
نفيه اي نفي كاد يكون للاثبات مطلقا ساعا كان او مسلولا اما
في الماضي فلترجح وسلكادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل لا تقييد الفعل
قد بحرها واما في المضارع فلتحقيق الستر اول اي الرقة لم يكد يراها اي
مرجحة يبرح بان يزيد على زوال رسيس الهوى ولتعليم تخطئهم وتغيرهم قوله
لم يكد يقوله احد قبله ولا تفي كاد للاثبات لما خطوه ولما غيره لتخطئهم و

كان م

عن الاول ان قوله وما كاد راسها يدل على انتفاء الذبح وانتفاء الفعل
منه في وقت ما لقوله فذبحوها فعرفنا دل على ثبوت الذبح بعد انتفاء
الفعل عنه ولا شك ان نفي الفعل اسهل من اثبات الفعل في وقت ما فجزم عن الثاني
فلتحظيه بعض النسخ بحرف التراخي في الرتبة وتسليم تخطيه روى عن عبد الله
قال قدموا الرقة الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة وغيره قال عبيدة فتنحنح
ابي بذلك فقال اخطأ ابن شبرمة وانما كم رها وقيل يكون ابي النفي للفاعل
على كاد وما لبثت ان في الاثبات وفي المنسلخ كاد افعال اي كاد
الافعال افاده النفي فهي مضمونة تتمسكا في الدعوى الاولى بقولهم ما
كاد وانسلخ وقد عرفت وجه التمسك والجواب عنه وفي الدعوى
الثانية بقول ذي الرمة اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حبها
يبرح حين اراد النفي الداخل على كاد انتفاء قرب رسيس الهوى عن
البراح اي الزوال فالنفي الداخل على كاد كالنفي الداخل على سائر
الافعال وهنا سلم لكن لا يلزم من مجرد ذلك ما لم تنضم عواه
الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه فتمسك عليها والثالث وهو ما
لذبوا الحجر وقرئ يوا خذ وشروع في الجر طفق بمعنى اخذ في الفعل بقال
طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوفا وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب
وكرب بفتح الراء يعني قرب يقال كربت الشمس اذا دنت للغروب وجعل
بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع وبدء اي هذه الافعال الاربعة في الاستعمال
مثل كاد في كون خبرها المضارع بغير ان لقول طفق يزيد واخذ اركب
فعلا وجعل يقول وقال الاقوم وطفقا يخصفان واوشك بمعنى اسرع
عطف على طفق وبدء اي اوشك مثل عسى وكاد في التقرب فان
تستعمل استعمال عسى على وجهه نحو اوشك زيد ان يجيء واوشك ان يجيء
زيد ونادرة تستعمل استعمال كاد بدون ان نحو اوشك زيد يجيء فصل
التنبيه ما وضع لانشاء التنبيه وفي بعض النسخ افعال التنبيه
وذاكر النسخ فعلا التنبيه بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر الى ان
التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغة
وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المنهوض في قسم الافعال لا ينتقض الحد
بمثل لله دره فارسا وواها لكن ينتقض بحو قاتله الله من شاعر ولا بمثل
عسر فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء الا ان يقال الافعال
ليس موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع او المراد ما وضع لانشاء

ذا الرمة

في الكاف عليه والخطاب ذو الرمة
حين نيزه انا هو كقول تعالى انا بكم
يوبهاه

فصل

النعجب يجب لا يستعمل في غيره وما ذكر من مواد النقص وكثيرا ما يستعمل
في الدعاء له اي لفعل التعجب او لما وضع لانشاء التعجب صيغتان احدهما
صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب ما أفعله واحسن ما صيغة الفعل الذي
تضمنه تركيب افعل به جرى طرد ان يكون لهذين المركبين وهما اي فعلا
التعجب غير متصرفين فلا يتغيران الى مضارع ومجهول وما يغنى وقد يسمع
التصرف وهي اي افعال التعجب غير متصرفة مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد
ولا يبنيان اي فعلا التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل المشابهة لهما
ازكلا منهما للمبالغة والتاكيد وكذا لا يبنيان الا للفاعل كافعل التفضيل
فدشذ ما اشتهى الطعام وما امقت الكذب ويتوصل في الفعل المتصرف
من صيغتي التعجب من رباعي او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد مما فيه لون
او عيب بمثل ما اشد استخراجه واشد بياض اجه اي يتوصل
بناء آخر من فعل لا يتصرف وهما من وهو فعل المتصرف منصوبا او مجرورا بالباء او
يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب بتقديم اي تقديم جائز مما عدا صيغتي
التعجب كتقديم المفعول او الجار والمجرور على الفعل وتاخير اي تاخير جائز
فيما عداهما كما يجوز الفصل بينهما واما تقيدنا المتقدم والتاخير بما قيدنا

ليكون تصرف بعضهما من حواشي صيغتي التعجب فان المنار يقتضي بان الاحكام
الخاصة بهما لا تنال ما زيد احسن ولا يزيد احسن لانها بعد النقل الى التعجب
جريا مجرى الامثال والامثال لا يغير لان الامثال فيما عدا التصرف والتقديم
يستلزم عدم التصرف بالتاخير والعكس لان متقدم الشيء يستلزم ما تاخر عنه
وكذا ما تاخر يستلزم تقدم غير ما تاخر عنه وما ذكر من ان الحكم واجب بالذكر
التاخر انما هو اذا كان لا لمانع من الفصل على ان كلا واحد منهما وان لم يتصل
عن الاخر بالوجود لكنه متصل عنه بالقصد ومكان عن القصد ولا يضر
فيما ليتماع فصل بين العامل والمعمول بنحو ما احسن في الدار زيدا
اكرم بالمومن يزيد لاجرائهما مجرى الامثال كما سبق ولهذا لم يجز الفصل في
لما سمع من العرب هو لها الحسن بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون
الفصل بالكلام كان مثلا ما كان احسن زيدا وسمعناه انه كان في الدار
واقع دايم الا انه لو فصل بزمان النكرة لكان دايما قطعا والابتدا
اي مبتدا على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول او ذو ابتدا بتقدير
المضاف وفي بعض النسخ بما ابتدائه ومعناه ظاهر بكرة متعلق بـ
لان النكارة تناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عند السامع

نسخة

اى ما بعدما الجر من باب شرابه ذا باب موصولة اى بمعنى
عند الاخفش والجر محذوف اى الذى احسن زيدا اى جعله ذا حسن
شئ عظيم وقال الفراء استفهامية رفعها بالابتداء قال الشارح المحقق
وهو فى حيز المنع لانه كان جعل بيت حسنا استفهم عنه وهذا ينافى
من الاستفهام معنى الذى يخبر ما ادرى ما هو الذى زيدا احسن زيد
فاصل صورته امر ومعناه الخبر امصار بمعنى صار ذا فصل كالحكم اى صار
ذا الحكم وهو اى مجرور فاعل لهذا الفعل عند سيبويه والبارد
لانه الا اذا كان المنفى بان مع صلتها نحو احسن ان يقول اى بان
يقول على ما مر والقياس ظاهر عند سيبويه فى فصل لان الفاعل
ليس الا هو اى مجرور مفعول عند الاخفش لاحسن بمصدرا
حسن على ان يكون جر النعل للضرورة والبا للتعدية اى جعل اللام
شعرا فالمعنى صيره احسن او البا زائدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه
ويكون هو احسن المتعدية كما خرج فيه اى فى النعل ضمير هو عائد
اى احسن انت يزيد او زيدا اى اجعله حسنا بمعنى صيره وقال الفراء هو
الزمخشرى ان احسن امر لكل احد ان يحمل زيدا حسنا وانما يحمله لك

بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فانه من جهات الحسن
كلها امكن ان يكون فى شخص افعال المدح والذم هى الافعال
المشهورة عند النحاة نحو نعم الفتى ما وضع اى فعل وضع لاشتمالها على ما ذم
فاعلم ان مثل هذه الصيغة من الافعال لم يوضع للانشاء فيها انما هى وضعت
للاخبار بفعل على وزن فعل لكن المعنى وقد اطردت فى لغتهم فى فعل اذا كان
فاعله منزوعا وعينه حلقيا اربع لغات احدها فعل بفتح الفاء وكسر العين
وهى الاصل والثانية فعل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة باسكان العين
مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر فى هذين المعنيين عند
تميم اذا قصد بها المدح او الذم كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه وكان
عام العرب اتفقوا على لغة بنى تميم وشرطها اى وشرط نعم وبئس ان يكون
الفاعل مسترا بالا للعهد الذهنى وهى لواحد غير معين ابتداء ويفسر معينا
بذكر المخصوص بعد ويكون فى الكلام قبل ذلك ما يدل على المفسر
نحو نعم الرجل زيدا او يكون مضافا الى المعرف بها اى باللام اما مفسرا واسطة نحو
صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو غلام نعم الرجل او مضاف الى ضمير مفرد
الرجل هو او يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة مفردة او مضافة

الى النكرة او معرفة اضافة لنظير نحو غلام رجل او ضارب رجل او زيد او حسن
الوجه او تمييزا اي بعني تي منصوب المحل على التمييز مثل فعاليه اي فعل
تاليه وقال الفراء ابو على هي موصولة بمعنى الذي فاعل بمعد ويكون الصلة
باجمعها في محل رفع محذوف فكانه قيل بمعد الذي فعله هي اي الفعلة
وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء فتي فتاها هي صلة الشيء هي
هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة وبعد ذلك المخصوص
بالمدح او الذم وبعد تمام الجملة الفاعلة وقدم المخصوص فقال زيد
نعم الرجل صرح به في المفتاح وهو اي المخصوص مبتدأ وما قبله اي الجملة الواقعة
قبله خبره ولم يخرج هذا المثال الواقعة خبر الاضمار المبتدأ لتمام الكلام
هو هو للعهد وقيل اذا خبر مبتدأ محذوف مثل نعم الرجل زيد فزيد في هذا المثال
اما مبتدأ ونعم الرجل مبتدأ ثانيا خبره والثاني خبر مبتدأ محذوف على ما مر في المثال
فالما قبل نعم الرجل مشكل من هو فيقال زيد اي هو زيد فعلى الوجه الاول نعم
اي شرطه الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان وشرط المخصوص اي شرط
صحة وقوعه مخصوصا مطابقة الفاعل اي مطابقة الفاعل او مطابقة المخصوص الفاعل
اياه في الجنس حقيقة او تاويلا وفي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث

لكنه عبارة عن الفاعل في المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان
ونعم الرجال الزيدون وبئس المرء هند وبئست المرءان الهندان او
بئست النساء الهندات ويجوز ان يقال نعم المرء هند وبئس المرء هند
لانها لما كانا اجنبية رضعف امرهما الحق العلامة بهما و
قوله بئس مثل الذين كذبوا جواب سوال وقع المخصوص اعني
الذين كذبوا جمعا مع افراد الفاعل وهو مثل القوم وشبهه حالا بالاعتبار الفاعل
المخصوص مناول بتقدير مثل الذين كذبوا او بحمل الذين صفة للقوم
وحذف المخصوص اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص
اذا علم بالقرينة مثل قوله نعم العبد اي ايوب بقرينة ان وقاني قضية
و قوله فنعم المهاد اي بحسن وساءت بئس جزاء الظلمين جزاء
الشرائط والاحكام ومنها اي من احوال المدح والذم حسبما جنفا
وهو اي جنفا فاعلا اذا اعاد هو عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان
المخصوص مثنى او مجموعا او مؤنثا بل يجريها بجرى الامثال التي لا يتغير فيقال
جنفا الزيدان وجنفا الزيدون وجنفا هند وجنفا اي مجنفا
المخصوص واعرابه اي اعراب مخصوص جنفا كاعراب مخصوص نعم على التمييز

المذكورين ويجوزان يقع قبل المخصوص اي مخصوصين حينا او بعد اي
مخصوصة تمييزا او حالا على وفق مخصوصه في الافراد والتثنية والجمع والتانيث
نحو حينا رجلا زيد وحيبا راكبا زيد وحينا زيدا راكبا وحينا رجلين او راكبين
الزيدان وحيبا الزيدان رجلين او راكبين وحينا امرة هند وحينا
هندا امرة والعامل في التمييز او الحال ما في حينا من معنى الفعل وهو
والاربعة الاول زيدا مخصوص والمخصوص لا يجيء الا بعد تمام المدح او الذم
من تمامه والراكب حال من العامل الاخير المخصوص **الحرف ما**
معنى **دل على معنى في غيره** اي كلمة دلت على معنى حاصل في غيرها مستقلا بالمفهومية
الذي لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصح ان يحكم عليه او به احتراز عن
ذلك من افهام اشارة اليه **ومن ثم** اي لاجل ان المراد بمعنى في غيره
يجر **بحرفيته** للكلام ركنا كان او غيره **الى اسم** بعد اضافة ما الى الضمير
البصرة **او فعل** كذلك نحو قد ضرب **حروف الجر ما**
وضع للافضاء بفعل اي ايصال فان معنى الافضاء الوصول او المعدي
بالباء صار معناه الايصال **او معناه** اي معنى الفعل وهو كل شيء استنبط
معنى الفعل كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظروف
والجار

مع المجرور وغير ذلك **الى ما يليه** سواء كان اسما صريحا كما مر او تاويلا نحو زيد
الماء زيد او كان في تاويل الاسم كقولهم وصافت عليهم الارض بما رحبت
اي رحبها وتيت هذه الحروف بحروف الاضافة تلك تضيف الفعل او ما
الى ما يليه وسميت بحروف الجر لانها تجر معاني الافعال الى ما يليها او لان اثرها الجر **ايضا**
هي اي حروف الجر **من والى وحتى وفي** وذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية
لا بد لها اسماء خاصة بها عنها **والباء واللام** ذكرهما باسميهما ليرجع اليهما
وكذلك ذكر الواو والتاء والكاف باسمائها حيث وجد بخلاف ما بقي منها
وربت وواوها اي الواو التي يتقدر بها رب في عدها من حروف الجر
تاليح **وواو القسم وتاؤه وعز وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا** **وباء**
وحاشا فالستة الاول لا يكون الا حرفا والخمسة الاخيرة الى الجملة يكون حرفا واسما
الثلثة الواقية يكون حرفا وفعلا **فمن للابتدا** اي لابتداء الغاية والمراد
بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية وقيل
كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض والمقصد فالمراد بها السبب الحامل
عرض العامل ومقصوده وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة او
من الزمان نحو صمت من يوم الجمعة وعلامته من الابتدائية صحة ابتدا الى او

يبتدأ بدايتها في ستا لبتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله
السلطان الرجيم لان معنى اعوذ هو التجي اليه والتبيين بالجر معطوف على
الابتدا اي ويجئ من للتبيين ايضا اي لاظهار المقصود من امرهم وعلامته
صحة وضع الموصول في موضعه مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك
لو قلت فاجتنبوا الرجس الذي هو الوثن استقام المعنى والتبعيض اي
قد يجئ من للتبعيض وعلامته وضع بعض مكانه نحو اخذت من الدراهم اي بعض
الدراهم وزايدة عطف على قوله للابتدا مرفوع بالجر وزيادتها لا تكون
الا في غير الكلام الموجب نحو ما جاءني من احد وهل جاءك من احد خلافا
للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون زيادتها في الموجب ايضا مستدلين بقولهم
قد كان من مطر فاجابوا عن استدلالهم بقوله وقد كان من مطر نفيه ما يتوهم
من زيادته من في الكلام الموجب متناول لكونها للتبعيض او التبيين اي قد
كان بعض مطر اوتي من مطر او هو وارد على الحكاية كان قال الاهال هل كان
من مطر فاجاب بانه قد كان من مطر ولى للانتهاء اي لانتهاء الغاية في هذا
المعنى مقابل لعلى سواء كان في المكان نحو زيد تحت السوق او الزمان نحو
اقم الصلاة الى الليل او غيرهما نحو فلكي اليد كان فلي الحاجة الى اخبار الشوق

والجار وبمعنى مع قليلا كقولهم ارتر لانا كلموا اموالهم الى اموالكم اي مع اموالكم
وحتى كذلك اي مثل الى في كونها لانتهاء الغاية وبمعنى مع كثيرا وتكون
في كونها بمعنى مع نحيشهما بالماء كالكفي في كونها لانتهاء الغاية والمشاورة والواو منها
بالتاء والكسر وتخفض اي بالظاهر اي بالاسم الظاهر بقسمة الاخفاش كما
يقال الاضافة الى المضمر لا بين الضمير المجرور بالمخصوص بالجواز وتوجيهها بعدها
خلافا للمبرد فانه جوز حوله على المضمر مستدلا بانا وجدنا في بعض استعمال العرب على
سبيل الندرة والجمهور يحكمون بتشذوذه فلا يجوز ويقاس وفي الظرفية اي
الظرفية مدخول لكي حتى نحو الماء في الكوز او مجازا نحو النجاة في الصدق
وبمعنى على قليلا كقولهم لاصلبنكم في جذوع النخل والباء للالصاق اي على جذوع النخل
اي للاضافة لصوق امر الى المجرور الباء هذا كما ترى في مررت بزيد فعلى الباء
بمعنى لصق مرورك بزيد اي بمكان يقرب والاستعانة اي استعانة الفاعل
في صدور الفعل عنه نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت الفرس
بسرجه اي مع سرجه فضاء مصاحبة السرج واشتراك الفرس والسرج في الاضافة
ولا يلزم ان يكون السرج حال اشترا الفرس ملصقا به فالالصاق يستلزم
المصاحبة من غير عكس والمقابلة اي للاضافة وتوقع مجرور في مقابلة شيء آخر

نحو بت هنا بان والمتعدة اي جبل السهل اللازم متعديا بتضمين معنى
التصيير او قال الباجي فاعل وان معنى ذهب زيد صدقا الزمها عمرو معنى
ذهب زيد بصرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء واما السببية
ايصال معنى الفعل الى المفعول بواسطة حرف الجر نحو مررت بزيد كانها مختصة
لا اختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية نحو صليت بالمسجد اي في
المسجد والاكثر في الخبر في الاستفهام نحو الاطالما نحو هل زيد قايم ما زال
ازيد قايما والنفي بليس نحو ليس زيد بقايم وما نحو ما زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب معنى تزاد في
الخبر في هذه الصور قياسا وفي غيره اي غير الخبر الواجب في الاستفهام
شهيدا ام والنفي سماعا سواء اكان خبرا نحو يحسبك زيد وكفى بالله والنهي نحو
اي يحسبك زيد وكفى الله شهيدا والتقدير ان كان خبرا وكان لا في الاثبات
والنفي نحو يحسبك بزيد والاستفهام بكيف نحو المال لزيد وبلا
ملابسة نحو الجل للفرس والتعليل اي لباز علة حتى ذهنا نحو ضربته للتاديب
او خارجا نحو خرج للخوف منك ويعني عن مع القول نحو قلت لزيد ايلم
بسئل الشراي قلت عنه وزائدة نحو ردف لكم اي ردفكم ويسمى الزايد في
الغة المتعجب نحو لله لابوك الاصل دائما يستعمل في الامور العظام فلا يقال

لله لتة طا للدناب ودرب التفليل اي لاتنا التفليل وانها ذا جاءها
صدر الكلام كما ان كم وجب لها صدر الكلام لكونها لانها النكرة مخصصة
بكرة لمدة احتاجا الى المميز موصوفة ليحصل التفليل الذي هو
مدلول رب لانها اذا وصف التي صار اخص واقل مما لم يوصف واشتراط كونها
موصوفة انما هو على المذهب الاصح وهذا مذهب ابي علي وزعانه وقيل لا
يجب ذلك والمختار عند المحققين الوجوب وهذا الذي ذكر من التفليل اصلها
يشمل دخول التكثير كالجيشة وفي التفليل كالمجاز المحاط الى القرينة
وعملها اي عمل رب يعني الذي هو رب فعل ماض لانها للتقليل المحقق تعلق م
ولا صور ذلك الا في الماضي نحو رب رجل كريم لقيته او رب رجل كريم
لم اره قد مجدت اي ذلك الفعل الماضي عالما اي في حال الاستمالة
لرجوه والمراد بحو رب رجل كريم اي لقيته وقد يدخل اي رب على مضمر
سيميز لا مرجع له بكرة مضمون ط التمييز والضمير يميز وان كان التمييز
مثنى او مجموعا مذكرا وان كان المميز مونثا نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا او
امرءة او امرءتين او نساء حلاة للكوفيين في مطابقة التمييز في الافراد
التثنية والجمع والتذكير والتانيث فانهم يقولون ربه رجلين وربهم رجالا

وربما امروا وبقيا امرتهم وربما تحذفها اي ربما الكاف للتشبيه
عن العمل فقد خل بعد كحوتي ياسين على البحر نحو ربما يود الذين كفروا لو كنوا
مسلمين ولو بحر ربما ضربة بسيف صقيل وواوها
اي واو رب في عملها تدخل على نكرة موصوفة مثل ولبلد ليس بها انيس
الا اليعافير ولا العيس وهذه الواو للتعليل عند سيبويه وليس بحرف
فان لم تكن قبل الكلام فكونها للتعليل ظاهر وان كانت اول المقدر
له مطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صار تارة مع مجرورها
جارة بنفسها الصير وربتها بمعنى رب خلافا لهم ودون له مطوفا عليه لا يجر
تعسف وواو القسم انما تكون عند حذف والفعل اي فعل القسم فلا
تقال امنت والله ولا تقال لكرامة اسمها في القسم ربما كرامة اسمك
من اصلها الى الباء لغير السؤال يعني لا تستعمل الواو في السؤال فلا تقال
والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني حطا للواو عن درجة الباء المختصة
بالظاهر يعني الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان اسم الله او
غيره فلا يقال والك لافعلن ولا والله لتفعلن بل يقال والله او وربك الكعبة وذلك لان
ايمان الحط رتبة عن رتبة الاصل وهو الباء المختصة باسم التعيين وحول الظاهر

والباقي منها اي من الواو والباء في الجميع اي في جميع ما ذكر من حذف
الفعل وكونها لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا وعلى اسم الله خاصة فهي كما
تكون عند حذف الفعل تكون عند ذكره نحو بالله واقسم بالله وكما تكون للسؤال
تكون للسؤال ايضا نحو بالله لافعلن وبالها جلس وكما يدخل على المظهر يدخل على
المضمر نحو بالله لافعلن وبك لافعلن ودخولها على المظهر لا يختص باسم الله
خلافا لبعضهم نعم الاكثر لافعلن بحلافها فانها مختصة بهذه الامور كما
فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة لا الخاص فلا يرد انه لا يصح ان
قال الا بواحد مع الاختصاص ويرد بانه لكان الثاني وبقي اي بحسب
القسم الذي لغير السؤال للام وان وحروف المنفي بالاكثار اللام
في الموجبة اليمينة نحو والله لزيد قائم او فعلية نحو والله لافعلن كذا وان فيها
اي في الاسمية نحو والله ان زيدا لقائم وفي الفعلية اسمية كانت او فعلية نحو
والله ما زيد يقوم ولا يقوم زيد وقد يجوز في نحو النفي لوجود الفرقية كقول

على يجب الخارج نحو جاءني زيد تم عمرو وفي نحو يجب الذهن فان المتأ
يجب الذهن ان يتلقى الاول اولا ثم الاخير الاخير ثم يتلقى بعد التلقي بهم بالاخير
وان كان موت الاخير اسبق الخارج في اثنا سائر الناس وهكذا المتأ
في الذهن تقدم وتقدم وكان الحاجز على ارجائهم وان كان في بعض الاوقات
على قال وسم هذا يصح ان يقال قد والحاجز هي المسافة واعلم ان الاتيان
بالجزء الاقوى او الاضعف كما يفيد عموم الشمول اجزاء الشيء كذلك الاتيان
بالملاقاة للجزء الاخير يفيد ذلك الجموع كقولك نمت البارحة حتى الصباح
فانه يفيد تحول النوم لجميع اجزاء الليلة ولذلك استعملت حتى في الجار في
المعنيين جميعا الا انه لم يات في العاطفة بالملاقاة الجزء الاخير فان اصل حتى
ان تكون جارة لكن استعمالها بان تكون العاطفة مجموعا عند هم على الجار
واذا كانت مجموعا عليها لم يستعملوها في معنيها جميعا ليسبق الاصل على
الفرع مزيته واما استعملوها في اظهر معنييها وهو كونها جزءا
لان اتحاد الاجزاء في تلقي الحكم اعرف في العقل واكثر في
الوجود من اتحاد المجاورين هكذا في بعض الشروح ومن هذا يظهر وجه
اختصاص معطوفها بكونه جزءا من متبوعه وعدم الحاجة الى ان يقال الجزء

في شرح الرضي ان العاطفة على ثلاثة
اقسام فاضلها ما صرح القوم
بعدها جزء فاضلها ما صرح القوم
بعدها جزء فاضلها ما صرح القوم
بعدها جزء

اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل المجاور ايضا كما وقع في بعض الحواشي
واو ولنا واحد كل من هذه الحروف الثلاثة احد الامرين اي للاباحة
على احد الامرين او الامور حال كون ذلك الاحد مبهما اي غير معين عند
المتكلم ولا يتوهم ان او في مثل الاطعم منهما اما او كفور الكل من الامرين
لانها استعملت لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد من
وقوع الاحد المبهم في سياق النفي لامن كلمة او واحد واو المتصلة لمزية
لهمزة الاستفهام اي غير مستعملة بعدها بليها اي يذكر بعدها بلا فاصلة
احد المستويين والمستوى الاخر يلي الهمزة اي هو الاستفهام
نحو ستون احدهما اي احد المستوين عند المتكلم لطالب التعيين
المخاطب ومن غير اي اعلان او المتصلة بليها احد المستويين والاخر
الهمزة سدتون احدهما لطالب التعيين لم يخبر تركب ايات زيدا
عمرا فان المستوين عند زيد عمرو واحدهما واو ولي او لكن الاخر
لم يل الهمزة هذا ما اختاره المهم والمنقول عن سيبويه ان هذا اجاز حسن
فصيح وان زيدا رايت ام عمرا والحسن واضح وحسن يكون تركيب الرايت زيدا
ام عمرا احسن فصيحا وان لم يكن احسن واضح وفي الدرجة الثانية

واما الثانية لعطف ما بعدها على ما قبلها واما الاولى فلكل منهما فائدة
اخرى فلا تغفل

ولا او لكن هذه الحروف الثلاثة **لاحدهما معينا**
اي لنسبة الحكم الى احدى الامرين المعطوف والمعطوف عليه على التعيين
فحكم لا يتبع الحكم الثابت للمعطوف عليه عين المعطوف فالحكم ههنا
للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو وحكم المجيء هنا لزيد لا لعمرو
كلمة بل بعد الاثبات تصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءني
زيد بل عمرو واي بل جاءني عمرو فحكم المجيء هنا للمعطوف دون المعطوف عليه على
عكس لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه بشيء لا
بالحكم ولا بضده والاضراب الذي تتم منه لكن بطريق القصد ولهذا
صرف عنه كلم بل واما كلم بل بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو فهنا ملا
ذهب بعضهم الى ان كلمة بل لصرف حكم المتبوع عن المعطوف عليه الى المعطوف
اي بل ما جاءني عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم الى
انها تثبت الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه في
حكم المسكوت عنه وبعضهم الى انها تثبت الحكم المنفي عن المعطوف عليه
للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه او الحكم منتفي عنهما فتأمل

جاءني زيد بل عمرو بل جاءني عمرو وزيد لا ما في حكم المسكوت عنه الا يجيء منفيا عنه
ولكن للاستدراك اي غير مشعول بدينه فان كان لعطف المفرد على المفرد
فشرطه ان لا تكون الجملة الثانية مثبتة والاول منفيا نحو ما جاءني زيد لكن عمرو
لا الاول نحو ما جاءني زيد لكن عمرو اي فما عمرو فان كان في عطف الجملة على الجملة
فيجوز ان تقترن بالواو نحو ما قام زيد لكن عمرو قعد ولا تقع بعد الاثبات فلا يصح جاءني زيد لكن
بعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء وما جاءني زيد لكن
عمرو قد جاءني كل منهما بعد عفو عن مستملي بدل الشيخ

حروف التنبيه

واما وها تصدر بهما الجمل كلها حتى لا يتنقل المخاطب عما يلقى اليه

حروف النداء

لهذا سمي حروف التنبيه نحو الا يا زيد قائم واما زيد قائم وها انا ذا قائم وذا زيد
ها ما تدخل على المفردات على اسماء الاشارة حتى لا يتنقل المخاطب عن الاسم
الى لا شيء معها نحو هذا وهذان وهذان وهؤلاء **حروف**
النداء اعمها استعمالا **يا** تنبيه المخاطب **للقريب والبعيد وايا**
هيا للبعيد واي بفتح الهمزة وسكون الياء **والهمزة للقريب** وكانه اراد
بالقرب ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط اضافة القرب مستعملة في اقرب
متصرف باصل القرب من غير زيادة ولكل اي والى اقرب متصرف زيادة

القرب والبعد من مخارج البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان فالقرب بالمعنى
المقابل للاقرب هو المتوسط بين كمال البعد وكمال القرب **حروف الايجاب**
نعم وبلى واى بكسر الهمزة وسكون الياء **وجير وان** بكسر
الهمزة وفتح النون المشددة وهى بيان مفاد كل من الحروف الثلاثة وتسميتها
بحروف الايجاب **فنعم مقرر لما قبلها** اى محققة لمضمون ما استفهما كان او
خبرا نفى فى جواب اقام زيد يعنى قام زيد وفى جواب ما قام زيد يعنى لم يقم
زيد وبلى فى جواب الم يقم زيد يعنى قام زيد وهى بلى فى جواب السؤال بكم
اشتريتها او لو قيل فى موضع بلى نعم لكان كذلك ومناط الفرق بينهما جزئى
قيل يجوز استعمال نعم ههنا بجعلها لتصديق الاثبات المستفاد من انكار
النفى وذا استفهم وهذا فى العرف فلو قال احد بايد البيع لاحد لم يكن قوله
وقال زيد نعم يكون اقرارا وينفع مقام بلى فى الصور الاثبات بعد النفى
وبلى مختصة بايجاب النفى بمعنى تخصص النفى المستفاد وجعله ايجابا باسقاط
دلالة النفى محررا عن الاستفهام بعد ذلك الاسقاط كقولك لم يقم زيد
قال الرضى ولا تستعمل بلى ونعم فى جواب الخبر المثبت ولا فى جواب
الاستفهام الذى لا نفى فيه ولا فى جواب الامر والنهى تقول فى جواب
اقام زيد بلى فى اثبات بعد الاستفهام لاشك فى

على استعمالها مستوفيا للاستفهام وذكر بعضهم انها تجعل لتصديق الخبر ايضا وذكر
ابن مالك ان اى يستعمل نعم وهنا مخالف لما ذكره المص **ويلزمها القسم** اى لا
الاسم المنسوب عن ورود كسر النون ولا ثبات الالف وربما لا يكون المقسم
الا الرب والله والعمرى تقول ايم الله واى ربى واى لعمرى **وايمن** ايم
بالفتح والكسر **وان تصديق للمخبر** وفى بعض النسخ تصديق للخبر كذا قال
اجل وجير وان للخبر فقد ابان زيدا وله مالك اى قد اتى والهمزات وجان
لتصديق الدعاء ايضا نحو قول ابن الزبعرى قال لعمر الله انا قد جلتنى اليك
وراكبها اى لعمر الله على المناقة وراكبها وجاء الاستفهام ايضا فى قول
الشاعر ليت شعرى هل اللحى نفعا من جوى جمر ان اللقاء اى هل نفعا
نفعا اللحى فجعلها فى عداد الموصين خلافا لما ذكره المص من كونها نصبا
حروف الزيادة اما سميت هذه الحروف زوائد بها قد تقع زائدة وانما
لانها لا افادة لها اصلا فان لها فوائد فى كلام العرب لما مضى وانما الغرض
انها تكثر المعنى كما فى الاستغراقية والباء خبرها وليس واما الغائبة
فهى تغير اللفظ وتكون زيادتها اصح او كون الكلام الكلام بسببها مهتما

لاستقامة ورب الشعار لحسن السجع اد غير ذلك ولا يجوز خلوها عن الفا
سما والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحا ولا يسمح كلام الملك
ان وان مخففتين وما ولا ومن والباء واللام فان بكسر الهمزة
يكون النون تزاد مع ما النافية كثيرا لتاكيد النفي نحو ما ان رايت زيدا
ايما ما ايتزيدها وقلت اي زيادة ان مع ما المصدرية نحو ما ان قعد
ما ان جلس القاضي اي من جلوسه وقلت زيادتها ايضا مع لما نحو لما ان
قام زيد قمت وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لما كثيرا نحو فلما
ان جاء البشير ونزاد بين لو والقسم المقدر عليه نحو وايم الله لو فعلت
لفعلت وقلت زيادتها مع الكاف نحو كان طيبة تعطي القرنفل الى ناضيه
على تقدير رواية طيبة البحر وما تزاد مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج معي
اذا تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب ومع اي نحو
ايا ما تدعوا فله الاسما الحسنى ومع اين نحو اينما تجلس اجلس ومع ان
نحو اما تزين من البشر احدا قال كون ذلك المذكور اسم ما شرطا
اي ادوات الشرط ومع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت
لهم ومما خطيآتهم اغرقوا وعما قليل يزيد صديقي كما ان عمرا اخي وقلت

مع المضاف نحو غضبت من غير ما جرم وايا الاحلين نضيت وقيل ايا
فيهما كلمة انكره والمجرور بعدها بدل منها ولا اي كلمة لا تزاد مع الواو الفا
بعد النفي نحو ما جاءني زيد ولا عمرو او معنى نحو عمر المغضوب عليهم ولا
الضالين ويزاد بعد ان المصدرية نحو فلما ان ما استعلن ان لا احمد اذ
ارزاك اي ان تحمد وقلت زيادة لا قبل اقسم نحو لا اقسم بيوم القيمة
ولا اقسم بهذا البلد والشرف زيادتها التنبيه على جلالة المقسم به حيث استغنى
عن القسم فيه بزيادة دلالة في صورة نفي القسم وشذت زيادتها مع المضاف
كقوله في بحر لا حور سرى وما شعر اي في بحر حور والحور الهلكة جمع حوراء
اي هالك من حار اي هلك ومن والباء واللام تقدم ذكرها مستدلا على
ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها حروف التفسير اي التي
تفسر كل مبهم من المفرد نحو عافى زيد اي ابو عبد الله والجملة كما تقول قطع
رزقه اي مات وللذي هي اي اداة مختصة بما في معنى القول اي ينقل
منثور في معنى القول فتور الحظ ونحو في الظرف غير مستدل عنه فلا يتم بعد
القول بلا بد من السير في معنى القول نحو لا اقسم في الاكثر الا مسبوقا بالنفي
غير صريح القول سود سناه نحو قولهم زيادتها ان بالجر هي فتحوا الزاي الهلكة

تفسير لمنوعا دنيا المقدر اى نادنيا بالنظر هو قولنا ابراهيم وكذا قولك كتبت
اليه انا كتبت اليه شيأ هو بيان فاعرف ذلك فان تفسير المجهول المنكر
لكنت ترى ما مثل لهم الا اما ترى بان اعبد الله فقولك ان اعبد الله
تفسير للمبهم الذى فيه وهو ما ترى لا محل له من الاعراب ولم يفسر المثل
لصريح القول وقد فسرها المنقول بالظاهر كقولك ظننت والجهل الحال مثل ما تو
ان اقدم فيه فتزلل ان اقدم فيه فتهور لما يوحى الذى هو المنقول الظاهر وحسنا

حروف المصدر وما وان المنونة المخففة وان المنونة

المشددة فالاولان اى ما وان المنونة المخففة للفعلية اى الجملة الفعلية
اى يدخلان على الجملة الفعلية فيحيلانها فى تاويل المصدر نحو قولهم وافق ان
عليهم الارض ما رحبت اى برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو قولك اعجبنى ان تجتهد
اى اجتهادك واختصاصهما بالمصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه وجوز عنه
بعدها الاسمية مثل النادر ما الذباب ما فيه والحق وارتكاب قليل كما توهم فى نحو
البلاغة ان تقول الدنيا ما الدنيا باقية وان المنونة المشددة للاسمية
اى للجملة الاسمية خاصة الا اذا كفت بما فيجوز بعدها الاسمية والفعلية نحو
كونها للاسمية انها تعمل فى جزئيها وتجعلها فى تاويل المفرد الذى هو مصدر

حروف التخصيص

خبرها نحو انما زيد قائم اى فيما سبق او ما فى معناه نحو انما يجتهد ان زيدا لمواظب
اى المواظبة بدليل ان تقدير الكون نحو انما يجتهد ان هذا زيد اى كونه زيدا

حروف التخصيص هذا الا شديدين ولولا ولوما لهما صدر الكلام

لدلالتها على احد انواع الكلام فصدر ليدل ان اول الامر على ان الكلام من
ذلك النوع ويلزمها الفعل وفى بعض النسخ ويلزم الفعل لفظا نحو هلا ضربت
زيدا وهلا تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه
لمساء اذا دخل على الماضى التوبيخ واللوم على ترك الفعل وساء فى المضارع
الحض على الفعل والطلب لهو فى المضارع بمعنى الخبر ولا يكون التخصيص فى
الا الذى قد فات الا انها تستعمل كثيرا فى لوم المخاطب على ما ترك الى الا
يسأ يكن تاركه فى المستقبل وكانها نائبة عن المعنى المختص على فعل مثل

حرف التوقع

ما فات حرف التوقع والتقريب قد فان هذه الحروف
اذا دخلت على الماضى او المضارع فلا بد لها من معنى التحقيق ثم ان تصادف
فى بعض المواضع الامر المحض فى الماضى القريب من الحال امر التوقع اى كون
متوقعا للمخاطب وايضا عن قرب كما تقول لمن يتوقع دخول الاخير قد دخل اى
حصل عن قريب ملكت توقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة فتنهاه ان

لما بيان محتمل التحقيق والتوقع والتقريب ومذكور مع التحقيق التقرير من غير
توقع كما تقول قد ذكر زيد لمن لم يتوقع ركوبه وفي الصناع المجوزة
ناصب وهاز وهو حسن تعيس للتقليل اي يضاف الى التحقيق في الاكثر
التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد يشمل التحقيق بحرف عسى التقليل
نحو قد نرى قتلى وجهل ويجوز الفصل بينهما وبين الفعل بالقسم نحو والله
احسن وقد يجيء بين يساعد احرف الاستفهام الهمزة وهل لمناسبة الكلام
لانهما ملازمان حتى عدهما الدلائميان على احد انواع الكلام كما مر وقد تنازعان على
الاخيرة والتسلية تقول في الاخيرة ازيد قايم وفي التسلية لعام زيد
كذلك هل تقول ايهما هل زيد قايم وهل قام زيد الا ان الهمزة تدخل على
كل اسمية سواء كان الخبر مفردا اسما او فعلا تحلان هل فانها لا تدخل على
اسمية جزءها فعل نحو هل زيد قام الا على شروط وذلك لان اصلها ان يكون
بعد ما جاءت على الاصل في امور ان هل تختص بالافعال اي قد راى فهل كان
اصلها قد وهي من لوازم الافعال فان رأت فصلا لا خبر عنها تذكر عوضا
بالجملة وخرجت الى الاسم المالوف وعافته وان لم ترة في خبرها فشلت
داهلة والهمزة اعم تصرفا اي التصرف فيها باعتبار استعمالها على مواضع

استعمالها اكثر من التصرف وهل تقول ازيدا ضربت فاذخلا الهمزة على
الاسم مع وجود الفعل بعدها على زيدا ضربت لما عرفت وتقول اتضرب زيدا
وهو الاصل استعمال الهمزة لانها متى دخلت عليه على وجه الانكار دون
هل تضرب زيدا لان المستفهم عنه في مثل هذا الوضع محذوف الجملة لان اصله
اترضى ضربك زيدا وهو غير مستحسن هناك وهل صفيت في الاستفهام فلا
يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه وتقول ازيد عندك ام عمرو
بجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانه لما قصد الاستفهام عن احد الامرين
تعدد المستفهم عنه فاستعمال الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام والاكثر
في الباب واليق وضع هل مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه في صورة ام المنقطعة
لم يتعدد لانها للاضراب عن السؤال الاول واستيناف سؤال آخر فلم تقو الهمزة
بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو في تقدير اعندك ام عمرو
تقول اثوا داما قام واما قعد وان كان واو كان دالا على ام وانما
والواو من الحروف الخاطفة بخلاف هل ودون هل لكونها فرع الهمزة
فلا تتصرف تصرفها حروف الشرط اذ ولو واما لها اصدر
الكلام لما مر فاذ للاستقبال اذا دخل على الماضي واذا عكس

حروف الشرط

كما وان دخل على المستقبل وفي بعض النسخ فان للاستقبال ولو للمضي
معا بان للاستقبال سواء دخل على المضارع او الماضي نحو ان تكرمني اكرمك
وان اكرمني اكرمتك فيصح المثال الماضي بمعنى المثال الاول اي ومع ذلك
اكرامي في الاستقبال فمع يجيء ايضا اكرمك فيه وكذلك لو للمضي على
ايما دخل نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب اضرب بمعنى واحد اي لو وقع منك
ضربي في الماضي قد وقع مني ضربك ايضا فيه وقد تستعمل كان في المستقبل
ولو ايضا ولانه موضوع خير من مستركة ولو لم تعلموا فاعلم ان المشهور ان لو
الماضي لامتناع الاول بهذا الاول بمعناه فانها موضوعة لتعليق حصول امر في
الماضي بحصول امر اخر مقدر فيه ما كان حصوله مقدرا في الماضي كان امتناعه
قطعا فلزم لاهل امتناع امتناعا لما علق به ايضا اذا قلت مثلا لو جئتني
لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام في الماضي بحصول مجيء مقدر فيه
فيلزم انتفاؤه عاما وكون امتناع الاكرام سببا لانتفاء المجيء في عرف المتكلم
واستعمال لو بهذا المعنى هو الاكثر المتعارف وقد تستعمل على قصد لزوم الثاني
للاول مع امتناع اللازم ليستدل به على امتناع الملزوم كقولهم لو كان معهما
آلهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا تدل على لزوم الفساد لتعدد الآلهة

وعلى الفساد متفق فيلزم من ذلك امتناع التعدد ومن هذا لا يمتنع الاول لامتناع
الثاني وخطاء عكس المشهور ولهذا يدان يذكر ههنا ما يقصد اليه في مثل الآية
بامتناع اللازم للملزوم على امتناع الملزوم المحمول وان المنتفي المشهور بالبينة
امتناع ملزوم للآخر بحسب الواقع فلا يضر وهما استدلال بامتناع
مثل لو جئتني لاكرمتك لو قصد ان يعلم المخاطب امتناع المجيء من امتناع
الاكرام وكيف وكلا الامتناعين معلوم له لم يصح تعليله بان امتناع الاكرام
مستند الى امتناع المجيء بل امتناع الثاني وهو ان يقصد بيان استمراره في
غير ذلك الحال التي يابى التفكيك عنه كما لو اراها نفي الاكرام لسان استمرار
وجود الاكرام فانه اذا استلزم الاهانة الاكرام يخرج لزوم وان احد الامرين
استحال لزوم الآخر له ولو انفرد لم يكن ابى وان استحال احدهما لم يكن الآخر
واجبا فمن هنا علم ان لزوم الجزاء للشرط مقيد بما اذا لم يكن الجزاء مستحيلا
فظ واما اذا كان مستحيلا فلا يكون ضررا متصلا مستقبلا لما حذف الفعل صار
بارزا وليس تاكيدا للفاعل المحذوف لان حذف الفعل والفاعل
ابعد حين حذف الفعل وحده ومن ثم اي من اجل لزوم الفعل بعدهما
قيل معمول المحذوف فعلما انك بالفتح لا بالكسر لانه اي ان مع معموليه

الاستقبال لزوم المضمون

والعامل للنصب المقدر بعد الواو الصالح للناصبية هو ان المتوجه لا المذكور
هل انطلقت بالفعل اى بصيغة الفعل موضع منطلق اى فى موضع
يلزم ان يقع فيه منطلق لان الاصل فى خبر ان هو الافراد ليكون الفعل المذكور عوض
اسم الفاعل كالعوض من الفعل المحذوف فيقال ان انطلقت
لايقال ان منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل المقدر لا يكون من مبتدأ
وان الكون دالا على معنى التحقيق والثبوت بدل على معنى المقدر ههنا فهو
عوض عنه من حيث المعنى والفعل الواقع خبرا عوض عنه من حيث اللفظ فلهذا
سمى ههنا عوضا حسبنا عن الفعل المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر ثبت م
مستقبلا كما استفاد الفعل من صدره وان كان جامدا لابكرا استفاد
الفعل منه جاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا للمقدرة اى تقدير
وقوع الفعل فى موضع الخبر كقولهم ولوان ما فى الارض من شجرة اقلام
فان الاقلام ليس بمشتق فيقع فعل فى موضعه واذا تقدم القسم اول الكلام
اى فى اول زمان التكلم بالكلام وصح ترك ذكره ظرف زمان او حينئذ
عن توسط القسم بتقدم غير الشرط على الشرط مثل تقدم لزيد
المأتي اى لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنى

ليكون على وجه لا يعلم انه اداة الشرط فيطابق اى الشرط الجواب حتى
يدخل عليه ادوات الشرط فيها اى فى الجواب وكان الجواب للقسم فقط ان كان
لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم وهو ظاهر
واما مثنى فهو جواب القسم لكون المبتدأ عليه والشرط ايضا لكونه مشروطا
بالشرط مثل والله ان اتيتني ان تأتني فانا اكرمك او ان تأتني
فانا مكرمك واذا توسط اى القسم بين اجزاء الكلام تعلق الشرط
عليه اى تقدم غير الشرط جاز ان يعتبر القسم والمتأخر الشرط او
يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى
القسم ويلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك انا والله ان تأتني آتك فعلى
الاول هذا مثال المتقدم غير الشرط وجواب انا القسم فيكون باعتبار المتقدم
والجواب كليهما شرطا على غير ترتيب اللف وعلى الثانى هذا مثال المتقدم غير
الشرط وجواب اعتبار الشرط ويكون المعنى باعتبار المتقدم على غير ترتيب اللف
باعتبار آ الشرط على ترتيبه وانا اتيتني والله لآتينك وانما اوردنى اعتبار م
هذا المثال بصيغة الماضى على خلاف المثال الاول لمانع الاستقبال المعنى فى الشرط م
الشرط فى صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه كما مر اما على تقدير التقديم فلا

للمعنى الاول هذا مثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فهو باعتبار جميع ما ذكر من على
ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني مثال لتقديم الشرط وجواز التغاير فالنشر
باعتبار الاول على ترتيب اللف وباعتبار الثاني على غير ترتيبه ففي كل من المثالين
يقع من حيث المعنى الثاني اختلاف من اعتبارين بخلاف المعنى الاول فالحمل عليه
اولى وعلى تقدير الحمل عليه وان كان رعاية كذا النشر على ترتيب اللف مقتضى
تقديم المثال الثاني على الاول لكنه اراد اتصال المثال بالمثل له بقدر الامكان
على تقدير تقديم التثنية على شرحها كما يحسن مثالاهما **وتقدير القسم كالملفوظ** اي
به او مقدرا كملفوظ في صدر الكلام فلم يرد في الشرط الذي جعله المضي و
الجواب للقسم نحو قوله تع **لئن اخرجوا لا يخرجون** اي والله لئن اخرجوا فالشرط
ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان جوابا للشرط لكان الجزم بحذف النون
اولى به اي لا يخرجوا وكذا قوله تع **وان اطعتموهم انكم لمشركون** اي والله ان
اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان
جزاء الشرط للزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء و
اما للتفصيل اي تفصيل ما اجمل المتكلم في الذكر ويكون معلوما للمخاطب — نحو قولك جاءني اخوتك اما
بواسطة القراين وقد جاءت للاستيناف من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما — زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه او اجمل في الذهن ٥

الواقعة في اوايل الكتب ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد يستغنى بذكر
قسم واحد حيث كون المذكور ضد الغير المذكور للدلالة احد الضدين على الآخر
كقوله تع اما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه فان ما يقابل اما المذكورة ههنا — تعالى م
غير مذكور لكنه مقدر يعني واما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون
اليها المتشابهات والحكم بان كلمة اما للشرط للزوم الفاء في جوابها وسببية
الاول للثاني **والتزم حذف فعلها** الذي هو الشرط **وعوض منها** اي من
اما **وبين فائها** الواقعة في جوابها **جزء مما في حيزها** اي حيز فائها او حيز اما لان
الفاء ايضا جزء منها سواء كان ذلك الجزء نحو اما زيد فمنطلق واما معمول لما وقع بعد — مبتدا م
الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق **مطلقا** اي تعويضا مطلقا غير مقيد بحال
تجويز تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه فجعل
سيبويه لاما خاصية جواز التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقا **وقيل** والقايل المبرد
هو اي ما وقع بينها وبين فائها **معمول الشرط المحذوف** على الاطلاق **مطلقا** اي معمولية
مطلقة غير مقيدة بحال تجويز التقديم وعدمه **مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق** فانه
فان تقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل
الشرط الذي هو يكن من شيء واقيم اما مقام مهما وسط يوم الجمعة فزيد منطلق كانه

بين اما والفاء [illegible] يوم الجمعة م

واما على المذهب الثاني فيجوز فيهما يكن من شئ مورد الجملة فزيد منطلق مورد الجملة
معمول لفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط صار اما يورد الجملة فزيد منطلق فيجوز
القائل ان يجعل لاما مامتية جواز التقديم اصلا وقيل والقائل الكسائي
ان كان ما متوسطا بين اما وفاءها جاز التقديم على الفاء قطع النظر عن
الفاء كما قال المذكور لمن قبل القسم الاول وهو ان يكون المتوسط
الجزاء قد وقع على الفاء والا اي وان لم يكن جاز التقديم مع قطع النظر عن الفاء
لما ضم اليها ما نافية اخرى كما يورد الجملة فان زيدا منطلق فان ما نافية جيء
ان لا يعمل فيما قبلها لمن قبل القسم الثاني وهو ان يكون المتوسط
معمول الشرط المحذوف وهذا القائل يجيز ان لا يكون ورد الفاء بما نافية
وبين ان يكون فيجعل لاما فقط ورفع حكم الاشباع عن الاول دون الثاني فيهما
الكلام اذا كان ما بعد اما منصوبا واذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق
فقد ذهب على المذهب الاول بهما يكن من شئ فزيد منطلق وايهم اما مقام بهما
حذف فعل الشرط ووسط زيد بين اما ورد الفاء فصار اما زيد فمنطلق فما زيد فاضل
زيد بالابتداء كما كان اولا وعلى المذهب الثاني بهما يكن زيد فمنطلق اي فهو
منطلق ايهم اما مقام بهما وحذف فعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق فزيد

للمذكرم

فاعل الفعل المحذوف واما تقديره على الرفع بهما يذكر زيد فهو منطلق بصيغة المعلوم تقديم
الفعل الغائب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا نائب فاعل الفعل المحذوف
تقديره على تقدير النصب بهما تذكر زيدا فهو منطلق بصيغة الفعل المخاطب المعلوم
على ان يكون زيد الجملة منصوبا نائب المفعول الفعل المحذوف وجهه غير ظاهر
ايرد هو جواز اما زيدا انه منطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المخاطب المعلوم
وجواز اما يورد الجملة فزيد منطلق برفع الزيد بتقدير يذكر على صيغة المجهول
الفاء مع صدر جوازهما لاختلاف واما مثل المم بما يكون لواسطة بين
اما وفاءها منصوبة الظهور اشكل كونها مرفوعة لكثرتها حرف

حروف الزوائد

الردع كلا الردع هو الزجر والمنع نقل للتخصص فلا يتصرف فيه فيقول
كلا رد عالما اي ليس الامر كما تقول وقد كان بعد الطلب لنفي اعابة الطالب كقولك
لمن قال انعم كنا كلا اي لا تجب الى ذلك وقد يجاء اي كلا يجب حقا
والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة كقولك ان الانسان ليطغى اذا كان
بمعنى حقا جاز ان ينال الماء سقي لكون لفظة كلا لفظ كلا الذي هو ردع
ولمناسبة معناه لمعناه لان ردع المخاطب عما قوله بتحقيقه يصدر الكلام بها
كلما بحرفه اذا كان بمعنى حقا ايضا فهو دال على المقصود بتحقيق مضمون الجملة

بان فلم تخرجه للاعراب الحركة **وتا التانيث الساكنة**
لان الحركة لانها مختصة بالاسم **تلحق** الفعل **الماضي** ليكون دليلا للاثر
علامة **لتانيث المسند اليه** فاعلا كان مسولا نحو قامت هند او نائبا عنه نحو
ان ساكنة بخلاف تا الاسم لان اصل الاسم الاعراب فاصل الفعل البناء
فانه دليل الاثر فيسكون هذه على بنائه لما لحقته وبحركة نائبة على اعرابه لما بينه
لانها كالحرف لا يغير بما يلحقه **فان كان** اي المسند اليه اسما **ظاهرا غير**
مؤنث حقيقي فمخير اي فانت مخير بين الحاق تا التانيث وبين عدمه
فهواي الحاق تا التانيث مخير فيه على الحذف والاصل في هذه المسائل
تذكير لان بها ذكرنا فيما تقدم من حيث انها من احكام المؤنث وههنا من
انها من احكام تا التانيث **واما الحاق علامة التثنية والجمعين** اي جمع
المذكر والمؤنث في نحو قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء **فحقيقة**
لعدم احتياجها الى اعتماد العلامات على المسند اليه الى علامة
التانيث فلان تانيثه قد يكون معنويا او سماعيا علامة التثنية والجمع لما
ظاهرة غالبا الظهور واذا الحقت على صفتها فليست نصبا بل لالتزام الاسناد
قبل الذكر من غير فاصل بل هي حروف تاتي بها للدلالة على تحول

الفاعل كتا التانيث وفي شرح الرضي هذا ما قاله النحاة ولا منع من جعل هذه
الحروف ضمايرا وامثال الاضمها والتابعة في مثل هذا الاعمال ضمايرا في
محل الكلمة من الكل او كون الجملة خبر المبتدا الاخر والغرض كون الخبر بها
النون **التنوين** في الاصل مصدر نونته اي ادخلت نونا فسمي ما يزيد نونا في اخر الكلمة
اعني النون نونا استعارا بعد ونة وعوضا لما في المصدر من معنى الحدوث
ولهذا سمي سيبويه المصدر حدثانا وهو في الاصطلاح **نون ساكنة** اي
بدائها فلا يضرها الحركة العارضة بسبب عادة الاولى وهي ساكنة نون
مزيدة لان لم تكن واسئالها فاخرجها بقوله **تتبع حركة الآخر** اي
اخر الكلمة فان هذه اواخر تلك الكلمات لان توابع حركات اواخرها وانما قال تتبع حركة الاخر ولم يقل تتبع الاخر لان المتبادر من متابعتها
الاخر نحو فيها بين غير تحلل التي وههنا الحركة متخللة بين اخر الكلمة
النون فان قلت فاخر الكلمة هي الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت
المتبادر من الاخر الحرف الاخر ولهذا يقال اخر الاسم ليشمل نون التنوين
في نحو **لا تاكيد الفعل** فخرج نون التاكيد الخفيفة ولا ينتقض
التعريف بالنون في نحو يا رجل اطلق فان المراد بقيتها حركة الاخر

تطفلها

تطفلها الهاء الوجوه تطفل العاصر والمعروض وليس نونا طائفا بها
لحركة لام الرجل بهذا المعنى وهو اى التنوين للتنكير وهو ما يدل على
امكنة الكلمة اى كون الاسم لو سيق للعمل بالوجهين المعتبرين في منع الصرف
رح لانصوره صناعة في غير المصروف والتنكير وهو العارض غير المعرفة و
النكرة فهو الدال على ان مدخوله غير معين مخصوص اى اسكن سكونا مابنيا
وقفا واما ضعيف التنوين فضعناه اسكنا السكون الان واما التنوين في
نحو احد وابرهم فليس للتنكير اذ هو للتمكن قال السارح الرضي والاولى
ان يقال ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فان التنوين في
رجل بعد التنكير ايضا فاد اجمالا على ما تخصص للتمكن والعوض وهو ما
لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه لفظا تقديرا على اخر الكلمة كيومئذ اى
يوم اذ كان كذا واليوم مضاف الى اذ واذ كانت مضافة الى الجملة التي
كانت بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف الحق بها التنوين عوضا عن الجملة
لئلا تبقى الكلمة بأقصر وكذلك حينئذ وساعتئذ وعامئذ وجملنا
بعضهم فوق بعض اى فوق بعضهم ومررت بكل قائما اى كل واحد من
امثال ذلك والمقابلة وهو ما قابل نون الجمع المذكر السالم كسلمات

فان الالف فيه علامة الجمع كما ان الواو علامة في جمع المذكر السالم ولم
يوجد فيها ما يقابل النون في ذلك فزيد التنوين في اخره لئلا يلزم وهم
بعضهم انه للتمكن وهو خطأ لانه اذا سميت بسلمات مثلا امرأة ثبت
فيها التنوين ولو كان للتمكن لزالت بالعلمين العلمية والتانيث وظاهر
انه ليس تنوين التنكير لوجوده بما كان علما كمعرفات ولا تنوين العوض
لعدم مساعدة المعنى ولا سوغ التزام لوجوده في غير اواخر الابيات
والمصاريع فتعين ان يكون للمقابلة لانها معنى مناسب لمحل التنوين
عليه والقرنة وهو ما لحق اخر الابيات والمصاريع لتخيير الانشاد
لانه حرف صحيح يتردد الصوت عنده الخيشوم وذلك التردد من اسباب
حسن الغناء واما اعتبر واما لحق اواخر الابيات والمصاريع فان كان
للحروف والكلمات الوافية في اثنائها ما يزال وافتا كما شاهدت اصحاب
الغناء لا يحل الشعر بها هو الاخر لئلا يختل سلك النظم فتحلل من كلمات
الابيات محل النشر والمصاريع ولا يحل بهم المعنى وهو اما يلحق
القافية المطلقة وهي ما كان روتها متحركا مستتبعا بانشباع حركته واحدا
من الالف والياء والواو سميت هذه الحروف حروف الاطلاق لاطلاق

الصوت باستدادها ولحوق النون بهذه العاقبة اما كون بابدال
حروف الاطلاق بها كقول الشاعر اقلي اللوم عاذل والعتابن
وقول الاخر قد اصبحت ام الخيار تدعي عليّ ذنبا كله لم اصنعن
او حصولها بتبع الالف وعوض عن الالف عند الوقف نون التاكيد ساكنة
المفتوح وهي ما كان روبها حرفا ساكنا صحيحا كان او غير صحيح بشرط
ليتمد الصوت بها وامتنع الاشباع لانه ليس هناك حرف يحصل من
اشباعها حروف الاطلاق ليتيسر امتداد الصوت كنون الشاعر وفاتم
الاعماق وخاوي المخترق مستبسل الاطلاح لماع الخفق فان روي القافية
في هذا البيت الفاني الساكنة ولكن مد الصوت بها محركي عند
الوقف بالفتح او الكسر والحق بها النون فصار المخترقن واليخفقن ويسمى
هذا القسم من النون المغالي لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد
تجاوز البين لحوقه هذا القسم عن حد الوزن ولهذا سقط عن التقطيع
وليس القسم الاول اسوء اثرا من حد الوزن ولهذا يحض واعلم
ان نون الترنم ليس موضوعا بابدال اسم من المعارب او موضوع لغرض الترنم
لان اسماء الترنم كالا حروف التهجي موضوع لغرض التركيب لا لازاء المعاني

فمن عدد نون الترنم من اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلم المتبرية فيها
الوضع بناء على ما صح واما التنوين الآتي فهو اعتبار الوضع في بعضها
ايضا تامل ويحذف اي السوين وجوبا من العلم حال كونه موضوعا بابن
حال كون الابن مضافا الى علم آخر نحو جاني زيد بن عمرو وذلك لكثرة
استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف والآخر مضاف اليه فطلب التخفيف
لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك
هذا ملازم ذلك لانه كثر عن العلم وصلوحه انه اذا كان صفة لغير العلم او
كان مضافا الى غير العلم نحو جاني رجل ابن زيد ورايت غلام ابن زيد
التنوين من اللفظ والف ابن من الخط لقلة الاستعمال وصلوحه من توالي موصوفا
انه لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد بن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا
عن زيد وحكم الابنة حكم الابن في جميع ما ذكر الا في حذف همزتها فانها
لا تحذف جميعا كما تقدم لالتقاء ساكنين في مثل هذه هذا ابنة عاصم نون
التاكيد فنوعان خفيفة ساكنة لانها سبعة والاصل في الاشياء السكون
وشديدة مفتوحة لثقلها وخفة الفتح مع غير الالف اي غير الف التثنية
نحو اضربان والف الجمع اي الف الفاصل بين نون جمع المؤنث والنون

المشدد نحو اضربان فانها تكره معها الشبهها فيها بنون التثنية بخصر
اي نون التاكيد بالفعل المستقبل الكائن في ضمن الامر نحو اضربن
واضربن بالتشديد والنهي لان النهي نقيض الامر نحو لا تضربن والنهي نحو
ليتك تضربن والعرض نحو الا تضربن ثم يجب خبرا والقسم نحو والله لاضربن
بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الاشياء واما اختص هذه النون بهذه
المذكورات الدالة على الطلب دون الماضي والحال لانه لا يؤكد الا ما
يكون مطلوبا وقلت اي نون التاكيد في النفي فلا تقال زيدا ما يقوم الا
قليلا لخلوه عن معنى الطلب واما جاز قليلا لشبهها له بالنهي ولزمت اي
التاكيد في مثبت القسم اي في جواب المثبت لان القسم محل التاكيد
ذكره هو ان يؤكد الفعل بامر منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكد ما
يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له وفي قوله لزمت اشارة الى ان نون
التاكيد فيما اذا كان جواب القسم غير لازم جايز وكثرت اي نون التاكيد في
مثل اما تفعلن اي الشرط المؤكد حرفها فانه لما اكد الحرف قصدوا
تاكيد الفعل ايضا لان الحرف المقتضي غيره وما قبلها اي ما قبل نون التاكيد
خمسة كائن او متيقن مع ضمير المذكرين وهو الواو مضموم ليدل على الوا

المحذوفة لالتقاء الساكنين ان استمر طي في التقاء الساكنين على حدها ان يكون
الساكنان في كلمة واحدة فان النون المشددة كلمة اخرى او مثل الواو
بعد الضم وقبل النون المشددة ان لم يشترط في الساكن ان يذكر
ومع ضمير المخاطبة وهو الياء مكسور ليدل على الياء المحذوفة
لالتقاء الساكنين او مثل الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة وما قبلها
فيما عدا ذلك المذكور من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو الواحد
المذكر عاينكار او مخاطبا والموت العامية مفتوح طلبا للتخفيف وما
عدا ذلك المذكور يشمل التثنية وجمع المونث وحكمها غير ما ذكر
فقوله وتقول في التثنية وجمع المونث اضربان واضربنان بمنزلة الاستثناء
عنه فتقول في المعنى اضربان باثبات الالف لملاقاة التثنية والواحد و
اضربنان في جمع المونث بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل التاكيد لملا
تجتمع بتلك فوقات متواليات والاخر فعلها اي التثنية وجمع المونث
النون الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على غير حده خلافا ليونس
فانه يجيز التقاء الساكنين على غير حده بجعله منقرضا كالوقف والبيت
مرضي عند الاكثرين وسما اي النون الثقيلة والخفيفة في غيرها اي غير التثنية في م

رجع المونث مع الضمير البارز اى واو جمع المذكر والالف علامة المونث كالمنفصل
اى كالكلمة المنفصلة يعنى بحيث ان بينها وبين الحرف الفصل مع السكوت بخلاف
مع الكلمة المتصلة من حذف الواو والالف او تحريكهما بضم او كسر
وغرضه من هذا الكلام بيان اشكال المثال المتقدم الاخير عند الحاق النون
بها وهى كلامة ان النونين حكمهما مع المثنى والجمع المونث ما ذكرو مع
غيرهما على ضربين وهو بيان جمع المذكر نحو اغزو وارمو واخشوا
والواحد المونث نحو اغزى وارمى واخشى واسامع ضمير مستتر وهو
الواحد المذكر نحو اغزو ارمو واخش والنون مع الضمير البارز كالكلمة
المنفصلة لا نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا اغزين وارمين
يا امراة بحذف الياء كما حذفت فى اغزى الجيش وارمى الغرض وتضم
الواو المنوح ما قبلها نحو اخشون كما ضممتها مع المنفصلة نحو اخشوا
الرجل وتكسر الياء المنوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة نحو اخشين
كاخشى الرجل وان لم يكن اى الضمير البارز وهو واو الجمع المذكر
نحو اغزو وارمو واخش فكالمتصل اى فالنون كالكلمة المتصلة
يعنى بها الف التثنية نحو اغزوان وارميان واخشيان بزنة اللامات

زنتها كما مر اغزو وارمو واخشوا وس تحو اى لاجل ان مع غير الضمير البارز
كالمتصل مع الضمير البارز كالمتصل قيل هل ترين فى هل ترى كما ينال
ترياق هذا مثال الضمير البارز الذى يحرك لاجل التقاء الساكنين بالفتح كما ينتح مع المتصل هل
تردق فى هل ترون يا ستاذ فى نون الجمع والحاق نون الساكنة وضم الواو
كضمها فى لم تروا النون وهذا مثال ما يضم البارز يضم لاجل النون وترنين
فى هل ترين يا ثبات الياء وكسرها كما ينال لو ترى الناس هذا مثال ما يجوز فيه البارز
تركه لاجل النون واغزن عطف على ترين لا على ترن اى وس تحو من قبيل اغزو
برد الواو المحذوفة وكما يرد ضمير التثنية فى اغزوا واغزن فى اغزى بحذف
الواو المضموم ما قبلها كما قبل اغزوا النون وهذه الامثلة وضعت على ترتيب بعضها
الواو مع ذكر التصريف بعضها لما مر مع الضمير البارز كالمتصل وبعضها لما
هو مع غير الضمير البارز كالمتصل كما اشرنا اليه و النون المخففة حذف
الساكن اى للقائها الساكن المذكور بعدها وفى بعض النسخ للساكنين اى
لالتقاء الساكنين كنزول الساعة لا تاتيكم الا بغتة على ان تركب وما والذى
اى لا تاتين حذف النون المخففة لالتقائها اللام الساكنة التى بعدها وابقيت فتحة
ما قبلها لتدل عليها لان الواجب ان يقال لا تاتى الغتيرة لكن عوضوها

واغزن ثم اغزى بحذف الياء
المكسور ما قبلها كاغزى القوم

كما تحرك الشوس فوقها وانما لم يسكن حتى لا تلتبس بما يدخل للنصب عن رتبه
ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلا والنصب فرعا ويحذف ايضا المخفضة في
حال الوقف على ما المخففة نحو فيما اذا اعلم او كررها قبلها كما يحذف
الشوس للتنوين يرد ما حذف لاجل المخففة كما اذا الحقت المخففة بغير ما
الاغرى وقلت اغزو اذا اغزو بحذف الواو وما اليا فاذا وقف عليها جاز
ان يرد المحذوف وقلت اغزوا اذا اغزو بحذف الشوس فانه لا يرد شيء
لاجل الا لان الشوس لا دخل له في الوصل والمخففة ليست بلازمة فصار اللازم مرتبة
ما بقي اثره على ما ليس بلازم والمخففة المنوع ما قبلها تقبل الفعل كقولك
في اصرب اضربا تشبيها لها بالنون فان النون اذا انفتح ما قبلها قلب
الفا واذا انضم او انكسر حذف نحو اضربن اضربا واضربن اضربي وختم لي
بخير اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا ولا تلحق بنا من تبعة تشوز ياضيرا
واجعل فواتح نفايضنا خفيفة كانت او ثقيلة في مواقف السلامة منقلبة
ادام عبود فيك على نهج الاستقامة وصل على من كلمه فصاحته فصحوا وعلى
كافة وعن معترم شاهدتها اسنادها لجهالات شافية وعلى آله واصحابه
على من تبعهم من زمرة اجابة قد استراح من تكدد الانتهاض لنيل هذا

الشرح سنة السبعة والثلاثين والمائة بعد الالف من الهجرة النبوية على يد العبد الفقير عبد الرحمن الجامي وفقه
الله سبحانه في وظايف عبوديته للاعراض عن مطالبه الاعواض وقد
الاغراض صحوة السبت الحادي عشر من رمضان المنتظم في شهور سنة
سبع وتسعين ومائتين وكان تاريخ وفاته في ثمان وتسعين وثمانمائة

تمت انتشر عباد الله الملك اللطيف
ارسكر الله صح الله الشريف

۲۲۹

۲۲۹

کتابخانه مجلس سنا

۴۷۴ ص

۱۳۲